

محمد سيد أحمد



بعد أن تشككت المدافع



اهداءات ٢٠٠٣

الفنان / إمامي حسن

القاهرة

محمد سيّد أحمد

بعد أن شككت المدافع



١٩٧٥

حقوق النشر والاقتباس والترجمة
الى لغات اجنبية محفوظة للنشر

هذا الكتاب ...

هل يمكن الاعتداد بأحداث عام واحد فقط — حتى لو كان هذا العام هو العام الذي تلا حرب أكتوبر — لاستطلاع مستقبل النزاع العربي الاسرائيلي ، وهو النزاع الذي تعود جذوره الى أكثر من قرن ، وبلغ الذروة بتأسيس اسرائيل منذ حوالي ربع قرن ، واكتسب صفة « الازمة » الزمنية ، « أزمة الشرق الاوسط » ، منذ حرب يونيو ١٩٦٧ .

ان الاحداث تجري بسرعة ، محليا ودوليا . وتلاحقت أحداث جسيمة منذ ان فرغت من وضع اللمسات الاخيرة للكتاب في نهاية شهر فبراير الماضي . فقد حضر كيسنجر الى المنطقة لمحاولة انجاز خطوة اخرى في « فك الاشتباك » بين مصر واسرائيل . وفي ليلة ٢٢ مارس ، فوجيء العالم باعلان فشل المحاولة ، فهل ينبىء بنهاية سياسة الحل «خطوة خطوة» ؟ . . ثم جاء نبأ اغتيال الملك فيصل . . وبدأت هذه الاحداث وكأنها تنم عن انعطافة بالغة الاهمية . ولكنها لا تنال في نظري مما أتصوره المعطيات الانسانية للازمة منذ حرب أكتوبر .

وقد يؤخذ الكثير على ما أسوقه في هذا الكتاب . ولكن لم يثنني ذلك عن محاولة اقتحام طريق وعر ، كله شوك ، لم يجر ارتياده على قدر علمي من قبل . وربما استعنت ببعض ما سبق أن تناولته في جزئيات متفرقة هنا أو هناك . ولكن

الجديد — على وجه التأكيد — هو طموح في بناء متماسك يسعى الى الشمول والاتساق .

وختاما ، ارى تأكيد ان الاجتهادات التي اوردها انحمل وحدى مسئوليتها ، ولا ازعم انها آراء أحد غيري . ولكن لا يغنيني ذلك عن واجب تقديم خالص شكري لكل من تكرم بقراءة المخطوط ، ونبهني الى اوجه قصور فائقتي ، وفي مقدمتهم الاستاذ محمد حسنين هيكل ، والدكتور فؤاد مرسى ، والاستاذ سميح صادق بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية « بالاهرام » . كما لا يسعني الا أن اشكر الانسة عصمت عبد العال زيدان « بالاهرام » لجهودها في اعداد عملي ، وكذلك زملائي بقسم المعلومات ، وكل من اسهم بمشورته في موضوع تنطوي طبيعته على مزالق كثيرة .

محمد سيد أحمد

القاهرة — ٢٦ مارس ١٩٧٥

الفهرست

صفحة

٥	هذا الكتاب ..
٩	مقدمة : آن الآوان
١٥	مدخل الى البحث : محاولة في استكشاف المجهول
١٧	الفصل الاول : هل استقراء المستقبل ممكن ؟
٥٩	الفصل الثاني : معضلات .. تنتظر التفسير
٨١	الجزء الاول : حرب اكتوبر .. نقطة تحول ؟
٨٣	الفصل الاول : من المنتصر ؟
٩٩	الفصل الثاني : هل نشأ « تكافؤ » بين الاطراف ؟
١٢٥	الفصل الثالث : اسرائيل .. بين الصقور والحمائم
١٣٥	الجزء الثاني : الانفراج الدولي .. ماذا يعني ؟
١٣٧	الفصل الاول : هل هو « وفاق » .. و « عناق » ؟
١٤٣	الفصل الثاني : هل هو بفضل سحر كيسنجر ؟

١٥٩	الفصل الثالث : « نظام » دولي جديد .. أم « فوضى » شاملة ؟
١٩٥	الفصل الرابع : اعادة ترتيب التناقضات
٢١١	الجزء الثالث : أزمة الشرق الاوسط .. في مناخ الانفراج الدولي
٢١٥	الفصل الاول : اهتمام واشنطن .. هل يتجه شرقا ؟
٢٣٧	الفصل الثاني : اهتمام موسكو .. هل يتجه غربا ؟
٢٦١	الجزء الرابع : أزمة الشرق الاوسط .. الى أين ؟
٢٦٣	الفصل الاول : ولو تمت التسوية ؟!
٢٨٩	الفصل الثاني : الحرب القادمة
٣١٣	الفصل الثالث : أسلحة العرب
٣٤١	الفصل الرابع : قضية فلسطين
٣٧١	الفصل الخامس : آفاق ما بعد التسوية
٣٩٧	خاتمة : مواجهة اسرائيل .. «أداة» للاستعمار الجديد

مقدمة

آن الاوان ...

آن الألوان أن نفكر فيما لا نجرؤ أن نفكر فيه .
آن الاوان ان نتحلل من محاذير كثيرة ، طالما وقفت
عقبة أمام قدرتنا على التصور .

لم نعد نملك أن نفكر بعقلية القرون الوسطى ، حيث هناك
محاذير على الفكر ، لأن هناك محاذير على القول .

آن الألوان ألا نقصر محاور المستقبل على محاور الماضي ،
والأ نرفض مسبقا ما لا يستمد أحقيته أو شرعيته من اوضاع
استقرت في الماضي .

ليس هناك — بالتأكيد — تطور لا يستند الى قاعدة في
التاريخ . ولكن ((التاريخ)) لم يعد تاريخ منطقة بعينها فقط ،
ولا تاريخ حضارة محددة بقسماتها الخاصة وحدها ، او تطور
قطاع من العالم بمعزل عن التطور العالمي ككل .

وبالمقابل ، فان مستقبل القضايا التي تواجه أي شعب لا
يمكن استشرافها لو قصرنا الرؤية على مجريات تطور هذا
الشعب وحده ، واسقطنا التطور العالمي بأسره ، في عالم
يتمدد الى غير حد ، وتتسع آفاق حيزه المكاني وحيزه الزماني
دون ما قيد ، وتتنوع وتتعدد اتجاهات الحركة فيه فوق أبعد
ما يملك استطلاعها أخصب خيال .

ان العالم يتحول بسرعة ، ولا يرحم المتخلف . علينا ان
نتعلم كيف نتصدى لما يصدمننا ، والا يشل تفكيرنا ما يوجعنا .

لقد اعتدنا على ضبط تفكيرنا وفق ما هو ((مصرح به)) فقط ، وعلى تقييده بأغلال ننسجها بأيدينا ، الواحدة بعد الأخرى : أغلال التقاليد الراسخة ، وأغلال المعتقدات المقبولة ، وأغلال السلطة القائمة . نسعى الى تكييف كل اجتهاد وفق ما يرضي أو يرضى به الحاكم أولا . ولو خالفناه ، خالفناه استنادا الى أسانيد نستمدّها من الشرعية القائمة ، ولا نتعدى هذا أبدا .

ما زلنا نعيش منطق المجتمع القبلي . بل نحن مهددون بزيادة استئراء منطق المجتمع القبلي ، بعد تعاظم شأن الثروة العربية بفضل كنوز تختزنها الأرض ، ولم تكن ثمرة اجتهاد عقلي ، ولا جهد عضلي ، ولا معاناة إنسانية ، ولا عملية ارتقاء حضاري . والقبيلة لا تقبل عاصي تقاليدها ، ولا الخارج على نظمها ، وترفض كل متطلع الى منهج مستنير ، لأن منهج ((الاستنارة)) هو القضاء على ((الحجة)) التي تستمد أحقيتها فقط من وزن وقوة ((السلطة)) ، لا من محاولة استكشاف ((الحقيقة)) .

ان ((السلطة)) في دول الغرب تخلق الآن أجهزة مهمتها فقط هي تنفيذ كل قرار هي بصدد إصداره ، وتقليبه من كل الوجوه ، ونقده من شتى جوانبه ، لتتسلح بالحجج المضادة ، بدلا من أن تفاجأ بها بعد فوات الأوان . وهذا نقيض منطق القبيلة في الصميم .

ان قيمة ((الكلمة)) وقيمة ((الفكرة)) هي التي تصمد لاختبار الزمن . هي التي لا تحكمها فقط العوارض المؤقتة (وأن ينتجها الالتفات الى العوارض المؤقتة) ، بل هي التي تتسم بخاصية كل تحفة فنية ، قابليتها لأن تزداد ثراء كلما زادت قدما .

اننا في عصر ((ثورة)) . وليست ((الثورة)) مصطلحات
ثورية فقط ، ولا هي تمجيد او تقديس أحداث كانت ((ثورة))
في يوم ما ، بل هي عملية متصلة حلقاتها ، متجددة أبدا ،
متسعة الآفاق أبدا ، هي ان نقفز باستمرار الى أبعد ، وان
نفتش باستمرار عما هو ناشئ ، وندفع بالمولود الجديد الى
الحياة ، أيا كانت آلام المخاض .

مدخل الى البحث

محاولة في استكشاف المجهول ...

الفصل الأول

هل استقراء المستقبل ممكن ؟

أعظم طموح حققه عصرنا للانسان ، هو أنه فتح له آفاق
ارنياد حيز « مكاني » و « زماني » أوسع نطاقا من الكون
المحدود فوق سطح كوكبنا الذي يلمسه بحواسه .

لم يعد الفيلم ، والتلفزيون ، والاذاعة ، والصحافة ،
والرواية ووسائل « سمعية بصرية » أخرى ، هي وحدها
نوافذه على عوالم عديدة ، بعضها يمت الى الخيال ، وبعضها
انى الواقع . لم يعد « بالنأليف الادبي » و « الخلق الفني »
فقط ، يحيا الانسان ما يجري خارج اطار تجاربه اليومية ،
بل بفضل « الاكتشاف العلمي » أيضا . قرب العلم المسافات .
صغر العالم وكبره معا . ولم يعد من الممكن اقامة حواجز
أبدية بين مجموعات البشر المختلفة ، ايا كانت النزاعات الني
تفصل بينها .

بفضل العلم والتكنولوجيا في عصرنا ، استطاع الانسان
ان ينفصل عن « بيئته » فوق سطح الارض ، ليستكشف
« المتناهي الكبر » (ممثلا في اقرب الكواكب) ، و « المتناهي
الصغر » (ممثلا في الذرة .. بل غيما هو دون الذرة) .

كذلك أصبح للانسان القدرة على الغوص في غياهب
« التاريخ » ، وأن يستظهر حقائق ومعلومات لم تكن متاحة
له من قبل . أصبح قادرا على استخلاص معان من رموز كان
يتعذر فك طلاسمها .. ألم تجر تجارب مؤخرا لمحاولة معرفة

ما اذا كانت اهرامات الجيزة تخزن كنوزا غير تلك التي عثر عليها . . عن طريق الأشعة الكونية !؟

هل معنى ذلك أن استكشف « الزمان » أصبح ممكنا ، لا في بعده التاريخي فقط، بل فيما سوف يجري مستقبلا أيضا ؟

هل أصبح من الممكن استقراء المستقبل ؟

هل هذا « مجال » يمكن النوصل فيه الى نتائج «يقينية» ؟

هل أصبح استقراء المستقبل علما ؟

والواقع أن الانفصال — « زمانا » — عن موقعنا المحدد ، في وقت محدد ، فوق سطح كوكبنا ، أصعب بكثير من الانفصال عنه « مكانا » . ان اطلاق صاروخ الى القمر يخضع لحسابات بالغة الدقة ، تسمح بانجاز هذا « الانفصال المكاني » عن الأرض بنتائج يقينية لا تحتل الخطأ . ولكن حتى علم التاريخ، الذي يمت الى أحداث وقعت في الماضي ، لا تتسم أحكامه بطابع النيقين والثبات ، وهي عرضة للتبدل مع مرور الزمن .

لا نجادل طبعا في أن حدوث الواقعة التاريخية يرتقي الى مستوى الحقيقة اليقينية المطلقة . اذ ليس لأحد أن يشك — مثلا — في أن حكومة مصر قد وقعت معاهدة مع حكومة بريطانيا في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، بقاعة لوكارنو ، بوزارة الخارجية البريطانية ! ولكن انتفاء الواقعة لكي تكتسب دلالة تاريخية والحكم عليها ، أمر تقديري ونسبي ، يتوقف على عوامل كثيرة لا تمت كلها الى الماضي أو الحاضر ، بل يمتد بعضها بحيث لا تنكشف أهميته الا في المستقبل : فمن حقنا تماما ان نشك اليوم في أن تلك المعاهدة كانت « وثيقة الشرف والاستقلال » كما قرر مصطفى النحاس وقتئذ ، وكما رددت كتب التاريخ بعده .

للحدث التاريخي اذن **بعد في المستقبل** . والزمن عنصر لا يمكن اغفاله لادراك وتقييم كل معانيه . وبقدر اتساع دائرة الاحداث التي تحيط بالحدث المحدد ، بنفس القدر تتفتح الامكانيات للنفاذ الى أعماقه ، أو لاثراء فهمنا لدلالاته ، وللحكم عليه حكما اقرب الى الموضوعية . . **ان الحدث يفتني ((كيفا)) مع امتداد ترابطه وتداخله بتتابع الاحداث ((كما))** .

لقد نم اكتشاف الذرة — في مجال العلوم الطبيعية — منذ أكثر من مائة عام (ووجود الذرة حقيقة يقينية مطلقة ، تنسحب على الماضي ، كما تنسحب على المستقبل ، بصرف النظر عن وعينا بوجودها واكتشافنا لها) . . الا ان تصورنا للذرة اليوم غير تصورنا لها بالامس ، بفضل قدراتنا المتنامية على فحص أسرارها ، وكشف خباياها ، والاقتراب اللانهائي بمعرفتنا النسبية لها ، الى حقيقتها المطلقة .

كذلك في مجال العلوم الاجتماعية، ترتقي الواقعة التاريخية الى مستوى الحقيقة المطلقة بمجرد وقوعها . ولكن معرفتنا النسبية لها تقترب الى ادراك حقيقتها المطلقة بقدر انتاجها لآثارها ، وتلاحمها بما يحيط بها من أحداث في تتابعها .

الفرق بين مجال العلوم الطبيعية ، ومجال العلوم الاجتماعية ، هو ان سلاح المجمع لكشف اسرار الواقع في المجال الاول ، يفترض ادوات ينتجها المجتمع في حركته ، ادوات « معملية » تزداد دقة واحكاما على مر الايام ، بينما السلاح لكشف اسرار الواقع في المجال الثاني — مجال العلوم الاجتماعية والتاريخية — ما هو الا حركة المجتمع ذاتها .

علم التاريخ اذن لا يتسم بطابع الجمود أو الثبات ، رغم انه يمت الى أحداث وقعت في الماضي — فما بالك عن استقراء المستقبل وأحداثه التي لم تقع بعد !

والواقع ان استكشاف « الحيز الزماني » الذي يتجاوز موقعنا في وقت محدد فوق سطح كوكبنا ، يختلف عن توسعنا في استكشاف « الحيز المكاني » الى آفاق أبعد من هذا الموقع .

لا يتطلب اطلاق سفينة فضاء الى الزهرة ، وهي الكوكب الاقرب منا الى الشمس ، أدوات علمية مختلفة عن تلك التي نستخدمها في اطلاق سفينة فضاء الى المريخ ، وهو الكوكب الابعد عنا من الشمس . اننا لا نعتقد « بالاتجاه » في استكشاف « الحيز المكاني » المحيط بكوكبنا . ولكن « الاتجاه » أمر جوهري في استكشاف « الحيز الزماني » ، بامقداد حركته من الماضي الى المستقبل . ذلك ان للزمن « اتجاها » . واستكشاف الماضي من موقع الحاضر يختلف عن استكشاف المستقبل من موقع الحاضر . فان الماضي — والتاريخ — عبارة عن احداث وقعت فعلا ، احداث وقعت يقينا . أما المستقبل ، فليست به احداث وقعت ، ولا يستند الى وقائع يقينية ، على الاقل فيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية .

قد نستطيع ان نقرر يقينا ان خسوف الشمس — مثلا — سوف يحدث في يوم محدد ، بل في ثانية محددة من ساعة محددة من يوم محدد يمت الى المستقبل . ولكن ليس هذا ممكنا في مجال العلوم الاجتماعية ، في مجال حركة التاريخ .

ومع ذلك ، فان هذا لا يعني ان مستقبل حركة التاريخ ما هو الا « صفحة بيضاء » ، ما هو الا « فراغ » ، او مجرد « تكهنات » يحيط بها الغيب . هناك « اتجاهات » يمكن التنبؤ بها ، وهناك « احتمالات » يمكن تقريرها .

ان استقراء المستقبل لا يختص بالوقائع ، وانما يختص بالاحتمالات الراجعة . وليس شرطا ان ما يجري التنبؤ به سوف يقع حتما . ولكننا لو تصورنا « علما » لاستقراء

المستقبل ، فاننا نعنى به « علما » يحدد الاحتمالات الاكثر رجحانا ، انطلاقا من معطيات أو من مؤشرات قائمة فعلا في الحاضر . ولن تكمن أهمية هذا « العلم » في أنه سوف يطرح ما نملك الجزم بأنه واقع لا مناص ، وانما تكمن أهميته في أنه « مرشد » يجوز الاعتداد به لقرارات تخص الحاضر . فتصوره علما منصبا على « المستقبل » ، ولكنه يستمد أحقيته من أنه أداة لخدمة « الحاضر » . وسوف تزداد قيمة هذا « العلم » كلما أثبت قدرته على تنبيهنا الى احتمالات لن تبدو لنا بديهية لو غرضنا النظر عنه ، وقصرنا رؤيتنا للأمور على ما نلمسه في واقعنا الراهن فقط .

اذك كان استقراء المستقبل أيضا « اثناء » الحاضر .

كان استكشاف ما يحتمل حدوثه « غدا » وسيلة لزيادة ترشيد سلوكنا واختياراتنا « اليوم » . ولا يختلف ذلك عن غايتنا عندما ندرس تجارب « الامس » ، ونعتبر بالتاريخ .

وما ينطبق على ارتياد « الحيز الزماني » ، بان تشدنا أحداث تمت الى الماضي ، او توقعات تتعلق بالمستقبل ، ينسحب أيضا على استكشاف « الحيز المكاني » ، صوب النجوم في اتجاه المتناهي الكبر ، او صوب الذرة في اتجاه المتناهي الصغر . . اننا في كل هذه الاحوال نتوخى خدمة حاضرننا ، خدمة الحياة ونحن نصنعها فوق سطح كوكبنا .

المجتمعات المتطورة تعلم :

ارتياد المستقبل ليس ترفا

لم يعد المستقبل اذن امرا يحتمل تركه للمجهول ، بل أصبح تحديد تصور عنه ، واضح المعالم والملاح ، من صميم المسائل التي تقرر في عصرنا اختيارات الحاضر . وبفسدر

وضوح الرؤية ، وامتدادها الى مسافة زمنية ابعد مستقبلا ، وبمقدار تنمية مقدرتنا على اثرائها بتفاصيل محددة ، ليقسم شريط الاحداث المرتقبة « مستقبلا » بخصائص مماثلة لشريط احداث « الماضي » ، بنفس القدر ، كانت قرارات « الحاضر » اكثر دقة وصوابا .

ليس هذا المنهج في تصور او ادراك حركة الاحداث « بدعة » من اختلاقات او اكتشافات هذا الثلث الاخير من القرن العشرين فقط . كان مولد التطبيق الاشتراكي منذ نصف قرن ، اول تأسيس لمجتمعات تقوم على فكرة « التخطيط » ، والرفض الواعي لنرك مصائر المجتمع فريسة « عشوائية » القرارات التلقائية المتضاربة . ان فكرة « التخطيط » لا تستقيم ما لم تنطو على قدر من التنبؤ بالمستقبل ، وقدر من التصور المسبق له . ومن هنا ادخلت الاشتراكية — بعد ان انتقلت الى حيز الوجود الفعلي — فكرة « اقامة تصور ما عن المستقبل » كشرط لا غنى عنه لتقرير مقررات الحاضر ، وتحديد اسبقياته وافضلياته .

بيد ان الامتداد بالرؤية لمحاولة اقامة تصور « علمي » عن احتمالات المستقبل ، لم يعد في وقتنا قصرا على المجتمعات الاشتراكية وحدها . بل أصبح الاحساس بضرورته يعم جميع المجتمعات العصرية على اختلاف نظمها ، وان تباينت في مقدار « ادراكها » لهذه الضرورة ، واختلفت في « تفسير » هذه الضرورة ، وفي وسائل « تحقيقها » .

لقد أصبح « استقراء المستقبل » مادة تدرس في خمسمائة كلية وجامعة امريكية . وأصبح تأسيس هيئات لتحديد « مؤشرات » أو « اتجاهات » المستقبل ، في المدى القصير أو حتى في المدى المتوسط ، امرا شائعا في دوائر الاعمال

الأمريكية . لقد اقيم مؤخرا مشروع باسم « مشروع يقظة » Project Aware يستهدف وضع مجموعة تنبؤات وتوقعات سنوية « لحالة » المجتمع الأمريكي في السنوات الخمس التالية ، او حتى لمسافة أبعد لو أمكن .

وفجأة تكاثرت المشروعات المماثلة في الغرب . ذلك أن المجتمعات الرأسمالية المتطورة ، ولو لسبب واحد فقط هو أنجاهها الى دمج وحداتها الانتاجية في احنكارات عملاقة ، لا تملك « قرف » التفاضلي عن التوقعات المنتظرة في مجال حركة انسوق ، ومجال المنافسة ، ومجال المكتشفات العلمية الجديدة ، الخ . . ولا بد لها من استقراء الاحتمالات لضمان استثمار رؤوس اموالها الطائلة حسب مخطط يضمن لها العائد الامثل .

وما ينطبق على مجال « الانتاج » و « الاقتصاد » و « سياسة الاستثمارات » و « حركة الاسواق » ينسحب كذلك على مجال « السياسة » بمعناها الدارج ، بما تنطوي عليه من نزاعات داخل المجتمع وعلى المسرح الدولي .

ومنذ عام ١٩٤٣ ، طرح عالم اجتماع امريكي من أصل الماني يدعى البروفيسور اوسيب فليختهايم ، فكرة ابتداء علم أسماه « علم المستقبل » أو « علم استقراء المستقبل » Futurology . يستهدف هذا « العلم » تصميم ادوات واساليب « علمية » قادرة على استقراء احتمالات المستقبل ، والتنبؤ بأحداثه وبمواعيد حلولها ، بقدر معين من الدقة ، لنحاشي القرارات الخاطئة ، او العشوائية ، ولجذب انتباه دوائر الاعمال الى مجالات النشاط الاكثر « ربحية » .

وبات الاسترشاد بمثل هذا « العلم » في نظر كبار رجال الاعمال ، بل في نظر حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة ،

ضرورة لا غنى عنها ، بسبب حجم وتكلفة المشروعات العصرية . . هل من الممكن — على سبيل المثال — تصور اقامة محطة فضاء تتسع لعشرات من الرجال والنساء ، دون حساب دقيق مقدما لنفقات المشروع ؟ ومثل هذا المشروع يحتم اجراء ما يقتضيه من حسابات قبل بداية تنفيذه بسنوات عديدة . . بيد ان هذا النموذج ، المقتبس من مجال ارتياد الفضاء ، ليس بالاستثناء . اذ أصبحت المشروعات العملاقة التي يقتضي تنفيذها التشعب الى مجالات انتاج متعددة ، هي السمة المميزة لهيكل الانتاج المتطور العصري . وقد يصح القول بأن التلهف لاستكشاف « الغيب » واستقراء « المجهول » أصبح « موضة » . . الى حد ان شركة « آي . بي . ام » ذات الشهرة العالمية ، قد اقامت عقلا الكترونيا ضخما في قلب باريس قرب ميدان شارل دي جول . . لاستقراء مستقبلك (!)، وتحديد قسّمات شخصيتك (!) ، مقابل بضعة فرنكات . . ولست مطالبا الا بان تزود الجهاز الالكتروني بمعلومات كافية عن اليوم ، والساعة التي ولدت فيها ! . . والواقع ان هذا العقل الالكتروني ما هو الا « ذاكرة » تختزن شتى « الوصفات » انتي تخيلها التنجيم عبر العصور . . هذا نموذج لاستخدام انعلم في خدمة الخرافة . ولكن هذه البدع الطريفة البعيدة كل البعد عن روح العلم ومنهاجه ، لا تنفى حقيقة ان البحث عن معالم المستقبل قد أصبح في عالم اليوم يعكس « حاجة » ، ويلبي « وظيفة » .

وماذا عن المجتمعات المتخلفة ؟

اما المجتمعات التي اصطلح على تسميتها « بالمتخلفة » أو « النامية » ، فانها لم تصل بعد الى ادراك مماثل لضرورة استقراء المستقبل .

ومع ذلك فهي في أمس الحاجة الى ذلك ، في وجه تحديات عصرنا العاتية ، وتجاه الهوة التي تزداد عمقا بينها وبين العالم المتطور ، وحتى تستطيع التوصل الى أمثل معدلات تنمية ، وتحديد افضل الوسائل لتجنب الاختناقات وتخطي خلفها .

هذه مسألة حيوية وملحة في عالمنا العربي بالذات ، لا مجرد اننا نواجه عدوا مسلحا بأحدث مبتكرات التكنولوجيا العصرية فقط ، ولكن ايضا لان العالم العربي تعثره الان تحولات بالغة الخطورة والتعقيد ، تنال في الصميم من أنماط الحياة التي درج عليها طوال قرون وقرون . وهي تحولات سوف تكون لها آثار متعددة وممتدة . وما لم يجر تقييم هذه التحولات ، وما لم يجر بحث آثارها على أنماط الحياة العربية في الحاضر والمستقبل ، فسوف يتعذر على العرب « ترويض » عملية التغير ، و « تطويعه » و « توجيهه » في الاتجاه الذي يعود عليهم بالعائد الافضل .

لقد وضعت اسرائيل في عام ١٩٧٠ دراسة عن تصور ما سوف تكون عليه « اسرائيل في عام ٢٠٠٠ » . هذا المشروع قائم على افتراض ان ازمة الشرق الاوسط سوف تكون قد سويت وقتذاك . ولا يتعرض لطريقة انجاز التسوية . بل هو يتحاشى التعرض للجوانب السياسية . ويركز اساسا على خريطة المنطقة ونوعية المشاكل التي سوف تتبثق داخلها ، ودور اسرائيل في التصدي لهذه المشاكل ، بعد اتمام التسوية .

لا يطرح المشروع — كاحتمال وارد — نشوب حرب كئلك التي وقعت في اكتوبر ١٩٧٣ . وتصوره عن عام ٢٠٠٠ هو امتداد لخواص ومؤشرات ومعدلات التطور كما أوردتها الارقام والاحصاءات في عام ١٩٧٠ ، اي بعد ثلاث سنوات من

الهزيمة العربية في ١٩٦٧ ، ودون ما تصور لاحتمال أن يشن العرب حرباً بعد ذلك بثلاث سنوات .

ينطوي المشروع الاسرائيلي اذن على فكرة مسبقة ، هي ان التسوية سوف تتم بشروط اسرائيل ، وعلى اساس تسليم اطراف النزاع بأن اسرائيل تحظى بتفوق مطلق على جيرانها . ان المشروع يعتمد عدم ذكر شيء عن الاساس الذي سوف تتم عليه التسوية ، وهو لهذا السبب على وجه التحديد يطرح المستقبل بعد التسوية في صورة مزيفة ، صورة تنطوي على مغالطة ، مغالطة تلبي اهواء واطماع اسرائيل ، وتعتبر عن تطلعاتها واحلامها . وتكمن المغالطة في ان المشروع يستبعد احتمال وقوع تغيير في علاقات القوى بين الاطراف المتنازعة . . لا يجادل المشروع طبعاً في ان جميع الاطراف سوف يعترىها بالضرورة تغيير ، والارقام المتوقعة لعام ٢٠٠٠ غير الارقام التي تشير اليها الاحصاءات في عام ١٩٧٠ . ولكن الصورة التي يريد المشروع الايحاء بها هي ان **علاقات القوى** بين الاطراف لن تتغير . والمركز النسبي لكل طرف حيال الآخر لن يتغير . ولذلك ينم المشروع عن اهداف دعائية اكثر مما ينم عن رغبة صادقة في تصور المستقبل ، على اساس علمي وموضوعي .

ومع ذلك ، فان مجرد ان نطرح اسرائيل مثل هذا المشروع مسألة لها اهميتها ودلالاتها ، ايا كانت أوجه الخلل في هيكل ونسيج بنائه ، وحتى لو تيقنا ان الهدف منه هو مجرد خدمة اغراض دعائية .

والواقع أن العقل العربي ، بعد ان بدأ يفيق من هول هزيمة ١٩٦٧ ، أخذ يساوره هو الآخر الامل في ان يرسم لنفسه تصورات عن المستقبل . ولكن — على عكس المشروع

الاسرائيلي — جذبته همومه للانشغال بالاختيارات المتاحة امامه لتخطي الازمة في المستقبل القريب ، وليس لما ينتظر ان يكون عليه خريطة المنطقة بعد تخطي الازمة . بيد ان استعانتة بأدوات العصر لاستكشاف خبايا المستقبل كانت تتم في أغلب الاحوال عن الرغبة في اقتناء « عصا سحرية » قادرة على اختلاق « وصفة » تنهي الازمة ، وتنتهي محنة الانسان العربي ، وترضى تطلعاته ، وترد اليه كرامته وثقته بالنفس ، أكثر مما كانت تتم وقتذاك — اي في عام ٧٠ و ٧١ و ٧٢ — عن الاصرار على حشد كل الادوات الكفيلة بشحذ قدرات العرب النضالية . وكنا — في الواقع — مرة اخرى بصدد امل يتطلع الى الاسنعة بالعلم لخدمة الخرافة . وفجأة هبط على بيروت ، فالقاهره ، اسانذة امريكان متخصصون في علم « تحليل النزاعات » ، يعرضون ما عندهم من ادوات علمية « لترشيد » مركز المفاوض العربي ، ويفتظرون في المقابل من مستمعهم ان يزودهم بمعلومات عن مركز المفاوض العربي ! والطعم . . او الاغراء ، هو ان « الوصفة » رهن تغذية ادوات ترشيد النزاع بمعلومات دقيقة . . وتردد الكلام وقتذاك عن حمس الملك حسين لاقامة معهد بتمويل من الكويت ، يستعين بهؤلاء الاساتذة لاستكشاف فرص حل ازمة الشرق الاوسط . . وزار عدد من هؤلاء الاساتذة مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية « بالاهرام » ، وعرضوا بضاعتهم في جلسات مطولة . ولكن توقفت المحاولة . . بعد ظهور شواهد توحى بان بعض هؤلاء الاسانذة لم تكن جهودهم لوجه العلم ، ولا لوجه الدراسة الاكاديمية الخالصة فقط !

واخيرا ، فطنت مصر بعد حرب اكتوبر الى ضرورة وضع تصور عن مصر في عام ٢٠٠٠ . وتقرر عقد مؤتمر في مصر ، يضم عددا مختارا من علماء مصر في المهجر ، في الولايات

المتحدة وفي أوروبا بالذات ، وينصب المؤتمر على دراسة مشكلات مصر البارزة قبل نهاية هذا القرن (١) . وبذلك فإن مصر هي الأخرى قد أدركت أن استقرار مستقبلها أمر لا غنى عنه ، ويستحق منذ الآن طرح تصورات محددة عنه .

ضرورة لا غنى عنها

لماذا أصبح الاهتمام بالمستقبل مسألة لم تعد مقصورة على عدد محدود من العلماء المتخصصين ، أو ممن يملكون سلطة ابنت في السياسة والاقتصاد ، وأصبح يجتذب جمهوراً مطرد الاتساع ؟

لماذا شهدت السنوات الأخيرة ، وعلى وجه التحديد منذ بداية الستينات ، انتشاراً مثيراً لمؤلفات ودراسات عن المستقبل ، وليس كلها من قبيل الروايات الخيالية والخرافية ، بل الكثير منها تقولاها مؤسسات جادة متخصصة في الولايات المتحدة وأوروبا ، وأعمالها مصبوغة بصبغة علمية أكاديمية دقيقة ، وتختص بما ينبغي توقعه في شتى نواحي النشاط الإنساني حتى نهاية هذا القرن ، أو أحياناً حتى منتصف القرن القادم ؟

والواقع أن لذلك دواعي كثيرة ، منها ما يمت إلى الآفاق المفتوحة أمام إنسان نهاية هذا القرن ، ومنها ما يمت إلى همومه ومشاغله ، وأسباب قلقة متعددة .

هناك أولاً التغيير المتوالي والجسيم الذي أصبح يطسراً

(١) كانت فكرة المؤتمر مبادرة من رابطة الدارسين المصريين في الولايات المتحدة ، ونظمتها جمعية أصدقاء العلميين المصريين بالخارج ، واتسعت لتضم بعض الهيئات العلمية العاملة في مصر .

على كل مظاهر الحياة ، بسبب تتابع المكتشفات العلمية في جميع فروع العلم ، وبسرعة المتوالية الهندسية . لم يعد العلم منفصلا عن التطبيق . والاكتشافات العلمية تجد بعد فترة وجيزة تطبيقات في التكنولوجيا ، ذات اثر مباشر على حياة البشر . ولم يعد الفاصل الزمني بين كل اكتشاف علمي « تاريخي » وآخر ، كل اكتشاف علمي يحدث تغيرا « ثوريا » في بيئة الحياة وانماطها ، مسافة تتجاوز حياة اكثر من جيل ، بل أصبحنا نعيش اليوم اكثر من تحول علمي ثوري في حياة الجيل الواحد ، واصبحت هذه الظاهرة تعرف « بثورة العلوم والتكنولوجيا المعاصرة » . وابتعدت المسافات الوجدانية بين الاجيال بسبب تقارب وتتابع هذه التحولات الثورية ، وزيادة ايقاعها سرعة سنة بعد اخرى . وتعددت اسباب القلق . وانتشر التساؤل عن المستقبل . الى اين نتجه ، والعالم يتحول بسرعة لا ترحم ؟ وأصبح الايمان بقدرة العلم على اقتحام كل ميدان ، واكنساح كل عقبة ، جازما لدرجة ان هناك من يتطوع بتحديد تواريخ مرتقبة لاهم المكتشفات في مجالات ظلت مستعصية الحل الى الان ، ككشف سر السرطان ، والتوصل الى وسائل اطالة الحياة ، واكتشاف مصادر جديدة — صناعية او طبيعية — للغذاء . . الخ .

وفجأة تبرز اسئلة لم تكن تخطر على بال : لو نجحنا فعلا في ان نتحكم في الشيخوخة — مثلا — قبل نهاية هذا القرن ، باضافة ٣٠ او ٤٠ سنة الى عمر كل انسان ، وذلك بتغيير انماط طعامه . . . او تخفيض درجة حرارته (!) . . ماذا يكون اثر ذلك في عالم يولد فيه الان — كل يوم — ١٢٧ مليون طفل ؟! ويصل الى سن التعليم — كل يوم — ٩٥ مليون طفل ؟! ويصل الى سن الشيخوخة (٦٥ سنة) ١٩ مليون نسمة ؟! . . . وماذا سوف يكون عالم الغد لو استمرت البشرية تتكاثر « كما »

على هذا النحو ، وتعددت سبل اطالة الحياة والمحافظة عليها من الوجهة « النوعية » و « الكيفية » (٢) . . وليست هذه الهموم بالقطع بمنأى عن مشاكلنا نحن ، هنا في مصر (٣) .

و « ثورة العلوم والتكنولوجيا » في عصرنا لا تنبئ فقط بمكتشفات مذهلة لصالح الانسان ، بل انتجت كذلك أسلحة للدمار قادرة على افناء البشرية ، بل وكل مظاهر الحياة فوق سطح كوكبنا . وحتى مع افتراض امكان تجنب حرب نووية شاملة ، وامكان فرض السلام الدائم ، فان هناك خطر اللوث ، والاطار الناجمة عن تدخل الانسان لاعادة صياغة البيئة وتطويعها لاغراضه ، مع استحالة التنبؤ مقدما بكل الآثار الجانبية لهذه العمليات الجراحية الخطيرة التي تتحدى احكام الطبيعة ومجرياتها في الصميم .

وحتى لو سلمنا بان اخطار اسلحة الدمار الشامل قد فرضت قدرا من الانفراج في علاقات دول العالم بنظمها الاجتماعية المتعارضة ، وحتى لو سلمنا بان خطر الحرب

.....

(١) ان هذه المشاكل لم تعد الان تمت الى الخيال البعيد ، بل بصدد ان تصبح هموما لنا في حاضرتنا الحالي . فان الطفل الذي يولد اليوم ، عندما يصل الى سن السبعين ، ستكون البشرية قد بلغ تعدادها ١٥ الف مليون نسمة . وعندما يصل حفيده الى سن السبعين ، فسوف يكون تعداد البشرية ٦٠ الف مليون نسمة . . هل يمكن التنبؤ بمشاكل عالم يبلغ تعداداه في مستقبل قريب ومحسوس ، ٢٠ ضعفا ما هو عليه اليوم ؟

(٢) قفز عدد سكان مصر من ١٦ مليون نسمة في ١٩٣٧ الى ١٩ مليونا في ١٩٤٧ الى ٢٦ مليونا في عام ١٩٦٠ ، الى أكثر من ٣٧ مليون نسمة اليوم . ويتوقع مركز الابحاث والدراسات ، التابع للجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء بمصر ، ان يصل عدد سكان الجمهورية الى ٦٠ مليونا عام ٢٠٠٠ — وذلك في احسن الفروض — والى ٧٠ مليونا حسب الفرض الارجح ! . . .

النوعية الشاملة قد ارتد الى الخلف ، فان ذلك لن يحول دون استمرار واحتدام الصراعات الاجتماعية والايدولوجية ، مع تعدد وتفاقم « الاختناقات » بصورتى ، منها ما لا بد ان ينجم عن ارتفاع معدلات النكاث السكاني في مجتمع عالمي لا تستنزفه الحروب الشاملة ، ومنها ما لا بد ان ينجم عن زيادة الهوة عمقا بين الدول المتقدمة ، مالكة اسرار الثورة العلمية ، والقادرة على انتاج الوفرة — باستثمارها تكنولوجيا الى درجة بلوغ حد التخم والتضخم ، وبين الدول المتخلفة المعرضة لشتى ألوان الحرمان ، التي يتهددها شبح المجاعات ، ويصل بها الامر الى حد تفجير نقاط التهاب ساخنة بالغة الخطورة .

ولم يعد في عالم اليوم أي قطاع من البشريه بمأمن من الكوارث التي تلاحق او تتهدد قطاعا اخر منه . أليس هذا كله من شأنه ان يستحثنا لا على مجرد الالم بما يجري في شتى أرجاء كوكبنا ، بل على محاولة التنبؤ باتجاهات الاحداث مستقبلا ؟

وقد طورت دول الغرب المتقدمة « أدوات » تسخر لاستطلاع المستقبل كل ما هو متاح في ترسانة العلم المعاصر : أساليب الاستفتاء والاستيفاء الرياضي الاحصائي ، وأنماط للتنبؤ مستمدة من علوم الاجتماع والرياضيات ، والسيرناتيقا ، الخ... كما تتوخى هذه « الأدوات » رفع حد الدقة والصواب في مناهج التخطيط والبرمجة والاستقراط والسيطرة على الظواهر الاجتماعية عموما . ولكن يبقى السؤال : الى أي حد يمكن الاعتماد بكل هذه « الأدوات » العلمية البالغة الرقي والاثقان في التنبؤ بأحداث محققة الوقوع في جدول زمني مستقبلي ؟

... حذار من المطبات !

ان « شريط احداث الماضي » يختلف عن اي « شريط » يمكن تصميمه او تخيله لاحداث نرتقب وقوعها مستقبلا ، في شيء اساسي واحد على الاقل ، وهو ان الانسان هو الذي صنع التاريخ ، ولم يصنع المستقبل بعد . واي تصور لتطور المجتمع يغيب عنه الانسان ، هو بمثابة رد مسيرته الى حلقات منصله من الجبريات والاحتميات ، ليس لارادة الانسان ولا لقدراته الابداعية مكان فيها . فمن المؤكد ان تطور الانسان يستحيل تصوره دون « حضور » الانسان . والمعضلة العويصة التي تحملها في ثناياها كل هذه « العلوم » المتطلعة الى استكشاف المستقبل ، تكمن في انها تحمل خطر اسقاط الحاضر على المستقبل ، بدلا من اسقاط المستقبل على الحاضر ، وبدلا من تحديد ملامح للمستقبل خليفة بزيادة توضيح اختيارات الحاضر ، على اساس علمي راسخ .

وفي الحقيقة ، ليس هناك « علم » واحد ، محدد ، مقرر ، معترف به ، لاستكشاف المستقبل وارتداد ملامحه . بل هناك مجموعة من « المتغيرات » الجزئية والنوعية ، يمكن التنبؤ بنطورها المرتقب في ضوء تطورها السابق . وهناك مجموعة من « الاجتهادات » المتنوعة والمتباينة ، ومجموعة « مداخل » من زاوية المنهج ، تحاول ربط حركة هذه المتغيرات ، واعطاء صور عن المستقبل ، تتخطى « الجزئيات » و « النوعيات » ، انى « التكامل » و « الشمول » .

وهذا الانتقال المفاجيء ، « الطائر » ، من « الجزء » الى « الكل » ، هو في حد ذاته معضلة عويصة ، وقد يكون مطبا خطيرا من الناحية المنهجية .

ففيما يتعلق « بالمتغيرات » الجزئية والنوعية ، ربما كان

من المتصور امكن تحديدها بقدر معقول من الدقة ، التي تقبل نسبتها الى العلم .

مثلا . . القول بأن تعداد سكان العالم سوف يصل الى ٧ الاف مليون نسمة عند نهاية هذا القرن ، حسب اخر احصاء تقديري للامم المتحدة ، هو حساب يقبل الاعتداد به ، بقدر معقول من الثقة ، انطلاقا من المعطيات المتوافرة في حاضرتنا الان . .

ومثلا . . القول بأن البشرية سوف تستهلك ٥ اضعاف ما تستهلكه الان من مختلف انواع الطاقة في عام ٢٠٠٠ ، هو حساب اخر ربما يمكن التنبؤ به ، بمتابعة منحنى نمو استهلاك الطاقة خلال العقود المنصرمة ، ولو استبعدنا اي انكماش في هذا النمو ، نتيجة انتشار الخوف من اقبال العالم على « أزمة طاقة » . .

ومثلا التنبؤ بأن انتشار « الاوتومية » ، والاتجاه الى تعميمها في العقود القادمة ، انما سوف يدخل تغييرات جذرية على كل هياكل الانتاج وكل انماط الحياة : زيادة خارقة في انتاجية العمل ، تأكيد طابعه الذهني ، اعتماده على قدرات العقل الابداعية، بدلا من السمة المميزة لمعظم الجهود الانتاجي حتى الان ، القائم على العمل اليدوي والعضلي ، والمقسم بصفة الرتابة والملل . ولا بد ان يترتب على ذلك تخفيض ساعات العمل ، وزيادة الساعات المخصصة لا للراحة فحسب ، بل لتنشيط ملكات الابداع ، وتنويع وتعميق أوجه الثقافة والتخصص ، كما يحمل هذا التحول خطر انتشار انبطالة ، وزيادة تخلف وتخبط قطاعات العالم الاكثر تخلفا ، ما لم يلحق بهذا التحول — ذى الطابع الفني والتكنيكي — تحول ينال من النظم الاجتماعية في ارجاء واسعة من كوكبنا

.. ان هذا التنبؤ عن ظهور وانتشار « الاوتومية » ، بآثارها المتشعبة ، يرتكز هو ايضا على قدر محقق من المعقولية ..

ويلاحظ ان المثلين الاول والثاني يتعلقان بنبؤ منصب على التغير المتوقع في شكل منحني احصائي (نعداد سكان العالم ، استهلاك العالم للطاقة) ، اعتمادا على شكل هذا المنحني الاحصائي في الماضي . ينصب التنبؤ في المثلين على ظاهرة تقبل العد ، وتخضع للحساب ، وتتسم بصفة « **التغير الكمي** » . أما المثل الثالث ، فينصب التنبؤ فيه على تغير في « **حالة كيفية** » . قوامه « وصف » النغير في هياكل الانتاج وانماط الحياة ، نتيجة ظهور وتعميم « الاوتومية » .

ومع ذلك ، فحتى هذه التوقعات المتعلقة « بالمتغيرات » الجزئية والنوعية ، سواء كانت ذات صفة « كمية » او ذات صفة « كيفية » ، تنطوي هي ايضا على مطبات ومزالق ومحاذير .

قد يحدث اكتشاف علمي « ثوري » يدخل تغيرا جذريا غير متوقع على احد هذه المتغيرات .. متغير « التكاثر السكاني » مثلا . من ذا الذي يملك القطع بأن المستقبل القريب لن يشهد اكتشافا علميا مثيرا ، اكثر كفاءة وفعالية من الحبوب واللواالب ، لضبط معدلات النمو او وقفها ؟ (٤)

بفضل اكتشافات العلم ، يمكن ان يعتري تغير مفاجيء ايا من هذه المتغيرات الجزئية والنوعية ، وهذا وحده سبب كاف

(٤) هناك تجارب جارية الان لتخليق طفل الانابيب ، خارج رحم امه ، وفق مواصفات الابوين ، حتى فيما يتعلق بخواص المولود ، وصفاته الوراثية : شكله ومظهره وهندامه وحتى درجة ذكائه ... اليس من شأن تخليق هذا « المولود الكيف » أن يربك منحني المواليد « كما » .. بل وان يربك أشياء كثيرة أخرى أيضا !!

لنقرر ان العضلات في تصور المستقبل ، لا تكمن في مجرد أن هناك محاذير تحيط بدعوى أن الصورة الكلية هي مجرد حاصل جمع الصور الجزئية ، المستمدة من دراسة هذا المتغير الجزئي أو ذاك ، بل تكمن العضلات والمحاذير — فوق ذلك — في أن المتغيرات الجزئية ذاتها معرضة لتحول مفاجيء عن مجراها المتوقع ، ولذلك يصعب التنبؤ بالتفاصيل فضلا عن التنبؤ بالصورة في شمولها . . ومن هنا كانت معظم الاجتهادات اكثر تأثرا بالبيئة الفكرية والايديولوجية الحاضرة الني تجري فيها ، منها قدرة على الاشارة بقدر من اليقين الى احداث ينتظر ان تقع مستقبلا .

في الغرب . . موجة تشاؤم

منذ عامين ، خطر ببال قطب من اقطساب الصناعة الايطالية ، تستهويه مشاكل البيئة بعد ان كثر الكلام عن خطر النلوث ، أن يدعو مائة من اكبر علماء العالم ليشتركوا في وضع تقرير عن تصورهم عما سوف يكون عليه العالم حتى نهاية هذا القرن . . وبفضل هذه المبادرة الكريمة ، نشأ ما عرف « بنادي روما » . وأسفرت الابحاث عن كتاب ظهر مؤخرا بعنوان « حدود التنمية » ، من تأليف البروفيسور دينس ميدور ، على رأس فريق من الباحثين بمعهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا . وقد استعان فريق العلماء بالعقول الالكترونية لاستقراء تطور ٥ متغيرات خلال العقود القادمة هي : (١) التكاثر السكاني . (٢) الموارد الطبيعية . (٣) الغذاء والانتاج الزراعي . (٤) الانتاج الصناعي . (٥) التلوث .

وخلاصة ما توصلوا اليه هي أن العالم مقدم على كوارث لم تشهد البشرية مثيلا لها طسوال تاريخها ، ولا ينبىء المستقبل اطلاقا بما يدعو الى التفاؤل ، بل الانسان تنتظره

عصور مظلمة كتلك التي عاشها في احلك ايام القرون
الوسطى ! (٥) .

ويعرض الكتاب كمقترحات لانقاذ البشرية من الالهوال
والاختناقات المستعصية الحل التي يواجهها : وقف أية زيادة
في استثمار رأس المال ! ووقف أية زيادة في النمو السكاني
على الاطلاق ! أي ان الشق الاول من الاقتراح ، هو حكم
على الرأسمالية بالانتحار ! والشق الثاني هو مطالبة البشرية
بقتل غريزتها في التكاثر !

والواقع ان نتائج هذا البحث ليست سوى نموذج واحد
من نماذج عديدة مماثلة شائعة في الغرب اليوم . نكاد نقول
انها كلها وهي بمعن النظر في احتمالات المستقبل يسودها
الوجوم والتشاؤم ، رغم حلول ما يعرف « بالانفراج الدولي »
وشيوع الاحساس بأن شبح الحرب النووية قد ابتعد .

هذه الموجة من التشاؤم أخذت تنتشر مع ظهور بوادر أزمة
اقتصادية طاحنة تتهدد استقرار مجتمعات الاستهلاك .

لقد نزعنا الازمة بريق حجج « المتفائلين » وأغلبهم ينتمي
الى جيل سابق من الباحثين الذين حاولوا تحديد معالم
المستقبل . كانت حجج « المتفائلين » تدور كلها حول فكرة

(٥) نورد بعض الاحكام التي صدرت في الكتاب : اذا أردنا للبشرية أن تعيش
كلها في مستوى واحد ، فان أعلى مستوى معيشي يمكن تحقيقه للانسان
فوق كوكبنا هو ٥٠ / من متوسط مستوى الفرد في الولايات المتحدة الآن !
يعاني العالم الآن من اختناقات لا حل لها في مجال توفير مصادر
الطاقة اللازمة للزيادة في الانتاج الصناعي ، وتوفير مصادر الغذاء
الضرورية لتغطية التكاثر السكاني .
الى غير ذلك من الاحكام السوداوية ..

رئيسية هي أن « الثورة » العصرية في العلوم والتكنولوجيا كفيلة « باستيعاب » حركات التمرد والثورة في العالم ، و« احتواء » عالم الاشتراكية ، واستدراجه شيئا فشيئا الى هياكل وانماط اجتماعية تزيل عنه عوامل الخطر . وبذلك تثبت مرة اخرى قدرة الرأسمالية على استعادة حيويتها ، ونخطي تعثراتها ، وعلى التجدد الدائم . وهي لذلك ليست معرضة للزوال في أي مستقبل منظور(٦) .

كان لهرمان كان ، أحد مؤسسي الفكر المستقبلي(٧) ، شعار شهير : « علينا ان نفكر فيما لا يقبل التفكير فيه » Think the Unthinkable . ومع ذلك ، فان العضلة المثيرة للعجب في معظم هذه الدراسات عن المستقبل ، رغم أنها تستند الى أحدث ما توصلت اليه علوم البرمجة الرياضية ، وتستعين بأحدث انجازات التكنولوجيا في مجال الحاسبات الالكترونية ، كثيرا ما تقع في محاذير ومطبات تنم عن عجز في التنبه الى أبسط البديهيات ، وذلك لفرط التفاتها الى ما هو خارج كل مألوف !!

فان الزعم — مثلا — بأن العالم يعاني من « أزمة طاقة » أو أنه يعاني من « أزمة غذاء » ، إنما يعنى أن هناك **حدودا لا يمكن تجاوزها** للموارد الطبيعية ، القابلة للتحويل الى طاقة أو غذاء ، دون ما تقدير لمكتشفات الانسان مستقبلا ، وقدرة هذه المكتشفات على تحويل موارد طبيعية غير مستثمرة

(٦) بوجه عام ، كان هؤلاء « المتفائلون » يمثلون بشكل مباشر أو غير مباشر الفكر « التبريري » الرسمي في أجهزة صنع القرارات السياسية في الولايات المتحدة . وكان الكثير من دراساتهم يتمويل من البنتاجون ، او هيئات تتبع وكالة المخابرات المركزية الامريكية ، او وزارة الخارجية .

(٧) مدير معهد هودسون لعلم المستقبل ومؤلف كتاب « العالم عام ٢٠٠٠ » .

الان الى موارد نافعة للانسان . وهذا فرض بالبداهة
خاطيء .

صحيح أن استهلاك البشرية للطاقة يتضاعف كل عشرة
اعوام ، ولكن لا يعني ذلك ان مصادر الطاقة سوف تنفد ، في
وقت بدأنا فيه بالكاد نستثمر الطاقة المهولة التي تختزنها
الذرة ، وفي وقت لم ننعرض فيه بعد لتسخير طاقة الشمس
لصالح الانسان .

وصحيح كذلك ان استمرار المعدل الراهن في زيادة
استهلاك الطاقة قد ينجم عنه « تلوث حراري » ، يفضي الى
ارتفاع درجة الحرارة فوق سطح كوكبنا بمقدار ٥ درجة
مئوية في مدة يقولون انها لن تتجاوز القرنين ! ومعنى ذلك
تحويل الارض الى جحيم ، واختفاء كل صور الحياة فوقها .
ولكن الانسان لن يعدم وسائل لمواجهة هذا « الاختناق » ،
منها نقل مصادر هذا التسخين الاصطناعي ، أي مصانع
المستقبل ومعالمها ، الى الفضاء الخارجي مثلاً (٨) .

صحيح أيضاً ان البشرية — بمعدل تكاثرها المنتظر —
معرضة « لاختناق » بسبب تعذر مجاراة هذا التكاثر بمصادر
الغذاء المعروفة ، والمتوفرة الان فعلاً . ولكن هذا أيضاً فرض
خاطيء . فليست الارض محدودة الموارد . ولا يجوز قصر
مصادر الغذاء على أنواع الاطعمة التي اعتادت البشرية ان
تعيش عليها حتى الان فقط . ذلك أن مفهوم « الرقعة الزراعية »
لا بد أن يتغير مع كل تغير في أنماط الزراعة ، ومع كل زيادة في

(٨) الواقع أن أحد الأسباب التي تجعل استكشاف الفضاء ضرورة ، لا مجرد
« ترف » يلبي فضول الانسان ، هو تسخير الفضاء الخارجي لوظيفة
محددة ، هي استضافة مصانع المستقبل التي تهدد كوكبنا بالتلويث في
صور شتى .

انتاجية الارض ، بفضل استخدام مخصبات جديدة ، ومع القدرة على استنبات أنواع مبتكرة من النباتات ، بل بعد ان تنوافر فرص استكشاف قيعان البحار والمحيطات ، واغتراف مصادر اطعام لا حد لها من أعماقها .

ماذا يعني ذلك ؟

معنى ذلك أن مصدر «الاختناقات» التي نثر «تشاؤم» و«وجوم» مسشرفي المستقبل في الغرب لا يكمن في ان الموارد الطبيعية محدودة . بل ان وجدت هذه «الاختناقات»، فلفجوة نشأت بالفعل ، هي الفجوة المترتبة على زيادة احتياجات البشرية ، دون أن تقابلها زيادة تكافئها في القدرة على استثمار الموارد الطبيعية . وهذه «الاختناقات» قد يوحي «مظهرها» بأنها تطرح قضية «تكنولوجية» تتلخص في قصور او نخلف «التكنولوجيا» — بين كل حين وآخر — عن تلبية الزيادة المطردة في الاحتياجات الانسانية . ولكن ليس هذا سوى «المظهر» . اما «الجوهر» ، فيثير قضية «اجتماعية» و«وايديولوجية» مرجعها ان الذين بيدهم مصائر دول قوية وغنية ، وهم الذين يمولون ويشجعون هذه الدراسات ، لا يريدون التخلي عن رؤية تحمي امتيازاتهم ، حتى على حساب مصلحة البشرية ككل . ولأنهم يرفضون التضحية بنظم اجتماعية قائمة هي سند هذه الامتيازات ، او اكساب هذه النظم خاصية التكيف — بعد حد معين — للحد من وطأة الاختناقات ، فانهم يسقطون على الطبيعة وعلى مواردنا ، خاصية عدم قابليتها — بعد حد معين — للاستثمار!

لا يكمن الحاجز — اذن — الذي يمنع تخطي هذه «الاختناقات» في الطبيعة ذاتها ، بل في رؤية ومصالح اجتماعية مستبدة بمصائر قطاعات واسعة من الجنس البشري .

انه يكمن في الفلسفة والايديولوجية المسيطرة على مصائر دول الغرب الغنية ، المتطورة صناعيا .. فلسفة تعكس رعب هذه المجتمعات من ثورة الدول الفقيرة .. رعبا نجد تعبيرا عنه في مؤلف روبرت هايلبرونر « محاولة لاستقصاء المشروع الانساني » (مارس ١٩٧٤) An Inquiry « Into the Human Project » ، وتنبؤه بأن دول العالم الثالث ، النامية والفقيرة ، لا بد أن نحصل على الاسلحة النووية في بضعة عقود ، وربما حتى قبل ذلك .. ويحذر : يوم حصولها على هذه الاسلحة ، فانها ستبتز الدول الصناعية المتطورة ، وستطالبها باعادة توزيع ثروات العالم .. ما مصر حضارة الغرب وقتذاك ؟! ...

بيد أن هذا الانذار ، وغيره من الانذارات ، لا يحفز هؤلاء الباحثين على العدول عن فلسفتهم الاساسية . بل انهم بدلا من ذلك ، يزدادون استغراقا في التشاؤم . ويبدون شكهم في قدرة كافة المجتمعات القائمة في الحاضر على انقاذ المستقبل .. يبدون شكهم في قدرة هذه المجتمعات على التضحية بمصالحها الذاتية من أجل رؤية أكثر شمولا تخدم مصالح البشرية ككل .. يقولون : « ما ينسحب على المجتمعات انراسمالية ، ينسحب أيضا على المجتمعات الاشتراكية ، ذلك ان المجتمعات المتطورة جميعها تسودها قيم التكنولوجيا ، ومثل الكفاءة والانتاجية ، بصرف النظر عن طبيعتها الاجتماعية . وهي مجتمعات مشدودة كلها الى محاولة تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، بلا تقدير لما قد ينطوي عليه ذلك من تبيد لموارد الطبيعة .. هي مجتمعات قد تتباين فيها الانماط ، ولكنها تتفق في هدف واحد على الاقل ، هو الارتقاء بالمستوى المادي ، دون ما تقدير لقيمة اخرى ايا كانت . انها تطرح كلها قضية الارتقاء بمستوى الحياة فوق سطح كوكبنا ، في

وقت أصبحت فيه القضية هي **انقاذ** حياة البشر أصلاً، وضمان **استمرار وجوده** فوق كوكبنا .

وتنتهي هذه الدراسات الى نتيجة ان العيب يكمن اصلاً في الطبيعة البشرية . هل من الممكن تشذيب وضبط وتوجيه غرائز الانسان ؟ هل من الممكن دعوة الانسان الى التضحية بالماديات من أجل أنماط حياتية مختلفة تماماً ، أنماط حياتية تستهدف في المقام الاول الثقافة ، والخدمات ، والعناية بالصحة والفنون ؟ اليس هذا هو « الاختناق » الرئيسي الذي يواجهنا مستقبلاً ؟

وتنداعى الاسئلة لتصل الى السؤال : هل من الممكن كبت غريزة السعى وراء الماديات ، دون الاقلاع عن مبدأ الديمقراطية ، في شكله السائد او اشكاله المنشودة ، في عالم اليوم ؟ وتنتهي هذه النظريات التشاؤمية الى تحميل الطبيعة البشرية ، وتحميل الديمقراطية ، مسؤولية الـاهوال التي يختزنها المستقبل للانسان !

الكيف ... والكم

روى محمد حسنين هيكل في مقاله الافتتاحي بعدد « الاهرام » الصادر في ٧ يوليو ١٩٧٢ ، ما جرى في ندوة عقدها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في « الاهرام » مع أحد هؤلاء الاساتذة الامريكيين المتخصصين في علم « تحليل النزاعات » . كتب هيكل :

« كنا ١٥ مشتركاً في المناقشة : ثمانية من أبرز اساتذة العلوم السياسية والاستراتيجية ، وكلهم من الشباب الجديد الذي ما زالت محركاته العقلية والنفسية تدور بالامل ، لم يلمسها الصدا بعد . وأربعة من الصحفيين . واثنان من المتخصصين في بحوث العمليات — ثم خبير في تكنولوجيا استخدام العقول الالكترونية .

« ودخلنا الى التجربة .

« وليس هذا مجال شرح قواعدها وبنافيلها ، وانما الذي يعنيني الآن بالدرجة الاولى هو نتائجها . وقد كانت بعد أكثر من ٥ ساعات من العمل المركز والمكثف كما يلي :

« اسرائيل : لها ٥٨٤ نقطة في الاستفادة من حالة اللاسلم واللاحرب .

« الولايات المتحدة : لها ٢٥٠ نقطة في الاستفادة من حالة اللاسلم واللاحرب .

« الاتحاد السوفيتي : له ١٦٥ نقطة في الاستفادة من حالة اللاسلم واللاحرب .

« مصر : عليها ١١١ نقطة بالناقص ، أي تحت الصفر ، من استمرار حالة اللاسلم واللاحرب » .

والذي يعنيننا نحن من هذه الفقرة التي أثارت — وقتذاك — ضجة صاخبة حول المقال برمته ، هو أنها تعرض محاولة لترجمة « حالة كيفية » ، وصفت بأنها « حالة اللاسلم واللاحرب » ، الى « مؤشرات كمية » ، الى أرقام تحاول اكساب « الوصف الكيفي » خاصية مضافة ، هي قابلية اخضاعه للقياس والمقارنة .

والواقع أن ترجمة « الكيف » الى تعبير « كمي » ، وكذلك العملية العكسية ، أي ترجمة مؤشرات « كمية » الى حالات « كيفية » ، قضية كبيرة ومشكلة عويصة ، وربما كانت من أبرز معضلات عصرنا . اننا نستطيع ببسر أن ندرك « حالات كيفية » : « غابة » .. « البشرية » .. « حالة الطقس » .. والأمثلة التي نلمسها كل يوم لا حصر لها .. ونستطيع ببسر أن نعبر عن الواقع بمؤشرات كمية ، بأرقام واحصاءات ، وبالحسابات والرياضيات . والعلم الحديث لا

يعتد عادة الا بما يقبل الترجمة الى مؤشرات كمية تخضع للقياس والحساب . وقد يقال ان « الغابة » هي حاصل جمع الاشجار المشكلة لها . و « البشرية » حاصل جمع الافراد الذين يؤلفون الجنس البشري . و « حالة الطقس » هي درجة حرارة الجو ، ودرجة رطوبة الجوالخ . . من المؤشرات التي يمكن التعبير عنها بأرقام ، والخاضعة للتحديد الكمي . ولكن هذه « الترجمة » من « كيف » الى « الكم » فيها تبسيط ، وفيها افتقار للواقع ، وفيها تشويه له الى حد الاخلال بالعملية كلها .

فليست « الغابة » فقط كل ما بها من اشجار ، بل تنطوي على معان اخرى ، وتستثير انطباعات اخرى . وغابتان متساويتان في عدد اشجارهما ليستا متطابقتين .

و « البشرية » ليست فقط كل ما بها من بشر . فان المجموعات البشرية تنقسم بخواص وسمات ان نعثر عليها اذا فحصنا كل فرد منها على حدة فقط . وحركة البشر جماعة غير حركة البشر كأفراد . ولن نستنفد كل المعاني التي تتضمنها كلمة « البشرية » لو ارجعناها فقط الى الافراد التي تكونها .

ثم هناك حالات كيفية يستحيل علينا ردها الى مكوناتها النكمية على الاطلاق . فاننا نعلم على سبيل المثال ماذا يعني تيار كهربائي في سلك من النحاس . وقد نستطيع قياسه تقريبا بالامبير ، ولكن لا نستطيع قياسه بعدد الالكترونات المندفعة من طرف السلك الموجب الى طرفه السالب او العكس ! وهذه المشاكل لا بد ان تزداد تعقيدا كلما توغلنا بالعلم ، لنتمسكون بالكون في ابعاده المتناهية الكبر ، وابعاده المتناهية الصغر ، على حد سواء .

وقد قلنا ان النصوصات عن المستقبل تقوم عادة على تحديد عدد من المتغيرات الجزئية والنوعية ، واستقراء تطورها مستقبلا ، انطلاقا من معطيات نستمدّها من الحاضر ، والماضي . ثم نحاول بناء « الصورة الكيفية الشاملة » على افتراض أنها « المحصلة » النهائية لمجموعة مكونات . وهذه المكونات هي هذه المتغيرات الجزئية ، المحددة بمؤشرات « كمية » .

بيد أن هذا الانتقال من المتغيرات الجزئية الى الصورة الشاملة هي نموذج للانتقال من التحديد الكمي الى التحديد الكيفي ، بكل ما ينطوي عليه من محاذير من ناحية المنهج على الأقل .

هناك باديء ذي بدء المغالطة المنطقية المتمثلة فيما يمكن وصفه « بتعميم ما قد لا يقبل التعميم » . بمعنى أن الحالة الكلية وصفت بأنها مجموعة حالات جزئية أمكن تحديدها . ولم نقم الدليل على أن الحالة الكلية مشكلة فقط من هذه الحالات الجزئية ، وليست هناك عناصر جزئية أخرى ينعذر التنبؤ بها ، أو يتعذر علينا بلورتها الآن (٩) .

(٩) هذه المغالطة برزت بشكل حاسم في مجال العلوم الطبيعية . فكان نيوتن منذ ثلاثة قرون قد تصور « الزمان » و « المكان » في كل أرجاء الكون الواسع كمجرد امتداد لتصورنا عن « الزمان » و « المكان » كما نلمسهما بحواسنا فوق سطح كوكبنا . وقد ثبت خطأ هذا التصور . وثبت أنه لم يكن سوى نموذج ناطق لما أسميناه « تعميم ما لا يقبل التعميم » . فقد جاءت نظرية أينشتاين في النسبية لتدحض هذا التصور ، ولتثبت أن « للزمان » و « المكان » خارج نطاق الحيز المحدود الذي نلمسه فوق كوكبنا خواص تختلف نوعيا عن تلك التي « ندركها » . وليس « الزمان »

لا يجوز لنا — من حيث المنهج — افتراض صحة التصور الذي نبنيه عن « كيان كلي » اعتمادا على ما نستمدده فقط من معرفتنا القاصرة لبعض العوامل « الجزئية » ، الداخلة في تكوينه . ومعنى ذلك أمر من اثنين : أما « تعميم ما لا يقبل التعميم » ، والارتقاء « بالاجزاء » لافتراض أن معرفتنا لها كافية لمعرفة « الكل » . أو الهبوط « بالكل » الى مستوى بعض « الاجزاء » المكونة له ، ورد الحالة الكيفية الشاملة الى بعض متغيراتها الكمية وحدها . أي بعبارة أخرى ، أن نطرح المستقبل بنظرة أحادية الجانب ، وأن نتصور الحالة الكيفية الشاملة مردودة الى بعض جوانبها فقط ، وينطوي ذلك على استبدال صورة المستقبل بكل ما سوف ينطوي عليه الواقع الموضوعي من « تنوع » و « ثراء » ، بصورة أخرى ، « أفقر » ، وتعوزها الموضوعية ، الصورة كما قد يحلو لنا أو يستهوينا تصورها .

اننا نردها الى صورة — بتركيزها فقط على بعض الجوانب الجزئية — لا بد أن تكون مصبوغة بالنظرة الذاتية ، وأن تنطبع بذاتية الباحث ، ولا بد بالتالي أن تنطوي على عناصر تشويه وعناصر خداع .

كان هيرمان كان ، وهو من الرواد الأوائل في محاولة استقرار المستقبل كما قلنا ، يحاول تجنب هذا « المطب » بطرحه احتمالات المستقبل في ثلاثة على الأقل : ما يمكن اعتباره « الاحتمال الأفضل » ، وما يمكن اعتباره « الاحتمال الأسوأ » ، وما يمكن اعتباره « استمرارا لما هو قائم » . وهذا الفرض

و « المكان » كما نلمسهما الا « حالة خاصة » من حالة أعم ذات خواص لا يمكن استخلاصها من مجرد تعميم الحالة الخاصة .
هذه القاعدة صحيحة أيضا في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية .

الآخر هو في نظر « كان » أقل الاحتمالات الثلاثة رجحانا . ومع ذلك ، ورغم ان « كان » حاول بهذا المنهج تحاشي الوقوع في مطب « النظرة الاحادية الجانب » ، المصبوغة بالنظرة « الذاتية » ، الا أنه لم يعالج المعضلة علاجاً حاسماً ، ذلك لانه انقضى من كل الاحتمالات الممكنة والواردة ، عدداً من هذه الاحتمالات فقط ، ومع افتراض صحتها ، فهو يركز على « الافضل » و « الاسوأ » كحالتين قصويين ، ويجذب الانتباه كله الى « حافني شريط الاحتمالات » مع ترك الاحتمالات الحقيقية ، الاكثر رجحانا وقوعها ، في مواقع مختلفة من « شريط » احتمالاته ، دون ما تحديد دقيق .

هذه المغالطة المتمثلة في « النظرة الاحادية الجانب » وجدناها عندما استعرضنا تصورات اسرائيل عما سوف تكون عليه في عام ٢٠٠٠ . لقد استبعدت اسرائيل في عام ١٩٧٠ أحداثاً وقعت فعلاً في ١٩٧٣ ، لأنها لم تكن تريد حدوث حرب على غرار حرب أكتوبر ، وكانت تريد مستقبل اسرائيل على أن يكون مجرد امتداد لحاضرها في عام ١٩٧٠ . . كان ذلك مثلاً نموذجياً لما نعنيه بفكرة « تعميم ما لا يقبل التعميم » .

كذلك اذكر أن احد الأبحاث الذي قدم لمؤتمر المركز الدولي لدراسات الاستراتيجية عن الآثار العالمية لحرب أكتوبر في سبتمبر ١٩٧٤ ، قد وصف مصر بأنها بسبيل أن تتحول « الى اداخل » و « الى الغرب » Inwards and Westwards . بعبارة أخرى ، أن مصر بسبيل أن تتخلى عن طموحها في بناء « وحدة عربية » و « قومية عربية » و « كيان اندماجي عربي » ، وأن تتخلى عن علاقات « الصداقة » التي بنتها خلال سنوات الثورة مع الاتحاد السوفييتي ودول المعسكر الاشتراكي . ان

هذا النصور أيضا يستمد من ظواهر ومؤشرات جزئية وعارضة ، « خطأ عاما » ، و « اتجاهها عاما » ، يلبي الرغبة اذانية لواضع التحليل ، ظواهر ومؤشرات ربما تكون قد طفت فوق السطح في الفترة التي أعقبت مبادرات كيسنجر لفك الارتباط على الجبهتين المصرية والسورية ، ولكنها ليست بالظواهر أو المؤشرات التي يمكن الاعتداد بها لرسم « خط عام » ، يتسم بطابع الاستقرار والاستمرار . . هذا أيضا مثل بارز « للنظرة الاحادية الجانب » .

ولكن هذا العيب المنهجي الذي نجده شائعا في الدراسات الغربية لا نخلو منه أيضا دراسات واقفة على أرضية اليسار، ويستترشد بتعاليم الماركسية . وهنا تبرز « النظرة الاحادية الجانب » من خلال احلال « الضرورة » التاريخية محل « حركة » التاريخ بواقع منعرجانه ومنعطفاته كما يعيشها فعلا . . اي من خلال رؤية تركز على « حتمية انتصار قوى التقدم » ، بدلا من التركيز على تحليل الصراع الاجتماعي الفعلي ، وهو تحليل لا غنى عنه ، حتى تنوافر الظروف التي تكفل لقوى التقدم الانتصار .

تكمّن « النظرة الاحادية الجانب » في هذه الحالة الاخيرة ، في احلال قوالب هي نتاج اجتهادات نظرية سابقة ، محل الاجتهاد الحي الذي تقتضيه ملابسات واقعية جديدة . وبدلا من دراسة واقع حركة التناقضات ، وانطلاقتها في ظروف مغايرة ، تكتفي بأن تسترشد بحركة التناقضات كما قننت في ظروف انصرمت ، وتم تجاوزها .

تكمّن « النظرة الاحادية الجانب » هنا في احلال « القوالب التقدمية » محل « المنهج التقدمي » في دراسة التاريخ ، في عدم التمييز بين ما أسماه انجلز « النظام » The System

و « المنهج » The Method، بين « المظهر » و « الجوهر » ، بين « الشكل » و « المضمون » .

وهذه « النظرة الاحادية الجانب » ، سواء نبعت من مقدمات فكرية يمينية او يسارية ، تجعل « الفكر » في استقرار المستقبل لا يواكب حركة « الواقع » ، بل يتخلف عنها . من شأنها افساد رؤى المستقبل . وتزيل عن الاجتهادات في هذا الصدد طابعها العلمي .

انطلاقة حركة التناقضات

كي نحصن أنفسنا ضد خطر أن نفرط في التشاؤم ، أو نفرط في التفاؤل ، علينا إذن أن نحدد في استقراءنا للمستقبل قواعد :

● هناك — أولاً — قضية **المنهج** . والمنهج يزداد ثراء كلما انطوى على « مفاتيح » خليقة بتفجير مشاكل ، وتنشيط الفرضيات العلمية ، وكلما حفز على الابداع الفكري ، وطرح الافتراضات التي يمكن أن تكون نواة لتصورات ربما يقبل بعضها التطبيق .

● هناك أيضا قضية **الخيال** . واي استقرار للمستقبل لا يجوز أن يكون خاليا من الخيال . ذلك ان الخيال جزء من مكونات التصور الانساني . والانسان بخياله يتحدى الجبريات والاحتمالات ، ويصنع تاريخه بيديه .

وقد لا يكون الخيال دائما قابلا للتطبيق . قد ينم عن تصور خاطيء يفتقد الاساس العلمي . أو قد لا يملك الانسان الادوات التكنولوجية لوضعه موضع التطبيق في مرحلة ما من تاريخه .

ولكن لا ينبغي التهوين من شأن الخيال وأهميته (١٠).

ان الخيال هو دائما زاد الانسان لاثراء التاريخ ، ولزيادة احكام قبضته على الواقع الذي يحيط به .

● وهناك — أخيرا — قضية « أدوات » و « وسائل » استقراء المستقبل . أدوات علينا أن نغترفها من العلم المعاصر ، لوضع افتراضاتنا ونتاج تخيلاتنا موضع الاخبار . أدوات ووسائل كفيلة بتقديم « نماذج » لواقع مرتقب ظهوره مستقبلا ، كفيلة بطرح « سيناريوهات » Scenarios عن هذا المستقبل ، وطرح « بدائل » متعددة تفسح الطريق لانتقاء الأرجح ، أو لارشادنا الى الأفضل .

ولو أمعنا النظر في قضية « المنهج » ، فربما يرشدنا ما سبق واستعرضناه في هذه العجالة ، الى أن المنهج الاوفق لاستكشاف أو تخيل المستقبل ، هو منهج ينطلق من معطيات الحاضر ، دون اخلال أو اجحاف بما قد يجد مستقبلا ، منهج يجمع بين المتغيرات الجزئية والتطلع الى رؤية شاملة ، منهج لا يكون أسير قوالب استقرت ، ولا أسير العوارض والطوارئ ، ولا يكون مجرد اسقاط للحاضر على المستقبل ، أو تخيل للمستقبل منفصل كل الانفصال عن الحاضر ، ولا يكون على أساس ما يحلو لنا فقط أن يكون المستقبل عليه .

كيف نتصور المستقبل ، متحاشين كل هذه المحاذير ؟

ليس الشيء المهم هو مجرد تتبع متغيرات جزئية — متميزة نوعيا — التنبؤ بها مقرر (كحركة التعداد السكاني ، أو كمية

(١٠) لا ينبغي التهوين من شأن خيالات جول فيرن الفرنسي ، أو ه. ج. ويلز البريطاني ، وقد وجدت بعض تصوراتهما طريقها الى التطبيق ، بعد توافر الاساس العلمي والتكنولوجي لتحويلها الى واقع .

الطاقة المطلوب استهلاكها ، أو الموارد الطبيعية المتاحة لنا استغلالها، الخ . .) ، لنستشف منها صورة عامة (صورة بنىء برفاهية الشعوب، أو على نقيض ذلك تعرضها لمجاعات، الخ . .) ، وانما الامر الاهم ، هو أن ندرك أن هذه المتغيرات الجزئية التي تنم عن « أجزاء » فقط من صورة المستقبل ، لا تنطلق في « فراغ » ، ولا هي معزولة بعضها عن بعض ، وانما تتطور وتتغير وهي تزاخم بعضها البعض ، وتتصارع وتتفاعل فيما بينها . ما نطورها وتغيرها الا تعبير عن هذا التصارع . ولذلك كان استشراف المستقبل هو في المقام الاول دراسة لخريطة هذه « الصراعات » و« التفاعلات » ، ودراسة لحركة التناقضات وصراع الاضداد ، والمعضلات الناجمة عن ذلك .

ان دراسة خريطة التناقضات في انطلاقتها ، هي دراسة لحالة « كيفية » . ولكنها لا تغفل القوة النسبية للاطراف المتصارعة أيضا ، قوتها التي يجري تقديرها بمؤشرات « كمية » ، تخضع للقياس والحساب . ومن هنا انطوت هذه الدراسة على المنهج الافضل ، الذي يجمع في آن واحد بين النظرة الى « الكم » ، والنظرة الى « الكيف » .

والواقع ان دراسة حركة التناقضات ، وصراع الاضداد ، لا تنطوي فقط على دراسة تطور « قوتها النسبية » من ناحية « الكم » فحسب ، بل تنطوي أيضا على دراسة ما يطرأ من تغير « كيفي » على طبيعة الاطراف المتصارعة من خلال عملية الصراع ، وبفضلها(١١) .

(١١) مثلا ، يلاحظ أن معدل التكاثر السكاني مرتفع في المجتمعات المتخلفة ، بمجرد أن تكون هذه المجتمعات قد بلغت حدا من التطور استطاعت بفضل الحد من الوفيات في السن المبكرة ، وتوفير حد أدنى من الرعاية الصحية، ويستمر هذا المعدل مرتفعا ما دام المجتمع ينظر الى كل مولود على أنه

ولكن عند دراسة حركة التناقضات وخريطة انطلاقها مستقبلا ، علينا أيضا أن نحذر من عدد من المحاذير المنهجية .

علينا ان نميز بين ((العوارض)) و((الاساسيات)) ، بين ما ينم عن اتجاه بسبيله ان ينشأ وان ينمو ، وبين ما ليس هو الا ظاهرة طارئة ، عارضة ، جزئية ، مؤقتة ، لا تعبر عن اتجاه له مقومات الدوام والنمو .

على سبيل المثال ، وحتى نتقني مثلا ربما يصدم الكثيرين ، هل زيارة الباحثة المصرية بجامعة هارفارد بأمريكا ، سناء حسن ، لاسرائيل مؤخرا ودخولها اسرائيل بجواز سفر مصري وتأشيرة اسرائيلية، ظاهرة عارضة، أم ظاهرة تنم عن اتجاه ؟

لقد تعرضت سناء حسن لنقد صاخب وعنيف في الصحافة البيروتية . ولم تنشر صحف مصر عن زيارتها لاسرائيل كلمة واحدة . صحيح ان قرارا قد صدر بسحب جواز سفر سناء وحرمانها من استخدامه ، ومع ذلك ، يبقى السؤال الذي قد نختلف الاجتهادات حوله : هل يندرج موقف سناء حسن داخل اطار المواقف التي يمكن اعتبارها « دفاعا عن الحق العربي » ؟

« كم » وليس « كيفا » ، أي يتوقع منه أن يصبح « يدا عاملة » تخفف من أعباء الوالدين في العمل ، وليس « عقلا » مطلوب الاتفاق عليه لاستزادته بالمعرفة والعلم والثقافة .. ولكن يأخذ النكاثر السكاني في الانخفاض مرة أخرى ، بمجرد أن يتخطى المجتمع عتبة التخلف الى التقدم ، فلا حاجة الى « أيد عاملة » جاهلة ، بل تبرز الحاجة الى العقول المستزادة بالمعرفة والعلم والثقافة . هكذا يتضح من هذا المثل أن المتغير « الكمي » (معدل التكاثر السكاني) رهن حالات « كيفية » مختلفة (اتجاه المعدل الى الارتفاع او الانخفاض) حسبما يجري التغير في بيئات اجتماعية مختلفة (التخلف ، التقدم) ، أي حسب « تراحم » و« صراع » هذا المتغير مع غيره من المتغيرات .

أم يندرج موقفها تحت ما يمكن وصفه بأنه « استجابة للمخطط الاسرائيلي ، وخدمة له ضد الحق العربي » ؟

مثل آخر . أدلى نايف حواتمه (زعيم الجبهة الشعبية الديمقراطية ، احدى منظمات المقاومة الفلسطينية) بتصريحات عن وجهة نظره في علاج قضية فلسطين مستقبلا لصحفي امريكي ، نشرها في صحيفة اسرائيلية هي «يدوعوت أهارونوت» في مارس ١٩٧٤ . واثار المقال ردود فعل في اسرائيل . وقام حوار حوله . وشارك في الرد على الحجج الواردة فيه ساسة اسرائيليون منسوبون الى فريق « الحمائم » . هل هذا « الحوار » الذي نشأ بين أحد قادة المقاومة وشخصيات مسئولة في اسرائيل مجرد ظاهرة عارضة ، أم تنم هي الاخرى عن اتجاه ؟ (١٢) .

ثم هناك تمييز آخر ، غير منفصل عن التمييز بين « العوارض » و « الاساسيات » ، ينبغي الالتفات اليه أيضا في دراسة حركة التناقضات وخريطة انطلاقها مستقبلا . ونقصد بذلك : **التمييز بين الظواهر التي تقبل الردة Reversible Phenomena ، وتلك التي تنشئ اتجاهها لا رجعة فيه ولا يقبل الردة Irreversible** ، أي الظواهر التي بسببها أن

(١٢) صحيح أن نايف حواتمه قد أعلن — بعد ذلك ببضعة أشهر — أنه المدير والمسئول عن عملية « معلوت » ، وقد بدا للرأي العام الغربي أن هناك تعارضا بين احراء مثل هذا « الحوار » ، وتدمير عملية فدائية مثل عملية « معلوت » . ولكن هناك من أشار كذلك الى أن هذه « الخطوة الى الامام » التي أقدم عليها نايف حواتمه (وهو أحد قادة المقاومة) صوب « الحوار مع اسرائيليين » ، كان لا بد أن تصطحبها « خطوة الى الوراء » ، وهي العملية الفدائية التي شنها داخل اسرائيل ، حتى يحتفظ نايف « بقوة تصديق » لدى رفاقه في المقاومة ، وحتى لا يخطو خطوة تقطع جسوره مع قواعده .

تصبح ظواهر مميزة للوضع الجديد ، ظواهر اساسية فيه . .
بعد ان كانت مجرد ظواهر عارضة او هامشية في الوضع
السابق .

على سبيل المثال ، حالة « الاسلام واللاحرب » كانت هي
الحالة السائدة في الفترة التي سبقت حرب اكتوبر . هل من
الممكن بعد حرب اكتوبر ان تعود حالة « الاسلام واللاحرب » ؟
ام انشأت حرب اكتوبر ظروفًا جديدة ، وأطلقت قوى تحول
دون استعادة الحالة في الشرق الاوسط صفة « الاسلام
واللاحرب » مرة أخرى أبدا ؟

كذلك اسطورة « جيش اسرائيل الذي لا يقهر » . هل من
الممكن ان تحيي اسرائيل الاسطورة مرة ثانية بعد ان اخلت
حرب اكتوبر بالصورة ، ذلك مع التسليم جدلا بأنها قد تستطيع
في حرب قادمة احراز نصر عسكري ساحق ؟ ام ان مصدر
الاسطورة أصلا ، كان رهن الا تتعرض أبدا — في أي وقت وفي
أي ظرف — لامتحان ، وكان يكفي ان تتعرض مرة واحدة
للانتكاس حتى تكون قد نسفت في الصميم ، تماما مثل الفتاة
التي فقدت بكارتها . .

هذه نماذج لما نعنيه بظواهر لا تقبل الردة . .

ثم . . دراسة خريطة التناقضات تعني دراسنها في حركتها
الدينامية ، وليس بالنظرة الاستاتيكية . ومعنى ذلك الا يقتصر
البحث على التغير الناجم عن صراع الاطراف المتناقضة ، بل
ان يشمل ما يحدثه الصراع من تغير في شخصية وطبيعة
الاطراف المتناقضة . فشخصية مصر بعد حرب اكتوبر ليست
شخصيتها قبل حرب اكتوبر . نفس الحقيقة تنطبق على
اسرائيل ، وعلى الاطراف الاخرى المتصارعة في ازمة الشرق

الايوسط . ومن هنا ، لا يمكن تقرير الملامح المميزة لشخصية كل طرف بمجرد الاحتكام الى ملامح شخصيته في الماضي فقط .

منهجنا . .

سوف يكون منهجنا في استقراء مستقبل المنطقة — في ضوء الاحتمالات التي تواجه أزمة الشرق الاوسط في السنوات والعقود القادمة — هو منهج يقوم على دراسة التناقضات كما تبدو الآن ، وكما يتوقع ان تنطلق مستقبلا . .

وينبغي ان نحدد مقدما :

ليس هذا البحث تصورا عن المستقبل ، انطلاقا من فرضيات مسبقة ، وليس هو محاولة لنطويع حركة الاحداث مستقبلا « لحتمية تاريخية » نؤمن بأن حدوثها واقع ان اجلا او عاجلا ، ولا هو مجرد استكشاف « للمسالك الممكنة » ، او مجرد استبعاد لمسالك لا نراها واردة ، او من الراجع الا تكون مطروحة .

ليس الهدف من هذا البحث ان نستكشف المستقبل ، انطلاقا من فرضية ان دول المنطقة لا بد في يوم من الايام ان تنجح الى الاشتراكية . وليس الهدف ايضا ان نستعرض احتمالات تجدد او انتعاش الرأسمالية اقليميا . وانما الذي نستكشفه هو ما يمكن ان نتصوره منذ الآن أبرز الصراعات والتناقضات والتحديات التي سوف تواجه المنطقة في مرحلة تاريخية قادمة يمكن تلمس أبعادها منذ الآن ، مرحلة يكتسب فيها الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية سمات جديدة على المسرح الدولي ، وقد يتعرض فيها النظام الرأسمالي لازمات أكثر عمقا وتفاقما ، ولكن ليس واردا فيها بعد اختفاء الاستعمار كظاهرة عالمية .

والواقع أن « الممكن » استشرافه للمستقبل هو « الاتجاه العام » لحركة الأحداث ، هو « مضمون » حركتها ، لا « شكل » هذه الحركة ، لا مواعيد حلول أحداث بعينها ، ولا صورة المؤسسات أو الاوعية أو القنوات التي سوف تجسم هذا « المضمون في التطبيق » .

كذلك ليس الغرض من هذا البحث أن نطرح موقفا نضاليا، بمعنى أن تكون صورة المستقبل هي تلك التي نسعى اليها بنضالها قوى اجتماعية بعينها . ليس هذا الكتاب برنامجا سياسيا لليسر ، ولا لاية قوى اجتماعية أخرى . بل الهدف من هذا الكتاب ، هو محاولة لرسم صورة المستقبل باعتبارها ساحة لتصارع شتى القوى الاجتماعية ، الوارد مستقبلا أن تحتل موقعا كبر أو صغر في هذه الساحة .

وفي النهاية لا نزعم أن ما نتنبأ به سوف يقع يقينا . بل أقصى طموحنا أن نورد عددا من التصورات والاحتمالات الراجعة ، وأن نستخلص لها بعض القواعد العامة ، انطلاقا من ايماننا بأن مجرد طرحها يعود بفوائد محققة في تقرير اختياراتنا اليوم . . أي أن يكون ارتياد المستقبل مرشدا الى طرح الاسئلة المفيدة ، ومنبها الى معضلات يحجزها المستقبل لدا ، ويكون في استكشاف خباياها خدمة لحاضرنا . .

وينصب هذا المؤلف ، من موقع مصري ، على الاحتمالات القادمة لازمة الشرق الاوسط ، في ضوء نتائج حرب أكتوبر والمناخ الدولي الذي نشبت فيه ، على أننا سوف نستشرف في بحثين منفصلين بعد ذلك ، مستقبل مصر ، وكذلك مستقبل قضايا الاشتراكية في العالم العربي ، انطلاقا من المعطيات الجديدة المعروضة في هذه الدراسة الاولى .

وقد تبدو المحاولة جسورة ، ولكن يكفي مبررا للاقدام
عليها ، أن العدو لن يتوانى عن القيام بمحاولات مماثلة ، ولا
نريد أن نكون وحدنا المنخلفين في مجال يتسابق فيه المتسابقون .

الفصل الثاني

معضلات .. تنتظر التفسير

هل سلاحنا هو « العصرية » ؟

[سؤال لـ أحمد بهاء الدين]

« صحافتنا ما زالت لديها بعض عادات « غير عصرية » ! فهي حين تناقش بعضها البعض تعتمد الى الحديث بلغة « المبني للمجهول » ، خشية ان « تشرف احداها زميلة لها بأن تذكر اسمها على صفحاتها المقدسة » .. من ذلك ما فعله في جريدة « الاخبار » الزميل محمد سيد أحمد (هأنذا أخالف هذه العادة وأنشر اسمه ، ولو كانت له صورة في أرشيفنا لنشرتها حتى لا يكون ذكر الاسم فقط في حالة محمد سيد أحمد بناء للمجهول أيضا !) حين كتب ردا على بعض ما نشرته هذه المجلة (المقصود مجلة « المصور ») عن النخلف الحضاري ، وحاجتنا الى دولة عصرية ، وأثر ذلك فيما لحق بنا من نكسة .. اذ أخذ بالتقاليد غير العصرية ، واستخدم عبارات « أثر » و « قيل » ..

هكذا استهل أحمد بهاء الدين مقالا افتتاحيا له بمجلة « المصور » في عددها الصادر في ١٠ اغسطس ١٩٦٧ . وكان المقال ردا على كلمة نشرتها وقتذاك (٤ اغسطس ١٩٦٧) في « يوميات الاخبار » جاء فيها :

« ان ظروف النكسة التي نعانيها دفعت بعض كتابينا ومفكرينا — وليس هذا بالامر الغريب — الى محاولة بحث وتقصي الاسباب العميقة التي تقف خلفها . وأثر في هذا الصدد قضايا هامة ، تناولت المشكلة من زوايا متنوعة . ولكن معظمها يدور حول محور رئيسي : قيل ان التحدي الذي يجابهنا « تحد حضاري » . وتكمن أسباب

النكسة في عوامل « التخلف » التي ما زالت تميز مجتمعنا في وجه عدو متفوق « حضاريا » . وقيل أن الذي ينقصنا هو « دولة عصرية » ، ومناهج وأساليب عمل « عصرية » . ووراء هذه التأملات يكمن الاحساس بحقيقة مرعبة ، هو شبح ما يطلق عليه أحيانا اسم « الثورة التكنولوجية العصرية » .. ومنجزات (هذه « الثورة ») يستطيع أن تفيد البشرية في الامد الطويل ، وأن تمحو آثار التخلف والعقر .. ولكن في الواقع الراهن للتوازنات الدولية ، أفادت الثورة التكنولوجية قوى العدوان الاستعماري قبل أن تستفيد منها الشعوب . انها أكدت تفوق الدول المتقدمة على الدول المتخلفة والنامية .. »

واستطردت قائلا :

« .. وفي دائرة الدول المتقدمة ، أوجدت (الثورة التكنولوجية) ميزانا للرعب النووي يحد من حركة القوى المناصرة للسلام ، ويطلق عنان قوى التهديد بالحرب . ويفسح لها حرية المناورة لتحاول من خلالها استعادة الكثير مما فقدته في عالم المستعمرات ، بأساليب عصرية مبتدعه . ومع تسليمنا بأن هذه القضايا مصريه هامة ، الا أننا نرفض اعتبارها الاساس في النكبة التي نعانيها ، لان التسليح يمثل هذا المنطق ينطوي على معنى خطير : هو اليأس من ايجاد حل جذري للتحديات التي نواجهها في المستقبل . وهذا هو — على وجه التحديد — الشعور الذي يريد الاستعمار غرسه في اعماقنا لقتل روح الثورة وشعلتها المتأججة ، قبل الاجهاز على منجزاتها المادية .. »

وقد استثار هذا الكلام استنكار أحمد بهاء الدين .

صحيح أنه نفى « ان قضية سد ثغرة التخلف الحضاري وبناء المجتمع المصري هي الاساس الاول في معركتنا الراهنة مع الاستعمار » . وأورد تحفظات « تضع المطالبة بالدولة العصرية في موضعها الصحيح » .. قائلا : « صحيح أن هذا لا يأتي أثره في أشهر قليلة » ، ولكنه قرر أنه « أمر حاسم في المدى الطويل » .

وحدد أحمد بهاء الدين ما يعنيه بالدولة العصرية بأنه

« لا يصف هذا المجتمع بأنه المجتمع الذي تتوفر فيه الآلات الحديثة والمعدات والعقول الإلكترونية ، رغم أهميتها . العكس تماما هو الصحيح : المحور الحقيقي (لفكرة « الدولة العصرية ») هو أنه يلفت النظر الى أن اقتناء أدوات العصر الحديث المادية ليس هو العصرية ، وأن هذه كعصرية البدوي الذي يسكن خيمة مجهزة بالترانزيستور وتكييف الهواء وما الى ذلك . بل ان العصرية هنا هي « في الانسان وعادانه وتقاليده ، في العلاقات الاجتماعية ، وفي تنظيم العمل ، وفي دفع ضريبة التنظيم العصري » .

كيف نرى هذا الكلام اليوم ؟

ان المفارقة الجديرة بجذب انتباهنا فعلا بعد حرب اكتوبر ، هي ان عنصرا اساسيا في الحيلولة دون أن تكون هذه الحرب الاخيرة نصرا آخر تحزره اسرائيل ، لم يكن يمت الى « العصرية » في شيء ، بل يمت الى ما وصفه أحمد بهاء الدين بأنه عكس العصرية على خط مستقيم ، أي « عصرية » البدوي الذي يقتني أدوات العصر الحديث المادية فقط ، دون أن نمثد « عصريه » الى عادانه وتقاليده ، والتنظيم العصري في العلاقات الاجتماعية .

صحيح أن « العصرية » (بالمعنى الصحيح للكلمة) ابرزتها مصر في معركة العبور ، واقتحام خط بارليف ، وكان ذلك من انجازات حرب اكتوبر الخارقة . ولكنها لم تكن هي التي حسمت وحدها نتائج الحرب لصالح العرب ، بدليل أن هذه « العصرية المصرية » في اقتناء واستخدام أدوات الحرب الحديثة ، قابلتها وعادلنها كفاءة اسرائيل « وعصريتها » في استخدام هذه الأدوات في ساحات القتال ايضا ، واستطاعت بعد العبور المصري الى الضفة الاسيوية للقناة ان تحقق عبورا

مقابلا الى الضفة الافريقية ، عرف بعملية « الثفرة » . . وانما اندي حسم المصير السياسي للحرب ، والزم كيسنجر بالهرولة الى المنطقه ، للاسراع بفك الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية ، لم يكن مجرد خوفه من انفلات في الموقف يقضي انى اختلال خطير في علاقة امريكا بالسوفيت ، وخطر نشوب مواجهة بين الدولتين الكبيرتين على نحو لا يريده اية منهما ، بل كان أيضا استخدام العرب سلاح البترول ، وبشكل ربما كانت فيه مفاجأة ، وبآثار ونناج على المسرح الدولي ربما لم تكن في علم العرب ولا في حساباتهم وقت اصدار قراراتهم . . ونؤكد ان عدم القدرة على التنبؤ بكل المضاعفات المحتملة لقرارات لها هذه الخطورة ليست « بالعصرية » في شيء !

صحيح ان قرارات الدول العربية المنتجة للبترول ، بالحد من الضخ وحظر تصديره لدول بعينها ، قد أصابت بوجه عام ، وأنت بنتائج باهره ، أفادت الدول المنتجة اقتصاديا ، برفع اسعار البترول الخام أربعة اضعاف ما كانت عليه من قبل ، في فترة زمنية وجيزة تماما . وأفادت الحق العربي سياسيا بوضع حد نهائي لاطمئنان اطراف دولية متعددة الى أن الازمة يمكن ان تظل راكدة ، متسمة بصفة « اللاسلم واللاحرب » ، ولا تهدد الاستقرار الدولي في شيء ، كما كان الحال قبل حرب أكتوبر . ولكن هذا لا ينفي ان أصحاب هذه القرارات البترولية التاريخية ربما كانوا اول من أصابتهم الدهشة للمضاعفات الدولية الخطيرة التي نرتبت عليها ، ووضعت الاقتصاد الغربي كله في حالة ارتباك واضطراب خطيرين .

صحيح أيضا ان هذه القرارات البترولية ، ان صدرت تحت ضغط مؤثرات وانفعالات ليست كلها « عصرية » ، فلم نكن اطلاقا منفصلة عن الانجازات العربية في ساحات القتال ، وكانت هذه الانجازات اقصى ما بلغته « العصرية العربية » في

أي وقت . ولكن يظل بعد ذلك كله السؤال مطروحا : لماذا
شدت فكرة « العصرية » كل هذا الاهتمام في أعقاب هزيمة
١٩٦٧ ، واستقرت في أذهان الكثيرين « كمفتاح » لا غنى عنه ،
وأمر حاسم لتخطي الأزمة في المدى الطويل ؟

لماذا شدت فكرة « العصرية » اهتمام مصر — واهتمام
العرب ، ولم تشغل على نحو مماثل شعب كويا الذي صمد
بثورته سنوات طويلة ، غير مكترث بوجوده في جزيرة صغيرة
على مسافة كيلو مترات معدودة فقط من أعتى استعمار
معاصر ، وأكثر دول العالم « عصرية » ؟

كما لم تشغل « قضية العصرية » في أي وقت شعب
فيتنام الذي خاض حربا بطولية ، ولسنوات طويلة ضد أمريكا
نفسها ، لا ضد دولة في حجم إسرائيل تسند الى ترسانة
أمريكا العسكرية ؟ ..

وهل كانت عدم « حاجة » العرب الى « العصرية » ..
على الأقل ، كما أرادوا ان يتصوروها .. لانجاز النتائج التي
حققتها لهم حرب أكتوبر ، وفي وجه عدو متفوق « عصرية » ..
هي لاسباب « عارضة » ، مجرد أن العرب يقتنون أهم
مستودع عالمي للبترول ، وتشاء « الصدف » ان ارتبطت
« أزمة الشرق الاوسط » ، « بأزمة الطاقة » ، وتعطش
العالم الى البترول .. أم ينم ذلك عما هو أعمق ، وأكثر أصالة
في المعطيات الدولية المعاصرة ؟

معضلة أولى .. تنتظر تفسيراً .

هل سلاحنا هو « الاشتراكية » ؟

[تصور احمد حسنين هيكل]

قبل يومين فقط من نشر مقال احمد بهاء الدين ردا علي ،
ظهر مقال كان له وقع الصاعقة في الصحافة المصرية ، نشرته
جريدة « الجمهورية » .

كان المقال في هذه المرة بتوقيع الدكتور محمد أنيس ،
اسناد التاريخ المعاصر بجامعة القاهرة . وعملا — على حد
نعير احمد بهاء الدين — بأسلوب « قيل » و « اثر » ، لم
يذكر الدكتور أنيس بالاسم في هذا المقال من كان يوجه اليه
قذائفه . . ولكن لم تخف على أحد شخصية « الكاتب الصحفي
الكبير » الذي كان يقصده .

كنا كما قلنا في بداية أغسطس ١٩٦٧ ، اي بعد شهرين
فقط من وقوع الهزيمة التي فاقت في مفاجأتها وفي فداحتها كل
ما كان يمكن تخيله . كانت المرارة قد بلغت الذروة . ولكن
بمجرد الاغاقة من هول الصدمة ، استثارت المعاناة ومضات
يقظة تراجع التفكير في كل شيء ، وتقيم وتمتحن كل شيء ،
ونتحدى أنماط وقوالب الفكر التي استقرت . بسل تتحدى
شخصيات لم ينلها قلم بالنقد من قبل . وكانت بالتالي لحظة
تأمل بالغة « الثراء » لما أنتجته من اجتهادات في أكثر من
انجاء .

كتب الدكتور محمد أنيس :

« ان الثورة العربية تقف أمام لحظة تاريخية حاسمة ، لحظة
ينقرر فيها مستقبل الثورة الاشتراكية ، ومستقبل المعركة مع اعداء
الثورة . فنحن يجب الا ننسى أبدا ان المعركة تدور قبل كل شيء ،
وبعد كل شيء ، لتحديد مستقبل الثورة الاشتراكية . نقول هذا لان

بعض كبار الصحفيين دأبوا في مقالاتهم الأخيرة الى اشاعة البلبلة في دوائر الرأي العام العربي كله حول مستقبل الثورة والمعركة .

ثم يقرر الدكتور أنيس أن ما يكتبه « رئيس تحرير جريدة ما في الجمهورية العربية المتحدة ، لا يعبر الا عن رأي صاحبه ، ولا يمثل الرأي الرسمي » .

وكان نشر مثل هذا الكلام في ذاك الوقت مفاجأة . اذ كان واضحا أن رئيس التحرير المقصود هو محمد حسنين هيكل . وكانت علاقته الوطيدة بالرئيس الراحل جمال عبد الناصر أمرا لا يكتنفه غموض ، والفت الناس على تصور مقالاته الافتتاحية في عيد الجمعة من « الاهرام » على انها تعبر عن مشاكل ومشاكل رئيس الدولة .

ما هي الاتهامات التي وجهها الدكتور محمد أنيس الى محمد حسنين هيكل ؟

كان الاتهام — أولا — هو ان بعض مقالات الصحفي الكبير تحمل :

« شتينا أو لم نشأ ، دعوة الى تصفية الثورة الاجتماعية ، وان اتخذت شكل المطالبة بتقنين الوضع الراهن . لماذا ؟ لان التقنين يأتي في ظروف عادية ، ولا تأتي الدعوة اليه في ظروف معركة ضد الاستعمار . ان ظروف المعركة تفرض حتما اجراءات طوارئ تخدم حرية العمل الثوري ولا تكون قيда عليه . وبصراحة ، فالقضية المطروحة الآن على وجه التحديد هي التمسك بالثورة أو الانتكاس بها . ولذلك ففي ظروف المعركة التي تقودها أمتنا العربية ، تصبح كل دعوة الى التقنين قيда على حرية العمل الثوري . وسيظل الباس يتساعلون لماذا ترتفع بعض الأصوات الآن بالذات مطالبة بتقنين الاوضاع الراهنة ؟ هذا على افتراض أن أبعاد التقنين التي طرحته كرفع الحراسة ، واستقلال مجلس الدولة ، واستقلال الجامعة هنا يعني الاستقلال عن المخطط الاشتراكي للدولة ، الذي هو العمود الفقري لثورتنا . وسيجرنا منطق الاستقلال هذا حتما عاجلا أو آجلا الى مناقشة استقلال الصناعة ،

فالتجارة ، وفي النهاية تصفية الثورة الاشتراكية ، وسواء شاء أصحاب هذه الدعوة أو لم يشاءوا ، فان دعوة الاستقلال في مضمونها من ناحية ، وفي توقيتها من ناحية أخرى ، وهو الاخطر ، تجر الثورة جرا الى مواقع انتكاسية . ومستقف جماهير شعبنا العظيم ، وتقف القيادة الثورية بكل حسم في مواجهة هذا التيار ، ادراكا منها لخطورة ما يمكن ان ينتهي اليه .

والان ، ونحن نسترجع ما حدث بعد ذلك ، ماذا يمكن تسجيله ؟

نسجل أن القيادة الثورية لم تأخذ بوجهة نظر الدكتور محمد أنيس . لقد أصبح « التقنين » بالتدريج ، ومن خلال منعطفات شتى ، ركنا من أركان سياسة الدولة الرسمية ، يجد تعبيره « المقنن » في شعاري « سيادة القانون » و « دولة المؤسسات » . وأخذ هذا الاتجاه يسود حتى في سنوات النكسة وقبل حرب أكتوبر . وصفت الحراسات . وانتصرت الدعوة الى الاستقلال ، وتعددت صورته ، حتى قبل رحيل جمال عبد الناصر(١) . وأصبح المطالبون بوضع « القانون في أجازة » ، والمطالبون « بفرض » اجراءات طوارئ بدعوى حماية حرية العمل الثوري ، هم المتهمون الذين دمغوا بعد وفاة عبد الناصر ، وفي عهد أنور السادات ، بتهمة انشاء مراكز قوى غير مشروعة تناوىء السياسة الرسمية ، وتتآمر للانقضاض على السلطة . ولم يعد سرا ان القضية التي تسبق في أولويتها كل قضية أخرى ، لم تكن قضية « الحيلولة دون تصفية الثورة الاشتراكية » على حد تعبير الدكتور محمد أنيس ، بل قضية « ازالة آثار العدوان الاسرائيلي » ،

(١) كان نموذجا بارزا من نماجه ، التعديلات التي أراد محمد حسنين هيكل أن يدخلها على هيئة الاستعلامات والاذاعة والتليفزيون في مصر بعد أن تولى في الأشهر الستة الاخيرة من حياة عبدالناصر ، وزارة الاعلام .

والاستعانة بمبادئ « الشرعية الدولية » لتحقيق هذا الهدف ،
أي الاحتكام الى القانون الدولي في حل النزاع العربي
الاسرائيلي . ومعنى ذلك « تقنين » الوضع في الشرق الاوسط
كله ، لا مجرد « تقنين » الوضع داخل مصر فقط . وتعددت
صور هذا السعي الى « تقنين المنطقة بأسرها » ، لا في العلاقة
مع اسرائيل فقط عن طريق اقامة « سلام عادل ودائم » ، بل
بمباشرة سياسة عربية تستهدف التضامن والوفاق العربيين ،
وتوحيد الصف العربي ، بدلا من استمرار المواجهة بين الدول
العربية الثورية وتلك المنعوتة بالرجعية .

وهذا التطور الذي جرى في مصر ، لحق به تطور مماثل
في حركة المقاومة الفلسطينية (٢) .

ولكن الاتهام الاهم الذي يوجهه الدكتور محمد انيس الى
محمد حسنين هيكل ، هو حول ما اورده هيكل :

« في بعض مقالاته عن موقف أمريكا من الثورة ، فقد طرحت قضية
تصفية المعركة على النحو التالي : ان المعركة مع اسرائيل هي معركة
مع أمريكا . ولكننا لا نستطيع مناصرة أمريكا ، لانها اقوى دولة في
العالم . ان طرح القضية على هذا النحو فقط لا يمكن أن يفهم منه الا
أمر واحد ، هو اعلان صريح يقول اننا لا نستطيع الاستمرار في
المعركة ، ولا سبيل أمامنا الا الاستسلام » .

(٢) ماذا صبح أن هناك تيارا زاد تطرفا في التمسك بأن الثورة الفلسطينية
ترفض التقيد بنواميس التقنين والشرعية ، وترفض التخلي عن أي سلاح
في المعركة تملك اللجوء اليه ، وبشكل هذا التيار « جبهة رفض » ضد
قيادة منظمة تحرير فلسطين ، الا أن الاتجاه الغالب في هذه القيادة قد
اتجه أيضا الى توخي تحقيق مطالب شعب فلسطين القومية ، انطلاقا
من منظور « الشرعية الدولية » ، مع كل انتصار جديد أحرزته قضية
فلسطين في الساحة الدولية .

ولكن هذا الانهام المنطلق من فكرة « ان الثورة الاشتراكية في مصر ملتزمة كقوة تحررية أمام الشعوب في العالم برفض السعي للتفاهم مع الولايات المتحدة الامريكية » لم تأخذ به أيضا قيادة الثورة ، لا في أيام الرئيس أنور السادات فحسب ، ولكن أيضا في أيام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر . فلم يردد جمال عبد الناصر عمن قبول « مبادرة روجرز » في ١٩٧٠ ، بمجرد ظهور بادرة من قبل الولايات المتحدة بدت في رأيه صالحة للبحث عن أرضية للتفاهم .

وخلق بنا أن نستشهد هنا برأي معلق يكتب في أمهات الصحف البريطانية والأمريكية ، هو فيكتور زورزا ، وله سمعة عالمية كخبير — من وجهة نظر الغرب — في شئون الشيوعية والاشتراكية . كتب في يوم ١٣ نوفمبر ١٩٧٣ — أي بعد فترة وجيزة من حرب أكتوبر — عن دلالات هذه المواجهات الفكرية الحادة التي وقعت بعد فترة وجيزة من حرب يونيو ١٩٦٧ ، ووقف فيها هيكمل — منفردا في ساحة الصحافة المصرية — ضد « تيار جارف » ، لتثبت الأحداث فيما بعد أنه كان هو الأقرب الى الصواب في تصور ورسم مجرياتها اللاحقة . كتب زورزا :

« لقد خاص محمد حسنين هيكمل معركة كان في أغلب الاحوال وحده فيها ضد الرضا بالنفس ، والاسترخاء المكري ، وطالب بالتخلي أولا عن أنماط التفكير العربي ، والسلوك العربي ، التي كلها اطناب وتمحيد بالدات . ومقدار النجاح الذي أحرزه لم يصبح بديها الا الآن . ففي وقت نادي فيه آخرون مخوض حرب متعطلة ويائسة على غرار حرب ١٩٦٧ ، نصح هيكمل بالتريث ووقفه مطولة . وفي وقت أصر فيه آخرون على ضرورة أن تظل مصر مرتبطة بالروس ، لان الولايات المتحدة مرتبطة ارتباطا لا رجعة فيه مع اسرائيل ، تصدى لهم هيكمل معرضا نفسه ومركزه لمخاطرة كبيرة . وبالفعل كان يبدو التوقع في ذاك الوقت بأن البيت الابيض بوسعه ان يضغط على اسرائيل على النحو

الذي فعله في الاسابيع الاحيرة ، ضربا من الجنون . ولم يكن هيكلا في ذلك يردد ما يقوله الرئيس السادات ، بل انه خاض حوارا عنيفا مع خصوم شملوا في بعض الاحوال الرئيس السادات نفسه . »

والواقع ان هذا الحوار طرح **طبيعة المواجهة العربية مع اسرائيل** ، او طبيعة هذه المواجهة من وجهة النظر العربية على الاقل .

اشرنا من قبل الى ان هذه المواجهة لا يمكن رد جوهرها ، ولا مجرياتها او ابرز سماتها ، الى مواجهة بين « العصرية » و « التخلف » فقط .

ان العرب قد اعلنوا مرارا ان هدفهم الاساسي هو اقتلاع جذور الاستيطان الاستعماري الصهيوني في ارض فلسطين . وفهم ذلك على انه مطالبة **بازالة اسرائيل كدولة من الوجود** . ومن وجهه نظر مصر ، وبعد هزيمة ١٩٦٧ بالذات ، اي بعد ان تجاوز التوسع الاسرائيلي ارض فلسطين لتشمل اراضي عربية اخرى ، بما في ذلك سيناء المصرية ، هل اكتسبت **طبيعة المواجهة صفات جديدة** ؟ هل لم تعد مجرد مواجهة مع « قاعدة استعمارية » ، او مع « ظاهرة استيطانية استعمارية » كروديسيا وجنوب افريقيا والاستيطان الفرنسي في الجزائر ؟ « ظاهرة استيطانية توسعية » تهدد بالعدوان الامة العربية بأسرها ، اي . . هل اكتسبت طبيعة المواجهة فوق ذلك ، **صفة التهديد للثورة الاشتراكية في مصر** . . على حد تحديد الدكتور محمد أنيس ؟ هل كان ينطوي مخطط العدوان على احقاق الاضرار الجسيمة بالتحول الاجتماعي المصري ، ويستهدف انتهاج مصر طريق الاشتراكية ؟

ان فكرة ان العدوان على ارض مصر ، يعني العدوان على **النظام الاجتماعي في مصر** ، وعلى انتهاج مصر طريقا الى

الاشتراكية ، لم نكن تنطوي ، حتى في نظر الاتحاد السوفيتي ! وهو الدولة القائمة على مبادئ الاشتراكية) ، على معنى أن رد هذا العدوان ينبغي ان يمتد الى ازالة اسرائيل، **ومحوها** كدولة من الوجود ، انطلاقا من فرضية ان اسرائيل هي « قاعدة استعمارية » . وهذا صحيح . ولكن اسرائيل في نظر السوفييت ليست مجرد « قاعدة استعمارية » فقط(٣) .

ولهذا السبب ، اعترض السوفيت دائما على شعار « ازالة دولة اسرائيل » . وهم يعتبرون الشعار غير صحيح، لا من الوجهة **التكتيكية** فحسب (وفي ذلك يمكن ان يلتقوا مع اطراف عربية عديدة) ، بل من الوجهة **المبدئية** كذلك (وهذا امر يصطدمون فيه مع رأى عام عربي واسع الانتشار ، عميق الجذور) (٤) .

(٣) ان الاتحاد السوفيتي لم يأخذ في أي وقت برأي ان مصر والدول العربية ينبغي ان تعبر « عدوها » هو « اسرائيل كدولة » وبالتالي يفترض الانتصار على هذا العدو « ازالة هذه الدولة » ، بل رأى الاتحاد السوفيتي هو ان « عدو » العرب يتمثل في « اسرائيل كأداة للاستعمار » في محاربة حركة التحرير العربي ، بما في ذلك الاتجاهات داخل حركة التحرير المتجهة « الى الاشتراكية » . وبالتالي يكون الانتصار على هذا العدو بازاله صمه اسرائيل كقاعدة للاستعمار ، لا صفتها كدولة قائمة بالفعل .

(٤) ان المنطق السوفيتي في هذا الصدد هو أن اسرائيل « واقع » . صحيح انه لا توجد أمة **يهودية** ، ولا قومية يهودية تجمع يهود العالم كله (وان كان اليهود داخل الاتحاد السوفيتي ينظر اليهم على أنهم يشكلون إحدى قوميات الدولة السوفيتية) . ولكن تجري الآن — في نظر السوفييت — عملية تكوين أمة **اسرائيلية** . صحيح ان دولة اسرائيل نشأت على أساس مصطنع (والسوفييت يراجعون الآن الاسباب التي برروا بها تأييد نشأتها في الاصل) . ولكنهم يرون الآن انه لا مفر من الانطلاق من الواقع الموجود فعلا . وترتبط على هذا المنطق ، يقولون : ينبغي تشديد النضال ضد

وهكذا فمن وجهة نظر « الشرعية الدولية » المتعارف عليها اليوم ، ومن وجهة نظر الرأي العام العالمي ، وحتى من وجهة نظر الدول الاشتراكية (التي هي تجسيم للثورة الاشتراكية) ، ان للعرب حقا مشروعاً في استرداد اراضيهم المحتلة ، وفي ازالة آثار العدوان الاسرائيلي . ونضالهم من اجل هذه الاهداف هو جزء لا يتجزأ من نضال عالمي مشروع ، من اجل التحرر الوطني ، ومن اجل تقرير المصير ، ومن اجل استرداد اي ارض يجري احتلالها بطريق القوة . انها اهداف يقررها ميثاق الامم المتحدة ، وقرارات الهيئة الدولية . ولكن ما هو **غير مقرر دولياً خارج العالم العربي** (٥) ، هو ان يحقق العرب استرداد حقوقهم ، بما في ذلك استرداد شعب فلسطين حقوقه ، على أساس ازالة دولة اسرائيل .

اذا سلمنا اذن بأن طبيعة المواجهة العربية مع اسرائيل ، لا يمكن ردها فقط الى **مواجهة بين « حركة التحرير العربية » و « الاستعمار العالمي »** ، على أساس ان « الاستعمار العالمي » (الذي يقوده الاستعمار الامريكي) يمثل في هذه المواجهة « الكيان الاسرائيلي » (باعتباره مجرد « قاعدة للاستعمار الامريكي ») . . . ولما كان رد العدوان الاسرائيلي هو الامر الذي يحتل **مكان الاولوية الاولى** في الاستراتيجية العربية . . . فان المنطق الذي يتداعى من ذلك هو ان « أسلحة »

الصهيونية ، وهو نضال ينبغي مواصلته حتى بعد ازالة آثار العدوان . ويمكن النضال ضد عرقية دولة اسرائيل ، ضد رجعتها ، ضد طابعها الاستعماري ، ولكن لا يجوز الكلام عن ازالة اسرائيل . فذلك شعار لن يكسب تأييد الرأي العام العالمي ، ولا تأييد الاتحاد السوفيتي ، ولا تأييد الحركة الشيوعية العالمية .

(٥) ذلك لو استثنينا الصين الشعبية ، وبعض الاتجاهات اليسارية المتطرفة ذات الميول الماوية او التروتسكية او المنتسبة الى « اليسار الجديد » .

العرب لتحقيق أهدافهم ليست مقصورة فقط على تلك التي يملكونها باعتبارهم « جزءا من حركة التحرير العالمية » ، بل في أيديهم ان يشهروا كل « سلاح » اخر يملكون الاستعانة به . وترتبطا على هذا المنطق أيضا ، فان « كيان اسرائيل » لا يجوز احتواؤه فقط داخل اطار « كيان امريكا » بمخططاتها في المنطقة . وهناك بالتالي مجال لمحاولة الفصل بين امريكا واسرائيل ، وعدم افتراض التطابق التام في مواقفهما .

وهنا يبرز معنى الشعار الذي رفعه محمد حسنين هيكل في أعقاب حرب ١٩٦٧ ، وطرح « تحييد امريكا » كهدف ينبغي محاولة الوصول اليه ، اي عدم تصعيد الصراع ضد اسرائيل الى حد « منازعة امريكا » ، وتأكد ان المواجهة العربية مع اسرائيل تتسم بطبيعة متميزة عن مواجهة قوى الاشتراكية عالميا مع قوى الاستعمار عالميا . وأبرز الحجج وراء هذا المنطق التي تبرر — في نظر المدافعين عنه — اتخاذه أساسا للاستراتيجية العربية ، هو أنه منطق لن يفيد فقط في التحيلولة دون تميع الصراع مع اسرائيل ، نتيجة تعليقه على صراع اكثر عمومية ، واطول مدى ، هو الصراع مع الاستعمار العالمي ، بل سوف يفيد كذلك دول وقوى المواجهة العربية التي تعرضت للعدوان الاسرائيلي ، بعدم حرمانها من حلفاء لها في العالم العربي ، يناصرون العالم الغربي ، ويعادون حركة التحرير العربية ، ولكنهم في نفس الوقت يعادون اسرائيل ، واصبحوا يملكون ادوات ضغط و « اسلحة » ينبغي استثمارها في المواجهة ، وعدم التفريط فيها .

وهذا هو المنطق الذي ساد في النهاية ، وتقرر بمقتضاه خوض حرب أكتوبر . وهو المنطق الذي استهدف دعم « الدم العربي » الذي سكبه دول المواجهة « بالنفط العربي » ، كسلاح في المعركة . وقد أبرزنا الاهمية التي اكتسبها « النفط

العربي « في صنع نتائج حرب أكتوبر .. ولكن كان لاستخدام « النفط العربي » كسلاح سياسي في المعركة ، نتائج أخرى ، ذات صفة اقتصادية أيضا .

أمكن بفضل استخدام سلاح « النفط » ، في ظروف حرب أكتوبر ، وبفضل « الدم » الذي سكب ، رفع أسعار البترول في الاسواق العالمية أربعة أضعاف . وبرز سلاح آخر هو « المال العربي » . اذ فجأة قفزت احتياطات الدول المنتجة للبترول لتصل في عام واحد الى ثلاثة امثال ما كانت عليه . فماذا يعني ذلك ؟

هل معناه ان هذه « الاسلحة » العربية المستحدثة ، البترول والمال ، المعتمدة على « الثروة العربية » ، بسبيلها أن تحجب « أسلحة » العرب في فترة سابقة ، « أسلحتهم » المعتمدة على « الثورة العربية » ؟

هل معنى ذلك أن محور المواجهة بين العرب واسرائيل قد « انتقل » .. وبعد أن كان أحد طرفي المواجهة (اسرائيل) داخل نطاق « الكيان الاستعماري العالمي » ، والطرف الآخر (العرب) ينتمي الى « حركة التحرير » ضد « السيطرة الاستعمارية » ، وخارج نطاق « هيمنة رأس المال الامبريالي » .. أصبح الطرفان معا يباشران النزاع بينهما « بأسلحة » هي « أدوات الرأسمالية » في ممارسة صراعاتها (سلاح البترول أو سلاح المال) ، ومن هنا أصبح النزاع برمته ، وبجميع اطرافه ، او على الاقل باطرافه المقررة لمصائره ، يجري داخل « نطاق حركة الرأسمالية والامبريالية عالميا » ؟

هل كان ذلك هو السبب في اكتساب « دبلوماسية كيسنجر النشيطة » كل هذه الاهمية طوال السنة التي اغتبت حرب أكتوبر ؟

وهل انقلبت الامور رأسا على عقب ، ولم تعد
(« للاشتراكية » وظيفة على الاطلاق في تقرير مستقبل الاممة
العربية . . . ومستقبل مصر بالتالي ؟ . . بعد ان كانت « الثورة
الاشتراكية » ، هي في نظر « تيسار جارف » أساس القضية
كلها ؟

معضلة ثانية . . تنتظر التفسير .

لقد ختم فيكتور زورزا تحليله لمقالات هيكل بقوله :

« هؤلاء الذين يريدون فهم اتجاه المستقبل في تطورات الشرق
الامسط سوف يجدون أن محمد حسنين هيكل هو الذي رسم الخطوط
العريضة للاستراتيجية التي ضمنت لمصر نجاحاتها في الاسابيع الاخيرة .
ولذلك فمن المتوقع أن يؤخذ بتوصياته الاخرى أيضا » .

كتب زورزا ذلك بضعة اسابيع فقط بعد حرب أكتوبر .
ولكن التنبؤ بأن توصيات هيكل الاخرى سوف يؤخذ بها لم
يتحقق . فقد أبعد هيكل من رئاسة تحرير « الاهرام » في بداية
فبراير ١٩٧٤ .

كان هيكل يدعو الى ضرورة وضع « تحييد امريكا » كهدف
يتعين السعي اليه . ولكنه لم يكن يقر أن يكون ثمن « تحييد
امريكا » هو التضحية بحلفاء مصر التقليديين ، رفقاء مصير
ثورة ٢٣ يوليو — بما في ذلك ثورة ليبيا — داخل العالم
العربي ، وأصدقاء مصر على المسرح الدولي ، وعلى رأسهم
الاتحاد السوفيتي .

وكان كيسنجر قد قال لهيكل في اللقاء الوحيد الذي جرى
بينهما ليلة ٩ نوفمبر ١٩٧٣ : « ان الاتحاد السوفيتي يستطيع
ان يعطيكم سلاحا . . ولكن الولايات المتحدة تستطيع ان

تعطيكم حلا عادلا تعود به اليكم اراضيكم ، خصوصا وانكم استطعتم تغيير الموقف فعلا في الشرق الاوسط .

وما زال الاتحاد السوفيتي قادرا على اعطاء السلاح . ولكن هل ما زالت الولايات المتحدة قادرة على اعطاء الحل العادل ، بعد ان قام وزير خارجيتها بدور « بطل المسرحية » في عملية او اكثر لفك الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية ؟

وهل ما زالت لمصر القدرة على عدم وضع « بيضها كله في سلة واحدة » ، تمسكا بلعبة برع فيها عبد الناصر في ذروة مجده ، وكانت قواعد هذه اللعبة هي المدرسة التي استشف منها هيكل دروس السياسة ؟

معضلة اخرى ... تنتظر التفسير .

هل سلاحنا هو « القومية العربية » ؟

[موقف لاسماعيل باشا صدقي]

ومع تعاظم الامل في « الثروة العربية » ، وانزواء منطلق (الثورة العربية) كأساس « للتحرير والتعمير » ، بدأت اصوات ترتفع لتطالب باعادة النظر في خط مصر عموما طوال سنوات الثورة . وازاء المشاكل المتراكمة والمستحكمة التي تستبد بحياة كل مواطن مصري يوميا ، أخذت هذه الاصوات تترحم على « الاقتصاد التنافسي الحر » عندما كانت حاجة الناس مقضية بأقصر السبل !

فما أوصلنا الى ما نحن فيه « اشتغالنا بقضية فلسطين ومخاضاتها ونبولها ، كما شغلت بها الامة العربية من الخليج الى المحيط ، وتصدرت كل ما عداها من قضايا المصرية ، وتحملنا نحن بعد شعب فلسطين العبء الاكبر منها ، واصطلينا بنار حروب أربع استنزفت مع

دماء شهدائنا وجرحائنا ، الكثير من طاقاتنا ومواردنا ، فضلا عن تخريب
أجزاء عزيزة من وطننا كمنطقة القتال ، وقناة السويس ذاتها التي
كانت وما تزال موردا هاما من موارد دخلنا القومي ، حتى كدنا نصبح
حسب تعبير رئيس مجلس الوزراء ، الدكتور عبد العزيز حجازي :
« أفقر شعوب المنطقة بينما الثراء والبناء والتعمير وعلامات الانتعاش
المادي واضحة في الدول العربية الشقيقة من حولنا » . وما كنا لنصل
الى هذا لو أن آلاف الملايين من الجنهات والعمال المختلفة التي
أنفقت على الحروب ، والاستعداد لها ، استخدمت في البناء والتعمير
ولرفع مستوى المعيشة لشعبنا المكود .

هذه هي عبارات الدكتور وحيد رافت(٦)، وردت في مقال
نشره « الاهرام » في ٦ ديسمبر ١٩٧٤ . والالهام في الواقع
موجه لخط الثورة برمته :

« لانتشعنا أيضا منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بتحويل بلدنا من قطر
زراعي الى بلد صناعي ، وتحويل المجتمع المصري من مجتمع رأسمالي
الى مجتمع اشتراكي ، وانصراف الزعامة المصرية لسواك عديدة الى
نشر الثورة والاشتراكية من حولنا ، ومحاولة فرضها على غيرنا .. مما
خلق لنا المتاعب » .

**انتقلت الامور اذن من منطق التحذير والتنبية من خطر
تصفية الثورة الاشتراكية ، الى منطق تحميل الثورة الاشتراكية
مسئولية كل ما يواجه مصر الان من كوارث وويلات !**

وادانة الدكتور وحيد رافت لخط الثورة شاملة، ومتكاملة،
ومتسقة كل الاتساق . لا يترك لمنطق الادانة ثغرة . ولا
يوجهها الى جزء من الخط العام دون جزء اخر . ولا تنصب
الادانة فقط على انتهاج مصر طريق « الاشتراكية » ، او تطلع

(٦) الامتاذ السابق للقانون العام بجامعة القاهرة ، ومستشار الراي سابقا
بمجلس الدولة لوزارتي الخارجية والعدل ، قبل أن يغادر مصر ليصبح
مستشارا سياسيا في ديوان أمير الكويت .

مصر الى التحول من قطر زراعي الى بلد صناعي يستطيع ان يجاري العصر ، بل تمتد الادانة الى ادانة انتهاج مصر طريق « القومية العربية » بمعنى انشغال مصر بالدفاع عن قضايا التحرر العربي ، وانشغالها بالذات بقضية شعب فلسطين المسلوب الكيان والمهددة حقوقه كلية ، وتورط مصر في النزاع العربي الاسرائيلي ، ومواجهة التحدي الصهيوني بالرفض والحرب .

وفي ذلك يلنقي الدكتور وحيد رافت مع اسماعيل باشا صدقي الذي أعلن على الملأ ، وفي مواجهة التيار العربي الجارف وقتذاك ، ادانته القاطعة لاسلوب الحرب ، وتمسكه بأسلوب التفاهم ، في اول يوم بدأت فيه اول حرب مع اسرائيل .

نشرت « أخبار اليوم » حديثا لصدقي باشا في صبيحة ١٥ مايو ١٩٤٨ ، قال فيه :

« لا أستطيع أن أقاوم تيارا جارفا . ولو اني لم أتردد في اعلان رأيي ، وتبصري أولي الشأن بما يجب أن يعلموه ويقدره ويحتاطوا له . . لقد قلب كل ما عندي في اجتماع اللجنة . ثم في الجلسة السرية . ولا أحسنني الآن في حل من نشره . وحسبي أن أسألك الآن : هل أنت مرتاح للرج ببلدك في حرب ؟! . . كان في الامكان ألا تصل المسألة الى هذا الحد ، وسبيل التفاهم كان مفتوحا ، بل لا يزال في مقدورنا أن نوافق على الهدنة . . أنا متشائم ، ولا أجد غضاضة في اعلان ذلك . وأخشى ما أخشاه أن يعقب هذه الحماسة تشاؤم . هل أعددتنا للامر الخطير عدته ؟ هل قدرنا جميع العواقب ؟ وهل استعددتنا لاسوأ الفروض . . ؟

« أنا أعلم أن هذا الكلام قد لا يعجب كثيرين . ولكني آليت على نفسي أن أقول ما أعتقد . وكما كان عجبي حينما جلست مع حوالي ١٥ من شيوخنا . فلم أر بينهم واحدا يحبذ الحرب . فلما انعقدت الجلسة ، كانوا سباقين للموافقة وفي ترديد كلمة « نعم . . نعم » ،

مع أنهم كانوا قبل ذلك بنصف ساعة يقولون « لا حول ولا قوة الا بالله » ويعارضون فكرة الحرب !..

« وكم كان عجبى أيضا حينما تحدث معي أحد الوزراء الاجلاء ، وعرضت في كلامي للاقتصاديات . فكان رده : « اقتصاديات ايه يا باشا ؟ أنا راضي أمشي عريان في سبيل التخلص من الصهيونيين ! » وهكذا تناقش المسائل الكبرى ، وممن ؟ من المسئولين الذين بيدهم مصائر الامور . »

ويطرح ما قاله الدكتور وحيد رافت ، تعزيزا لهذا الموقف الذي وقفه اسماعيل باشا صدقي منذ ٢٧ سنة ، أسئلة هامة وخطيرة :

هل مستقبل مصر المنظور .. هو أن تشطب ماضيها القريب ؟ هل تعود مصر بعد ربع قرن من الثورة الى منطق سادها قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. بل قبل تأسيس اسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ ؟

واذا كان « التضامن العربي » و « الاندماج العربي » شيئا انى الان واردا ومطلوبا ، فهل يكون على أنقاض مفهوم « القومية العربية » المنطلقة من فكرة انجاز الوحدة من خلال عملية التحرر ، تطبيقا لشعار ثورة ٢٣ يوليو : « حرية — اشتراكية — وحدة » ؟ .. واذا كان هناك تمسك الى الان بوحدة أقطار الامة العربية ، فهل أصبحت بنظرة تفصل مستقبل الامة عن المواجهة مع اسرائيل .. والتحدي الامبريالي الصهيوني في المنطقة ؟

معضلة رابعة . . تنتظر التفسير .

الجزء الاول

حرب اكتوبر .. نقطة تحول ؟

الفصل الأول

من المنتصر ؟

ماذا سوف يقال عن حرب اكتوبر في عام ٢٠٠٠ .. بعد
ابتعاد أحداثها بمدة تقارب المدة التي تفصلنا الان عن الحرب
العالمية الثانية ؟

ما هي الصورة التي سوف ترسم في اذهان الناس ..
بعد زوال كل ما هو عالق بها ، الا رؤية التاريخ ؟ .. وبعد
زوال « رؤية عربية خالصة » للحرب ، او « رؤية اسرائيلية
خالصة » للحرب ، ولن يكون للحرب سوى رؤية واحدة ،
يعتمدها الجميع ، بلا انفعال او انحياز .. او هوى ؟ ..

ربما يصعب التنبؤ الان بما سوف يقال على وجه القطع
وقتذاك ، ولو لسبب واحد ، وهو أننا لم نعش بعد كل
آثارها . وهذه الآثار قد تعظم من شأنها ، او قد تطمس
من ملامحها .

وربما كان من الايسر تحديد ما لن يقال عن حرب اكتوبر .. !
ونقصد بذلك الأحكام الواضحة الارتباط بملابسات عارضة
وظروف وقتية ، والتي من شأنها ان تنزوي مع زوال ما كان
وراءها من دوافع ومبررات .

**المؤكد على أي حال أن حرب اكتوبر لن توصف كما
يصفها الاعلام العربي اليوم . لن يقال عنها — بصيغة القطع
— أنها كانت نصرا خالصا للعرب . لن تكتب عنها كتب التاريخ
في عام ٢٠٠٠ ما أراد ان يقرره في يوم ٢٤ اكتوبر ١٩٧٣ ،**

أحمد حسين (١) في مقال « بالاهرام » وباعتباره « باحثاً ودارساً لتواريخ الأمم ، ومصر بصفة خاصة » : « ان النصر الحربي الذي احرزه الشعب المصري ، هو من أعظم الانتصارات العسكرية التي شهدتها تاريخ الحروب ، وأعظم انتصار للشعب المصري بالذات » .

ولن تردد كذب التاريخ بعد عدد من العقود ، قول أحمد حسين في نفس المقال ، ان حرب اكتوبر كانت « معجزة الهية بكل المقاييس ، اجراها الله على يد عبده الصالح محمد انور السادات » .

كان محمد حسين هيكلاً قد أشار في مقاله « بالاهرام » صبيحة يوم ٧ اكتوبر الى « الوحدة الموحشة » التي تحيط بصاحب القرار في أمر له خطورة تحدي إسرائيل بالحرب . والتاريخ لن ينسى قطعاً لأنور السادات اقدمه على هذا القرار المصري ، ونصميمه على التنفيذ ، رغم شكوك الكثيرين في عواقب المخاطرة . ولا بد ان اعترف — انصافاً — بأنني كنت من بينهم . ولكن التاريخ يعتني بالحسابات المادية فقط ، القابلة للتحليل المستنير ، ويرفض حجب شجاعة الرجال ودلالة القرار ، بنسبتها الى تفسيرات غيبية بالذات .

ان الصورة المرتسمة في أذهان العرب اليوم أن حرب اكتوبر كانت « نقطة تحول » ، وحدثاً فريداً في التاريخ المعاصر للامة العربية ، لأنها حققت « معجزة العبور » . . عبور قناة السويس ، واقتحام خط بارليف . .

وهناك ما يبرر بالفعل ، في هذه المرحلة التي تعقب الحرب ،

(١) زعيم حزب « مصر الفتاة » قبل الثورة .

أن نسلط — نحن العرب — الاضواء على « معجزة » العبور،
وان نمجد الحدث كأمر خارق ، حتى قبل « ازالة اثار العدوان »
كلها ، ودون استرداد الارض العربية المحتلة كلها ، لنشفي
غليل الشعور الوطني والقومي المجروح ، وكرد فعل — وصل
احيانا الى حد الاندفاع في الاتجاه العكسي ، أي المبالغة في
نقييم ما أنجزناه — بعد سنوات عانينا فيها الامرين من
معاناة الفكسة .

وحق لنا ان نعيد الى الذاكرة أمجاد المقاتل المصري ،
لنبرز ان هزيمة ١٩٦٧ كانت حدثا استثنائيا عارضا ، خالف
مآثر الجندية المصرية عبر عصور تاريخنا القومي الطويل ، وان
ننشر صحفنا ما يعيد الينا الثقة ، لنواصل بها المعركة في
المستقبل ، استنادا الى تقاليد راسخة ذات جذور عميقة في
ماضيها ، على غرار ما كتبه فتحي رضوان في ٣١ أكتوبر
١٩٧٣ :

« ولما ارتفعت صيحات وتأوهات الذين قالوا أنهم أساتذة القتال ،
بقي الجندي المصري في وقاره ، ويده تدير في براعة صانع ماهر أسلحة
لم تستعمل قط ، لا في هذه المنطقة ولا في غيرها .

« والمراقبون العسكريون يشاهدون ويسمعون وهم لا يصدقون
أنفسهم ، وهم لا يدرون أن أجداد أجداد هذا الجندي حاربوا في هذه
البقعة ذاتها ، وسجلوا فيها من الانتصارات ما لم يفرغ العالم بعد
من دراسة وقأمل وحوه الحق والبراعة فيها ، ممزوجة بروح انسانيته
خالية من العنف والبطش .. في هذه البقعة ، حارب تحتمس
ورمسيس ، وصلاح الدين وقطرز وابراهيم . ونجمت عن حروبهم
حضارات ، وانبثاق عالم جديد تزين سماؤه أجمل ما أوتي عن الفقهاء
والعلماء والفنانيين .

« لقد حارب الجندي المصري عبر آلاف السنين ، في السهول
والوديان ، فوق قمم الجبال ، وعلى الجليد .. على مياه الانهار ،
وعند شواطئها ، وفوق عباب البحار ، ووسط عواصفها .. حارب في

مصر ، شمالا وجنوبا ، وشرقا وغربا ، ثم في سوريا واليمن والحجاز
ونجد .. حارب في السودان والحبشة ، والصومال واريتريا ..
حارب تحت ثلج القرم ، وفي المورة وسالونيك في اليونان والبوسنة في
البلقان .. وبذلك يكون قد حارب في جميع القارات ، وكان هو هو
صلابة وشجاعة ، وادراكا لقيمة السلاح ، ولقيمة البشر . وقد شهد
الناقد العسكري « مريو » في سنة ١٨٥٣ عن حرب القرم في جو تتجمد
فيه الدماء في العروق : « ان كفاءة الفلاح المصري في مهم النظام
الحربي واتباعه اياه ، قامت عليها الادلة ، لا في ميادين القتال بجزيرة
العرب وسوريا فقط ، بل بحسن دفاع الجيش المصري عن « فلسطين »
و« ليبيا ثوريا » في حرب القرم ... فما قاله نقاد اليوم أشبه شيء
برجع الصدى من قول نقاد الامس . »

هذا هو البعد التاريخي . ولكن لا يستتبع ذلك ان
المستقبل سوف يعتمد الصورة الوردية التي اراد مصطفى أمين
ان يستهل بها عودته الى الحياة العامة ، في أول كلمة كتبها
يوم خروجه من السجن ، وهو يطلق على عصر السادات
« عصر العبور » .. ومعنى « العبور » كما وصفه ليس مجرد
انجاز عسكري ، بل تحول شامل ، جامع مانع ، هو :

« عبور الجيش المصري من الهزيمة الى النصر .. وعبور الشعب
المصري من الانقسام الى الوحدة .. وعبور سمعة العرب من الهوان
الى الكرامة .. وعبور المظلومين من الظلم الى العدل .. وعبور
الخائفين من القلق والرعب ، الى الطمأنينة والامان والاستقرار ..
وعبور المقيد من الاغلال الى حياة الاحرار ..
« وسوف يعبر بعد هؤلاء كثيرون .. »

وبالفعل ، عبر بعد مصطفى أمين كثيرون .. في تصوير
الامور على هذا النحو .

ولكن في هذا تبسيطا مخلا ، لا يستسيغه عقل ناضج ..
خال من الغرض .

* * *

لم تكن حرب أكتوبر نصرا خالصا للعرب .. ولكنها لم تكن أيضا نصرا خالصا لإسرائيل ، يقبل بأي مقياس المقارنة بانجازاتها العسكرية في حروبها السابقة مع العرب ، أخذا بمزاعم بعض أبواق إسرائيل ، في الأيام التي أعقبت الحرب مباشرة .. وقد راح بعضها الى حد وصف الحرب بأنها أعظم انتصارات إسرائيل على الإطلاق !!

لقد حاولت إسرائيل بالفعل اشاعة صورة عن الحرب بعد وقف اطلاق النار ، نصف الثغرة التي أقامتها على الضفة الافريقية لقناة السويس ، وكذلك احتلالها لقطاع أوسع من هضبة الجولان ، على أن هذه النجاحات قد عوضت ما حققته مصر بالعبور واقنحام خط بارليف . وأنه لولا تدخل كيسنجر لارغامها على وقف زحفها صوب السويس ، لانتشرت الثغرة لندмир قواعد الصواريخ المصرية على طول الضفة الغربية للقناة ، ولطوقت إسرائيل الجيشين الثالث والثاني في سيناء، ولقضت على كل انجازات مصر في الأيام الاولى للحرب .

ولكن هل كانت تقوم هذه الصورة على حقائق تتسم بأي قدر من الجدية ؟

لو صح ذلك ، لكان على الاسرائيليين ان يقدموا لانفسهم، قبل أن يقدموا لغيرهم ، تفسيراً لحالة الاكتئاب والقلق التي اجتاحت مجتمعهم بكل قطاعاته بعد نهاية الحرب ، بل وارتداد الحرب الى داخلهم لتتخذ شكل « حرب بين الجفرالات » ، يحمل كل فريق منهم فريقا آخر مسئولية ما أسموه « بالاهمال الجسيم » في الاستعداد للحرب ، والتنبؤ بها ..

وكان على الاسرائيليين ان يفسروا ما تلا الحرب من حركات تمرد واضطراب ، وخروج على الاحزاب ، وعلى بقية المؤسسات الاسرائيلية التي بدت — قبل الحرب — غير قابلة

للاحتراز ، وبلوغ حملات الاستنكار والادانة حد اتهام اكبر الرؤوس علنا — ومنهم ديان شخصيا — بأنهم « قتلّة » و« مجرمون » ، والمسئولون عما لحق بإسرائيل من خسائر في الارواح لم تشهد مثيلا لها في أية حرب سابقة .

ثم لماذا أسفرت الانتخابات التي أعقبت الحرب ، في نهاية عام ١٩٧٣ عن سقوط حكومة جولدا مائير ، وانسحابها من الحياة العامة ، وتنحية ديان وإيبان وغيرهما من الوجوه التي طالما رمزت لمعجزة إسرائيل السبي لا تخطيء الخطوة ، ولا تقهر ؟ !

كان ديان قد أعلن في مؤتمر صحفي بعد بدء العمليات العسكرية بيومين فقط :

« ليس لدينا في هذه الحرب أهداف سياسية . نريد فقط أن نكبدهم هزيمة مروعة . أن نحرّمهم من كل مكسب . أن نجعلهم يدفعون ثمن ما فعلوه . وأن نوقع بهم خسائر فادحة » .

وفي نفس اليوم ، كتب المحرر العسكري لجريدة « هآرتس » ، زئيف شيف ، المعروف بصلاته الوثيقة بهيئة أركان حرب الجيش الإسرائيلي :

« علينا نحن أيضا أن نعبر القنّاة . وأن نحتل مواقع على ضفتها الغربية ، لا بقصد احتلال مزيد من الأرض ، ولكن لاقتناع المصريين بالأ تغريهم فكرة اختبار قوتهم مرة أخرى في أي مستقبل قريب ، لا في يوم كيبور ، ولا في أي يوم آخر » .

وفي اليوم التالي ، كتب معلق سياسي آخر هو دان شيفتان :

« ان على إسرائيل أن تحمل العرب ثمنا باهظا يفوق قدرتهم على تحمله . علينا أن نحملهم آثارا وجروحا أكثر إيلا من الاراضي التي

فقدوها في يونيو ١٩٦٧ ، وذلك بالتدمير المنتظم لقواعدهم الاقتصادية ، ولوسائل مواصلاتهم ، ولواردتهم الطبيعية » . واقترح شيفتان لدعم كلامه بأهداف محددة ، أن تضرب اسرائيل مجمع الحديد والصلب في حلوان ، وأن تلقي بقنابلها على منشآت استخراج البترول ، وأن تضع دمشق تحت رحمة مدفعيتها .

ويتضح من هذه الاقوال وغيرها ان اسرائيل ، بمجرد ان ووجهت باندلاع الحرب ، قد وضعت لنفسها أهدافا طموحة ، حددتها دون لبس أو غموض في الآتي :

● **أولا : ان تحمل العرب ثمنا باهظا ، لانهم تجاسروا على تحديها .**

● **ثانيا : أن تلقنهم درسا ان ينسوه ، يقعدهم الى الابد عن معاودة المحاولة مرة اخرى .**

● **ثالثا : تأكيد أن التوازن الذي فرضته اسرائيل بنفوذاتها في عام ١٩٦٧ لا يجوز المساس به ، او محاولة تغييره .**

كان مجرى قناة السويس في نظر اسرائيل « آمن حدود » تفصلها عن مصر ، وخطا قررت اسرائيل الا تترجّح عنه خطوة واحدة ، لا بخطوة الى الخلف ، ولا بخطوة الى الامام(٢) . حتى يأتي اليوم الذي تخر فيه ارادة الصمود

(٢) . هذه النقطة الاخيرة في حاجة الى تفصيل .

لقد كان الاسرائيليون قد اختاروا محض ارادتهم ألا يعبروا القناة في أعقاب حرب الايام الستة ، رغم أن اقتحام ضفتها الغربية في ذلك الوقت كان في متناول أيديهم ، لا عن خطأ في التقدير ، ولكن لادراكهم ان المجرى المائي كان يشكل — من وجهة نظرهم — « حدودا طبيعية مثلى » بعد احتلال شبه جزيرة سيناء ! فهو في وجه مصر حاجز يتعذر عليها عبوره عسكريا حسب تقديرات كبار الاستراتيجيين في العالم . وبالنسبة لاسرائيل ، يمثل احتلال الضفة القناة الغربية عبئا أكثر مما

المصرية ، وتقبل مصر التوقيع على اتفاق يرسم « حدودا آمنة اخرى » ، تتقرر بمقتضى « معاهدة صلح تعاقدية » ، وتفرض اسرائيل عن طريقها شروطها كاملة !

ولكن مصر لم تنتظر حتى تتآكل لديها ارادة الصمود والمقاومة .. واصدر انور السادات يوم ٦ اكتوبر ١٩٧٣ قراره بالحرب .. ووضعت اسرائيل لنفسها — كما قلنا — اهدافا محددة بمجرد اندلاع الحرب .. ولكن هل استطاعت ان تحقق هدفا واحدا من هذه الاهداف .. في ضوء ما أسفرت عنه الحرب من نتائج ؟

فاذا صح ان مصر وسوريا قد تحملتا تضحيات بسبب انهما تجاسرتا على تحدي اسرائيل ، فان اسرائيل قد تحملت تضحيات اكبر ، ذلك اذا قسنا الامور بمقياسها الحقيقي ، ووضعنا في الاعتبار — كما ينبغي — اوجه التفاوت البارزة في مكونات الاطراف المتحاربة ، في عدد سكانها ومواردها المختلفة . ان كل تضحية تتحملها اسرائيل في الارواح — خاصة اذا ما بدت بسبب « اهمال » او « تراخ » في يقظة قيادتها —

يعود عليها بمزايا . اذ سوف يحرمها الى التعامل مع الفلاح المصري في ارضه ، لا مجرد اقتناء مساحات شاسعة من صحراء مصر الجرداء .. في منطقة آهلة بالسكان ، كانت منذ شق القناة موطنًا بارزا من مواطن نهضة مصر ، ومن مناطقها التي سبقت غيرها في اكتساب عادة التعامل مع أدوات « العصرية » .. وشكلت منذ معركة التل الكبير في أيام عرابي عام ١٨٨٢ قلبا نابضا للحركة الوطنية المصرية . ورسخت تقاليد الوطنية فيها بمعارك تجددت فوق اراضيها ، بمقاومة القاعدة البريطانية في عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، ثم بمعركة تأمين القناة تلتها مواجهة العدوان الثلاثي وصمود بورسعيد عام ١٩٥٦ ، ثم كانت مساحة لمعارك يونيو ١٩٦٧ ، ولحرب استنزاف استمرت دون انقطاع بعد ذلك حتى منتصف عام ١٩٧٠ .

لها أوقع الاثر على المجتمع الاسرائيلي — المحدود الكيان — بكل شرائحه .

أما عن تلقين اسرائيل درسا للجيش العربية لن تنساه، فهذا أيضا لم تصب فيه . ذلك ان الجيش العربية قد استعادت في معارك أكتوبر ثقتها بنفسها ، وأحست بأنها اسردت شرفها . وهذا مكسب للقضية العربية لا رجعة فيه . . . أما جيش اسرائيل ، فقد انكشف أمام العالم بأنه ليس بالجيش الذي لا يقهر ، ولا هو كما صوره جنرالاته بالجيش الذي يعلو فوق احتمال أن يتعرض لانتكاسة . بل اظهرت معارك أكتوبر شروخا وأوجه خلل فشلت كل محاولات مواراتها . . . وانهارت أساطير طالما شكلت صميم عصب التفوق الاسرائيلي ، وهذه خسارة لقضية اسرائيل لا تقدر على تعويضها او احتمالها .

أما عن « التوازن » الذي فرضته اسرائيل قبل حرب أكتوبر ، وأرادته ثابتا راسخا لا يمس ، فقد ناله اختلال لا رجعة فيه أيضا . . . ويكفي دليلا على ذلك ان اسرائيل ، باتفاقات فك الاشتباك ، قد أرغمت على أن تجلو لا من الاراضي الزائدة الني اضافنها الى احتلالها خلال معارك أكتوبر فحسب، بل من أراض احتلتها على الجبهتين المصرية والسورية في حرب يونيو ١٩٦٧ كذلك ، بما في ذلك مدينة القنيطرة على هضبة الجولان ، وشريط الارض الذي عبرت اليه القوات المصرية على الضفة الاسيوية لقناة السويس ، وكانت اسرائيل قد أقامت فيه خطا حصينا زعمت أن مناعته ليست عرضة للاختراق .

فكيف تستطيع اسرائيل اكساب « قوة تصديق » لدعواها ان حرب أكتوبر كانت نصرا اخر شبيها بانتصاراتها الباهرة

في حروبها السابقة . . وقد أسفرت الحرب — في هذه المرة —
عن نتائج خالفت كل الاهداف التي رأت ضرورة تقريرها ،
بمجرد ان فرض عليها نحد ، كان عليها ان تواجهه بتحد
يليق به . . ؟ . .

* * *

ان لم تكن حرب اكتوبر نصرا خالصا للعرب، ولا نصرا
خالصا لاسرائيل . . ماذا كانت اذن ؟

هل كانت على حد قول محمد حسنين هيكل في مقال له
« بالاهرام » في ٩ نوفمبر ١٩٧٣ . . انتقالا بالحالة من حالة
« اللاسلم واللاحرب » ، الى حالة « اللانصر واللاهزيمة » ؟

شرح هيكل ما كان يقصده بهذا التبديل ، قائلا :

« هناك في العالم موازين دولية . وقد كانت هذه الموازين الدولية
من العوامل التي جمعت أزمة الشرق الاوسط فيما أسميناه « حالة
اللاسلم واللاحرب » . وعندما اندلعت النار وذاب الجليد من حول
الأزمة وتحولت الى حرب ، فان نفس الموازين حاولت أن تخلق حالة
جديدة نستطيع أن نسميها « حالة اللانصر واللاهزيمة » .

« اي أن هذه الموازين فعلت بالازمة ما يلي :

« في موقف السكون : فرضت عليها « حالة اللاسلم واللاحرب » .

« في موقف الحركة : حاولت أن تفرض عليها « حالة اللانصر ،
واللاهزيمة » .

ولكن هذا أيضا في حاجة الى ايضاح .

ذلك ان هناك اولا السؤال : الى أي حد كانت حصيلة
الاطراف المتحاربة — النسبية — في « النصر » وفي « الهزيمة » ؟
من كان من الحرب المستفيد الاكبر ؟ « وموقف الحركة » حمل

« أصولا » و« خصوما » في موازين القوى لاي طرف اكثر ؟

كان هيكل قد قيم التغيير في نفس المقال بقوله :

« كنا مهزومين .. ولم نعد مهزومين .. وهذا من وجهة نظرنا
— ونظر غيرنا — صعود الى أعلى .

« وكانوا منتصرين .. ولم يعودوا منتصرين .. وهذا من وجهة
نظرهم — ونظر غيرهم — هبوط الى أدنى » .

ولكن ربما كانت القضية الالهة هي أن كلمتي « النصر »
و« الهزيمة » لا ينطبق عليهما معناهما الدارج في أزمة الشرق
الايوسط . ذلك لان النزاع العربي الاسرائيلي يخالف النزاعات
الآخري على المسرح الدولي المعاصر في خاصية تخصه وحده،
وهي أنه يكفي ألا تحرز اسرائيل نصرا حاسما في حرب واحدة،
نصرا لا يكتنفه غموض ولا يقبل التأويل او التشكيك ، حتى
تشكل هذه الحرب بالنسبة لاسرائيل ردة وانتكاسة ، وكأنما
قد خسرتها . ويكفي ألا يتكبد العرب في حرب واحدة هزيمة
منكرة ، حتى تكتسب هذه الحرب ، لا في نظرهم فحسب ، بل
لاسباب موضوعية كذلك ، طابع « الانتصار » .

وترجع هذه الخاصية الشاذة الى الملابس الخاصة
بالنزع العربي الاسرائيلي ، والى المكونات الاساسية التي
يتشكل منها طرفا النزاع ، التي نجملها في عبارة موجزة بقولنا
ان النزاع يمكن رده (٣) الى مواجهة بين ما يمكن تسميته

(٣) نقول « يمكن رده » ، مع كل ما ينطوي عليه هذا « الرد » من تحفظات
منشؤها « التجريد » البالغ ، وتجريد مكونات الطرفين من فعاليتها
وتفاعلها مع غيرها من العوامل ، ومن دلالتها في حركة التاريخ . ولكن
هذا « التجريد » هو بقصد اثبات المعنى النسبي لكلمتي « النصر »
و« الهزيمة » في النزاع العربي الاسرائيلي ، بغض النظر عن دلالة
وفعالية مكونات الطرفين .

« بالكيف الاسرائيلي » من جانب ، و« الكم العربي » من جانب آخر .

ماذا نقصد بعبارتي « الكيف الاسرائيلي » و« الكم العربي » ؟

● ما اسميناه « الكيف الاسرائيلي » هو تفوق اسرائيل عسكريا وتكنولوجيا ، وتفوقها في القدرة على التكيف لضوابط العصر ، وهو وضعها كامنداد للغرب المتقدم صناعيا وحضاريا غرس في الشرق الاوسط المتخلف . هذه كلها عناصر تفوق « كيني » . تقابلها عناصر قصور من زاوية « الكم » ، سواء كان هذا « الكم » المحدود ، هو تعدادها الضئيل ، أو ضيق رقعة الارض ، أو قلة ثرواتها الطبيعية ، الخ . .

● أما ما اسميناه « الكم العربي » ، فقصدنا به رقعة الارض العربية الشاسعة ، من المحيط الى الخليج . ومصادر ثروة طبيعية هائلة ، وأهمها البترول . والفوق البارز في عدد السكان . ولكن هذه « الاصول » العربية بطاقتها الكامنة ، تعوزها أوجه التفوق الكيني الاسرائيلي : القدرة على مجارة العصر ، واستثمار أدوات « العصرية » ، وتسخيرها لخدمة الحق العربي في النزاع ، ولاستخدام عبارة أحمد بهاء الدين ، عدم انتماء الانسان العربي الى العصرية « في عاداته وتقاليده ، في العلاقات الاجتماعية ، وفي تنظيم العمل ، وفي دفع ضريبة التنظيم العصري » .

وهذه الخاصية التي انفرد بها النزاع العربي الاسرائيلي : « كيف اسرائيل » ينقصه « الكم » الذي يضاهي أوجه « الكم » العربي ، و« كم عربي » تنقصه أوجه « الكيف » التي تضاهي « الكيف الاسرائيلي » ، قد اكسبت النزاع صفة فريدة ، صفة استناد طرفي النزاع الى « اصول » لا قاسم مشترك ولا

لغة مشتركة بينهما ، وصفة امكان تصور استمرار النزاع الى غير أجل ، دون ان يستطيع أي طرف فيه استنفاد ((أصول)) الطرف الخصم .

فمن المستحيل ان تنزل اسرائيل هزيمة نهائية بالعرب ، لاستحالة غزوها كل الارض العربية ، ولاستحالة سيطرة مليوني اسرائيلي على ١٢٠ مليون عربي ، ولاستحالة استحواذ اسرائيل على كل مصادر الثروة العربية . ومهما انتصرت اسرائيل في حروب متعاقبة ، ومهما كان مقدار التوسع الذي تملك بلوغه ، فقد تسقط نظما عربية ، ولكنها لا تستطيع ان نقيم في القرن العشرين امبراطورية اسرائيلية على غرار الامبراطورية الرومانية في كل الارض العربية ، من الخليج الى المحيط ، وعلى نحو يجتث نهائيا جذور المقاومة العربية للاسنيطان الصهيوني في قلب الامة العربية . وحتى لو كان من الممكن — جدلا — تحقيق هذا الفرض المستحيل ، فيكون قد انفى المشروع الصهيوني ، باعتباره مشروعاً يستهدف اقامة « وطن قومي ليهود العالم في ارض فلسطين » ، وليس اقامة كيان منرامي الاطراف يذوب فيه يهود العالم (١٥ مليون نسمة) في بحر من العرب !!

وفي نفس الوقت ، ظل العرب عاجزين عن ملاقاته التحدي الصهيوني ، وظلوا دون القدرة على اقتلاع جذوره ، بنفس القدر الذي ظلوا فيه عاجزين عن ادراك ونمثل أوجه «التفوق الكيفي الاسرائيلي» ، وما داموا هم بلا لغة مشتركة، ولا قاسم مشترك مع أدوات هذا « التفوق الكيفي » ، كان لاستئثار اسرائيل وحدها بهذه الادوات أن حظت بالقدرة على أن تلحق بهم الهزيمة العسكرية تلو الاخرى .

ولكن حرب أكتوبر قد أدخلت جيذا على هذه المعادلة

الفريدة . لأول مرة ، أثبت العرب قدرتهم على تمثيل بعض أوجه التفوق « الكيفي » التي ظلت قصرا على إسرائيل من قبل (ادأؤهم العسكري في ساحات القتال) ، واكتسبت بعض أوجه « الكم » العربي قيمة « كيفية » (البترول) ولو لأسباب لا نمت الى العرب مباشرة (أزمة الطاقة) . وفي المقابل ، لم يستطع إسرائيل تعويض هذا النغير في موازين القوى بتأكيد أوجه تفوقها الكيفي بطفرات جديدة الى الامام ، تستعيد به صفة « النفوق المطلق » (وان كانت أصبحت تلوح الآن باملاكها « السلاح المطلق » ، ونقصد بذلك القنبلة الذرية . ولكن معنى اسنخدامها هو هدم المعبد كما فعل شمشون على الاعداء والانصار معا) . ونضبت أوجه شتى الانماء « الكمي » الاسرائيلي (الصعاب التي أصبحت تواجه هجرة اليهود الى إسرائيل ، بعد أن فقدت أسباب استقرارها السابق) . وهكذا افادنا هذا التجريد في تقرير أن لكلمتي « النصر » و « الهزيمة » معاني نسبية في حرب اكتوبر . وقد أوجدت الحرب معادلة جديدة في المواجهة ، معادلة أسفرت لأول مرة عن موازين قوى أظهرت « قاسما مشتركا ما » ، وعنصر « تكافؤ » ما ، ولغة لها مصطلحات واحدة بمداولات واحدة لدى طرفي النزاع . ولبروز هذا العامل الجديد ، أثره البعيد المدى — لا شك — على كل أوجه النزاع مستقبلا .

الفصل الثاني

هل نشأ « تكافؤ » بين الاطراف ؟

ماذا نقصد بظهور « قاسم مشترك ما » ، و « عنصر
نكافؤ ما » ، وبروز « لغة لها مصطلحات واحدة بمدلولات
واحدة » لدى طرفي النزاع ؟

لا نعني — بداهة — ظهور قاسم مشترك « ايدولوجي »
أو « سياسي » ، أو تقارب « عرقي » أو « نفسي » أو
« انساني » ، بعد ربع قرن من العداء المستحكم والتناقض
المطلق .

وقد سبق أن أبرزنا أن للنزاع العربي الاسرائيلي خواص
تميزه عن سائر النزاعات الاخرى التي بلغت حدا بعيدا من
الاحتدام في عصرنا . وقد شذ عن هذه النزاعات جميعا (١)
في خاصية محددة ، هي أن النزاع العربي الاسرائيلي صمد
أكثر من غيره للتغيرات التي طرأت على العالم مع حلول
الانفراج الدولي ، وظل حتى حرب أكتوبر — على الأقل —
منطبعا بطابع الاستقطاب الحاد ، وبطابع التعثر التام في إيجاد
أي مخرج له ، وبقواعد في التعامل هي التي كانت سائدة في
فترة الحرب الباردة .

وقد يؤخذ على العرب شيء من المغالاة في تحديد أهدافهم .

(١) النزاع بين الشرق والغرب ، والنزاع الامريكي السوفييتي ، والنزاع
السوفييتي الصيني ، والنزاعات حول كوبا وبرلين وكوريا وفيتنام ، وفي
شبه القارة الهندية ...

ولكن كانت المغالاة في التعبير اللفظي عن الاهداف ، لا في الانجاز العملي لوضع هذه الاهداف موضع التطبيق . وما لا يملك أي منصف انكاره ، هو أن غبنا قد أصاب العرب ، وأن المطالبة برفعه تندرج تحت المطالب المشروعة لحركة ذات أبعاد عالمية ، من أجل التحرر الوطني ، وحق تقرير المصير ، واستعادة دول ذات سيادة أراضي لها تم احتلالها بطريق القوة ، وهي كلها مطالب بقرها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وأكدت شرعيتها قرارات صدرت من مجلس الأمن . ولكن الأمر الذي لا يحظى بإجماع عالمي مماثل ، وتختلف فيه مواقف الدول وآراء قطاعات شتى من الرأي العام العالمي ، هو إلى أي حد تشكل إسرائيل « حالة خاصة » غير مقصورة على أنها مجرد « حدث كواونياي » ، أو مجرد « كيان عنصري » . وما هي الشروط التي يمكن — إذا ما توافرت — أن تبرر استمرار وجودها مستقبلا ؟

بمعنى آخر ، أن الحاق إسرائيل غبنا بالعرب — غبنا معترفا به — بسبب نشوئها كدولة استيطانية في فلسطين ، بل لنعدد الشواهد على اتجاهاتها التوسعية بعد ذلك ، لا يترتب عليه — كنتيجة تنسلسل منه حتما — تسليم شتى الأطراف الدولية المعنية بالازمة بأن رفع هذا الغبن يقتضي إزالة إسرائيل ، ويقتضي استعادة العرب حقوقهم المشروعة على حساب « حقوق » مشروعة أخرى نشأت أو تم تكريسها مع إقامة إسرائيل ، وهي « حقوق » لا ينبغي أن يحجبها ما هو غير مشروع في كيان إسرائيل : سلوكها العنصري ، أو اتجاهاتها التوسعية ، أو ارتكازها على قوى الاستعمار العالمي لحماية كيانها ضد المقاومة العربية . ولا تنفرد « الدوائر الاستعمارية » بهذا الرأي ، بل هو كذلك رأى قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي ، بما في ذلك أطراف

لا تكف عن اظهار تعاطفها مع الحق العربي ، وبما في ذلك
الدول الاشتراكية ، كما سبق واوردنا .

**صحيح ان هناك أوجه خلل في صميم نسيج البناء
الاسرائيلي ، تعود الى أوجه خلل في المشروع الصهيوني أصلا،
نذكر منها :**

● **وجود تناقض في الزعم بأن المشروع الصهيوني ما هو
الا عودة « شعب بلا بلد (الشعب المختار) الى بلاد بلا شعب
(أرض الميعاد) » ، ذلك ان تطبيق المشروع قد أثبت أنه في
سبيل أن يتوطن أقل من خمس يهود العالم في فلسطين ، كان
لا بد من طرد أكثر من ثلثي سكان فلسطين الأصليين من
أرضهم .**

● **وجود تناقض في الاحتكام الى أسباب دينية وأسطورية
وخرافية ، تتعارض مع كل علامات « العصرية » لتبرير قيام
اسرائيل (الشعب المختار — أرض الميعاد) ، واستحالة
حماية قيام اسرائيل والحفاظ عليها دون اللجوء الى أحدث
انجازات العلم ، وأدوات « العصرية » في أرقى صياغة لها ،
وهي كلها في تجسيدها الفعلى بعيدة كل البعد عن خزعبلات
« الخرافة » و « الاسطورة » ، بل هي في أغلب الاحوال
متغاضية كل التغاضي عن المعتقدات الدينية او عن نواميس
الاخلاق او عن أحكام الشرعية .**

● **وجود تناقض في زعم أنه من الممكن اقامة مجتمع يتسم
بالاستقرار — في مدة لا تتعدى حياة الجيل الواحد — من
مجموعات بشرية تباينت اصولها العرقية ، والثقافية ، وأختلف
تاريخها ، وتنوعت عاداتها وتقاليدها وقيمها الحضارية ،
كاليهود « الاشكينازيم » من المانيا وبولندا وأمريكا ،
واليهود « السيفارديم » من اسبانيا والبلقان وشمال افريقيا ،**

واليهود الشرقيين من أصل عربي ، واليهود الفلاشة من
أثيوبيا ، ويهود الهند . . فإذا جاز تبرير تغريبهم من مواطنهم
الأصلية ، بحجة أنهم تعرضوا فيها لصنوف متفاوتة القسوة من
الاضطهاد ، فليست أسطورة انتمائهم جميعا الى أصل واحد ،
يمت الى تاريخ سحيق ، سندا كافيا لاكسابهم جميعا شخصية
اجتماعية متجانسة ومتماسكة ، قادرة على الانصهار ، دون
حواجز تأتي من خارج كيانهم ، لا من داخله ، كشعورهم مثلا
بالعداء والتربص من قبل العالم العربي المحيط .

● **وجود تناقض في الاعتقاد بأن إسرائيل تستطيع أن**
نكتسب صفة الاستقرار ، وقد عاشت منذ انشائها على معونات
خارجية يقدر البعض نصيب الفرد فيها بأنه يتعدى خمسة
أضعاف ما خص الفرد من معونات تلقتها أية دولة أخرى في
العالم ، بما في ذلك فيتنام الجنوبية ، وكوريا الجنوبية
وفورموزا (٢) .

● **وجود تناقض في زعم أن أمن إسرائيل يمكن ضمانه ،**
في نفس الوقت الذي تصر فيه على عدم اعلان ما هي الحدود
الآمنة التي تقرها لنفسها .

● **وجود تناقض في احتفاظ إسرائيل « بنقاء عنصرها**
اليهودي » ، في وقت ترفض فيه باستماتة التخلي عن سياسة
ضم أراض جديدة لها ، سواء بتدابير سافرة كإقامة

(٢) لاعطاء فكرة عن مقدار أهمية هذا السند في إقامة إسرائيل ، يكفي أن
نعقد المقارنة التالية ، ونقول أن مصر لو كانت قد حصلت لكل فرد فيها
على معونات مماثلة ، لكان استدعى ذلك مبلغا يفوق ثلاثة أضعاف
المعونات التي اعتمدتها الولايات المتحدة للعالم بأسره منذ نهاية الحرب
العالمية الثانية !

المستعمرات في الاراضي المحتلة ، أو بطرق مستترة أخرى . وعلى أي الاحوال ، فقد قدر أن الغالبية العظمى من المقيمين في الاراضي التي تتبع سيطرة اسرائيل الآن ، سوف ينتمون الى أصل عربي ، بعد فترة زمنية لا تتجاوز عمر جيل واحد فقط ! أي سوف تتشكل هذه الغالبية العظمى من يهود أو غير يهود موطنهم الأصلي هو العالم العربي ، بفعل اثر **التكاثر السكاني** وحده^(٣)، وبصرف النظر عن احتمالات رد اسرائيل عن الرقعة التي تحتلها الان بطرق أخرى .

وهذه كلها عوامل تسقط عن اسرائيل عناصر التماسك والاستقرار المتوافرة عادة لدى دول العالم ، ولكنها لا تسقط عنها حتماً — في نظر قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي ، وليس في نظر أنصار اسرائيل فقط — كل « حق » في الوجود . وبصرف النظر عن مدى أحقية إقامة دولة لليهود نتيجة تعرضهم لصنوف اضطهاد شتى في دول عديدة طوال عصور متعاقبة ، وبلوغ هذا الاضطهاد الذروة اثر احتلال النازي لأوروبا في الحرب العالمية الثانية ، وبغض النظر عن الغبن الواضح في تحميل العرب تبعه هذا الاضطهاد المكثف الذي أوقعه الغير ، وهم منه براء ، فهناك من يقول : ان العداء المستحكم الذي استقبل به العرب إقامة الدولة اليهودية في فلسطين — أيا كان حقهم في ذلك — بلور في مواجهته — وكنتيجه له — شخصية **اسرائيلية** ، وامة **اسرائيلية** ، تماماً كما أفضى العداء المستحكم الذي عاملت به الدولة اليهودية الفلسطينيين — سكان أرض فلسطين قبل الاستيطان الاسرائيلي

(٣) ترجع هذه المفارقة المدهشة التي تزيل عن اسرائيل « طابعها المستورد » ، الى فعل « متغير » واحد فقط ، هو أن معدلات النمو السكاني أعلى بين اليهود الشرقيين من أصل عربي منها بين اليهود الغربيين ، وأعلى بكثير بين العرب من غير اليهود بالاراضي المحتلة في اسرائيل ، منها بين اليهود!

— الى بلورة شخصية فلسطينية ، وامة فلسطينية في
مواجهتها . وحركة التاريخ لا تقبل العودة الى الوراء . فقد
انشأت الممارسة التاريخية « حقوقا » . وعند استشراف
احتمالات المستقبل ، يتعين الاعتراف بهذه الحقوق . ولما كان
« الحق » لا يقبل التجزئة ، سواء كان ذلك « الحق الاسرائيلي »
او « الحق الفلسطيني » ، فليس من مخرج الا تجزئة الارض
لا الحق ، وتقسيم ارض فلسطين بين اصحاب هذين « الحقين » .
وكثيرون ممن يقولون ذلك لا ينكرون الحق العربي ، ولا الحق
الفلسطيني . ان رؤيتهم لا تنتسب بالتاكيد الى الرؤية العربية
الخالصة ، المعتمدة . ولكن بينهم الذين تحركهم رغبة صادقة
في البحث عن مخرج من الازمة ، لا يهدر حق اي طرف فيه ،
ويرون من هذا المنطلق ان الانصاف يقتضي البحث عن « قاسم
مشترك » ، عن « لغة مشتركة » ، تجري بمقتضاها التسوية
بين اطراف النزاع .

وهؤلاء يشكلون وزنا باقيا في رؤية التاريخ لازمة الشرق
الايوسط وفيما سوف تسفر عنه مستقبلا . ويعددهم عن الانحياز
المسبق ، او الانفعال ، او الذاتية ، او التأثر بالعوامل
العارضة والمؤقتة ، يحتم على الاطراف الاصلية في النزاع الا
تهملهم في حساباتها ، وان تكون « لغتها » في علاج النزاع
« لغة » يفهمونها . ولذلك ، وبسبب تشابك عوامل عديدة في
ازمة الشرق الاوسط ، عوامل يتعذر اقناع الغير بأن « الحق »
فيها من جانب واحد فقط ، و « الباطل » كله في الجانب الاخر
فقط ، فلا مناص من الرجوع الى اصول بعيدة ، والاستعانة
بقدر غير قليل من التجريد في تقرير « قواسم مشتركة » .
ولا يجدي في هذه « الحالة الخاصة » ، حالة النزاع العربي
الاسرائيلي ، الاستعانة فقط ودون تحفظات بالضوابط
« الايديولوجية » او « الاجتماعية » او « السياسية » التي

يمكن الاحتكام اليها بيسر في كثير من النزاعات الساخنة
الآخري التي عرفها عصرنا .

* * *

في ٢٣ أبريل ١٩٧٣ ، أي قبل حرب أكتوبر بستة أشهر
تقريبا ، نشر أرنو دي جورجراف ، كبير المراسلين المتجولين
بمجلة « نيوزويك » الأمريكية ، مقالا بتوقيعه جاء فيه :

« ان كبار صناع السياسة في واشنطن باتوا لا يستخفون بإنذارات
السادات المكررة لتغيير المعادلة السياسية في الشرق الأوسط عن طريق
« صدمة » عسكرية ، وان كانوا شديدي الحرص على عدم التصريح
بذلك علنا . ومما هو أدعى الى الدهشة ، ان هؤلاء الأمريكيين على
أعلى مستوى مسلمون في الخفاء (١) بأن الولايات المتحدة ليس
بوسعها عمل الكثير لمحامي استئناف القتال في الشرق الأوسط ،
(٢) وان مثل هذا الانفجار قد تكون له « آثاره الطبية » . وكما قال
أحد هؤلاء المسؤولين « انه لمن المؤسف في حياة الشرق الأوسط اليوم
أن فرص التسوية السياسية لا تبدو ممكنة ما لم تسبقها أزمة حادة » .

ويختتم دي جورجراف مقالته بقوله :

« ملاحظه موجبه الاهتمام في تعثر جهود الدبلوماسية الان في الشرق
الأوسط ، ان أكثر من زعيم عربي قد سألني هل سيتولى هنري كيسنجر
قريبا بحثه عن تسوية سلمية للشرق الأوسط . وبعد أن قضيت أسبوعا
في واشنطن ، أستطيع أن أفصح عن شكوكي الشديدة .. فليس
كيسنجر بالرجل الذي يأخذ على عاتقه مهمة دبلوماسية ليست هناك
أدنى فرصة أن تكلل بالنجاح . وفي الوضع الراهن بالشرق الأوسط ،
لا توجد هذه الفرصة . فان القاهرة تتمسك بعدم التنازل عن شبر
واحد من الأرض العربية للإسرائيليين . والإسرائيليون راضون « بالامر
الواقع » الراهن ، وكذلك الكثير من الأمريكيين . ربما فيما بعد ، قد
يأتي الوقت الذي يمكن فيه لكيسنجر أن يبرز مهاراته الدبلوماسية
المرموقة » .

وكان أرنو دي بورجراف قد نقل لي في حديث خاص وقتذاك — أي ستة أشهر قبل حرب أكتوبر — نص العبارة أنني استخدمها كيسنجر (وبالنسبة ، كيسنجر هو المقصود « بصانع السياسة في واشنطن » ، والمسئول الكبير « على أعلى مستوى » الذي استقى منه دي بورجراف عناصر مقاله) . قال له كيسنجر حرفيا : « **أنني لا أعالج الازمات وهي باردة . لا بد كي أعالجها أن تكون ساخنة . حتى أستطيع أن أزن ما يستحقه كل طرف فيها . ولا أستطيع أن أحتكم في ذلك الى ما كانت عليه هذه الاطراف منذ ست سنوات . . أو منذ ألفي سنة !!** » (٤) .

هل معنى ذلك أن القرار العربي بخوض الحرب في ٦ أكتوبر جاء تلبية لمخطط امريكي ؟ وأن حرب أكتوبر كانت مجرد « حرب معملية » ، حرب توافقت ارادات بعينها على اشغالها ، لكسر حالة « اللاسلم » و « اللاحرب » (صفتان سلبيتان) ، والعبور « بالحرب » (فعل ايجابي) الى « السلم » (فعل اخر يتطلب انجازه الايجابية) ؟

بعبارة اخرى ، هل جرى البحث عن « قاسم مشترك » من خلال توافق ارادات « **من أعلى** » ، قنعت جميعها بأن الحرب هي مفتاحه ، وهي « **الصدمة** » التي لا مفر منها للتسوية السياسية ؟

كانت مصر على أي حال قد أعلنت منذ يناير ١٩٧٣ تشكيل وزارة « **المواجهة الشاملة** » ، وتولى السادات بنفسه رئاسة هذه الوزارة في مارس ، لتركيز كل الجهود على الحرب . بيد

(٤) يقصد كيسنجر بهذه العبارة الأخيرة ما كانت عليه الاطراف عقب حرب الايام الستة . . او ما كانت عليه وقت بعثرة الملكة اليهودية القديمة على يد الرومان !

ان هذه المسميات لم تكتسب وقتذاك قوة نصديق كبيرة عند العدو ، لا مجرد ان ابرز ما اتاحت السلطة مشاهدته وقتذاك ، هو نكنيف جهودها الدبلوماسية في اتجاهات شتى ، ولكن ايضا لان هذه التسمية قد سبقتها مسميات مماثلة لم تسفر عن نسوب الحرب ، كشعار « سنة الحسم » طوال عام ١٩٧١ .

ومع ذلك ، فلا يملك أحد انكار أن حرب أكتوبر قد أسفرت عن اراقه دم سال بسخاء على كل الجبهات . **وسفك الدم في حد ذاته شاهد على صدام يمس مصالح حقيقية ، وعلى اتسبأك عسكري حاد لا يمكن بحال رده الى مجرد « مسرحية » ، أو الى « حرب أعدت واخرجت في معمل » .** ولا يملك أحد التشكيك في أن ضراوة معارك أكتوبر لم يسبق ان شهدت الحروب العربية الاسرائيلية مثيلا لها . بل ربما كانت من أعنف ما شهدته حروب المنطقة على الاطلاق ، وحروب ما بعد الحرب العالمية الثانية على الاطلاق . **والدم المصري وهو يسيل في صحراء سيناء ، لم يكن في هذه المرة رخيصا مستباحا . بل أثبت أنه عملة ثمينة . . وبارتفاع قيمته ، ارتفعت قيمة الجندي المصري . . وقيمة المواطن المصري . بل قيمة الجندي العربي والمواطن العربي . وبفضل سفك الدم ، توقف ضخ النفط ، أو جرى الحسد من ضخه . وكان للدم العربي الذي استعاد قيمته فعل السحر في تحريك التضامن العربي ، من كلمة ابتذلت لكثرة استخدامها عبثا ، الى أفعال في التطبيق . وهذا كله قد اكسب العرب وجهها جديدا ، يستحيل رده الى عملية « تجميل » في « معمل » .**

وكان الدم الذي روى ساحات القتال ، ورد اعتباره ، **انبثاقا لقوة « من أدنى » ، من جماهير الشعب المقاتلة ، تنطوي على قوة أكبر من كل التوافقات « من أعلى » ، واكسبت قرار الحرب دلالة التحريرية العميقة .**

لم يعد متاحا للعدو تصوير المواجهة بين الاسرائيليين والعربي على انها طبعة عصرية للمواجهة المروية في التوراة بين داود وجالوت ، داود بملكاته الخارقة امام مخلوق كجالوت متخلف بالوراثة والطبيعة ، كما حاولت دراسات اسرائيلية عديدة ، في علم الاجنماع وعلم النفس ، تصوير العرب عقب هزيمة ١٩٦٧ .

لقد رفعت معارك اكنوبر عن الجندي المصري الكابوس الذي عاشه مرتين ، عقب ضربه مقاتلات مصر في قواعدها بعد لحظات فقط من شن اسرائيل حربها المباغتة في ١٩٥٦ وفي ١٩٦٧ على حد سواء . كابوس أن يجد نفسه معزولا بلا تغطية من الجو في صحراء سيناء الجرداء، تلاحقه طائرات العدو المزودة بأخطر وأحدث الاجهزة الالكترونية ، ولا حول له ولا قوة . . معزولا مطاردا محاصرا مهانا ومستباحا دمه ، تلاحقه حرب الالكترونيات وهو لا يدري من أين يأتيه الموت . لم تكن حرب اكتوبر الالكترونيات تفتك بدم رجال جردوا من السلاح والملبس والحذاء تحت أشعة شمس الصحراء الحارقة ، بل كانت حرب رجال يخوضونها في وجه رجال ، رجال كانوا على جانبي خط المواجهة مسلحين بالاليات والالكترونيات ، ولكن لم يسقط ذلك عن المقاتلين جميعا صفة الانداد في وجه اعداد . . وربما كان ذلك — على الصعيد الانساني — ارسخ اساس لبروز « تكافؤ » وبناء « قاسم مشترك » كان يفتقده النزاع من قبل .

* * *

وربما أراد البعض أن يرى في فكرة « القاسم المشترك » بين أطراف النزاع ، ما ينبىء ببوادر « تقارب » أو « تكامل » بينها ، أو يوحى بأن علاقة « عضوية » قد تنشأ ، تلبي « ضرورات » وتنطوي على « فوائد » ، وعلى أن يكون لكل طرف

« دور وظيفي » في تطور الاطراف الاخرى مستقبلا . ولكن مثل هذا التصور قد يحقق مصالح واحلام بعض القوى الدولية المعنية بالازمة ، ولكنه سوف يظل مجرد هراء ما دام العرب لا يملكون الدليل على أن اسرائيل تريد باخلاص أن « تندمج » في المنطقة ، وأن تصبح جزءا لا يتجزأ منها ، تستمد منها مبررات وجودها ، وانها لم تعد جسما غريبا مستوردا من الخارج ، وانها قد تخلت بالفعل عن أهدافها في التوسع والسيطرة . وكذلك لا تستطيع اسرائيل النطع الى هذا الحلم ، لم نملك الدليل الذي يقطع بأن العرب قد تخلوا عن نيتهم في لفظها خارج المنطقة ، وحتى لو آمنت بأن هذا الهدف ليس واردا في أي مستقبل منظور ، فانها واثقة كل الوثوق بأن العرب لن يكفوا عن محاولة تجريدتها من هويتها ومن شخصيتها في اول فرصة سانحة .

ان الجديد منذ حرب اكتوبر هو بوصل شتى اطراف النزاع انى قناعة بأن بلوغ تسوية تحقق سلاما يرضى عنه الجميع مقبول فقط لانه أقل الاحتمالات سوءا ، أقل الاحتمالات ضررا للجميع ، في اطار التوازن الراهن أو المقدر لعلاقات القوى في أي مستقبل منظور . لم تعد تعني الحرب في نظر اسرائيل مجرد الفتنك بالعرب وحدهم ، دون أن تتحمل هي مخاطرة ينعاظم شأنها مع كل جولة أخرى . وثبت ما يبرر الحجة القائلة بأن استمرار وجودها في الامد المتوسط أو الطويل ، انما هو رهن تسليمها بأن الواقع العربي المحيط ، بل و « الواقع الفلسطيني » أيضا ، حقائق لم يعد من الممكن تجاهلها ، بعد أن اثبت العرب أن ارادتهم لم تعد تقبل الاهمال . وسقط الى غير رجعة زعم رواد الصهيونية بأن العودة الى « أرض الميعاد » ما هي الا « عودة شعب بلا بلد الى بلد بلا شعب » . أما في نظر قطاعات لها وزنها في العالم العربي ،

فقد نشأ الإدراك بعد زوال عقدة « العجز » و « العقم » ،
بان للنزاع « نكفنه » باهظة ، تفوق عوائده ، ومن شأنه
امتصاص جهود مضيئة ، واعاقة عملية التنمية ، التي هي
الاصل والاساس في نامين الكيان العربي ، وفي ملاحقة ايقاع
التطور العالمي السريع .

لهذه الاسباب ، أصبح هدف « السلام العادل » هدفا
واردا وممكنا منذ حرب أكتوبر لأول مرة . ليس معنى ذلك
أن هدف « السلام العادل » سوف يتحقق حتما ، ولا أن
المستقبل ينطوي على احتمال واحد فقط ، احتمال التوصل
الى تسوية . **ولكن احتمالا كان مستبعدا تماما من قبل ، أصبح
الان لأول مرة واردا .**

لماذا ظل هذا الاحتمال قبل حرب أكتوبر مستبعدا تماما ؟
لان العرب لم يتحقق لهم في أي وقت قبل حرب أكتوبر ما يبرر
شعورهم « بتكافؤ ما » مع العدو . . بوجود « قاسم مشترك »
معه . واذا استمر النزاع بلا حسم رغم « عدم تكافؤ »
اطرافه طوال الفترة السابقة ، فكان ذلك لخاصية سبق أن
أشرنا اليها ، هي عجز « الكيف الاسرائيلي » مهما بلغ من
تفوق عن استنفاد « الكم العربي » واحتوائه .

ومع ذلك ، ينبغي ان يقال ان السعي نحو التسوية ليس
بالامر الذي ينعقد عليه اجماع العرب . ويكفي ان نذكر
منظمات المقاومة المنتسبة الى « جبهة الرفض » لنقدم الدليل
على وجود تيارات داخل الساحة العربية ما زالت تقاوم
النسوية بكل ما أوتيت لها من قوة .

هناك مقولة على أية حال تكاد تتصف بصفة القانون ،
وهي **ان مبالغة العرب في تقرير اهداف لهم بالاقتوال ، كانت
دائما في تناسب « طردي » مع مقدار احجامهم عن انجاز هذه**

الاهداف بالافعال ، وكان لاحساس العرب « بعدم تكافؤ » مع العدو ، انعكاسه داخل الساحة العربية ذاتها ، « بعدم تكافؤ » بين القول والفعل ، بين الاهداف المعلنة والانجازات في التطبيق ، وافتقاد الاهداف من جانب ، والانجازات من جانب آخر ، كل « قاسم مشترك » .

والعكس أيضا صحيح . فبالقدر الذي استرد به العرب الشعور بأن لهم انجازات يحق لهم أن يعتزوا بها ، بنفس القدر ابعدت اهدافهم عن الخيال ، وعن مجرد مخاطبة الذات ، واشهار حالة انفعال ، واتسمت اكثر بالمسئولية ، وبقابلية وضعها موضع التنفيذ .

كان الهدف الذي حدده ياسر عرفات لمنظمة تحرير فلسطين ، هدف اقامة « دولة علمانية ديموقراطية » في كل ارض فلسطين ، تضم اليهود والمسيحيين والمسلمين معا ، هدفا « اكثر مسئولية » من الشعار المنسوب الى الشقيري « بالقاء اليهود في البحر » . (هذه حقيقة يمكن تقريرها دون ما نظر الى مدى استعداد اسرائيل للنظر في شعار فتح) . ويرجع ذلك الى أن المقاومة الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات قد حققت لنفسها رصيда من الانجازات في التطبيق بعد حرب يونيو ١٩٦٧ — ابتداء من معركة الكرامة في احلك لحظات الهزيمة — وهذا الرصيد كانت تفتقده منظمة التحرير قبل يونيو ١٩٦٧ .

كذلك استطاع جمال عبد الناصر أن يسبق غيره من قادة العرب في اعلان قبوله لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وربما كان لهذا القبول أسباب متعددة . ولكن رصيـد عبد الناصر طوال خمسة عشر عاما من الثورة هي بلا شك من العوامل التي يسرت له الاقدام على هذه الخطوة ، رغم المعارضات الضارية .

ولكن مقابل هذه المقولة الاولى مقولة ثانية تنسحب أيضا على العالم العربي ، ولا نقل عن المقولة الاولى أهمية ، بل نحاذر نتصف هي أيضا بصفه القانون ، خلاصتها انه اذا صح ان العرب عجزوا عن تحقيق « نكافؤ ما » مع عدوهم طوال الفتره التي سبقت حرب اكتوبر ، ولم يكن هناك بالتالي متسع « لقاسم مشترك » ، فصحيح أيضا أن هناك « علاقة تلازم وتعاقل » نشأت بين إسرائيل منذ تأسيسها ، وكل ما جرى من محاولات في العالم العربي طوال الفترة التي أعقبت هذا الحدث .

كانت الهزيمة التي تكبدها العرب نتيجة نصديهم يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ لتأسيس إسرائيل ، هي التي بلورت حركة الضباط الاحرار ، وأطلقت الشراره الاولى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر . وليس بمسبعد أن النشأؤم الذي لم يتردد صدقي باشا عن الافصاح عنه علنا ، يوم أن وجد نفسه وحده يعارض « تيارا جارفا » للزج بمصر في حرب ، كان لانه أدرك ببصيرته النفاذه عواقب هذا التورط في تقويض الملكية في مصر ، بل في النيل من صميم بنیان النظم العربية ، وكانت الشواهد قد تعددت وقتذاك عن اهتزاز بنيتها الرجعية .

وازاء عجز حركة الضباط الاحرار عن رد اعتبار جيش مصر ، بالتصدي لسبب الهزيمة الذي يرجع اليه « الفضل » في بلورة حركتهم أصلا [أي بالتصدي لاسرائيل] ، انفعلوا بطريقة أخرى ، وانطلقوا في اتجاه آخر ، هو التصدي لاسباب **وهن البناء المصري الداخلي** . وكلما أصابت ضرباتهم قوى ذات مسئولية أصيلة في تخلف مصر ، اكتسبت حركتهم بالتدريج طابعا اجتماعيا ، طابع الحركة الثورية المعادية للاقطاع والاستعمار ، ولبت احتياجات ملحة كانت تواجه الغالبية الساحقة من شعب مصر ، بجماهيره العاملة والمطحونة . ولذلك كانت حركتهم سببا لاستعادة العزة والكرامة ، دون

حاجة الى مواجهة مع اسرائيل ، ودون المخاطرة « باختبار قوي » كان يصعب التكهن بعواقبها مقدما . **وانذلك لم يمتحن وقتذاك الى أي حد كان يوجد أساس « للتكافؤ » مع العدو .**

ولم يكن نجاح الثورة في رد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ دليلا على وجود هذا « التكافؤ » . بل على العكس كان من شأنه تشجيع ظاهرة تؤكد صفة « عدم التكافؤ » . ذلك ان فشل العدوان الثلاثي كان لاسباب سياسية ، لا لاسباب عسكرية . لقد ووجه العدوان بموقف توافقت فيه حركة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة معا ، رغم أن الحرب الباردة بين الدولتين كانت ما زالت وقتذاك عند الذروة . وكان لنوافق الدولتين الكبيرين في معارضة العدوان اسباب متعارضة تماما . لقد اراد الاتحاد السوفيتي باطلاق انذاره الشهير دعم المنجزات المعادية للامبريالية في مصر والعالم العربي . وأرادت امريكا بتدخلها لالزام المعتدين بالاقلاع عن العدوان ، الاستفادة من تعرض بريطانيا وفرنسا لفقد مراكزهما في العالم العربي ، في سبيل ان تجنى أمريكا الثمرة ، وتتصدى هي للأ « الفراغ » ، فأطلقت « مبدأ أيزنهاور » المعروف ، لاحلال الاستعمار الأمريكي الجديد محل الاستعمار الاوروبي القديم بأساليبه البالية — أسلوب التدخل العسكري انسافر — في مقاومة حركة التحرير العربية .

ومن هنا ، لم يكن رد العدوان الثلاثي امتحانا « لتكافؤ » مصري — أو عربي — خالص مع اسرائيل . بل كان من شأن أحداث ١٩٥٦ دفع العرب الى التهويل من شأن قوتهم ازاء اسرائيل ، تماما كما ترتب على هزيمة العرب في ١٩٦٧ ان هولت اسرائيل من شأن قوتها ازاء العرب . وفي الحالتين ، لم يكن من شأن ذلك تنمية احساس « بالتكافؤ » ، او اساس « لقاسم مشترك » بين اطراف النزاع .

وقد أفضى شعور المسئولين العرب بعجزهم عن بلوغ مستوى من « التكافؤ » مع عدوهم بعد ١٩٦٧ ، الى شيوع عدد من الظواهر السلوكية المنضارية : فقدانهم كل « قوة تصديق » لدى العالم الخارجي . . انفضاضات حقد وكراهية ضد الولايات المتحدة . . اشهار « صداقة » موصوفة بأنها « وطيدة » مع السوفيت . . دون أن تنم هذه المواقف المعلنة — في الحالتين — عن أحاسيس عميقة أو راسخة . . كما نمت علاقات بين الدول العربية كثيرا ما تأرجحت بين النقيض والنقيض : من محاولات تكررت لانجاز « الوحدة الكاملة » ، الى بروز حالات نافر وفتور ، لا تستند الى مبررات أكثر وجاهة .

ويجدر بنا أن نذكر هنا قاعدة قد تبدو بديهية ، وهي أن موازين القوى بين الاطراف المتحاربة في أي نزاع ، هي دائما محصلة مجموعة عوامل : العامل السياسي ، والعسكري ، والاقتصادي ، والاجتماعي ، والايديولوجي ، والقدرة على تزويد القوة الذاتية بدعم خارجي ، الخ . . ولكن لهذه القاعدة نتيجة جديرة بأن تستوقف نظرنا فيما يتعلق بالحروب الحديثة بالذات ، وهي أن إحدى خواص هذه الحروب — التي تتخذ في العادة شكل الحرب المباغته ، السريعة والمفاجئة — هي **الاهمية البالغة التي يكتسبها العامل العسكري المحض ، على حساب العوامل الأخرى ، خاصة لو انسم أحد الاطراف المتحاربة بتفوق ملحوظ على خصومه في القدرة على استخدام الاسلحة الحديثة المعقدة الاستعمال .**

لقد ترتب على هذه الخاصية تقدير خاطيء ، « أحادي الجانب » لنتائج حرب ١٩٦٧ . لقد شاع الاعتقاد بأن « القوة العربية » مردودة الى حجم هزيمة العرب عسكريا ، مع اهمال كل عامل آخر . وفي المقابل ، شاع التصور أن « القوة

الاسرائيلية « في ضخامة حجم « انتصارها العسكري » ..
أيضا مع اهمال كل عامل اخر .

كان ذلك خطأ في الحالتين . ولكن كان لا بد من اثباته .

لذلك كانت حرب أكتوبر ضرورية . اذ ان كل حل سياسي
للأزمة ، لا يتضمن تدخلا عسكريا ، لا تشمله « صدمة »
عسكرية ، كان محكوما عليه بالفشل ، وكانت حالة « اللاسلم
واللاحرب » ستستمر الى غير أجل .

والواقع ان حركة « القوى الطاردة » ، ونقصد بذلك
انجاهات التفسخ والتحلل ، هي التي جذبت بعد ١٩٦٧ انتباه
الذين راقبوا العالم العربي من خارجه ، ولم يلتفتوا بالقدر
الواجب الى « قوى » عملت في الاتجاه العكسي : ظاهرة النقد
الذاتي العنيفة ، مراجعة كل المسلمات المقررة .. وقد أوردنا
في مقدمة هذا الكتاب بعض أوجه المناقشات الحادة التي
استثارتها مرارة المعاناة ، والشعور الطاغى بضرورة الحيلولة
دون انهيار البنيان كله ، واستعادة الثقة بالنفس .

أما اسرائيل ، فقد عاشت بعد ١٩٦٧ ظاهرة عكسية .
تملكتها نشوة أفقدتها الصواب ، وافقدتها الحذر . وفقدت
دواعي اليقظة ، للانتباه الى كل ما يجري حولها . وأخذت
تشهر مواقف زادت زهوا وغرورا واستعلاء كل يوم .. بيد أن
مصدر « قوة » اسرائيل هو أن تبدو « ضعيفة » متهاكة .
وهي تفقد الكثير من اسباب قوتها بمجرد أن يفقد تظاهرها
بالضعف كل قابلية للتصديق . هذه مفارقة عريت عام ١٩٦٧ .
ولكن اسرائيل لم تدفع الثمن الا في أكتوبر ١٩٧٣ .

وبوجه عام ، لا يمكن « مغالطة » التاريخ . لا يمكن خداعه
بالاستناد الى تفوق « أحادي الجانب » في مجالات محددة فقط ،

في المجال التكنولوجي ، أو مجال « العصرية » أو مجال « التفوق العسكري » . . . دون توافر عناصر هذا التفوق في مجالات أخرى أيضا . . . ذلك أن عوامل القوة التي غذيت بها اسرائيل كانت لرد عوامل قوة مقابلة بدأت تبرز بشكل كامن أو بشكل ظاهر في العالم العربي . ولكل فعل رد فعل . ولا يمكن أن ينمو الفعل — أو رد الفعل — في غير تكافؤ مع نقيضه . ومع ذلك قد تختل التوازنات لفترة . وقد تموه العوارض ، أو أخطاء الافراد ، أو المؤسسات ، أو غيرها من أوجه الخلل الجزئية ، حركة الاحداث الاساسية . ولكن هذا كله لا يلغى اتجاه التاريخ في اتجاهه الاساسي ، ولا أن تستعيد حركة الاحداث توازنها بعد وقت طال أو قصر .

وشن العرب حرب أكتوبر . وكان يمكن لهم أن يحددوا للحرب ثلاثة أهداف متميزة ، واردة من الوجهة النظرية المجردة :

- هدف ازالة دولة اسرائيل ، وهو الهدف الذي نسبت الى العرب النية في تحقيقه قبيل حرب ١٩٦٧ .
 - هدف استخدام القوة العسكرية لتحرير كل الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل بالقوة العسكرية في حرب ١٩٦٧ .
 - هدف دحض أسطورة جيش اسرائيل الذي لا يقهر .
- وابتات ضلال نظرية الامن الاسرائيلية التي تبرر بها اسرائيل تشبثها بالارض العربية التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ . هدف ارغام اسرائيل على التخلي عن تعنتها في رفض اعادة هذه الاراضي لاصحابها الشرعيين . هدف وضع حد لحالة « اللاسلم واللاحرب » ، عن طريق شن حرب يفتح الطريق « لسلام عادل ودائم » ، ودون أن تكون الحرب وحدها هي سبيل استعادة الاراضي المغتصبة .

ومن الواضح أن **الهدف الثالث** كان الهدف العربي — هدف القيادة في مصر وسوريا عند تخطيطها لحرب أكتوبر — أي أقل الاهداف الثلاثة طموحا ، وهو هدف يعتبر **أقل من حق العرب المشروع** في تحرير كل الاراضي المحتلة بطريق القوة . ولم تكن تنطوي هذه الاستراتيجية في الواقع على **حلقة واحدة فقط** (الحلقة العسكرية) ، ولا على **حلقين فقط** (حلقة عسكرية نعقبها حلقة سياسية) ، بل كانت تنطوي على استثمار مصادر القوة العربية ، الفعلية والكامنة ، كلها في آن واحد ، كانت تنطوي على تنشيط كل عوامل ومكونات «القوة العربية» ، على الأقل كما بدت هذه العوامل في تقدير المخططين للمعركة .

كانت الاستراتيجية العربية قائمة على **ثلاث حلقات** : حلقة « عسكرية » تسندها حلقة « عمل عربي مشترك » ، يطلق بالذات سلاح البترول ، ثم استثمار هاتين الحلقتين معا — أي محور « الدم — النفط » العربيين — من أجل أن تركز الحلقة الثالثة ، حلقة « العمل السياسي » ، على كل عناصر « القوة العربية » ، الكفيلة بخلق أساس « لقاسم مشترك » . . « لتكافؤ ما » بين أطراف النزاع ، وتوفير أنسب فرص بلوغ الهدف النهائي ، هدف « السلام العادل » .

الا أن اسرائيل ترفض — وباستمانة — الاعتراف بقيام هذا « القاسم المشترك » ، هذا الاساس « للغة مشتركة » ، تكسب العرب القدرة على التعامل معها من أرضية الند للند .

ذلك أن الحرب كانت بالفعل — على حد قول ارنو دي بورجراف — « صدمة » . لقد كانت « صدمة » لاسرائيل ، ولكن بمعنى مخالف للمعنى الذي قصده المعلق الامريكي . قصد دي بورجراف أن تكون « الصدمة » مجرد « حرب

معملية « ، بآثار عسكرية بالغة السوء للعرب . وأسفرت الحرب عن « حرب حقيقية » ، حرب بالغة العنف والضراوة ، حملت اسرائيل ايضا خسائر فادحة .

وركز كل المحللين الاسرائيليين في الايام التي تلت الحرب على محاولة نفي حقيقة أن الحرب قلبت كل المعطيات السابقة ، وأوجدت موازين قوى جديدة في المنطقة ، وأرست بالفعل أساسا لنشوء « قاسم مشترك » ، بين الاطراف ، وأساسا « لتكافؤ ما » بينها .

والادلة على ذلك كثيرة ، ويكفي للاستدلال عليها العودة الى الصحافة الاسرائيلية في ذاك الوقت .

في ٢١ نوفمبر ١٩٧٣ ، كتب الجنرال عازر وايزمان في « معاريف » :

« ان النجاحات التي احرزها المصريون والسوريون في أيام الحرب الاولى لم تكن بفضل تحسن في مستوى أدائهم . ولكن بسبب أخطائنا نحن » .

ومعنى هذا الكلام أن الفضل لا يرجع الى تقدم في مستوى الاداء العربي ، ذلك أن قدرة العرب على تحسين مستوى أدائهم أمر غير وارد ، لأن تخلف العرب في نظر الجنرال الاسرائيلي أصيل ووراثي ويمت الى صلب « العنصر العربي » ! بل ان سبب تعرض اسرائيل لانتكاسة ، مرجعها فقط « أخطاء » ارتكبتها ، أي عوامل « عارضة » ، تقبل العلاج بتصحيح هذه الاخطاء ، عوامل لا تمت الى صميم مكونات اسرائيل ، وصميم الافتراض بأن اسرائيل هي على وجه اليقين المتفوقة .

وهذا هو عين تفسير حزب المعارضة اليميني في اسرائيل « ليكود » ، لما أسماه « الاهمالات » التي وقعت في أيام الحرب

الاولى ، وكانت فيما بعد موضع تحقيق « لجنة اجرائات » .
لقد أرجعها حزب « ليكود » رسميا في بيان أصدره عقب الحرب
الى « أخطاء فنية ، الى أوجه خلل مؤسفة ، يمكن تداركها دون
الانزلاق الى سياسة تنطوي على التخلي والانهزامية » .

نفس المعاني كانت متضمنة في تعليقات الصحافاة
الاسرائيلية التي حاولت نسبة النجاحات العربية الى المساندة
السوفييتية فقط ، وقول بعض المعلقين ان انجازات العرب في
الايام الاولى للحرب لم تكن الا نتيجة « خطة » ، وتدريب ،
واسلحة الاتحاد السوفييتي !

ويجدر بنا هنا أن نتساءل : ترى . . ماذا كان يتوقع ان
يكون تحليل هؤلاء السادة ، لو لم يكن أنور السادات قد اتخذ
قبل قرار الحرب بأكثر من سنة ، قراره بانهاء مهمة الخبراء
السوفييت في مصر ؟!

نفس المنطق عند مدير المخابرات السابق هركابي ، وهو
حاليا أبرز المعلقين العسكريين في اسرائيل ، ومدير أحدث
مركز للدراسات الاستراتيجية منذ بضعة شهور : « ان سببا
رئيسيا من أسباب فقداننا صواب الرؤية ، هو ما وقع من
اختلال بين قوتنا العسكرية وسلطاننا السياسية » . والمعنى
المتضمن في هذه العبارة ان « رجال السياسة » قد خانوا
الجنرالات ! يقول هركابي : « كان في وسعنا ان نكبد القوات
المصرية هزيمة حاسمة ، ولكن أرغمنا على التوقف (بصدور أمر
وقف اطلاق النار) » . وهركابي يستند في هذا الكلام الى
المنطق الذي سبق أن أبرزنا فسادَه ، القائل بأن « القوة
العسكرية » هي وحدها العامل الذي يقرر كل شيء . ويحمل
رجال السياسة مسئولية « خيانة » المؤسسة العسكرية
الاسرائيلية ، متعمدا اغفال حقيقة ان « القرار السياسي »

هو محصلة عوامل متعددة . وقد أجبر رجال السياسة فعلا على الانصياع « لروادع » ، ولكنها تقرر بمقتضى موازين القوى الجديدة التي لم يملك رجال السياسة ولا رجال الجيش قدرة الفكك منها .

ومع ذلك ، فإن كل هذه المحاولات لرد ما حدث في أيام الحرب الاولى الى « اهمالات » فقط ، او الى « حماقات » حتى ، لم يكن بالتفسير الذي يطمئن الراى العام الاسرائيلي ، او يمكن لاي عاقل الاعتداد به . ولم تكن صدفة أن أصيب المجتمع الاسرائيلي بصدمة عنيفة ، وبأزمة حادة ، وبحركات تمرد متنوعة الاصول والاتجاهات ، أخذت تطرح أسئلة خطيرة ، وتصر على اجابات شافية . . وارتفعت أصوات لتلفت النظر الى أن العيب لم يكن في عدم توافر المعلومات العسكرية اللازمة قبل اندلاع الحرب ، ولكن كان الخطأ في تفسير هذه المعلومات ، وهذا عيب لا يمكن ارجاعه الى « الاهمال » ، بل هو عيب سياسي ، عيب يمس صميم تقدير السلطة السياسية العليا لمعطيات الموقف ، ولموازين القوى ، وينم عن عدم يقظة خطيرة . ولو كانت المسألة مجرد « اهمال » ، فهذا يمكن تداركه ، حتى مع التسليم بأن ثمن هذا الاهمال كان التضحية بأرواح عزيزة عليهم دون مبرر . ولكن « الاهمال » وحده لا يفسر بأي حال من الاحوال عنف « الزلزال » السياسي والنفسي الذي هز صميم كيان المجتمع الاسرائيلي عقب الحرب .

والواقع أن أوجه الخلل التي وضعت حركات الاحتجاج والتمرد أصابعها عليها ، هي هي — ولكن بلغة الاسرائيليين انفسهم — أوجه الخلل المتضمنة أصلا في صميم نسيج البنيان الاسرائيلي ، وهي أوجه خلل أشرنا في بداية هذا الفصل (ص ١٠٣ — ١٠٥) الى أنها تعود الى أوجه خلل في المشروع

الصهيوني أصلا . ولذلك وقع « الزلزال » . وأصيب المجتمع كله بصدمة واكتئاب وهزة الى الاعماق . وأيا كانت القدرة انني أظهرنها المؤسسات الاسرائيلية على امتصاص الانفجار الداخلي ، فان حرب أكنوبر قد تركت بصمات لن تمحي ، وأحدثت تغييرات في صميم هيكل البناء السياسي الاسرائيلي ، لا رجعة فيها .

الفصل الثالث

اسرائيل .. بين الصقور والحمائم

ما هي على وجه الدقة هذه التغيرات في هيكل البناء الاسرائيلي ، التي لا رجعة فيها ؟.

هناك من الوجة النظرية المجردة ، منطقان متعارضان في انظاھر ، يكمل كل منهما الآخر في الحقيقة ، لحماية كيان اسرائيل ، وضمان استمرار وجودها مستقبلا .

المنطق الاول هو الذي يغلب المصالح العاجلة على المصالح الآجلة . هو منطق « الصقور » ، انصار سياسة « العصا الغليظة » . هؤلاء يؤكدون أن وجود اسرائيل لا يمكن ضمانه بغير التفوق العسكري المطلق ، وبغير صورة جيش اسرائيل الذي لا يقهر ، وبغير قدرة هذا الجيش على انزال هزائم ساحقة بكل تطلع قد يساور العرب للنيل منه أو التطاول عليه . ويفترض هذا المنطق استحالة قيام « تكافؤ » أصلا بين اسرائيل والعالم العربي المحيط ، ويعمل بشراسة من أجل منع ظهور أية بادرة نتم عن هذا « التكافؤ » ، أو بروز « قاسم مشترك » من أي نوع . ويتحجج لتبرير ذلك بوجود تنافر أصيل وتضاد أساسي بين أطراف النزاع ، ان لم يكن لأسباب عنصرية سافرة ، فعلى الأقل بسبب مصالح استراتيجية وسياسية — جغرافية متعارضة كل التعارض .

أما المنطق الثاني ، فهو المنطق الذي يحرص على عدم التفريط في المصالح الآجلة ، أيا كانت الدواعي التي تستوجب الانتباه الى المصالح العاجلة . هؤلاء هم الحمائم ، أنصار

سياسة « اليد الممدودة » . انهم يؤكدون ان التعايش مع البيئة العربية المحيطة ضرورة سوف تفرض نفسها بشكل أو آخر ، ان آجلا أو عاجلا . وهم يرفضون بالتالي مقولة ان التقاير لا علاج له والتضاد أساسى . ويرون أن هذه المقولة ضارة لصميم مصالح اسرائيل ، لانها تتحدى ضرورة التعايش في الامد الطويل ، وتستثير ردود افعال عربية من شأنها ان تهدر صميم كيان اسرائيل بعد وقت قصير أو طال .

ان الحمايم لا يمانعون في البحث عن « قاسم مشترك » ، وعن « لغة مشتركة » مع العالم العربي المحيط ، يحقق لاسرائيل استمرار تفوقها ، واستمرار « عدم تكافؤها » مع العرب ، ولكن بطرق مستحدثة ، تزيل عن اسرائيل خطر التعرض لتهديد يتعاضم شأنه على مر الايام .

صحيح أن الحياة السياسية داخل اسرائيل ليست مقصورة على هذين المنطقتين فقط . لقد عرف تاريخ اسرائيل حركات شذت عنهما ، داخل جامعاتها ، وبين المثقفين والصفوة ، عارضت المشروع الصهيوني بدرجات متفاوتة من الحسم والاتساق . ولا يسد من الشهادة بأن بعض هذه الحركات ، وبعض الاحزاب الاسرائيلية الصغيرة الحجم ، وخاصة « قائمة الشيوعيين الاسرائيليين » (راكم) ، وحركات أخرى كتنظيم « ماتزين » ، وحركة « الارض » ، قد أثبتت شجاعة فائقة جدية بكل تقدير واحترام في فضح اوجه الخلل في المشروع الصهيوني ، ولو من وجهة نظر مصلحة الجاليات اليهودية في العالم أجمع ، وقد شجبت بكل قوة وحسم اخطار سياسة قادة اسرائيل العدوانية والتوسعية ، في وقت بلغ فيه غرورهم واستعلاؤهم الذروة ، بعد نشوة انتصارهم عام ١٩٦٧ . ولكن ينبغي التسليم أيضا بأن هذه الحركات وهذه الاحزاب تشكل حتى الآن ظواهر هامشية

في الحياة السياسية الاسرائيلية ، وترتكز على قواعد داخل
الاقلية العربية بالذات . وانتشارها محدود على صعيد المجتمع
ككل ، وتأثيرها لا يكاد يذكر على القرار السياسي الاسرائيلي ،
بل الأرجح أن السلطة لا تمنع في نشاطها ، لا حرصا على
« الديمقراطية » كما تزعم ، بل لاستخدامها كعنصر « تنبيه »
يجذب انتباهها الى القضايا والمنطلقات السياسية التي عليها
أن تحذر منها .

وقبل حرب أكتوبر ، وخاصة منذ حرب الايام الستة ،
كانت المؤسسة السياسية الاسرائيلية كلها مشدودة الى منطق
الصقور . كان منطقهم سائدا بلا منازع ، ذلك أن سياسة
« العصا الغليظة » قد أثبتت جدواها وفعاليتها . لم يكن
هناك منسع للحمائم . وان سمح بوجود بعضهم في المؤسسة
السياسية الاسرائيلية ، فكان ذلك من باب « الديكور »
فقط ، و « للاستهلاك الخارجي » وحده ، ولاشاعة صورة
عن « الديمقراطية الاسرائيلية » تعزز بها اسرائيل روابطها مع
الدوائر الليبرالية في الغرب .

بيد أن حرب أكتوبر قد أحدثت « صدمة » في المجتمع
الاسرائيلي أكسبت منطق الحمائم قوة تصديق . لم يعد الحمائم
بعد حرب أكتوبر مجرد « ديكور » . بل نشأت ظروف جديدة
تحتّم عدم اغفال حججهم ، وتحتّم النظر فيها وتقليب ما قد
تنطوي عليه من أوجه سداد ووجاهة لمصلحة اسرائيل ذاتها .
ولذلك رأينا حمائم بارزين مثل أرييه الياف ، وبن أهارون ،
يتجراون في مواقفهم ، ويخرجون عقب الحرب على المؤسسات
السياسية ، ويعلنون استقالات مدوية ، لعلهم أن معطيات
الموقف قد أصبحت تحتّم الالتفات اليهم ، ولشد الانتباه الى
آرائهم بقوة وصخب .

ومع ذلك ، فان « صدمة » حرب أكتوبر لم تكن كافية
لإفقاد منطق الصغور كل مبرر . بل على العكس ، عززت
نفسيتهم بمطبقهم الاصلي . فاعادوا الكرة معلنين انه لو ثبت
فساد حلقة في نظام الدفاع الاسرائيلي ، فعلى اسرائيل احلال
حلقة اقوى محلها ، بدلا من « الانزلاق في سياسة تنطوي على
التخلي والانهازامية » ، أي التخلي عن نظام الدفاع الاسرائيلي
في مكوناته الاساسية ، وقبول تسوية تأسيسا على المعطيات
التي أسفرت عنها حرب أكتوبر ، ذلك لانها مجرد معطيات
« عارضة » في نظر الصغور ، ولا ينبغي ان تكون بحال من
الاحوال المرجع والفيصل في تقرير قضايا « مصرية »
و « اساسية » .

وهكذا أصبحت اسرائيل بعد حرب أكتوبر فريسة منطقيين
متضادين ، لحماية كيانها وضمان مستقبلها . ويهدد هذا
التضاد قرارها السياسي بالشلل . ويكسبه على أي حال صفة
النرد ، وصعوبة الاستقرار عند رأي نهائي ، خصوصا بعد
نهاوي نجوم اسرائيل التقليديين ، أصحاب الكلمة الفصل التي
لم تكن تناقش في الماضي ، واحلال طاقم جديد محلهم ، طاقم
يختلف عن المجموعة القيادية السابقة في أنه جزء لا يتجزأ من
خريطة الصراعات والاحتكاكات والحساسيات داخل نسيج
المؤسسة الحاكمة ، وليس بالطاقم الذي يحلق فوقها ، ويملك
اتخاذ قرارات مؤلة ، دون أن يتعرض لمسألة أو محاسبة .

وربما كان ذلك أخطر ما يهدد التسوية . أخطر ما يعرض
للاحتراز والاختلال بروز عنصر توازن جديد ، بروز « قاسم
مشترك » و « تكافؤ ما » بين اطراف النزاع .

ولكن القرار الاسرائيلي وحده ليس حاسما في هذا الصدد

فمن المحقق أن الدول الكبرى ، لا الاتحاد السوفيتي فقط ، بل الولايات المتحدة أيضا ، قد شجعت نشوء «قاسم مشترك» وأساس «للتكافؤ» ، بدلا من زيادة الهوة عمقا بين الاطراف المتنازعة ، على نحو يعرض النزاع لمزيد من التفجر ، ولتحاشي عواقب وخيمة تتعدى نطاق المنطقة ، وحجم النزاع الاصلي .

وكان تدخل الدولتين الكبيرين في النزاع وطبع مجرياته ببصماتهما ، أمرا لا مفر منه ، ولو من باب اعتماد الاطراف المتحاربة عليهما ، كمورد للسلاح ، ولم يكن ذلك شأن الجانب العربي وحده . . ذلك ان الانعطافة في الحرب ، واستعادة اسرائيل المباداة في سيناء لم تحدثا الا بعد نسلها أحدث الأسلحة التي تملكها ترسانة الحرب الامريكية ، عبر جسر جوي كثيف (١) . وفندت الحرب زعم اسرائيل التي طالما تشدقت به قبل حرب أكتوبر ، انها « مستقلة » تماما عن امريكا ، وليس اعتمادها على السلاح الامريكي امرا جوهريا ، وتملك بالتالي رفض الضغط الامريكي ، ذلك في حالة ما اذا قررت امريكا جديا ممارسة اي ضغط عليها .

لقد كان من شأن تدخل الدولتين الكبيرين « تكثيف » العمليات الحربية « وتخفيفها » في آن واحد . كان « التكثيف » بمقدار تزويد الجيوش المتحاربة بأكثر أسلحة العصر تفوقا وتطويرا ، على الاقل في مجال الأسلحة التقليدية غير الاستراتيجية . وكان « التخفيف » بمقدار تدخل الدولتين

(١) بما في ذلك صواريخ « شرايك » الشهيرة ، وأجهزة الكترونية مضادة ، لمعادلة أثر صواريخ « سام » ، ولحسم معارك الدبابات .

الكبريين ، للحد من حجم العمليات العسكرية ، والمدة التي نستغرقها — أي في الحد من وقت استمرار الحرب — لسبب يديهي على الأقل ، هو استهلاك الحرب السريع لاسلحة باهظة الكلفة ، أو لسبب آخر ربما يفوقه أهمية ، هو خطر التصعيد بالحرب الى حد يتعدى حدود المنطقة ، ويهدد مناخ الانفراج الدولي كله .

لقد تدخلت الدولتان الكبريان تدفعهما اهداف متعارضة كنية . تدخل الاتحاد السوفيني ليثبت ان تمسكه بالتعايش السلمي والانفراج الدولي لا ينعارض مع دعمه لحركات التحرر الوطني بكل الوسائل ، بما في ذلك طريق الحرب ، ما دامت الحرب قد أثبتت أنها كفيلة بتحقيق نتائج ايجابية . بل كان السوفيت حريصين على ابراز أن مناخ الانفراج بوسعه أن يوفر ظروفًا أكثر مواتاة لعزل ورد بؤر العدوان . أما من وجهة نظر امريكا ، فلم تكن القضية فقط أن تحمي اسرائيل ، ولا مجرد أن تدافع عن سمعة سلاحها في وجه السلاح السوفيتي ، بل كانت القضية أيضا بعد اندلاع الحرب فعلا ، أن تتدخل على النحو الذي يكفل لها استثمار الحرب على الوجه الأمثل لمصالحها الاستراتيجية العامة في الظروف الدولية الراهنة ، وهذه نقطة سوف نعود اليها تفصيلا فيما بعد .

كان للتدخل الأمريكي فضل أساسي في انقاذ اسرائيل من عواقب العبور . ولكن امريكا كانت حريصة أيضا على ألا يهدر الانجاز العسكري العربي ، حتى يكون هذا الانجاز عاملا تشجيعا لمبادرات عربية أكثر جسارة على الصعيد الدبلوماسي ، وحتى يكسب العرب الشعور « بالتكافؤ » الذي ييسر فرص التوصل الى تسوية . وكذلك لم تشجع امريكا نصرا عسكريا يتاح للاسرائيليين احرازه ، مثلما قاومت خطر تعرضهم لهزيمة ، ذلك لان المضاعفات في حالة النصر الساحق ، او الهزيمة

المؤكد ، هي زيادة عرقلة استعداد اسرائيل لتقبل التسوية ، لا العكس . والواقع ان هذه الاستراتيجية التي قنعت بها الدبلوماسية الامريكية بعد اندلاع الحرب ، او ربما رسمت لها عدة اشهر قبل نشوب الحرب (كما يوحى بذلك مقال دي جورجراف في « نيوزويك ») ، هي دبلوماسية لم يقابلها السوفييت بالرفض .

كان مناخ الانفراج الدولي قد وفر هذا القدر من اسباب التلاقي الموضوعي بين الدولتين الكبيرين ، على تعارض اهدافهما ومراميها .

اننا قد اشرنا في بداية الفصل السابق (ص ١٠١) الى ان أزمة الشرق الاوسط هي الازمة التي صمدت أكثر من غيرها للتغيرات التي طرأت على العالم مع حلول مناخ الانفراج الدولي .

ثم وقعت « صدمة » حرب أكتوبر ..

وربما كان من ابرز ما استحدثته ، دخول أزمة الشرق الاوسط هي الاخرى عصر الانفراج الدولي ، وزوال صفة « الاستقطاب المطلق » التي طالما ميزت النزاع ، اسوة بالنزاعات الاخرى في فترة الحرب الباردة .

لقد تفتحت أمام أزمة الشرق الاوسط فرص جديدة لممارسة حرية حركة أوسع ، عملا بقواعد التحرك العالمي في ظل مناخ الانفراج الدولي .

لكن حتى نتبين ملامح هذه الحركة ، ينبغي الاجابة على السؤال : ماذا يعني الانفراج الدولي ؟

الجزء الثاني

الانفراج الدولي .. ماذا يعني ؟

الفصل الأول

هل هو « وفاق » .. و « عناق » ؟

كلمة Détente التي شاعت في لغة السياسة منذ
بضع سنوات لوصف مناخ دولي جديد ، ترجمت الى اللغة
العربية بكلمة « الوفاق » . بل ذهب البعض الى حد تصوير
هذا المناخ على أنه « عناق » . . . عناق بين الدولتين
العظميين : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ! ذلك بعد
طول فترة التناوب والتناحر والتناقض بينهما ، باعتبارهما
قطبي الصراع الدولي طوال فترة الحرب الباردة ، وبعد أن
انزوت دواعي تحالفهما معا ضد النازية في الحرب العالمية
الثانية .

وكلمة « الوفاق » ليست ترجمة دقيقة لكلمة Détente
بل هي ترجمة حرفية لكلمة Entente . وللكلمتين Détente
و Entente معنيان متمايزان . . والواقع أن هذه الترجمة
غير الدقيقة لم تكن صدفة . بل عكست نية في تصوير هذا
المناخ الدولي الجديد على نحو معين ، وفي ضوء فرضية مسبقة
كانت هي الباعث وراء عدم دقة الترجمة وعدم حرفيتها .
ووجدت هذه النية تعبيرها المكشوف في الاستعانة بتشبيهه
ينطوي على وصف حسي . . هو « عناق الدولتين الاعظم » !

**وهذه الفرضية المسبقة هي أن التناقضات قد زالت بين
الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . أو زالت على الأقل فيما
ينعلق بقضايا بعينها ، كاستعادة العرب حقوقهم في أزمة
الشرق الاوسط . أو بعبارة أكثر دقة ، زالت فيما يتعلق بحالة**

« اللاسلم واللاحرب » التي سادت المنطقة في الفترة التي سبقت حرب أكتوبر .

هذا المعنى ، عبرت عنه حسابات الخبير الامريكي الذي زار معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية « بالاهرام » . وقد جسمه الخبير بتحديد « كمي » يقبل القياس والمقارنة ، واستظهره نتائج الندوة في الاهرام في انها خلصت الى ان للولايات المتحدة ٢٥ نقطة في الاستفادة من حالة « اللاسلم واللاحرب » ، وللاتحاد السوفيتي ١٦٥ نقطة في الاستفادة من حالة « اللاسلم واللاحرب » .

والواقع ان هذا التصور لم يكن تصور الخبير الامريكي وحده . بل أصبح اعتقادا جازما لدى السلطة في مصر ، ووجد تعبيرا واضحا في « ورقة الحوار عن المتغيرات الدولية » التي صدرت في أعقاب خطاب أنور السادات في ٢٣ يوليو ١٩٧٣ ، وجاء فيها :

« لقد كان من أخطر المتغيرات العالمية قيام الوفاق بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي ، هذا الوفاق الذي أنهى حالة الحرب الباردة واحتمالات الصراع المسلح بينهما ، والذي ربط بينهما على أساس من المصالح المشتركة .. »

وتستطرد ورقة الحوار شارحة هذا المفهوم :

« كان من أبرز هذه المتغيرات العالمية الانفتاح الاقتصادي العالمي ، وقيام المصالح المشتركة بين الدول ذات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي . وهكذا تقدمت الاعتبارات الاقتصادية العملية على الاعتبارات الايديولوجية النظرية .

« وأمام هذا الانفتاح الاقتصادي العالمي ، بدأت الدول الرأسمالية تعمل من تشريعاتها التي كانت تحرم التكامل الاقتصادي مع البلاد

الشيوعية ، كما عمدت بعض الدول الاشتراكية الى تعديل قوانينها ،
بما سمح للاستثمارات الاجنبية بالمساهمة في النشاط الاقتصادي
الوطني . »

ترجمة كلمة Détente بكلمة « الوفاق » لم تكن اذن
اعنباطا . بل كانت تنم عن حكم على هذا المناخ الدولي الجديد،
وعن حكم على هذه « المتغيرات » الجديدة التي طرأت على
العالم . وكانت تنم عن موقف مبعثه موقع « الذات » من هذه
« المتغيرات » ، والاحساس بأن التغير الذي طرأ انما يسىء
الى الحق العربي ، وإلى الجهد العربي للخروج من مأزق أزمة
الشرق الاوسط . . ولكن قبل الاستطراد في هذه المناقشة ،
ودراسة مدى صلاحية هذا الحكم ، يتعين علينا أولا ان ننتقي
كلمة أكثر دقة ، تصلح ترجمة لكلمة Détente .

* * *

رغم أن كلمة « الوفاق » قد أصبحت المصطلح الرسمي ،
إلا أن اجتهادات قد بذلت للبحث عن ترجمة أفضل . فقد
استخدم البعض كلمة « الاسترخاء » . وهي في الواقع ترجمة
لكلمة Relaxation . والترجمة هنا مرة أخرى ليست دقيقة
تماما . فضلا عن أن الكلمة العربية — لا الكلمة بالانجليزية —
تحمل انطبعا يوحى بالاستخفاف ، أو السخرية أو الازدراء
بالخواص التي تميز المناخ الدولي الجديد .

واستخدم آخرون كلمة « التهدئة » . وهي أيضا ليست
ترجمة دقيقة تماما . واقرب مقابل لها بالانجليزية هو
Appeasement . والكلمة — بالانجليزية لا بالعربية في
هذه المرة ! — يحمل أيضا انطبعا فيه ازدراء بالظاهرة ولو
بسبب أن كلمة Appeasement قد استخدمت لوصف اتفاقية
ميونيخ عام ١٩٣٨ بين هتلر وموسوليني وتشيمبرلين ودالاديه،
وهي اتفاقية قرظها رئيس الوزارة في بريطانيا وفرنسا وقتذاك

على أنها جنبت العالم ويلات الحرب . ولكنها كانت في الواقع
تمهيدا للحرب العالمية الثانية ، اذ فتحت شهية هتلر للعدوان ،
بدل أن تكبح جماح أطماعه .

ولذلك ربما كان أنسب ترجمة لكلمة Détente
الى العربية هي « الانفراج » . . ولكن وقد انتقينا المصطلح ،
فما هو فحوى الظاهرة الموصوفة « بالانفراج الدولي » ؟

الفصل الثاني

هل هو بفضل سحر كيسنجر؟

ومع ظهور المؤشرات الاولى لمناخ دولي جديد ، حاول الاعلام الامريكي أن يوحي بأن الانفراج الدولي قد أصبح ممكنا بفضل براعة هنري كيسنجر ، « الدبلوماسي المعجزة » ، مستشار الرئيس الامريكي لشئون الامن القومي ، ثم وزير خارجيته !.. وأن كيسنجر ، الاستاذ بجامعة هارفارد ، وصاحب مدرسة في العلوم الاجتماعية ، هو مبتدع اسلوب جديد في التفاوض ، وصانع صيغ لها مفعول السحر في وضع شعار نيكسون موضع التنفيذ ، شعار احلال التعاون الدولي محل المواجهات الدولية .

بيد أن تحليلات من هذا القبيل تتم عن فلسفة في تفسير التاريخ ترجع أبرز تحولاته ومنعطقاته الى عبقرية افراد افذاذ، بدلا من ارجاعها الى الضرورات الموضوعية .

صحيح أن للأفراد دورا لا غنى عنه في تجسيم هذه الضرورات ، وترجمتها الى سياسات عملية قابلة للتنفيذ . ولكن ليست عبقرية الافراد هي الاساس .

صحيح أيضا أن كيسنجر يحظى بتقدير كبير من قبل أقطاب دوليين عديدين ، بما في ذلك أعدى أعداء الولايات المتحدة ! ولا أريد أن أشير هنا بالذات الى ما قاله أنسور السادات . لقد أشاد بعبقريته مرارا ، وبأنه الرجل الذي يمكن التعامل معه بثقة . ولكن أنكر أيضا في هذا الصدد حكم البروفيسور أرياتوف ، رئيس معهد الولايات المتحدة بالاتحاد

السوفيتي ، والخبر الاول بالشئون الامريكية الذي يرافق بريجنيف في لقاءاته مع الرئيس الامريكي . وكان قد قال لي — كراي شخصي — في سبتمبر ١٩٧٣ ، انه يختلف مع كيسنجر في فلسفته السياسية ، ويفضل مبدأ « الامن الجماعي » على نظريات كيسنجر في تأسيس « أمن » الدول ، ولكنه مع ذلك لا ينكر كفاءاته ، واختلافه معه ليس سببا للانتقاص من مواهبه الكبيرة .

ولكن أعجب حكم هو الذي سمعته من شو ان لاي . وليس شو ان لاي بأي مقياس رجلا يمكن اتهمه بمبالاة امريكا . فقد قال في معرض حديثه معنا خلال زيارة بعثة « الاهرام » للصين في أوائل عام ١٩٧٣ : « نحن ضد اسرائيل ولكننا لسنا ضد اليهود . وقد شهدت البشرية عباقرة كثيرين من أصل يهودي ، كماركس ، وأينشتاين .. وكيسنجر !! »

ولكن ايا كانت هذه الاوصاف ، وهذه الشهادات بكفاءة كيسنجر ، حتى من قبل خصومه السياسيين ، فلا ينفي ذلك الحقيقة الاساسية ، وهي ان الضرورات هي التي حكمت في المقام الاول تحول السياسة الامريكية من اذكاء التوتر والحرب الباردة ، الى تشجيع انعطافة حازمة نحو الانفراج الدولي ..

ويجدر بنا هنا ان نذكر ، قبل استعراض هذه « الضرورات » ، بأن كيسنجر ، مهندس سياسة الانفراج من وجهة النظر الامريكية ، له صفات كثيرة يتفق فيها مع جسون فوستر دالاس ، مهندس سياسة « حافة الهاوية » ، وسياسة الحرب الباردة منذ عقدين من الزمان . فكلاهما مفاوض بالغ التشدد ، لا يتورع عن استخدام العصا الغليظة او التلويح بها كلما رأى في ذلك مصلحة . واستخدام العصا الغليظة لا يتعارض في نظر كيسنجر مع سياسة تدعو الى الانفراج

الدولي . ولا ينبغي أن ننسى أن أعنف الغارات التي قاست منها فيتنام الشمالية ، هي تلك التي أعقبت توقيع اتفاق انهاء الحرب بالحروف الاولى في نوفمبر عام ١٩٧٢ . لقد بلغت الكثافة التدميرية للقنابل التي ألقت بها القاذفات الامريكية الضخمة فوق شمال فيتنام ومقتذاك ما يماثل اسنخدام القنبلة الذرية . . وذلك بأمل اثناء المفاوضات الفيتنامي عن التمسك ببعض شروطه في المفاوضات . . ووضع لمسة الاتفاق الاخيرة !!

* * *

ما هي « الضروآت » من وجهة نظر أمريكا التي أملت عليها تحبيذ الانفراج الدولي بدلا من انكاء التوتر كما كانت تفعل من قبل ؟ ما هي — بتبسيط شديد — القضايا الاساسية التي أشعرت مصممي السياسة الامريكية بضرورة مراجعة اختياراتهم السابقة ؟

ان أولى القضايا التي لا بد أن تستلفت نظرهم في هذا الصدد هي تلك التي نمس في الصميم مركز أمريكا كدولة عظمى ، تتزعم المعسكر الغربي . لقد اكتسبت أمريكا هذا المركز في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، في وقت كانت فيه أوروبا واليابان ساحات لدمار كاد أن يكون شاملا . فتقدمت أمريكا بعد الحرب ببرنامج مارشال لاسعاف اقتصاديات أوروبا المنهارة ، وأمنت بحلف الاطلنطي نظام الدفاع العسكري عن مصالح الرأسمالية الاوروبية ، وفرضت على أوروبا في مقابل هذا الدعم الاقتصادي والعسكري ، تبعية سياسية ، او التسليم على الاقل بأن أمريكا هي زعيمة الغرب دون منازع .

وما حققتة أمريكا مع غرب أوروبا برمته ، حققتة من باب أولى مع اليابان التي هزمتها في الحرب ، وفرضت عليها انركوع التام بعد ضرب هيروشيما ونجازاكي بأول وآخر قنبلتين ذريتين استخدمتا حتى الان في أي حرب .

الا أن تغيرات طرأت تدريجيا داخل اطار التحالف الغربي.

فقد أخذت الرأسمالية في أوروبا واليابان تنتعش مرة أخرى . وبقدر تدمير وسائل الانتاج وقت الحرب ، بنفس القدر اتسم الانعاش بحيوية أكبر بعد إعادة بنائها على طراز حديث . وبدأت أمريكا ندرك أن عوامل التنافس والتزاحم داخل التحالف الغربي أخذت تهدد تماسكه ، وباتت تهدد مركز الولايات المتحدة باعتبارها الدولة العظمى التي تتزعم الغرب بلا منازع . ولم يعد يجدي التذرع بضرورة التكتاف السياسي في وجهه خطر الشيوعية لكبت تضارب متعاضد في المصالح الاقتصادية . وأصبح مصممو السياسة الأمريكية يدركون أنه لم يعد مفرا من استراتيجية جديدة تستعيد بها أمريكا سيطرتها على الغرب ، كشرط لا بد أن يسبق كل شرط آخر يحقق لأمريكا احتفاظها بكلمة فاصلة في تقرير مصائر العالم .

هنا برز كيسنجر على المسرح . صحيح أن مبادراته في التعامل مع المعسكر المعادي — معسكر الدول الاشتراكية — بأسلوب لا يحكمه العداء المستحكم وحده ، لم يكن مبعثها تفاقم التناقضات داخل التحالف الغربي فقط أو أساسا . كانت لهذه المبادرات دواع موضوعية حكمتها تغيرات جسيمة في موازين القوى الدولية ، حتمت على أمريكا أن تراجع سياستها السابقة في دفع التناقض مع الاعداء الى حافة انهوية . هناك الانجازات المتعاضدة وبسرعة كبيرة في ثورة العلوم والتكنولوجيا ، وانجازاتها بالذات في مجال اسلحة الدمار الشامل . ولم يعد التفوق في ابتكار هذه الاسلحة وقفا

على أمريكا والدول الصناعية الغربية وحدها ، بل أصبح الاتحاد السوفيتي يزاحمها في هذا التفوق ، بل يسبقها في احيان كثيرة . كان للسوفيت سبق في معظم منجزات الفضاء الرائدة . وكانت هذه المنجزات مؤشرات خطيرة عن تفوق في السلاح ، وكذلك عن قدرة نظامه الاجتماعي على بلوغ هذا التفوق . ولاول مرة برز أن « موازين الرعب النووي » لم يعد أمامها من حل سوى تخفيف التوتر ، واستكشاف سبل الحد من سباق التسلح ، خاصة في مجال الاسلحة الاستراتيجية . وامتدت المصلحة في تحاشي الانتحار الجماعي لتشمل لأول مرة ، حتى أعتى الاستعماريين ، وأكثر تجار السلاح تحريضا على المغامرة بحروب عدوانية .

ثم كان هناك عقم انتهاج سياسة العدوان السافر في ظل هذه الموازين الدولية الجديدة ، أي العدوان بالتدخل العسكري المكشوف ، على غرار ما كان يجري في ظل الاستعمار التقليدي ، بعد أن نالت معظم المستعمرات السابقة استقلالها السياسي في العالم الثالث . وكان أسطع دليل على ذلك تردي الموقف الأمريكي في فيتنام ، وعجزها عن بلوغ الهدف الذي خاضت الحرب أصلا من أجله بانتصار عسكري حاسم ، بل وارتداد الحرب لتفجر قضايا عديدة داخل المجتمع الأمريكي ذاته . وربما كانت أزمة الشرق الاوسط هي وحدها الأزمة التي شذت عن هذه القاعدة ، لانسामها « بطابع خاص » كما سبق وأوردنا ، وصعوبة ردها فقط الى أنماط المواجهة المألوفة بين الاستعمار وحركات التحرير .

كانت هناك إذن « روادع » تحول دون قدرة أمريكا على الاستمرار في سياسة اذكاء التوتر والحرب الباردة فقط . وبرزت كذلك « حوافز » دفعتها الى البحث عن مصالح لها في انتهاج سياسة مغايرة . حافز التخلص من ورطة فيتنام .

وحافظ استعادة سيطرتها على التحالف الغربي باستطلاع سياسة جديدة حيال الدول الاشتراكية ، سياسة كانت أمريكا وحدها هي التي تملك صلاحيات تقريرها في الغرب . بعبارة أدق : سياسة كان يستحيل تصور وضعها موضع التنفيذ ما لم تكن أمريكا موافقة عليها ، بل .. وما لم تكن هي المبادرة بانتهاجها ، ذلك لأن مركزها كزعيمة للغرب كان يؤهلها وحدها بإجراء تحول له هذه الخطورة .

ثم برز حافظ آخر . حافظ اجادة استغلال النزاع الصيني السوفيتي ، بدلا من وضع الدول الاشتراكية كلها في « سلة واحدة » ، والاحجام عن جني اكبر ثمار ممكنة من تناقض « برز في صفوف العدو » .

والواقع أن النزاع الصيني السوفيتي كان في نظر أمريكا « لقطة » . دوافعه بالقطع غامضة . وفك طلاسمه باستقراء ما تعنيه نصوص ماركسية مطولة مسألة حيرت مراكز الدراسات الاستراتيجية في الغرب ، وأمر متخصيها في شئون الشيوعية . ولكن النزاع واقع قائم لا شك فيه . ومنذ أمد طويل زالت كل شبهة أن يكون « النزاع » مجرد « مسرحية » ، وزعت اطرافه الادوار فيما بينها .

ولم تكف أمريكا في أي وقت عن محاولة انكاء هذا النزاع بكل ما كانت تملكه من وسائل ، حتى في ظل فترة الحرب الباردة ، ومع استقطاب العالم الى كتلتين متراصتين متربعتين كل منهما للآخرى . وباسترجاع ما جرى ، ليس بمستبعد ان اصرار أمريكا على الحيلولة دون انضمام الصين الشعبية الى الامم المتحدة لسنوات طويلة ، وبقائها خارج نطاق « الشرعية الدولية » ، لم يكن محكوما فقط بوقوفها الحازم الى جانب فورموزا فحسب ، بل ربما كان تعميق

الانشقاق بين بكين وموسكو ، هو ايضا أحد الدوافع وراء هذا
الاصرار ، بتأكيد التمييز في المعاملة الدولية التي كانت تحظى
بها الدولتان الاشتراكيتان الكبريان . فقد سلمت بأن احدهما
« عضو محترم » في « المجتمع الدولي » ، وفي منظمة الامم
المتحدة ، ولها حق النقض في مجلس الامن . ولم تحاول أمريكا
في أي وقت ، حتى في ذروة الحرب الباردة ، ابعاد الاتحاد
السوفيتي من المنظمة الدولية ، او خرق اتفاقها مع السوفيت
عند تأسيس المنظمة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ضمانا
لبقاء جسور قائمة داخل مجلس الامن ، في وقت لم تكف فيه
عن نحريض دول العالم على معاملة الصين الشعبية ككيان
« منبوذ » . وما لا شك فيه ، أن سياسة أمريكا قد حثت
الصين على اتهام السوفيت بالتواطؤ مع الاستعمار ، والانصياع
« لنظام ثنائي » دبرته الامبريالية الأمريكية لامتصاص
السوفيت الى فلكها ، « نظام ثنائي أمريكي - سوفيتي »
قررت الصين انه موجه ضدها ، وضد الاشتراكية ، وضد
حركات التحرير ، وضد الثورة العالمية ..

والامر المحقق كذلك أن صناع السياسة الأمريكية ، بعد
اطمئنانهم الى أن احتدام النزاع بين الدولتين الاشتراكيتين قد
وصل الى نقطة اللاعودة ، بادر كيسنجر في كتمان شديد
برحلته الاولى الشهيرة الى بكين . وكانت المبادرة ضرب
عصافير متعددة بحجر واحد .. كانت خطوة أمريكية جديدة في
انجاء زيادة تعميق التناقض بين الاتحاد السوفيتي والصين ،
ولكن بأسلوب مبتدع جرىء ، أسلوب التعامل مع الطرفين
معا ، لا أسلوب التعامل مع طرف واحد فقط على حساب
الطرف الآخر .. ثم كانت انتهاء لكل دواعي استمرار حرب
فيتنام ، بعد سقوط كل مبرر في زيادة تورط أمريكا في حروب
آسيوية تحاصر بها الصين . وكانت أنسب فرصة ممكنة

للخروج من الحرب مع اوراق ماء الوجه ، وتعويض عدم احراز انتصار عسكري قاطع بعملية سياسية بارعة ، لبت تطلعات وآمال قطاعات عريضة من الراى العام الامريكي . . وكانت هذه المبادرة وسيلة لاسترداد امريكا سيطرتها على الغرب ، ذلك ان هذا الانفتاح على العالم الشيوعي بكل اطرافه ، كانت امريكا وحدها تملك صلاحيات تحويله الى سياسة مقررّة للتحالف الغربي كله . فأكدت بذلك قدرتها على خطوة لا يقدر عليها في الغرب غيرها ، خطوة كانت حليفات امريكا تنشدها وتخشاها في آن واحد . تنشدها لتلافي الحظر على تبادل المنفعة مع دول المعسكر الاشتراكي ، ذلك ان هذا الحظر — بأوامر من واشنطن — ألحق ضررا بالغاً باقتصاديات أوروبا واليابان ، وسبب المناخ السياسي في بقاع العالم التي تتأخم المعسكر الاشتراكي ، وهذه المناطق وعلى رأسها أوروبا تتركز فيها أعظم مستودع للأسلحة الاستراتيجية شهده التاريخ في أي وقت . . ولكنها خطوة كانت أيضا تخشاها حليفات أمريكا ، بالقدر الذي أتاح فيه هذا الانفتاح لاقوى دولتين فوق سطح كوكبنا فرصة أن تعززا معا مركزهما « النسبي » حيال كل دول العالم الأخرى ، بعلاقات مباشرة تنشأ بينهما على حساب قوى عديدة أخرى ، منها من طالما استفاد من جو التناؤ والتناقض .

ونجح كيسنجر نجاحا باهرا . وكانت زيارة نيكسون التاريخية الى الصين في فبراير ١٩٧٢ . ثم كان لقاء القمة الاول في الكرملين مع الزعماء السوفيت في مايو ١٩٧٢ . ثم كان توقيع الاتفاقية الخاصة بانهاء حرب فيتنام في يناير ١٩٧٣ . وبدأ العالم يتحدث عن « المعجزة الكيسنجرية » ، ويتنافس الصعداء لانجازات الدبلوماسية الفذ . وبدأ وكأنها انجز ما لا ينجز ، وغمرته كلمات الثناء والتقدير من الاصدقاء والخصوم

معا . وقيل عنه أنه فاق في براعته ميترنيخ وبيزمارك وغيرها .
ممن يشاع أنه تتلمذ عليهم ليستوحى فن السياسة وعلومها ،
وبلغ فجأة ذروة المجد ، وفتح لنكسون — المطعون في استقامته
السياسية — طريق إعادة انتخابه رئيسا للولايات المتحدة في
نوفمبر ١٩٧٢ ، بأغلبية ساحقة ندر أن شهد تاريخ الانتخابات
الأمريكية مثيلا لها .



ولكن سرعان ما أدى نمو علاقة أمريكا مع الخصوم ، ومع
الاتحاد السوفيتي بالذات ، الى نشوء شكوك وحساسيات لدى
الأصدقاء . وبدأ يبدو وكأنما كيسنجر لا تثمر مباحثاته ولا تأتي
بنتائج باهرة الا عندما يتعامل مع المعسكر المعادي . فقد
بدأت تبرز شروخ واضحة في حلف الاطلنطي . ولم تعد فرنسا
الديجولية وحدها الدولة الأوروبية التي تعلن على الملأ
تحفظاتها بشأن سلوك أمريكا حيال الحلف وحيال أوروبا .
ولم تعد وحدها الدولة الأوروبية التي تسعى الى سياسة
مستقلة ، وشخصية أوروبية أكثر تمايزا . وقد حاول كيسنجر
أن يجعل من عام ١٩٧٣ « عام أوروبا » لرأب الصدع ، والحد
من امتداد الشروخ ، وإعادة التماسك الى التحالف الغربي .
ولكن عام ١٩٧٣ شهد قرب نهايته حرب أكتوبر . وكانت
الحرب بما صاحبها من استخدام سلاح البترول ، سببا اضافيا
لزيادة الخلافات بين أوروبا وأمريكا اشتعالا . وخاب توقع
كيسنجر بأن يكون عام ١٩٧٣ « عام أوروبا » ، بل كان « عام
الشرق الاوسط » .

وانكر حوارا مثيرا حضرته في المؤتمر السنوي لمعهد
الدراسات الاستراتيجية البريطاني في سبتمبر ١٩٧٤ ، وكان
قد خصص مداولاته للآثار العالمية لحرب أكتوبر . نشب الخلاف

بين أعضائه الأوروبيين من جانب ، وأعضائه من الولايات المتحدة في الجانب الآخر ، حول أثر الحرب على التحالف الغربي . صحيح أن « الحوار » لم ينعُد حدود « الآداب » ، ولم يصل إلى درجة التعنيف المتبادل . ولم تكن الحاجة إلى التحالف الاستراتيجي الغربي موضع تساؤل . ولكن ارتفعت أصوات أوروبية لتؤكد وبحزم أنها ترفض التذرع بحجة تضامن الغرب لالزام أوروبا بتقبل وجهة النظر الأمريكية ، دون أن تمكن من إبداء أي تحفظ ، ذلك أن لأوروبا الحق في السعي إلى إقامة تضامن استراتيجي مع العرب يحفظ لها مصالحها الاقتصادية ، وحاجتها الماسة إلى البترول المستورد من البلدان العربية ، بنفس القدر الذي يتعين عليها — كواجب — الحفاظ على تضامنها الاستراتيجي مع أمريكا ، دفاعاً عن مصالح الغرب وكيانه السياسي .

واستند « الاحتكاك » بين الطرفين — الأوروبي والأمريكي — إلى وقائع محددة لم تخفت حولها حدة المشاعر بعد مرور عام كامل على وقوعها . فقد رفض المتحدثون الأمريكيون عدم انصياع أوروبا لما تراه أمريكا ضرورياً لتأمين مصالح التحالف الغربي . وكان وراء هذا التأكيد دهشتهم لموقف الدول الأوروبية في عدم تلبية طلب أمريكا تيسير جسرها الجوي إلى إسرائيل أثناء الحرب ، بتوفير كل التسهيلات المطلوبة في القواعد الأمريكية القائمة داخل أراضيها ، مما أرغم أمريكا على إطالة خط السير ، واستخدام جزر الأزور التابعة للبرتغال . ولكن كانت للأوروبيين أمور أخرى أرادوا بدورهم تأكيد عدم ارتياحهم لها : هل من حق أمريكا الاعتراض على بيان دول السوق التسع الذي صدر بعد استخدام البترول يوم ٦ نوفمبر ١٩٧٣ ، وحددت فيه هذه الدول موقفها من النزاع في الشرق الأوسط ؟ وهل كان هناك ما يبرر إعلان

أمريكا حالة الطوارئ في ٢٥ أكتوبر ، بما كان ينطوي عليه هذا الاجراء من خطر تعريض أوروبا لآثار مواجهة شاملة مع الاتحاد السوفيتي ، دون أن تحرص أمريكا على مجرد اخطار حلفائها في أوروبا ؟ ولا شك أن المسئولين الأوروبيين يرحبون بأن تنتهج أمريكا سياسة حيال الدول الغربية توازن « الوجود السوفيتي » و « تحد من انتشاره » . ولكن ليس معنى ذلك ان تنجز أمريكا هذه السياسة على حساب مصالح حيوية تمس مصادر طاقة الدول الأوروبية ، وميزان مدفوعاتهما ، وتتنال من صميم أمنها وصميم تماسكها ، وتعرضها لمشاكل لا بد أن تزداد حدة مع تعاظم موجة التضخم .

وما ينطبق على أوروبا ينطبق أيضا على اليابان . فقد هدد انفتاح أمريكا المفاجيء على الصين ، كل مقومات استراتيجية اليابان في الشرق الأقصى ، واستقرار المعادلة انسياسية التي تقيم عليها أمنها . ولم تجد مخرجا غير ان تنتهج هي الاخرى سياسة انفتاح مماثلة نحو الصين . ثم جاء استخدام العرب سلاح البترول في حرب أكتوبر . واهتز مركز اليابان من الوجهة الاقتصادية كذلك . اذ أفضى الحد من ضخ البترول العربي الى تهديد أسس اقتصاد اليابان ، رغم انتمائها الى الدول الصناعية المتقدمة . وترتب عليه خطر أن تنخفض معدلات النمو من ١٠٪ في المتوسط الى ٥٪ سنويا . الامر الذي فرض على اليابان أن تتحدى حليفها أمريكا ، وأن تتوجه الى سياسة أكثر انحيازاً للعرب ، بأمل « التواجد » بصورة أكثر ايجابية في العالم العربي ، وحتى تؤمن مصالحها البترولية لحين ان تتوافر لها فرصة زيادة تنويع مصادر طاقتها ، ربما باستثمار صادرات الصين المتزايدة للبترول بالذات .

* * *

ما هو سر احراز كيسنجر هذا النجاح الباهر في التعامل مع الخصوم ، وعدم احرازه نجاحا مماثلا في تعامله مع الحلفاء ؟

الملاحظ بوجه عام أن كيسنجر يبرع في المفاوضات التي تنسم **بصفة الثنائية** ، حيث يملك هو صلاحيات واسعة للحركة والمناورة ، وأمامه مفاوض يملك هو الآخر صلاحيات كبيرة لببت والحسم . هذه الشروط متوافرة في تعامل كيسنجر مع أقطاب الاتحاد السوفيتي ، وأقطاب الصين . وكانت متوافرة الى حد بعيد في مفاوضاته مع لو دوك تو بشأن تسوية قضية فيتنام . وكذلك كان كيسنجر نفسه في ذاك الوقت يتمتع بحرية حركة كبيرة — بتفويض من نيكسون — لينتهج الطريق الذي يراه أصح في التفاوض ، دون حاجة الى تقديم حسابات عن سلوكه لجهات أخرى تراجعها . . الا الرئيس الأمريكي نفسه . ذلك أن نيكسون كان لا يأبه كثيرا بالكونجرس أو الصحافة . ولم يكن يخشى أن يضع المؤسسات الأمريكية امام الامر الواقع ، خصوصا فيما يتعلق بالقضايا الحيوية التي يراها تمس صميم الأمن القومي . فمن باب أولى في تلك التي كان يعلم أن قطاعات واسعة من الرأي العام سوف تستحسن قراره فيها ، مهما اختلف رأيها في شخصه .

وربما كانت تبرز صعوبة كلما تولى كيسنجر مباحثات في علاج خلاف أو نزاع تتعدد فيه الاطراف ، ويتعذر قصر التفاوض فيه على الاسلوب الثنائي . وهذه صفة مميزة للمباحثات التي كان على كيسنجر ان يجريها مع الحلفاء . فالاطراف المعنية في مباحثات تستهدف حفظ ودعم التحالف الغربي عديدة ، ومصالحها متباينة . ثم انها مباحثات تجري في العلن ، على موائد مفاوضات مكشوفة أمام الصحافة والرأي العام . ثم هي مفاوضات تراقبها وتراجعها جهات

دستورية متعددة ، ومؤسسات وهيئات مختلفة ، تناقش أوجه المصلحة وجوانب الاتساق في كل تفصيل مطروح للبحث . ومثل هذه الملاحظات كلها هي نقيض ما يقتضيه أسلوب كيسنجر ليبرع ويحقق أفضل نتائج .

ونقضى أسلوب كيسنجر في المفاوضات التي اجراها حول فيتنام ، أو حول أزمة الشرق الأوسط بعد حرب أكتوبر ، وكلاهما مفاوضات اجراها مع أكثر من طرف في آن واحد ، يكشف عن منهج محدد لم يغب عنه أبدا . منهج انتقاء حلقات محددة من « حالة النزاع » ، حلقات مقررّة في ذهنه سلفا ، لترجمتها الى « اتفاقات تعاقدية » ، تلزم كل طرف من النزاع على حدة ، مع اهمال حلقات أخرى من « الحالة النزاعية » ، لعلّهم أن الاتفاق حولها يتعذر تحقيقه في الحال ، أو لانه لا يرى مصلحة في انجازه لسبب أو لآخر . ولما كانت الحلقات الخليفة بالتوصل الى اتفاق حولها تختلف مع اختلاف مصلحة ورؤية الأطراف المتنازعة ، فينجم عن ذلك تباين شديد في القدر الذي يلتزم به كل طرف ، وفحوى ما يلتزم به كل طرف . وليس لكل هذه الحلقات « المتعاقد عليها » من « قاسم مشترك » ، الا كونها جميعا قد أجريت مع كيسنجر بصفته « الوسيط » ، بل لاستخدام تعبير أدق : بصفته « قائد الأوركسترا » الذي ينغم حلقات تسوية النزاع على النحو الذي يحقق لأمريكا أكبر فائدة منها ! وهذا المنهج في علاج أي نزاع « خطوة خطوة » ، وعلى أن يقرر كيسنجر وحده منعطفات التسوية ، وما ينبغي في كل لحظة أن يكتسب صفة الأولوية ، هو الذي نشهده جميعا اليوم في الأسلوب الذي يتشبه به لعلاج أزمة الشرق الأوسط . وهو السبب في تمسكه بالألا يكون مؤتمر جنيف سوى منبر « للبصم » ، بعد انجاز المفاوضات الحقيقية تحت إشرافه ، وتحت إشرافه وحده في الكواليس . وهذا المنهج في تأمين كل

حلقة من النزاع « كجزئي » على حدة ، هو ما كان ينتقده البروفيسور أربا توف عندما قال لي انه يفضل كمقابل لهذا المنهج ، منهج الامن الجماعي . ومنهج كيسنجر ينطوي لا شك على مخاطر جسيمة ، اذ انه أشبه بالمشي على الحبل ، وفي حالة انقطاع خيط « التوازن الدقيق فيه » ، يمكن ان يقضي الى انهيار عملية التسوية برمتها .

وكان كيسنجر قد ادلى في سبتمبر ١٩٧٤ بتصريح ينم عن قلق مؤكد . فازاء تصاعد ازمت-مختلفة اخذت تهدد استقرار العالم رغم حلول الانفراج الدولي : خطر التضخم في العالم الغربي ، وخطر انتشار المجاعات في العالم النامي ، وخطر زيادة تعثر مصادر الطاقة .. وصف المرحلة الراهنة بأنها ننسم فعلا « بتوازن بالغ الدقة » ، وما لم يحافظ على هذا التوازن ، فان العالم معرض لخطر مخيف .. خطر وصفه « بالفوضى الشاملة » ..

الفصل الثالث

« نظام » دولي جديد : . أم « فوضى » شاملة ؟

بدا حلول مناخ الانفراج الدولي في بدايته ، وكأنما يرجع الفضل فيه الى انجازات كيسنجر الدبلوماسية الخارقة .
هكذا على الاقل حاولت ان تشيع — في جوقة واحدة — ابرز وسائل الاعلام في الغرب . واخذت مراكز الابحاث الاستراتيجية في العواصم الغربية تحدد قسّمات جديدة للعالم ، تختلف كثيرا عن قسّماتها من قبل .

ومن ابرز ما انتهت اليه اجتهاداتها في هذا الصدد ، ان **الاستقطاب الثنائي** الذي كان النمط السائد للعلاقات الدولية في فترة الحرب الباردة (أي انقسام العالم الى قطاع رأسمالي على رأسه الولايات المتحدة ، وقطاع اشتراكي على رأسه الاتحاد السوفيتي) قد حل محله نمط ، أو « نظام » دولي جديد ، يقوم على **خمسة أقطاب متميزة** ، هي الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي ، والصين وأوروبا الغربية واليابان . ولكل من هذه الاقطاب الخمسة اسباب « قوة » خاصة به : « الدافع التكنولوجي » مثلا في حالة الولايات المتحدة ، « والدافع الايديولوجي » في حالة الصين ، « والقوة الاقتصادية » في حالة أوروبا أو اليابان ، الخ . . . ولكن « القاسم المشترك » الذي يميزها ، هو انها دون غيرها من الاطراف الدولية تحظى وحدها بالقدرة على تقرير مصائر التحول العالمي المعاصر .

ولكن لم يكد يمر عامان على شيوع هذا التصور عن « نظام » دولي جديد ، حتى أثبت الواقع أنه بنيان فكري لا يخلو من شروخ .

كان الشرح الاول « حرب اكتوبر » وما ترتب عليه من استخدام العرب سلاح البترول ، الامر الذي اثبت ان طرفا منوطنا في « العالم المتخلف » خارج الاقطاب الخمسة ، قادر على احداث « زلزال » لا نقنصر آثاره على المنطقة العربية وحدها ، بل كانت له مضاعفاته على أزمة الطاقة ، والازمة النقدية ، والازمة الناجمة عن زيادة تباين أسعار المواد الخام الاستراتيجية المستخرجة من الدول النامية ، مع أسعار المنتجات الصناعية التي تنتجها وتصدرها الدول المتطورة . وأصبح الطرف العربي « قطبا » بمعنى انه كفيل بالتأثير على مجريات السياسة الدولية المعاصرة ، بعد ان كانت هذه القدرة وفق تقديرات مراكز الابحاث الاستراتيجية مقصورة على أقطاب خمسة .

ثم كان الشرح الثاني ما أخذ يجري في أوروبا .

فقد كان لأوروبا أصلا بين الاقطاب الخمسة « وضع خاص » ، ذلك انها خلافا للاقطاب الاربعة الاخرى ، ليست دولة واحدة ، بل مجموعة دول .

وصحيح أن مجموعة دول غرب أوروبا ساعية الى اقرار صيغ للتنسيق وللوحدة ، في صورة « سوق مشتركة » تتطلع الى كيان واحد يتخطى الانقسام الى كيانات وطنية متميزة . ولكن هذه الجهود كلها ما زالت تعترضها عقبات كثيرة .

هل يمكن القول الان ، بعد بضعة أعوام من حلول الانفراج الدولي ، أن أوروبا أقرب الى تحقيق طموحها في تشكيل هذا الكيان الواحد ، المتميز ، المستقل ، القادر على تقرير مجريات السياسة الدولية ؟

كانت الديجولية قد أوضحت منذ عدد من السنوات ان

استرداد دول غرب أوروبا كيانا اقتصاديا له شأنه ، لا بد أن يستند إلى قدر يكافئه من الاستقلال السياسي تجاه أمريكا . وكانت السياسة التي تبناها المستشار السابق فيلي برانت ، بانفتاح ألمانيا الغربية على الشرق ، تعزيزا لنفس الاتجاه ، بتأكيد ضرورة ألا تظل أوروبا أسيرة المظلة الاقتصادية والسياسية والعسكرية الأمريكية فقط ، خاصة بعد اقرار مبادئ التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المعارضة ، وتعدد صور تبادل المنفعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

ألا أن ثمة شواهد أخذت تشير إلى انزواء أبرز المعالم المؤكدة لشخصية أوروبا المتميزة المستقلة . فقد تقلد رئاسة الجمهورية في فرنسا بعد وفاة بومبيدو رجل لا يمت إلى التيار انديجولي الخالص ، ولا يخفى ميوله الاطالنتية . وشهدت بون اتجاهها مماثلا باحلال هيلموت شميت محل فيلي برانت في كرسي المستشارية ، وشهدته أيضا بريطانيا بعد عودة حزب العمال إلى السلطة ، ومحاولة إعادة التفاوض مع أوروبا حول انضمام بريطانيا إلى السوق ، والتقارب من جديد مع أمريكا .

وفي وقت تتجه فيه حكومات فرنسا ، وألمانيا الاتحادية وبريطانيا إلى تعزيز جسورها مع أمريكا ، نجد أن اليسار كاد يصل إلى السلطة في فرنسا . وأخذت تضطرب في إيطاليا كل معادلة سياسية تستبعد الحزب الشيوعي من المشاركة بشكل أو آخر في حكم البلاد . وفجأة ينتصر انقلاب يساري في البرتغال ، يضع حدا لآخر إمبراطورية أوروبية في إفريقيا . وأصبحت قضية خلافة فرانكو الشغل الشاغل في إسبانيا ، مع إدراك الجميع أن استمرار قمع اليسار ورفض اصفاء صفة الشرعية عليه ، معادلة فقدت إلى غير رجعة مقومات

استقرارها . وفي اليونان ، سقط الحكم العسكري ، وسقط النظام الملكي . وبرز اليسار دور في الحياة السياسية . .

وهكذا بمراجعة ما جرى منذ أن ساد العالم مناخ الانفراج الدولي ، لا يبدو أن أوروبا قد اكدت شخصيتها كقطب دولي متجانس ، قادر على تقرير مجريات السياسة الدولية ، بل ربما كان العكس هو الاقرب الى الصحة ، وأن أوروبا تشهد **الان انتعاشا جديدا للصراعات الاجتماعية** ، أخذت تهدد بماسك النظام كله ، مع تفاقم ظاهرة التضخم وظهور بوادر أزمة اقتصادية خانقة .

وقد شهدت السنوات الاخيرة المزيد من تركيز رؤوس الاموال الامريكية في أوروبا ، لا العكس ، ومعظم رؤوس الاموال الامريكية المستثمرة في الخارج موظفة الان في أوروبا . فقد ثبت أن هذا التوظيف يعود على امريكا بفوائد جمة في موازنة ميزانها التجاري وميزان مدفوعاتها على حد سواء ، رغم كل ما يعتري الاقتصاد الاوروبي من صعاب . . لم يكن الانفراج الدولي اذن حافزا لزيادة انفصال الاقتصاد الاوروبي عن الاقتصاد الامريكي ، ولم يفض الى تكامله في وجه امريكا ، بل كان من شأنه على العكس تأكيد تبعية الاقتصاد الاوروبي للشركات الكبرى المتعددة الجنسيات التي يسيطر عليها رأس المال الامريكي في المقام الاول .

ثم كانت حرب أكتوبر الدليل في التطبيق على أن أوروبا لو وجدت ككيان واحد في تحمل الاعباء السلبية لرفع العرب سعر البترول ، لم تبرز ككيان واحد قادر على التصدي لعواقب ذلك ، واتخاذ المبادرات الايجابية الكفيلة بحفظ مصالحها .

فقد تحملت أوروبا أكثر من أي طرف دولي آخر أعباء الحد من ضخ البترول العربي ، وتحملت أكثر من أي طرف

آخر آثار ارتفاع اسعار البترول ، كما عانت أكثر من غيرها من اثر الاختلاف المفاجيء في اسعار البترول على زيادة تفاقم ظاهرة التضخم .

ومع ذلك عجزت أوروبا عن أن تتخذ موقفا موحدا من كل ما يمس انتاج ونسويق البترول . وعجزت عن أن تحدد موقفا موحدا من مؤتمر واشنطن حول قضايا اسعار المواد الخام ، ومن مقترحات كيسنجر — او حتى من المقترحات المقابلة التي نقدم بها جيسكار ديستان « الاوروبي » لمواجهة أزمة الطاقة ، ومن انشاء وكالة دولية للطاقة . لقد عجزت أوروبا في كل مناسبة عن ابراز ارادة سياسية واحدة تثبت بها وجودها على المسرح الدولي كقطب دولي متميز ومستقل .

وفي أعقاب حرب أكتوبر ، تيقنت أوروبا من أن الولايات المتحدة لن تتورع عن اعلان التعبئة العامة لقواتها في حلف الاطلنطي دون مجرد التفكير في استشارة أوروبا . وتصدت الدبلوماسية الامريكية لفك الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية دون ان تحيط دول أوروبا علما بالخطوات التي تجريها . ووقتما تقرر تشكيل مؤتمر جنيف ، استبعدت أوروبا دون الالتفات اليها كقطب يستحق الاشتراك ، ولا بد أن يتوافر له مقعد أو أكثر .

هل تستعيد أوروبا ما فقدته عن طريق « الحوار العربي الاوروبي » الذي يستهدف جمع دول السوق التسع مع عشرين دولة عربية حول مائدة مباحثات واحدة ، لبحث أوجه « التكامل » بين الطرفين ؟

هل يمكن القول بأن حرب أكتوبر لم تنف سلامة الفرضية القائلة بأن مناخ الانفراج الدولي قد أحل « نظاما دوليا » قائما على تعدد الاقطاب ، بدلا من « النظام الثنائي » في فترة الحرب

الباردة ، القائم على القطبين الامريكي والسوفيتي فقط ، ولكن مع تصحيح في « عدد » هذه الاقطاب ، وبدلا من أن تكون خمسة ، أصبحت ستة . . مع بسروز « قطب عربي » ؟

ربما كان لهذا « القطب العربي » مصادر « قوة » فريدة : لا هي التكنولوجيا ولا هي الايديولوجية ، ولكن البترول العربي ، والمال العربي ، وقدرة هذا القطب على المنح والمنع ، في وقت يتعرض فيه الغرب لازمة طاقة ، وأزمة نقدية ، وتضخم يتعذر ضبطه والتحكم فيه دون النضحية بصميم فلسفة مجتمعات الاستهلاك ، واللجوء الى تقشف صارم . وربما يبرز وجه « تكامل » بين القطب الاوروبي صاحب التكنولوجيا التي يسعى اليها العرب ، والقطب العربي صاحب مستودعات البترول الذي يتوقف تحريك التكنولوجيا عليه . ولكن القطب الاوروبي والقطب العربي كلاهما مجموعة دول — خلافا للاقطاب الاربعة الاخرى . وكلاهما مجموعة دول شديدة التباين ، فهل يكون للحوار بينهما كمجموعتين ، حظ أعظم من الحوار الجاري داخل كل مجموعة منهما على حدة ؟ وهل من أمل في تكامل غرب أوروبا مع العرب في وقت يتعثر فيه التكامل على الصعيد الاوروبي ذاته ؟

* * *

عندما زرنا الصين في بداية عام ١٩٧٣ ، طرح شو ان لاي امامنا تصورا عن الانفراج الدولي ، وأصدر عليه حكما شبيها بالحكم الذي نوصل اليه كيسنجر في نهاية عام ١٩٧٤ ، ولكن انطلاقا من حيثيات ومسببات تختلف تماما .

وصف شو ان لاي هو الاخر مناخ الانفراج الدولي بانه فترة « فوضى شاملة » ، لانه في نظره عبارة عن « فترة انتقالية » ، من مرحلة اتسمت فيها العلاقات الدولية بقسمات

محددة ، وبخواص يمكن تقريرها ، الى مرحلة أخرى لم تتحدد
بلامحها بعد .

والارجح أن شو ان لاي كان يقصد بهذه «الفترة الانتقالية»
الفترة التي بدأت بتخلي الاتحاد السوفيتي (في نظره) عن
مركزه كقوة قيادية في المعسكر الاشتراكي ، والتي سوف
ينتهي بزوال كل لبس حول ارتمائه نهائيا وكلية في المعسكر
الاستعماري . بعبارة أخرى ، ينطلق منطق شو ان لاي من
فرضية أن « الانفراج الدولي » ما هو الا « وفاق » و « عناق »
بين « الدولتين الاعظم » ، ومن فرضية أن اتجاه الاحداث
تنبئ باختفاء كل تناقض بينهما ، اللهم الا التناقضات المألوفة
والتنافسات الشائعة بين الدول الاستعمارية ، على حساب
حركة الثورة العالمية .

وليست « الفوضى » بالظاهرة التي تثير انزعاج قادة
الصين ، بل يتصورونها نمطا واردا من انماط « النظام » ، وهي
بالتالي ليست بالفكرة التي يتعين رفضها مسبقا في كل الحالات ،
بل قد تنشأ ظروف تقتضي اطلاقها عمدا بجرأة . هكذا فعل
ماوتسي تونج عندما شجع ، بل ابتدع فكرة «الثورة الثقافية» .
وربما كانت هناك علاقة بين حلول فترة تتسم بصفة « الفوضى
الشاملة » على نطاق العالم بأسره ، وعدم تردد قادة الصين
في اطلاق عملية تتسم على الصعيد الداخلي هي الاخرى بصفة
« الفوضى » . وقد استخدم شو ان لاي عبارة « الفوضى »
تحديدا وهو يصف لنا ما جرى في « الثورة الثقافية » .

ان الصين ترفض ان تصف نفسها بأنها « دولة عظمى » ،
على غرار الولايات المتحدة او الاتحاد السوفيتي ، وكلاهما
تدمغهما بهذه الصفة التي تثير عندها الازدراء ، ولكن لا يملك
أحد انكار ان الصين « قوة عظمى » ، استطاعت أن تسيطر

على مصائرهما ، وأن تؤمن مجتمعا في ربع قرن ، ولأول مرة منذ تاريخ يمتد الى أقدم العصور ، ضد الفيضانات ، والمجاعات ، والخزعبلات ، والكوارث الطبيعية ، ورفعت رأس الصيني بعد قرون من المهانة والذل . وترجع مراكز الأبحاث الاستراتيجية في الغرب اكتساب الصين صفتها « كقوة عظمى » ، وكدولة قادرة على إثبات وجودها الدولي ، وعلى أن تطرح منطلقا متميزا له أصداؤه في مختلف أرجاء الأرض ، الى دافع « الايديولوجية » في الصين ، وما تمثله من قوة تعبوية هائلة في شعب يصل تعداده الى ربع البشرية . وللصين بالتأكيد انجازات « تكنولوجيا » خارقة في مجالات متخصصة محددة ، ركزت عليها لدواعي الأمن مقابل تكاليف باهظة ، وأمنتها ضد التقلبات الاجتماعية العاصفة طوال فترة الثورة الثقافية ، أبرزها في مجالين : مجال تفجير الذرة ، ومجال تصميم الصواريخ البعيدة المدى ، القدرة على حمل أقمار صناعية . ولكن لا تملك الصين الآن القدرة على تعميم المستوى التكنولوجي الذي بلغته في هذين المجالين الى سائر نواحي نشاطها الانتاجي ، لاجابة احتياجات مجتمع انطلق وقت الثورة من مواقع بالغة التخلف .

لذلك ليس للصين من خيار سوى الاعتماد على أكبر استثمار ممكن لمواردها البشرية ، والاستعانة « بايديولوجية » صارمة لتعبئتها ، تجد ضوابطها مفصلة ومبسطة في تعاليم فكر ماوتسي تونج .

وقد يبدو متناقضا أن تحقق الصين السيطرة على مصائرهما ، وأن تطلق في نفس الوقت « ثورة ثقافية » يعترف قادتها بأنها اتسمت بصفة « الفوضى » . و « الفوضى » هي نقيض « السيطرة » ، ونقيض القدرة على « التحكم » . كما قد يندهش المرء لثورة ثقافية « برولينارية » ، يرى قائد الثورة

ضرورة التخطيط لها واطلاقها ، في ظل « دكتاتورية البروليتاريا » ، وضد السلطة « الاشتراكية » القائمة .

ولا يجادل احد في أن ماوتسي تونج كان قادرا — بقرار يصدر عن اللجنة المركزية للحزب — على اقضاء خصومه من السلطة . ولكن رفض ماو حسم النزاع باجراء من اعلى ، وصمم على حسمه في الشارع . ولم يفصح خصوم ماو في أي يوم عن عدائهم للزعيم ، ولكن ماو اتهمهم بأنهم « يشهرون الراية الحمراء ، لضرب الراية الحمراء » . وقد بددت الثورة الثقافية — « بالفوضى » التي استحدثتها — جهودا كثيرة كان يمكن توجيهها للبناء الاقتصادي . ولكن مقابل هذا التبديد ، استردت الصين في نظر ماو شيئا أهم . لقد استعادت الثورة روحها التي لم يتح لشباب الصين الذي نشأ في ظل « السلطة الثورية » منذ ١٩٤٩ أن يعيشها ، ويعلم عنها شيئا سوى ما بقرا في الكتب . ومن تعاليم ماو أن الثورة كالسباحة ، لا تتعلم الا بالممارسة .

وقد امتدت « الثورة الثقافية » بالفعل لتجتاح المجتمع الصيني بأسره ، ولتجذب الى حلبة العمل السياسي اكثر قطاعات الشعب تخلفا ، وأبعدا عن ممارسته . وأصبح الاحساس بالمشاركة ، هو الحافز المعنوي الذي يغنى عن سائر الحوافز المادية في دفع الصينى الى البذل والعطاء فوق طاقة البشر . وقد أعطى المجتمع شحنة اندفاع مكنته بقدرات تكنولوجية محدودة من انجاز أعمال خارقة .

ومصطلح « الثورة الثقافية » يجب ان يؤخذ بالمعنى الواسع لكلمة « ثقافة » ، أي « بما يعيد بناء الانسان » ، أو بعيد بنائه وفق نمط يحرره من الخضوع « لقيم الكفاءة والانتاجية » فقط ، ويقاوم طموحه في التوصل الى معدلات نمو

مرتفعة في المستوى المادي للحياة فحسب ، دون تقدير لما ينطوي عليه ذلك من تبديد — لا « لوارد الطبيعة » التي يقلق المتشائمون من متطلعي المستقبل في مجتمعات الغرب المتطورة [أنظر ص ٣٧ وما بعدها] — ولكن من تبديد لقيم غير مادية ، انسانية وحضارية تمس صميم توازن الانسان . . وصميم أصالته الثقافية . وهو قلق يشغل مفكري حضارة عريقة كالصين ، ذات الجذور والمنطلقات المختلفة كثيرا عن حضارة الغرب .

ولكن أيا كان الاختلاف في منابع الحضارة وتباين وجهات النظر في تقييم معناها ، هناك سمات موضوعية مشتركة تجمع المجتمعات المعاصرة جميعها ، من أبرزها **التقسيم الاجتماعي للعمل الإنتاجي** ، وهو نظام مطبق على حد سواء في المجتمعات المتخلفة والمجتمعات المتطورة ، المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات الاشتراكية . . ويشمل هذا التقسيم الاجتماعي للعمل **تمييزا بين الأعمال اليدوية والأعمال الذهنية** ، تمييزا من خواصه أن الأعمال الذهنية تقيم بمقتضى معايير مختلفة عن معايير العمل اليدوي . ولا شك في أن مجتمعا مثل الصين ، يعتمد في الأساس على حشد موارده البشرية — بدلا من الآلة — لانجاز تقدمه ، لا بد أن يكون بالغ الحساسية حيال أية امتيازات قد يحظى بها « العاملون الذهنيون » ، وهم على أية حال قلة ما لم تكن الوسائل التكنولوجية العصرية هي الأكثر شيوعا في انجاز العمليات الإنتاجية ، شأن معظم المجتمعات الاشتراكية الأوروبية اليوم .

وهنا تكمن « ضرورة » الثورة الثقافية في نظر قادة انصين ، ذلك أن قوة « الأيديولوجية » في تعبئة أوسع الجماهير لبذل جهود عضلية مضيئة وخارقة ، إنما تتوقف على قدرة المجتمع الصيني على أن يزيل أولا بأول كل امتياز قد

يحظى به العمل الذهني ، ورد قيمه الى قيم العمل اليدوي ،
والغاء كل فواصل أدبية أو معنوية أو مادية بينهما ، وفي كشف
الطامعين في هذه الامتيازات ، او القانعين بظهورها ، على أنهم
يشكلون جنين طبقة جديدة متعالية على الجماهير ، من شأنها
جر المجتمع مرة أخرى الى الفواصل الطبقيّة ، « وطريق
الراسمالية » في صورة مستحدثة . وهذا في الاغلب جوهر ما
يقصده قادة الصين « بالتحريفية السوفيتية » . وهو جوهر
الظاهرة التي أطلق ماوتسي تونج « الثورة الثقافية » لتأمين
المجتمع الصيني ضدها ، أيا كانت مخاطرها في احداث
(فوضى شاملة) .

ولكن هذه « الفوضى » التي نجمت عن انتفاضة الثورة
الثقافية ، حرص ماوتسي تونج على ان تظل « فوضى
مضبوطة » ، وأجاز ممارستها الى حد معين فقط . وان
جاوزت هذا الحد ، تدخل شخصيا بكل وزن كلمته ليحسم
الموقف في هذا الموقع أو ذاك . وفي وقت انطلقت فيه جحافل
« الحرس الاحمر » لتفضح وتعزل قيادات الحزب « التي
انتهجت طريق الراسمالية » ، والعناصر « البروقراطية » ،
« المتعالية على الجماهير » ، ولتطارد في كل مكان الذين سلكوا
خط « التحريفية » ، ولتعمل على « اعادة تربيتهم » بمطالبتهم
بنقد ذاتي في اجتماعات مفتوحة أمام الجماهير ، كسان
جيش التحرير الوطني يتولى مهمة السهر على الا تتحول
انصراعات الى صدامات دموية ، ويضمن بأعمال باشرها
بنفسه استمرار سير عجلة الانتاج ، دون تدخل في الصراعات
لناصرة طرف ضد طرف .

وبمجرد أن قدر ماوتسي تونج بأن الثورة الثقافية قد
انجزت مهمتها ، واجتث جذور « التحريفية » داخل المجتمع
الصيني ، وأكدت شخصية الصين المتميزة في وجه الاتحاد

السوفيتي ، أعاد « الانضباط الثوري » أو « الضبط الثوري » بعد « الفوضى المضبوطة » . واستعدت الصين للانفتاح على العالم ، ومواجهة « الفوضى » في العلاقات الدولية . . الموصوفة « بالانفراج الدولي » . واستقبلت بكين الرئيس الأمريكي نيكسون ، ورئيس وزراء اليابان تاناكا . وقبلت الصين الشعبية عضوا في الامم المتحدة ، بمقعد دائم في مجلس الامن .

ومن أبرز مخلفات الثورة الثقافية ، ما يعرف « بمدارس ٧ مايو » ، عممت في شتى أرجاء البلاد ، ويتلقى فيها الكادر الحزبي وغير الحزبي دورات ينصرف فيها الى أعمال انتاجية يدوية في مختلف مواقع العمل الشاق ، تصاحبها دراسات نظرية منحصصة . وتجري في هذه المدارس ممارسة النقد الذاتي جماعيا ، لموااة القضاء على ظاهرة التعالي على الجماهير ، أو الانفصال عنها في اية صورة كانت . والانتساب الى هذه المدارس شرف يتسابق عليه المناضلون ، حتى لو صح القول بأن منح هذا الشرف يتم بقرار من أجهزة أمن الدولة !

ولا يبدو ان القيادة الصينية ترى تعارضا بين « الانضباط الثوري » و « الفوضى المضبوطة » ، بل ربما كان التارجح بين هذا وذاك ، من الشيء الى نقيضه ، هو منهج اصيل في جدلية فكر ماوتسي تونج ، للاحتفاظ بزمام المبادرة في وجه تحديات هائلة ما زالت تتهدد مسيرة الثورة الصينية ، وهو مفتاح السيطرة على مقدرات التحول الصيني ، وسر النهوض بالصين المتخلفة عبر خط مستقيم استراتيجيا متعرج تكتيكا ، الى مصاف « القوة العظمى » . السم يعلن ماوتسي تونج ان المستقبل ايضا سوف يشهد تكرار الثورات الثقافية ، المرة

نلو الاخرى ، كأنما هي ضرورة متجددة ، لا بد أن تلازم اقتحام
الصين طريقها الى التقدم ؟

وقادة الصين لا ينكرون حاجة مجتمعهم الى المعرفة
التكنولوجية العصرية ، ولا يمانعون في استيرادها من الدول
الرأسمالية المتطورة ، بمجرد ان اطمأنوا — بفضل الانفراج
الدولي — الى ان هذه الدول قد كفت عن أن تضمر ازاء الصين
نوايا عدوانية سافرة ، لانهم واثقون بأن المجتمع الصيني
محصن قدر ما هو متاح له ان يتحصن ، ضد أية محاولة من
قبل هذه الدول للنيل من تماسك ايدولوجيته . ولكن المسألة
تختلف مع الاتحاد السوفيتي — ذلك ان انتماءه الى نفس
المذهب العقائدي يعرض الصين في نظرهم لخطر ان يكون ثمن
المعونات التكنولوجية ، هو التضحية « بنقاء » الايدولوجية .
وبدون ايدولوجية واضحة القسمات ، تفقد الصين في تقديرهم
شخصيتها وتنعرض لطريق التبعية . ويستشهدون للتدليل على
ذلك بما ألحق بها من ضرر نتيجة سحب الخبراء السوفيت عند
بدء نفجر النزاع الصيني السوفيتي علنا عام ١٩٦٠ .

ولكن يظل السؤال مطروحا : ما هو مصير فكر ماوتسي
تونج ، المتفاني في احتواء قيم العمل الذهني داخل اطار قيم
ومقاييس العمل اليدوي ، ودمغ كل خروج على ذلك « بالخيانة »
و« التحريفية » ، عندما تكون الصين قد تحولت الى مجتمع
اشتراكي متطور تكنولوجيا ، تكتسب فيه الاعمال الذهنية
ثأنا متعظما ؟

هل يستمد فكر ماوتسي تونج قوته من وضع الصين
كدولة اشتراكية ، ام كدولة تعتمد على ذاتها بعناد واصرار ،
وعلى قيم حضارية تضرب بجذورها في تاريخها البالغ العراقة ،
البالغ الخصوصية ، لتجتاز بجهد مثير للدهشة والانبهار معا
حواجز التخلف ؟

الامر المحقق على أي حال أن كل مجتمعات العالم لا تملك مثل الصين سلطة قادرة على السيطرة على مقدراتها مع تعاظم الازمات والاختناقات التي لم تلبث أن طفت فوق السطح ، ثم أخذت تطفئ وتلج مع حلول الانفراج الدولي .

ووصف هذا المناخ الجديد « بالفوضى » لا بد أن يجد آذانا صاغية في المجتمعات الفقيرة ، المتخلفة ، المعرضة لخطر مجاعات لم تشهد البشرية في تاريخها مثيلا لها ، وفي المجتمعات الصناعية الغنية التي بدأت تخنقها تخمة التضخم ، وازمات اقتصادية ومالية و« ثقافية » طاحنة ، مثرة للقلق والتشاؤم . ولذلك ، فإن لايدولوجية الصين القائمة على شرعية فكرة « الثورة الثقافية » دلالة تتعدى حدود الصين ، وهي دعوة سافرة لشرعية التمرد على « النظام » الدولي الجديد . وشرعية اللجوء الى وسائل في التمرد يدينها « النظام » الدولي الجديد ، باعتبارها خارجة على قواعده وضوابطه وشرعيته . وتطرح في وجه « نظام » الانفراج الدولي — القائم على اتفاقات « قمة » من أعلى ، لتجنب البشرية مخاطر العذاب والتشويه والفناء بفعل اسلحة الدمار الشامل ، او بفعل التلوث ، او بغير ذلك من منتجات تكنولوجيا العصر المخيفة — مفهوما استراتيجيا مقابلا يستند الى « الانتفاضة من أدنى » ، ومن أكثر مواقع البشرية عرضة لازمات وتقلصات مستعصية الحل ، ازمات لا بد — في نظر الصين — أن تعصف ان أجلا او عاجلا بهؤلاء الذين يحاولون « عند القمة » ضبط وتنظيم وكبت واجهاض ثورة الشعوب : سواء كان هؤلاء ممن يدينون بالولاء للامبريالية الامريكية ، او « للقيادة التحريفية السوفيتية » ..

ومنطلق الصين هذا قد وجد آذانا صاغية حتى داخل العالم العربي ، وهو منطلق يبرز بالذات كلما بدت أزمة الشرق

الايوسط « أزمة مستعصية الحل » . ويكفي للتدليل على ذلك ان نلاحظ ان ثورة ليبيا — رغم ان فلسفتها تختلف كل الاختلاف عن فلسفة ثورة الصين — قد اقتبست من تجاربها — عن ادراك او لمصادفات مثيره للانتباه — مصطلحات كثيرة : « الثورة الثقافية » ، « المسيرة الليبية » على غرار « مسيرة الصين الكبرى » في الثلاثينيات ، وحتى ما يقال الان عن ان معمر القذافي قد عكف على وضع « كتاب أخضر » يضم أقواله المأثورة ، « كالكتاب الأحمر » الشهير الذي يحوي تعاليم ماوتسي تونج .

لقد أطاحت السلطة الجديدة في ليبيا بالنظام الملكي في وقت بدأت ترتسم فيه بوادر « الانفراج الدولي » ، بالمعطيات الجديدة التي أدخلتها على خريطة العالم السياسية ، ولم يكن الشبان الوطنيون الذين قولوا هذه السلطة الجديدة قد عاشوا من قبل تجربة المواجهة العنيفة بين العالم الرأسمالي الامبريالي والعالم الاشتراكي طوال فترة الحرب الباردة . ولكن الذي لمسوه بمجرد ان بدأوا ينفثون على حقائق السياسة الدولية ، هو أوجه « تعاون متبادل » و « تعايش سلمي » بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية المتقدمة ، مما أوحى لهم بأن أنماط تماثل وتكامل بدأت تنشأ بين الدول المتطورة جميعها ، بغض النظر عن اختلاف نظمها الاجتماعية ، وتعارض معتقداتها الايديولوجية . ولما كان قادة ليبيا لا تربطهم بأي من المعسكرين صلة ايديولوجية ، فكان من شأن ذلك إثارة ارتياهم في استقامة العداء السوفيني للامبريالية . وكان لا بد أن يفضى هذا التصور الى أرضية لقاء مع المنطق الصيني ، خاصة في الفترة قبل حرب اكتوبر التي ظلت فيها أزمة الشرق الاوسط متعثرة تماما ، دون ما حل في الافق ، وبدت المناصرة

السوفيتية للحق العربي في استعادة الارض المحتلة عديمة الجدوى في انجاز نتائج ملموسة ، رغم انقضاء سنة بعد أخرى على وقوع العدوان .

ووقت أن أصدر معمر القذافي قراره بإطلاق « ثورة ثقافية » في ليبيا ، وصفها لنا في لقاء معنا « بالاهرام » على النحو التالي :

« ليبيا تعيش الان ثورة ثقافية .. وكل ما استقر لها من تقاليد وقيم وعادات سلوكية ، تعرضها هذه الثورة للتقلب والتغيير .. لا بد أذن من « ضابط » يحمي المجتمع الليبي من هوى من يقبض على زمام السلطة ، « ضابط » يقيم تشريعات الثورة على أسس تنقسم بالأصالة والاتساق معا » .
واستطرد العقيد قائلاً :

« ان الصراعات التي اجتاحت الصين طوال ثورتها الثقافية لم يكن بوسعها ان تتجاوز حداً معيناً ... ذلك ان حكم ماوتسي تونغ ، هو دائماً الحكم النهائي في حسم أي نزاع .. ونحن أيضاً في حاجة الى « ضابط » للسلوك الثوري ، نستطيع الاحتكام اليه .. **والشريعة الإسلامية — كأساس للتشريع — افضل ما يحقق هذا الغرض** ، ذلك أن احكام الشريعة لا يختلف عليها أحد .. قد تختلف الاجتهادات في التفسير . ولكن الشريعة — كمصدر للتشريع — مرجع لا شك في أصالته .. والباب دائماً مفتوح للأخذ بأكثر الاجتهادات مواعمة لمقتضيات العصر ، ومتطلبات الثورة والتحرير » .

وليس بغريب أن يكون الدين وحده هو المرجع الايديولوجي في مجتمع كليبي ، لم يحظ شعبه في ظل العهود التي سبقت الثورة ، بأي قسط من التعليم المعاصر .. وهو شأن كافة المجتمعات العربية التي لم تقفز الى العصر ، من أوضاع قبلية

عاشتها دون تغيير طوال قرون وقرون . . الا بفضل اكتشاف
البنرول بكميات هائلة ، مختزنة في أعماق صحراء العرب
الجرداء ، المترامية الاطراف . ولكن الذي يلفت النظر في طرح
القذافي ، هو انه لم يؤسس رجوعه الى الشريعة الاسلامية
كمصدر للتشريع لاسباب دينية فقط ، ولم يكن منطقته فيه هو
اقامة دولة ثيوقراطية ، بل أرجع تمسكه بالشريعة الى دواع
دنيوية وعملية وسياسية كذلك ، أبرزها — كما يقول — اقرار
« ضابط » (يحظى في ليبيا بقبول اجماع الشعب) خليق
بحماية المجتمع ضد كل انحراف ، في وقت يتعرض فيه لاعادة
صياغة كاملة ، والجماهير مدعوة بطريق الثورة الثقافية الى
امتحان قيم جديدة ، تصلح مرتكزات للمجتمع بدلا من الاوضاع
الرجعية السابقة .

والتمسك بتعاليم الاسلام هو في نظر القذافي مصدر
« نقاء » و « طهارة » ضد الاعوجاج ، تماما كما تنظر الصين
الى تعاليم ماو . وربما كان للقذافي ما يبرر حرصه على
« النقاء » ، في مجتمع نحول فجأة من الفقر المدقع الى الثراء
الفاحش . والفضل في هذا التحول لا يرجع الى « العمل
الاجتماعي » ، بقدر ما يعود — كما قلنا — الى ثروة البترول
التي تبطنها ارض ليبيا . وكل اثره يتم بيسر ، دون جهد أو
معاناة ، يحمل في طياته خطر الفساد ، ويعرض المجتمع لخطر
التحلل .

والافراط في الحرص على « النقاء » ، هو رد فعل قد لا
يكون مدركا بوعي تام من قائد ثوري متقشف وطموح ، يحس
بمزلق ومحاذير « ثروة » هبطت « من السماء » ، لا يسندها
« علم » أو « تجربة » ، في اجهاز منطلقات « ثورة » يعلق
عليها هو اعظم الامل .

ان تاريخ الثورة الصينية يختلف كل الاختلاف عن تاريخ
الامة العربية ، وعن تراث الاسلام . ولكن تلتقي ثورة الصين
مع ثورة ليبيا في أن كلا منهما تجارب مجتمعات تواجه واقع
التخلف ، وتطمح بالنضال في اقتحام طريقها الى التحرر ،
وتقرير مصائرهما بنفسها ، واعلاء شأن كلمتها المستقلة . وكل
منهما يستند في تنشيط منطلق الثورة الى حشد وتحريك
انجماهير ، ويتمسك بفكرة « النقاء » كأساس للاستقامة
الثورية ، ومنبع للثقافة ومصدر للاتصال ، رغم اختلاف
العقيدة ، واختلاف ما هو مقصود « بالثورة » ، وما هو مقصود
« بالنقاء » . ومع ذلك فلمعمر القذافي رأي في ماوتسي تونج ،
قاله لنا بعبارات كلها حرارة : « ماوتسي تونج هو عظمة
الصين . . هو الشرق . . هو سور الصين العظيم . . هو
كونفوشيوس في القرن العشرين . . ولم تكن الماركسية له
سوى أداة ليستعيد بها للصين مكانتها ، وليرفعها الى مقام
الدول الكبرى » (١) . كانت هذه الكلمات قبل حملة ماو باسم
الماركسية ضد رجعية تعاليم كونفوشيوس . .

(١) اللفت للنظر في هذا التشخيص هو أنه لا يختلف — في جوهره — عن
تشخيص السوفييت « لقومية منطلق ماوتسي تونج » ، مع فارق أساسي ،
وهو أن ما يبدو موضع تقدير القذافي هو بالتأكيد موضع استنكار
السوفييت ، لا لأن السوفييت يعارضون « الوطنية » او « القومية » ،
ولكن على اساس ان الماركسية تقتضي الا تعارض « الوطنية » مع
« الاممية » . ومعمر القذافي كالاتحاد السوفييتي لا يرى في منطلق ماوتسي
تونج ، ما ينم عن « موقف جوهره أممي » . ولكن — من جانب آخر —
هذا الاعجاب الذي أبداه القذافي بماو ، هو مؤشر عن أن « القومية »
قد أصبحت في نظره محركا للثورة لا يقل أهمية عن « الدين » . والمؤكد
على أي حال أن أسباب تلاقي القذافي مع ثورة الصين تفوق مقدار تلاقيه
مع دول أخرى تنتمي مثله الى الامة العربية ، وتنسب مثله الى الاسلام،
وتتخذ مثله شريعة لها . وهذا تطور في « نظريته الثالثة » خطر لا شك
أنه يمس بناءها الاساسي في الصميم .

ومنذ أن نشطت دبلوماسية كيسنجر في الشرق الأوسط بعد حرب أكتوبر ، وأصبح التوصل الى تسوية مطروحا ، وبدا وكأنما كيسنجر وحده يملك مفاتيحها ، خفت تصريحات ومواقف القذافي المعادية للسوفيت ، وتعددت أوجه تعامل ليبيا مع الاتحاد السوفيتي على مستويات شتى . كذلك ، بالقدر الذي ثبت فيه أن انفتاح أمريكا على الصين لم يعقبه التغير المنتظر في موقف أمريكا من تايوان ، ولم تلب أمريكا احتياجات الصين الى التكنولوجيا الأمريكية على المستوى المطلوب ، وبان وكأنما أمريكا هي المستفيد الرئيسي من النزاع الصيني السوفيتي ، أطلقت بكين اشارات يستدل منها أن هذا النزاع لن يكون سببا في تضحياتها بمصالح حيوية لها .

وقد لا يكون جو الانفراج الدولي حاجزا يحول دون بروز أشكال مختلفة من « الفوضى » . ولكن لممارسة الصراعات فيه على الصعيد الدولي ضوابط ومساك لا يمكن اغفالها ، تماما كما لا يمكن اغفال « ضبط » الفوضى في داخل أي بلد ، حتى لو كانت هذه الفوضى « مطلوبة » ، وانطلقت بتحريض من أعلى سلطة في الدولة ، كما فعل ماو عندما أطلق « الثورة الثقافية » .

موسكو بشوارعها الواسعة ، ونبضها الهاديء ، والخضرة المنتشرة في كل مكان ، مخططة على نحو يوحي بأنها مدينة مؤمنة ضد التلوث . وهذا الاحساس « بنقاء الجو » لا يلمسه الزائر في موسكو فقط ، بل في سائر أرجاء الاتحاد السوفيتي ، وبوجه عام في دول شرق أوروبا الاشتراكية .

قد تشكو من بطء المعاملة ، ولكن لن تعاني في دول أوروبا الاشتراكية من حالة « تشنج » انشأتها « بيئة تكنولوجية »

طاغية في كل عواصم الغرب ، وتدفع بايقاع الحياة فيها وبأنماط السلوك ، الى حالة تتحدى ايقاع وظائف الانسان البيولوجية ، وتصيبه في صميم توازنه النفسي والعصبي .

كذلك ، لا تعيش دول الاشتراكية الاوروبية التشنجات انني تجتاح العالم الفقير المتخلف ، سواء بسبب أوجه الحرمان العديدة التي تجعل مشاكل الحياة فوق قدرة البشر على النحمل ، او لانبثاق فكر يرى تعميم « الفوضى » ، ولو كوسيلة لتخطيها ، وشق الطريق الى الرخاء والعدالة والاستقرار .

ومع ذلك ، فان قضية التلوث تشغل العلماء السوفييت ، تماما كما تشغل أقرانهم في الغرب . وربما كنا نحن فقط المعاشين « خارج » العالم المتطور ، لا ندرك بعد حقيقة ما يعنيه لحاضر عالمنا ومستقبله .

« منذ أيام فقط ، انفجر وباء الكوليرا في نابلي . . وثبت ان السبب يعود الى اكل محار مسمومة بسبب ارتفاع نسبة تلوث مياه البحر . . ان جميع البحار ، بما في ذلك البحر المتوسط الذي يطل على شواطئكم ، اصبحت معرضة لهذا الخطر . . وقد يكون للنظم الاجتماعية حدود جغرافية . وقد نكون الدول الرأسمالية هي وحدها التي توطن شركات كبرى نعجز حكوماتها عن فرض القيود الضرورية على نشاطاتها الصناعية ، للحيلولة دون تلوث البيئة . . الا ان البيئة الملوثة لا تعرف الحدود ، والبشرية بأسرها مهددة لمجرد وجود مصدر واحد للتلوث الحاد ، بصورة الحديثة ، في أية بقعة من كوكبنا . .

« خذ على سبيل المثال أخطار تلوث الجو . ان أغلب انواع الوقود المعاصر يقوم على احتراق مواد كربونية ، تنبعث منها عوادم غازية تستقر في طبقات الجو العليا ، وتنشئ

ظاهرة معروفة باسم « اثر البيت الساخن » Hot-house Effect ومن شأن هذه الظاهرة تسخين المحيط الجوي كله . وقد لا تصل الحالة الى درجة الحرارة المرتفعة التي تحيط بكوكب الزهرة ، ولكن لهذه الظاهرة اثرا اكيدا في الحاق الضرر البالغ بالحياة النباتية ، والحياة الحيوانية على اتساع كوكبنا .

هكذا حدثني جريمين ، النائب الاول لرئيس اللجنة الحكومية للعلم والتكنيك التابعة لمجلس الوزراء ، في زيارة لي للاتحاد السوفيتي في سبتمبر ١٩٧٣ . وكان حديثه ردا على سؤالي : « هل الانفراج الدولي هو تلبية « لضرورة » ، أم تحول « غير جوهري » في العلاقات الدولية .. كان يمكن حدوثه الان .. او بعد عقدين من الزمان .. دون آثار حاسمة على حياة البشر ؟ »

والحقيقة ان ثمة اعتقاد شائع ان الحاجة الى الانفراج الدولي ، والتعايش السلمي ، تملها ضرورة تجنب « البديل » ، أي خطر الحرب النووية الشاملة فقط . ولا تلتفت الناس كثيرا الى أن تعايش الدول سلميا أصبح ضرورة لتجنب أخطار نشأت حتى في ظل سيادة السلام .

صحيح ان « صناعات الحرب الشاملة » في ظل « استحالة الحرب الشاملة » بدأت تتعرض حتى في الدول الرأسمالية المتطورة لمازق . ولم تعد تبدو « مربحة » حتى من وجهة نظر مصالح الاحتكارات الكبرى المنتجة للسلاح ، ذلك « ان كل جيل من أجيال الاسلحة المتفوقة » ، على حد قول الاكاديمي أرباتوف « تزداد حياتها قصرا ، وترتفع نفقاتها على شكل متوالية هندسية » . فلقد ارتفعت تكلفة انتاج الغواصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ٤ مرة ، وحاملة الطائرات ١٠ مرات ، وقاذفة القنابل الاستراتيجية ٣٦ مرة ، والمقاتلة

١٣٠ مرة!.. « وهذا الارتفاع المذهل في سعر السلاح هو الذي أنضج الظروف لمجلس الدول الرأسمالية وتناقش قضية وضع حد لسباق التسلح ، والضمانات لتجنب المواجهة النووية الشاملة » .

الا ان موسكو في نظرتها للمستقبل لم تعد تقصرها على شواهد عن افلاس « الروادع السلبية » فقط ، بل تبحث عن طرق لتنشيط « الحوافز الايجابية » أيضا في تعزيز التعاون الدولي .

قال لى البروفيسور ارياتوف : « نحن نعتز ان لنا في الاتحاد السوفيتي ربع علماء العالم . ولكن هذه احدى طرق النظر الى المشكلة . الطريقة الاخرى ان نقول : ان ثلاثة ارباع علماء العالم يعملون خارج الاتحاد السوفيتي ! لماذا لا يستفيد علماءنا من جهودهم وأبحاثهم ؟ لماذا لا توحد هذه الجهود ؟.. فان طرق البحث العلمي لا تختلف في مجالات واسعة من مجالات العلم مع اختلاف العقائد الاجتماعية ، والايديولوجية السياسية » .

والواقع ان مجالات « توحيد جهود العلماء » في ظل انجازات ثورة العلوم والتكنولوجيا العصرية تتسع آفاقها كل يوم . بل تتعدد المجالات التي لا تحتمل غير أن تتوحد فيها الجهود العلمية . فكما قال جيرمين : « من غير المتصور تدارك آثار الاعاصير والعواصف التي كثيرا ما تحدث بطريقة فجائية ، وأسبابها غير معروفة بعد ، دون تبادل معلومات مراكز الابحاث على نطاق العالم كله . ومجال الارصاد الجوية هو مجال يجري فيه الان تعاون سوفيتي امريكي بمساعدة الكواكب الصناعية . كما أبرمت اتفاقات للتعاون في مجال اكتشاف سر السرطان ، وفي مجال جغرافية المحيطات ،

لتوسيع نطاق موارد الغذاء ، والاستفادة من المواد المعدنية المستقرة في قيعان البحار .

« وهذه بعض الامثلة فقط . ولكنها تفسح المجال لاستثمار مشترك لجهود العلماء في اكثر فروع العلم تطورا ، وصولا الى طفرات جديدة في رفع انتاجية العمل الاجتماعي ، وخفض تكاليف الانتاج ، كتوليد الكهرباء مباشرة دون حاجة الى قطع متحركة ، بالمغناطيسية الهيدروديناميكية ، او كدراسة الظواهر البيولوجية والكيمائية التي تكتسب خواص مختلفة في مجال انعدام الوزن عن تلك المعروفة عنها فوق سطح الارض ، او كاستثمار الفضاء لالصاق المعادن دون حاجة الى لحام . . ان هذه الابحاث ، الباهظة التكلفة ، ليس لاحد مصلحة في ان يجريها منفردا ، مع تعرضه لاحتمال ان يكون غيره قد اجراها من قبله ، فقط بسبب العوازل التي طالما حالت دون تعاون العلماء » .

والسوفيت لا يرون ان حلول الانفراج الدولي ، هو بفضل مبادرات من قبل امريكا بقدر ما هو ثمرة لجهود الاتحاد السوفيتي وقوى الاشتراكية ، المتواصلة ، التي لم تنقطع منذ تأسيس السلطة السوفيتية ، والرامية الى تنفيذ شعار لينين بضرورة اقامة « المتعايش السلمي » بين دول العالم ذات النظم الاجتماعية المختلفة .

انهم يرجعون هذه الضرورة الى خاصية ميزت ناريخ العملية الثورية في عصرنا ، وهي ان الثورة لا تقع في كل بلدان العالم في وقت واحد ، ولكن في اوقات مختلفة ، وبمراحل مختلفة . لذلك هناك نظم تقدمية ونظم رجعية تتواجد في آن واحد . ومن هنا الضرورة الموضوعية « للتعايش السلمي » بينها ، ذلك ان الحرب الشاملة لن يترتب عليها سوى الدمار

الكامل في عصر الاسلحة النووية . والمهم في هذا الصدد تأكيد ان التاريخ ينشط في اتجاه خدمة الاشتراكية . والسلام عاما بعد عام يقوي مواقع الاشتراكية ، ويوفر ظروفنا انسب لانتصار الثورة الاشتراكية ، ولانجاز عمليات التحرير .

ويقول السوفيت : ومع ذلك ، فان الاتحاد السوفيتي لا يتنازل أبدا عن حقوق الشعوب الاخرى . . اننا قد اقمنا اتصالات مع الولايات المتحدة . وهذه الاتصالات ستستمر ، عملا بتوصيات لينين الذي حدد « التعايش السلمي » بأنه يعني النضال ضد الرأسمالية بكل الطرق . . الا الحرب . وهذه الاتصالات تساعد موضوعيا حركات التحرر الوطني ، ولم يترتب عليها أبدا ان تخلق الاتحاد السوفيتي عن تقديم انسلح للذين يناضلون بالسلح ضد الامبريالية الامريكية ، او اية قوة امبريالية اخرى .

ولا يرى السوفيت ان امريكا هي المستفيدة الرئيسية من المناخ الدولي الجديد ، ويسوقون في ذلك اكثر من حجة . انهم يعتزون بأن نيكسون هو الذي بادر بالمجيء اولا الى موسكو ، قبل ذهاب بريجينيف الى واشنطن . وتنطوي هذه الخطوة في نظر السوفيت على اعتراف بالاتحاد السوفيتي ، بعد ان ظل طوال نصف قرن « منبوذا » داخل المجتمع الدولي ، وظلت دول الغرب تنتهج ازاءه سياسة تستهدف « محوه كنظام من الوجود » تارة ، و « محاصرته » او « التضيق عليه » تارة اخرى .

ولا شك في ان الدول الرأسمالية المتطورة ترفض التسليم بتفوق النظام الاشتراكي ، ولكنها أصبحت لا ترى مناصا من معاملة الدول الاشتراكية معاملة الند للند . ويفخر السوفيت بأن الشعار « البلشفي » ، شعار لينين عن « التعايش

السلمي » ، قد أصبح مصطلحا معترفا به ، يجد طريقه الى الوثائق الرسمية كأساس للعلاقات بين مختلف الدول ، رغم تعارض نظمها الاجتماعية .

ان حلول الانفراج الدولي هو سبيل اختبار صلابة كل نظام ، ومدى قدرته على منافسة غيره من النظم الاجتماعية في مباراة سلمية ، هو سبيل لازالة غشاوة « الاستقطاب » الذي ساد في فترة الحرب الباردة . و « الاستقطاب » يحول دون اظهار حقيقة التناقضات الكامنة داخل النظام الرأسمالي . ولا يستفيد منه سوى الذين لهم مصلحة في كبت التناقضات الاجتماعية ، منعا لانطلاق القوى الثورية .

ولذلك ، فان الانفراج الدولي لا يشكل في نظر السوفيت « فوضى شاملة » ، كما لا يعني « نظاما » ينهي التناقض والصراعات الاجتماعية ، بل يطرح نمطا بديلا للعلاقات الدولية ينطوي على زيادة الصراع الطبقي انفتاحا واحتداما . وفي نظر السوفيت ، لا يبدو الانفراج الدولي « كفوضى شاملة » الا بالنسبة للذين أصبحوا يدركون ان المناخ الذي أوجده قد نال من احكام سيطرتهم على مجريات التطور ، وأفضى الى « انفلات » قوى مختلفة ، وبروز ظواهر دولية جديدة لم تكن في الحسبان . . ظواهر أخذت تبرز مع اضعاف قبضة القوى القادرة على كبت الصراع الطبقي ، محتمة بدعاوى « الاستقطاب » .

ومع ذلك ، فلم يكن من الممكن ان يكون الانفراج الدولي كله ايجابيات فقط للاتحاد السوفيتي ، او الا يثير له مشاكل جديدة ، هو الآخر لم يالفها من قبل .

هناك قضية اولى خاصة « بالتكنولوجيا » . نعم التسليم

بأن سياسة « التعايش السلمي » و « الانفراج الدولي » تقوض أركان الامبريالية والرأسمالية ، وتكبت اتجاهها لتصرف فائض الانتاج عن طريق انتاج السلاح ، وشن الحروب العدوانية ، وتعزز مراكز قوى التحرر والاشتراكية ، هذا على صعيد الصراع الاجتماعي والعقائدي .. الا أن هناك معضلة لا بد أن تواجه بنيان المجتمع السوفيتي ، ذلك أن الانفتاح العلمي والتكنولوجي على الغرب يفترض حتما في ظل المنافسة الاقتصادية السلمية ، وفي ظل سقوط حواجز كثيرة ، جسارة في التصور ، وجسارة في الاكتشاف ، وجسارة في فحص وتمحيص وتقليب كل افتراض علمي جديد ، دون التقيد بأية افتراضات مسبقة .. فكيف يجري التوفيق بين هذه « الروح » في البحث العلمي ، وبين ضرورة اليقظة والحذر والحرص في مجال الايديولوجية ، تأمينا للمجتمع الاشتراكي وهو بصدد أن يفتح كل أبوابه ، وحماية له من تسرب الايديولوجية البرجوازية ، ولها للتسرب مائة منفذ خلال تنشيط التبادلات الثقافية .. ؟

ومن الردود على هذا السؤال التي اثارت انتباهي خلال زبارة أخيرة لموسكو ، قول أحد كبار الخبراء في مجال البحث العلمي : « ان الابحاث التكنولوجية اعرف كيف أطبق فيها مقاييس دقيقة تخضع للحساب ، ولا أعرف للايديولوجية مقاييس مماثلة !! »

والرد بلا شك مثير . فهو اشارة الى « علمية » ما يخضع للقياس « الكمي » . ويطرح علامة استفهام حول « علمية » ما لا يمكن رده الى قياسات « كمية » ، أي ما يحكم على الواقع بتشخيصات ذات صفة « كيفية » فقط . وهذا الى حد ما ينطبق على « الايديولوجية » . فهل ينم ذلك عن ظهور فئة من « العلميين » في الدولة الاشتراكية ، لا بد أن تزداد قوة مع

تعاظم شأن « المؤسسة العلمية » كركن أساسي من أركان قوة الاتحاد السوفيتي ؟ وهذه الفئة من « العلميين » ، هل هي بصدد ان تبدي تحفظات ضمنية او صريحة .. على « علمية » سيطرة الايديولوجية ؟

ان قضية « الايديولوجية » ، وتأکید ضوابطها و « مقاييسها » هي لا شك من المسائل التي تشغل الحزب السوفيتي ، خصوصا بعد الانفتاح على الغرب ، وقد أصبحت على أي حال من القضايا التي لا مفر من مواجهتها ، بعد أن تلقت الصحافة الغربية تصريحات العالم السوفيتي ساخاروف الى المراسلين الاجانب في موسكو ، وكذلك الضجة التي اثارها كتابات سوليمنتزين قبل صدور قرار من المكتب السياسي للحزب بتجريدته من صفة المواطنة ، وطرده من الاتحاد السوفيتي .

وساخاروف وسوليمنتزين لا يتحدثان من مواقع متطابقة تماما . ولكن كلاهما استنكرا موقف الغرب « لانصياعه » للاتحاد السوفيتي وقبوله « التعايش السلمي » ، في وقت ما زال يحجم فيه المجتمع السوفيتي عن اعطاء المواطن كامل حقوقه المدنية ، ويفرض قيودا تصل الى حد الاحتجاز في معسكرات عمل او عيادات نفسية للأفراد الذين يشهرون خروجهم على الخط الرسمي ، وتحديدهم له وتمردهم عليه ، سواء كان ذلك في مجال السياسة ، او مجال الفن والثقافة .. أي مجالات حرية ابداء الرأي والتعبير عموما . ووصلت الامور بساخاروف الى حد مخاطبة الكونجرس الامريكي لمطالبته بعدم اعطاء الاتحاد السوفيتي امتيازات « الدولة الاولى بالرعاية » ما لم يجر تغييرات جذرية في هذا الصدد .

وربما لا يحظى سوليمنتزين داخل المجتمع السوفيتي بالهالة التي نسجت لها هيئات الاعلام والدعاية في الغرب ،

لتعبيره في مؤلفاته عن معان وقيم ، لو أتيح لجمهرة الشعب العامل السوفيتي قراءتها ، لنفر منها . وقد كشفت تصريحات صحفية كثيرة له ، بعد أن تجاذبته أطراف غربية عديدة ، عن ميول محافظة بل ورجعية ، من شأنها أن تصدم حتى الراغبين في تفجير « فضيحة » حول اسمه . ولكن الأمر يختلف مع ساخاروف . إذ أن مكانته كعالم فيزياء ورياضيات فذ ، ليست موضع شك . وهو عضو أكاديمية العلوم السوفيتية ، ويلقب في الغرب بأنه « أبو القنبلة الهيدروجينية السوفيتية » . والحجج التي سمعتها لتفسير سلوكه هي أن استغراقه في مشاغله العلمية قد حال دون اتقان تربيته السياسية ، وأنه قد تعرض لهزة عاطفية حادة ، أفقدته « الاتزان » في بعض تصرفاته ، اثر وفاة زوجته منذ بضع سنوات . ولكن ليست هذه الحجج كافية أو مقنعة لتجريد مأخذه على الديمقراطية السوفيتية من كل وجهة ، ولا هي قاطعة في نفي أن « قصور النظرة السياسية » قد يشمل غيره من العلماء ومن العاملين في حقل التكنولوجيا .

ومع ذلك ، رأى أن يؤكد لي يوري جوكوف ، كبير محرري برافدا الذي يتصدى في العادة لأدق القضايا الأيديولوجية والسياسية : « اننا لا يمكن أن نقبل هدنة في مجال الأيديولوجية . أكد بريجنيف هذا المعنى في الخطاب الذي القاه في ألما آتا بعد عودته من أمريكا . أن هذا قد يعني أحيانا التوتر مع الغرب ، ولكنه أمر لا مفر منه . أن التعايش السلمي قد فرض بالقوة . لم نتسوله . لم يكن نتيجة تنازلات . لم يأت إلا بعد أن فشلت سياسة « حافة الهاوية » ، وكل محاولات « احتوائنا » . . وحتى نظريات روستو عن « التقارب » Convergence بين النظامين العالميين ، أصبحوا يفضون النظر عنها ، ذلك أنه في الوقت الذي نحرص فيه على

تأكيد صفتنا الاشتراكية ، هم يتصلون من صفتهم الرأسمالية،
ويبتدعون كل يوم اسما جديدا لمجتمعهم : « مجتمع ما بعد
الصناعة » تارة ، ومجتمع « التكنوترون » (نسبة الى التكنيك
والالكترونيات) تارة أخرى . . ومجتمع « الالكترون » وما الى
ذلك . . لقد أصبحوا يصفون أنفسهم حتى بأنهم « اشتراكيون
بالمشاركة » !

« لا بد اذن ان تتكرر الزوابع . . مشكلة اليهود السوفيت
مرة . . ثم مشكلة ساخاروف وسوليمنتزين مرة أخرى . . وغدا
سوف يفتعلون ضجة حول قضية أخرى مماثلة . . اننا نرحب
بصراع الافكار . نعتبره شيئا جادا ، وننظر اليه كأرقى وانبل
أشكال الصراع . وهكذا نريد ان يكون الصراع الايديولوجي
في ظل التعايش السلمي ، لا يصاحبه نشاط هدام ، أو تدخل
في شئوننا الداخلية . كما نرفض دعاوى الصين ، أو دعاوى
الفهود السوداء في امريكا ، الداعية الى مباشرة حرب عصابات
في المدن ضد سلطة البوليس ، كأسلوب لممارسة الصراع
الايديولوجي » .

وقد سلم لي مراسل جريدة « لوموند » الفرنسية في
موسكو (٢) بأن المتحدين علنا للسلطة السوفيتية ، بدعوى
المطالبة باجتثاث مخلفات عهد ستالين والسلبات الموروثة
عنه ، هم حفنة ضئيلة من الناس فقط ، وأن كان بينهم أبناء
أو أحفاد شخصيات كان لها اسم أو دور مرموق في تاريخ
الاتحاد السوفيتي . وهؤلاء ان كانت لهم أهمية تذكر ،
فلو قفتم وتمايزهم « كيفيا » عن السلطة ، لا لوزنهم « الكمي »
. . الا أن الامر الاهم في نظره ، هو قضية العاملين في مجال

(٢) كان سوليمنتزين قد خصه بحديث ، كان له دوي كبير قبل طرده بفترة
وجيزة .

النشاطات الاجتماعية والعلوم الانسانية الذين تتتابهم سلبية محسوسة ، لعدم استساغتهم مجارة السياسة الرسمية . . وبوجه عام ، يتسم المجتمع السوفيتي باستقرار يميزه بوضوح عن التقلصات التي تعانيها لاسباب مختلفة تماما ، المجتمعات الرأسمالية المتطورة والمجتمعات الفقيرة المتخلفة . ومصدر هذا الاستقرار ، هو اختفاء الامتيازات الطبقية الصارخة ، وان كان مبدا منح الامتيازات لفئات معينة امرا مقرر ، ولكن بمقتضى ضوابط محددة معروفة .

وعلى أي حال ، لا بد من ملاحظة أن دعاة « الحقوق المدنية » ، والمنادين بتأكيد اتجاه « الديمقراطية » وقيم « الليبرالية » في الحياة السياسية السوفيتية ، هم في أغلبهم نقاد لسياسة الحزب والدولة تجاه الشرق الاوسط ، وتجد اسرائيل فيهم — مع دعايات الغرب — سندا لتعزيز دعاويها .

نقطة أخيرة متعلقة بقضية « الايديولوجية »

ان قضية « الايديولوجية » تطرح مواجهة بين الصين والاتحاد السوفيتي . الى أي حد يمكن اعتبار الانجازات التي تمت في اتجاه « الانفراج الدولي » و « التعايش السلمي » محكومة لا بمجرد ما تقتضيه انجازات التكنولوجيا العصرية من تعاون واسع بين أكثر دول العالم تطورا (بغض النظر عن اختلافاتها الايديولوجية) ، ولا بمجرد أن ظروفنا مختلفة قد نضجت في المعسكر الغربي ، وفي أمريكا بالذات ، لتقبل فكرة « التعايش » ، وللتخلي عن مظاهر بارزة لسياسات الاستعمار العدوانية السابقة ، ولكن أيضا — من وجهة نظر السوفيت — بسبب « تحدي الصين » ، وضرورة الالتفات الى عدائها المستحكم للدولة السوفيتية ، ورفضها كل هدنة معها ، واعتبارها تشكل « استعمارا اجتماعيا » يمثل ايديولوجيا وفي

تخطيطها الاستراتيجي ، عدوها الاول ؟ وفوق ذلك ، فسان الصين لا تسلم بأن أراضي واسعة من آسيا السوفيتية هي ملك شرعي للدولة السوفيتية ، ولا تكف عن تأكيد عزمها على استردادها باسم حقوقها التاريخية عليها .

سألت السوفيت في هذا الصدد : هذه المشاريع العملاقة انني ننوون الاقدام عليها لنعمير سيبيريا ، وقد بحثتم عن صيغة لها بالتعاون مع اليابان أولا ، ثم مع الولايات المتحدة ثانيا ، ثم مع الدولتين الرأسماليتين معا ، وهما أكثر دولتي العالم الرأسمالي تطورا . . الى أي حد يمكن اعتبار هذا الجهد الخارق لتعمير سيبيريا بسرعة تأميننا لكم ضد دعاوى الصين ، خاصة اذا لاحظنا انكم قد قبلتم بيع منتجات استثمار سيبيريا (الغاز الطبيعي) في صورة « مادة خام » ، لا في صورة « منتجات مصنعة أو شبه مصنعة » ، وهذه علاقة دولة متخلفة بدولة رأسمالية ، لا علاقة الند للند بين دولتين متطورتين ، احدهما رأسمالية والاخرى اشتراكية ؟ . . مما يوحي بأن هناك وجه عجلة يدعوكم الى الاسراع بانجاز عمل لا يتسم الاتفاق فيه مع العالم الغربي بصفة التكافؤ .

ثم يثير ذلك سؤالاً آخر : هل كان الحافز وراء انجاز اتفاقات القمة مع امريكا ، هو مجرد تطبيق التعايش السلمي الذي تطلعت اليه دائماً كمبدأ ، أم كان وراءها أيضا دواعي اقتصادية تستهدف ملاحقة الغرب في بعض مجالات تفوقه التكنولوجي ؟

وكانت اجاباتهم على النحو التالي :

● سياسة « التعايش السلمي » مع الدول الرأسمالية المتطورة كانت سياسة لنا ثابتة ، ودائمة ، منذ أيام لينين . . منذ مولد اول دولة اشتراكية في روسيا ، ولم نحد عنها ابدا .

وبالمناسبة ، كانت الصين هي التي انتقدت — وبشدة — هذا
الشعار في فترة من الفترات . وها هي تعود الان لتبناه . .
وفي وقت ترفض فيه كل تعاون مع الدول الاشتراكية ، تستعد
لاقامة علاقات تعاون واسعة مع دول رأسمالية متطورة
عديدة .

• ان الاتفاقات المزمع إبرامها مع الشركات الامريكية
بشان استثمار الغاز الطبيعي في سيبيريا قائمة على أساس أن
يحمل هذه الشركات نفقات اقامة المصانع ، ومد الانابيب الى
الموانئ السوفيتية ، وعلى أساس أن يتقاسم نقل الغاز الى
امريكا الاسطول التجاري السوفيتي والاسطول التجاري
الامريكي ، واساطيل من بقية بلدان العالم ، بأنصبة متساوية .
وسوف يدفع الاتحاد السوفيتي ثمن المصانع والانابيب من الغاز
المصدر دون دفع روبل واحد من خزانة الدولة السوفيتية ،
وليست منتجات سيبيريا المصدرة في كل الاحوال مجرد « مواد
خام » ، بل تعتبر اقامة المصانع تنشيطا وتطويرا لعمل
مصانعنا في مجالات تخصص متعددة . وبعض منتجات الغاز
المستخرج ستصنع الى درجات متفاوتة داخل الاتحاد
السوفيتي ، كبعض انواع ومستخرجات البرافين ، والعقد
يعتبر من وجهة نظرنا عملية « تغذية عكسية » Feedback
Process لزيادة دعم اقتصادنا القومي بالاستعانة
برؤوس اموال اجنبية ، وبخبرة دولية متاحة ، على نحو
يسمح لنا باستثمار مواردنا في مجالات اخرى ، مع انجاز
خطوات أساسية في استثمار مصادر الثروة الهائلة التي تبطنها
أرض سيبيريا الشاسعة الاتساع ، والتي لا زالت في أغلبها
أرضا بكر . والعبرة في ان هذا العقد لا يكتسب صفة العقود
المجحفة التي تعقدها الاحتكارات الدولية مع الدول المتخلفة ،
تكمن في انه يبرم داخل اطار مجموعة اتفاقات متكافئة

ومتوازنة ، لا تتم على اي نحو بقوة طرف في مقابل ضعف الطرف الاخر .

• أما عن رأى السوفيت في الحملة التي تشنها الصين ضدهم ، فقد لخصها يوري جوكوف في العبارات التالية : « ان حقيقة ما يدفع الصين الى معاداة الاتحاد السوفيتي على النحو الحاد الذي نشهده الان ، انما يرجع في نظري الى عدم استقرار الظروف الداخلية ، بالذات في أعلى مستويات السلطة . ان الصراعات في السلطة لم تنته بعد . ما زالت الحالة غير مستقرة . وما زالت بالغة الحساسية منذ الثورة الثقافية ، وحتى بعد انتهائها . ولا بد للقيادة الصينية من عدو وهمي خارجي تصب ضده جام غضبها كوسيلة تحقق بها قدرا من التماسك .

« لقد اختاروا التحالف مع الغرب . وهم يقولون انهم دولة نامية تنتمي الى العالم الثالث ، لا الى المعسكر الاشتراكي . . علاقاتنا الان مع الصين طبيعية من الناحية الدبلوماسية . . لم بعد هناك توتر على الحدود . ومع ذلك ، فما زالت تجارتنا معها ضئيلة للغاية ، والتبادل الثقافي عند نقطة الصفر . ليس هناك أي اتصال انساني على أي مستوى من المستويات . ونحن نفعل ما في وسعنا لتغيير الحال . ولكن ينبغي ان نقول ان الدوافع الداخلية للحملات التي يشنونها تشير الى انها لا تحمل أخطارا جادة تنال من حالة الانفراج الدولي الراهن » .

الفصل الرابع

اعادة ترتيب التناقضات

الآن وقد استعرضنا تضارب المفاهيم حول الانفراج الدولي الى حد الوصول بها من النقيض الى النقيض ، من فكرة أنه ينم عن « نظام » دولي جديد ، الى فكرة انه ينم عن « فوضى » دولية شاملة . ويستند النقيضان معا : فكرة « النظام » وفكرة « الفوضى » ، الى اصول ومنطلقات فكرية بالغة التباين والتعارض . . فهل من مفهوم يجب ويتخطى هذه **المفاهيم المتضاربة كلها** ، ويستعين بهذا القدر من **التجريد** الذي يشملها كلها في تصور متسق ؟

يكفي ان نستدل بتضارب المفاهيم حول الانفراج الدولي ، لنقرر — في كل اطمئنان — ان الجهد الدولي الذي بذل لاحلال الانفراج الدولي والتعايش السلمي محل الحرب الباردة ، **ليس جهدا يستهدف القضاء على التناقضات الدولية** . . والتناقضات الدولية بين نظم اجتماعية متعارضة المصالح الطبقية ، ومنعارضة الايديولوجية الطبقية ، لا تقبل على أي حال الالغاء ، بل ربما كان التصور الادق ، هو ان حلول الانفراج الدولي قد جاء نتيجة جهد واع ومتعمد من قبل قيادة « العالمين المتعارضين » ، قيادة العالم الرأسمالي التي تمثلها الولايات المتحدة ، وقيادة العالم الاشتراكي التي يمثلها الاتحاد السوفيتي ، « **لإعادة ترتيب التناقضات** » ، بقصد محدد ، هو « تحديد » و « عزل » و « تجميد » تلك « التناقضات » بالذات ، أي تلك الجوانب من الصراع التي تعود ممارستها على كافة الاطراف المعنية باضرار تفوق الفائدة التي يجنيها

منها اي طرف . ويجري « عزل » و « تجميد » هذه التناقضات ،
أو هذه الصور لممارسة الصراع الضارة لكل ، **باتفاقيات**
تبرمها الاطراف المعنية ، **تعززها ضمانات متبادلة ، متوازنة**
الالتزامات . ولكن هذه الاتفاقيات لا تلغي أشكال الصراع
الآخرى ، ولا تنفي حقيقة استمرار وجود تناقضات ، وانما
تكسب ممارسة أشكال الصراع الأخرى صوراً مستحدثة لم
تكن مألوفة من قبل ، بعد تقييد بعض أشكال الصراع ، وتجميد
تناقضات محددة بالذات .

ما هي صورة التناقض التي أصبح من الضروري حظرها ،
أو العمل على « تجميدها » كما قلنا ؟

صورها متعددة ، وان كان يجمعها « قاسم مشترك » ،
وصفة مشتركة ، هذه الصفة هي أنها « **أكثر ضرراً للجميع**
منها فائدة لأي طرف » . . انها — بشكل عام — تناقضات
تفضي ممارستها الى **الحاق الضرر الاكيد بالبشرية ككل** ،
بغض النظر عن تضارب مصالح شرائح البشرية المختلفة ،
سواء كانت هذه الشرائح : كيانات وطنية ، أو طبقات
اجتماعية ، أو قطاعات منها تجمعها العقيدة الايديولوجية ،
أو مقدار التقدم أو التخلف — تكنولوجيا أو علميا ، أو ثقافيا
وحضاريا . . وبغض النظر عن النمط « المزاجي » لكل شعب
وقسماته المتميزة .

وتختلف **مصادر الضرر** المحيق بالبشرية ككل . قد تأتي
من انجازات العلم والتكنولوجيا . وقد تأتي من أوضاع البيئة
الطبيعية المحيطة بحياة الجنس البشري . وقد تأتي من أوضاع
الجنس البشري ذاته . . الخ . .

ولتجسيد الفكرة بعدد من الامثلة :

● ابرام الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فيما بينهما

**اتفاقية لحظر الحرب النووية الشاملة من الحياة الدولية ،
والحد من الاسلحة الاستراتيجية (مباحثات « سولت ») ،
ووقف سباق التسلح ، هو نموذج لتجميد شكل من التناقض
يهدد بافناء البشرية ككل . ومصدر الضرر للبشرية كلها في
هذه الحالة ، هو انجازات العلم والتكنولوجيا العصرية ،
وتطبيق هذه الانجازات في مجال التسلح ، في تنمية القدرة على
التدمير ، بدلا من تطبيقها في مجال البناء والتعمير .**

● **عقد اتفاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي
للتعاون في مجال العلم والتكنولوجيا لا يستهدف مجرد تهيئة
ظروف انسب لتحقيق مزيد من الانجازات ، بمعدل أسرع ،
بفضل استثمار الجهود المشتركة ، ولكن ينطوي أيضا على
درء خطر التلوث ، بتجنيب أشكال التنافس العلمي والتكنولوجي
الذي يترتب عليه الارتفاع بحد التلوث فوق طاقة تحمل
البشرية . . ان الحد من « التنافس » هنا هو أيضا شكل من
أشكال « تجميد » تناقض معين ، من شأنه الإضرار بالبشرية
ككل ، وبجميع الأطراف المعنية . ومصدر الضرر ، هو مرة
أخرى انجازات العلم والتكنولوجيا العصرية . ولكن في هذه
المرة ليس مجال تطبيق الضرر هو مجال التدمير ، بل صميم
مجال البناء والتعمير .**

● **وربما يستثير — غدا — خطر المجاعات التي تتهدد
الدول الفقيرة حاجة مماثلة الى ابرام اتفاقات دولية تحد من هذا
الخطر ومن عواقبه ، لا لاغراض انسانية فقط ، هي انقاذ
قطاعات واسعة من البشرية من الويلات التي سوف تقاسي
منها ، ولكن أيضا لاغراض عملية وطبية ، هي تجنب انتشار
الأوبئة التي سوف تصيب الجميع دون استثناء في عالم صغرت
فيه المسافات ، ولاغراض سياسية ، هي الحد من اثر
((التقلصات الاجتماعية » التي لا بد ان تصاحب كارثة بهذا**

الحجم وهذه الخطورة . والتناقض الذي يجري « تجميده » في هذه الحالة هو زيادة الفجوة عمقا بين الدول المتطورة والدول المتخلفة ، بين قطاع العالم الغني ، وقطاع العالم الفقير . ومصدر الضرر هنا سوف يكون « قصور » التكنولوجيا العصرية — وليس تفوقها — في الوفاء بكل حاجات البشرية ، أو « عجز » هذه التكنولوجيا في القدرة على استثمار موارد الطبيعة ، أو « خلل » في هيكل البناء الاجتماعي العالمي ، أو « تباين » يصل الى درجة الخطر في انماط التكاثر السكاني من جانب ، وتوفير الغذاء الضروري له من جانب آخر .

• ثم قد يكمن هذا الخطر الذي يتهدد البشرية لا في تغير يعترى التركيب الكمي او الكيفي للجنس البشري ، او تغير في قدرة البشرية على استثمار الطبيعة لصالحها (انجازات العلم والتكنولوجيا) . بل قد يكمن في تغير يعترض الطبيعة ذاتها ، كالذي قيل عن قدوم عصر جليدي جديد خلال فترة حياة الاجيال الحالية !.. ان مصدر الضرر هنا .. هو صميم كوكبنا ، الذي نمت وتطورت البشرية فوق سطحه .. منذ ان وجدت !

هل معنى ذلك ان حلول الانفراج الدولي ينبىء بقائون للتطور سوف يجري بمقتضاه « تجميد » تناقض بعد آخر .. حتى تزول التناقضات كلها ؟ هل ينبىء بتقلص في « دائرة التناقضات » كلما اتسعت « دائرة الاتفاقات » ، والانتقال تدريجيا من « الفوضى » الناجمة عن استشراف صراعات بلا ضابط ، الى « نظام » دولي شامل يحل فيه التفاهم والوئام ، والوفاق والعناق ، محل التناقض في شتى صورته ؟

ان « تجميد » أي صراع لا يتحقق تلقائيا . بل لا بد كي يتم ، ان يتحقق ضد الغرائز ، وضد الانفعالات التلقائية ،

بجهد واع ومتعمد ، يحكم العقل ، ويغلب المصلحة ، بعد تقديرها بروية وبرود أعصاب . ومعنى ذلك بذرة أولى لترجيح المنطق في مواجهة التناقض . الا يمكن الذهاب بهذا النمط الجديد للعلاقات الانسانية الى نهاية المطاف ، كمنهج يحقق في غايته الاخيرة الغاء كافة التناقضات ؟

بديهي أن هذا التداعي في الاستنتاجات انما يقوم على مغالطة هي نموذج لما أسميناه في مدخل الكتاب « تعميم ما لا يقبل التعميم » . فليست كل التناقضات ماسة بمصالح البشرية ككل . وليست كلها تلحق الضرر الاكيد بكافة اطرافها المعنية على حد سواء ، وبطريقة متكافئة متوازنة . بل ان « تجميد الصراعات » ممكن فقط في دائرة محدودة للغاية من اشكال التناقض الخليفة بأن تشهدها حياة المجتمعات ، وبوجه عام ، فليس التناقض هو الذي يزول ، بل بعض أشكال ممارسته ، لتجري هذه الممارسة بأشكال اخرى تحل محلها .

وقد تختلف « درجة حدة » ممارسة التناقض بهذا الشكل او ذاك . قد يختلف مقدار « الضرر » او مقدار « النفع » الذي يعود على الاطراف المعنية من ممارسة التناقض في هذا الشكل او ذاك . ولكن لا يعني ذلك في جميع الاحوال أن التناقض قد زال .

على سبيل المثال :

● احلال « التنافس الاقتصادي » محل « سباق التسلح » بين الدول ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المتعارضة ، في ظل الانفراج الدولي ، هو نموذج ناطق عما اوردناه . ان سباق التسلح ، بما ينطوي عليه من أخطار في عصر « توازن الرعب النووي » ، وهو ضرر مطلق للجميع ، هو تهديد بافناء البشرية ككل ، هو ممارسة لتناقض لا يجنى أي طرف فائدة

منه . أما « التنافس الاقتصادي » ، فإنه لا ينطوي على إزالة التناقض بين هذه النظم المتعارضة ، ولكن تجري ممارسة التناقض على نحو يفسح للاطراف المتنافسة جميعها الفرصة لجني ثمارها ، ويترك للاطراف جميعها فرصة الانطلاق في هذا المسار ، مدفوعة بالاعتقاد انها سوف تربح منه أكثر من غيرها . . . والعبرة بعد ذلك بسلامة « النظام الاقتصادي » ، وقدرته في التطبيق على اثبات تفوقه .

• كذلك ، اقامة التعاون مع المنافسة في مجال العلم والتكنولوجيا بين الدول المتطورة المتكافئة القدرة تلغى خطر التلوث ، وتضمن استثمارا أفضل للقدرات المتاحة . بينما التنافس بلا تعاون لا يهدد فقط بأن تتكرر نفس التجارب العلمية دون مبرر من قبل دول مختلفة (وقد أصبحت هذه التجارب باهظة التكلفة في عصرنا) ، بل يهدد باحداث تلوث يقضي على الجهود الابداعية للجميع ، وقدرة الجميع بلا استثناء على مواصلة الجهد العلمى أصلا .

في المثلين السابقين ، اطلنا طريقة لممارسة التناقض على نحو يحقق النفع لكل اطرافه ، محل ممارسة التناقض بصورة تلحق الضرر بالاطراف جميعها .

ان الصراعات التي يجري « تجميدها » أو « ضبطها » هي الصراعات التي يستشعر جميع اطرافها بخطرها عليها بقدر متكافئ . وليس هذا « التجميد » ممكنا ما لم يكن هناك شعور متكافئ بالخطر ، بالضرر . . . ما لم ينشأ « قاسم مشترك » بين الاطراف المتصارعة ، وما لم تتبلور نية مشتركة في استبعاد اشكال معينة من ممارسة الصراع بينها ، لاحلال اشكال صراع أخرى محلها ، ترجع عليها بنفع ، بدلا من ان تحملها ضررا .

والأرجح أن التناقضات التي يجري « تجميدها » ليست التناقضات « غير العدائية » . بل التناقضات « العدائية » ، بل وأشدّها « عدائية » ، تلك التي تهدد البشرية بالفضاء الشامل !.. ذلك أن التناقضات « غير العدائية » هي سنة التطور ، ومحرك التاريخ ، ومصدر إثراء دائم للإنسان ، وليس لطرف اذن مصلحة في « تجميدها » .. كالتناقض — مثلا — بين الإنسان والطبيعة ، وأسلوب ممارسة هذا التناقض الذي يتسم في مألوف الحالات بطابع « غير عدائي » هو أن يغلب الإنسان على الصعاب التي تواجهه في استثمار الطبيعة ، بمزيد من الانجازات في مجال العلم والتكنولوجيا .. وهذا أمر لا يقبل التعميد ! (١) .

ان الصراعات اذن التي تحدث « التجميد » أو « الضبط » ، هي صراعات يجري الاتفاق على تجميدها أو ضبطها بقرار من أعلى ، قرار يصدر من الجهات المسؤولة عن ممارسة الصراع ، وهي بوجه عام جهات على قمة المجتمع ، على رأس سلطة الدولة ، أو على قمة المجتمع الدولي كله . وذلك بعد أن توافرت الظروف التي أشعرت هذه الجهات بأن المصلحة المشتركة لها جميعا تقتضي احلال أشكال أخرى من الصراع محل تلك التي تمارسها تلقائيا . انها تعبير عن « تقييد » حركة انطلاق الصراعات والتناقضات بتدخل واع ، بعد أن كانت الصراعات والتناقضات تنطلق ، دون أن يكون لها قيد يضبط انطلاقها بعد حد معين . ولكن ليس ذلك بمانع يحول دون اتباع أسباب أخرى للصراع من أدنى ، من قاع المجتمعات ،

(١) الحالة الاستثنائية التي أوردناها عن حلول عصر جليدي حالة شاذة .. وهي حالة تخرج فيها الطبيعة عن « سلبيتها » المعتادة ، لتبرز في صورة بالغة العدوانية .. و « العدائية » للإنسان !

ومن قواعدها . بل ان اشكالا من الصراع ظلت « مجمدة » في الفترة السابقة ، فترة الحرب الباردة ، بسبب الاستقطاب الدولي الحاد ، وأصبحت تجد الان الفرصة — في ظل الانفراج الدولي — للتفتح والانطلاق .

ومن هنا نتحدد ملامح تعريف ممكن « للانفراج الدولي » ، يتلخص في أنه يعني تبديلا في نوعية الصراعات التي يجري « تجميدها » ، وتبديلا في تلك التي أصبح من المتاح لها ان تنطلق . كانت الصراعات الخاضعة « للاحتواء » و « التجميد » في الماضي هي الصراعات المنطلقة من قواعد المجتمع الدولي ، وذات طبيعة تتعارض مع ما كانت تقتضيه حدة التناقض ، وضراوة المواجهات « عند القمة » . أما الان ، فان نوعية الصراعات التي يجري « تجميدها » ، هي تلك التي يتقرر تجميدها بقرار واع متفق عليه ، عند القمة . وفي المقابل ، ومع انزواء الاستقطاب الدولي الحاد ، لا بد أن تزداد الصراعات المنبثقة من قاع المجتمعات اندفاعا وانطلاقا .

لا يعني الانفراج الدولي اذن زوال التناقض ، بل زيادة الصراعات على اتساع خريطة العالم انتعاشا وتنوعا . . . واثراء . . . وانتقل مركز الثقل في الصراع من مجال الصراع المحظور ، الذي يتهدد على وجه القطع الجميع ، الى مجال الصراع المشروع ، الكفيل بتفجير قضايا « ثرى » البشرية ، بدلا من أن تحمل لها خطر الفناء .

تزداد الصراعات « ثراء » عندما يجري ممارسة التناقض ، لا بأساليب تعتبر « ضرا » مطلقا للجميع ، لا بأساليب « تفقر » الجميع ، ولكن بأساليب يمكن ان تعود « بنفع » لشتى اطرافه ، بأساليب « ثرى » الجميع . هذا من حيث « كيف » . أما من حيث « الكم » ، فان الصراعات تزداد

• « ثراء » كلما تعددت وجوها ، وتحررت من الانماط المقررة ،
المحدودة القدرة — في ظل الاستقطاب الحاد — على اطلاق
ظواهر تتسم بصفة الابتكار والابداع .

من أبرز سمات اوجه الصراع الجديدة في ظل الانفراج
الدولي ، هو **تعدد أقطابه وتنوع طبيعة هذه الاقطاب ،**
وتداخلها مع تصارعها في آن واحد . ان الانفراج الدولي يطرح
نمطا سيرناتيقيا « لخريطة » الصراعات ، بعمليات « تغذية
عكسية » ، وبتشابكات في شتى الاتجاهات ، بدرجة انه لا
يمكن عزل « أزمة » في العالم عن بقية « الازمات » المتفجرة
في أنحاء العالم الاخرى .

على سبيل المثال . .

ان نزاعا كالفراع في الشرق الاوسط لم تعد أقطابه فقط
اسرائيل والدول العربية . لم تعد هذه الاقطاب « دولا » فقط،
بل أصبحت أيضا « حركات » (حركة تحرير فلسطين) ،
وأصبحت أيضا « قضايا » ذات صفة « نوعية » لا « اقليمية » :
قضية البترول ، وقضية الطاقة ، وقضية الازمة النقدية ،
وقضية التضخم ، وقضية المواد الخام الاستراتيجية ، الخ . .
وكل هذه الاقطاب ، سواء المحدد منها اقليميا ، او التي لا تقبل
« التوطين » في مكان محدد (قضية الطاقة مثلا) تتداخل
وتتشابك وتتصارع في اشكال معقدة .

لذلك لم يعد من الممكن رد « الاقطاب » في العالم الى
كيانات جغرافية فقط ، كالاقطاب الخمسة التي وصفها معاهد
الابحاث الاستراتيجية في الغرب على انها احتلت مكان الصدارة
بدلا من الاستقطاب الثنائي السابق ، او كالاقطاب الستة
— باضافة العرب — بعد حرب اكتوبر . ولم يعد من الممكن
كذلك رد هذه « الاقطاب » فقط الى « كيانات غير جغرافية » ،

كيانات لا تقبل « التحديد الاقليمي » بحكم طبيعتها ، كيانات تتسم بصفة « نوعية » كقضايا ساخنة معينة مثل : قضية البترول ، الطاقة ، التضخم ، الخ . . ان « حصر الاقطاب » في اي نزاع لم يعد أمرا يمكن اجراؤه ببسر ، لانتماء نوعية « الاقطاب » في أي صراع الى تنوع واسع من الاشياء التي يصعب تقرير « قاسم مشترك » لها . . ولذلك كان الافضل الاخذ بحركة التناقضات بين الاقطاب (على تنوع طبيعة هذه الاقطاب) ، كأساس لدراسة الصراعات بخواصها الجديدة بعد حلول الانفراج الدولي ، عملا بالمنهج الذي طرحناه في المدخل الى هذا المؤلف ، وانطلاقا من فكرة ان لحركة التناقضات « قاسما مشتركا » دائما ، مهما تنوعت طبيعة ونوعية الاطراف المتناقضة المتصارعة .

والواقع ان لحركة التناقضات وانطلاقها في ظل الانفراج الدولي خواص تميزها عن انطلاق حركة التناقضات عموما .
لأول مرة في التاريخ ، يتدخل الانسان على قمة المجتمع الدولي لسمع الانطلاق « الحر » ، « غير الواعي » للتناقضات والصراعات ، واندفاعها دون ان يقيدتها قيد . لأول مرة يجري « عزل » و « ضبط » و « تجميد » أشكال محددة من الصراع ، لان الانسان أصبح في مقدوره ان يصنع أدوات للصراع قادرة — لأول مرة — على أن تضع حدا لوجوده ولمسيرته فوق سطح كوكبنا . واصبح « تجميد » بعض أشكال الصراع شرطا لاستمرار الحياة . ولكن لم يترتب على ذلك الغاء الصراع . بل ترتب عليه اكتساب الصراعات الدولية صورا بالغة التعقيد . واصبحت تسفر عن خريطة على المسرح الدولي لا تتطابق مع خريطة الدول ، وانبثقت صراعات لا يجري حسمها في المحافل الدولية فقط ، صراعات متعددة الاشكال متنوعة المحتوى ، خليفة فعلا بان تثير الانزعاج ، لقلبها كل معطيات

. السياسة الدولية المستقرة منذ سنوات طويلة . وقد يفضى هذا التعقيد « السبيرناتيفي » لخريطة الصراعات المنطلقة من تعدد الاقطاب المنكاثرة « من أدنى » الى تهديد الاتفاقات التي يجري عقدها « من أعلى » لتجميد بعض أشكال الصراع . وهذا خطر وارد . ولكن الامر الراجح على أي حال ، أننا سوف نشهد لفترة غير قصيرة ظواهر أشبه « بالفوضى » ، وتعثرات وتقلصات تعكس أوجه الخلل الصارخة ، وعدم انكافؤ الخطير في حظ قطاعات البشرية المختلفة ، ونصيبها من الفرص التي أصبحت الآن متاحة للجميع . ولكن ككل ولادة في المخاض ، فإن الألم لا مفر منه ليكتسب المولود الجديد حقه في الحياة ، وفي تحديد قسّمات شخصيته ومعالم هندامه ، وأساس « نظامه » .

* * *

كان كارل ماركس منذ قرن وربع قرن قد بلور نظرية لتفسير أسباب تصادم المصالح بين البشر . أرجعها الى « الصراع الطبقي » ، باعتبارها محرك مجريات التاريخ . . واختبر ماركس صحة « تصوره » بتطبيقه على عدد من المجتمعات ، على أنه يصلح منهجيا للتعميم على سائر المجتمعات .

ومنذ نصف قرن ، طبق لينين نظرية ماركس ، بالممارسة لا بالتصور فقط . وأقام أول مجتمع اشتراكي ، السلطة فيه للطبقة العاملة . وبمجرد تطبيق « تصور » ماركس ، نشأت الحاجة الى « تصور ثان » ، ناجم عن اكتساب « الصراع الطبقي » صفة « صراع دولي » بين نظامين عالميين يتسعيان للكوكب كله . . . وكان المبتغى و« الهدف » بمقتضى هذا « التصور الثنائي » بلوغ « التعايش السلمي » بين النظامين ، توفيراً

لأنسب ظروف ازدهار الاشتراكية . ولكن ظلت « الممارسة » هي المواجهة العدائية بين النظامين ، والصراع الحاد بين دول تجسم « الصراع الطبقي » على نطاق الكوكب كله .

والآن وقد توافرت الظروف لتطبيق « التعايش السلمي » و « تجميد » صور الصراع التي تكتسب صفة « حرب بين دول كبرى » تهدد بافناء البشرية كلها . . ألا ينبىء ذلك بالحاجة الى « تصور ثالث » يكتسب بلغة جدلية هيجل وماركس صفة « نفي النفي » ، أي يستعيد سمات « التصور الاول » (الصراع الطبقي داخل مجتمع محدد) . ولكن على مستوى أرقى ، متضمنا سمات « التصور الثاني » (الصراع على نطاق الكوكب كله) ؟

لم يعد من الممكن الآن التذرع فقط بمبادئ « السيادة » ، ولا الاحتماء وراء حدود « دول » أو « كتل دولية » بعد « تجميد » الصراع — بالحرب الساخنة أو الباردة — بين أقوى دول العالم ، وانفتاح تصارع الافكار والمصالح والطبقات ، مخترقة كل قيد تحكيمي . وهذا تحد لاشكل من الصراع الايديولوجي ربما كان يمكن الارتكان اليها خلف عوازل المواجهة العدائية بين النظامين ، ولكنها لم تعد تواكب مناخ الانفراج الدولي الجديد .

ما هو هذا التحدي للصراع الايديولوجي ؟

كان الصراع الايديولوجي المرتكن الى عوازل المواجهة العدائية لا يجري « حوارا » مع الطرف المقابل ، وإنما يجري « فضحه » فقط . وكان « الحوار » منصبا على القوى المنتمية الى معسكر واحد فقط ، أو الى قوى يحاول الحوار كسبها الى هذا المعسكر . كان الحوار اذن يستهدف أكبر حشد ممكن للقوى المناصرة ، وأكبر فضح ممكن للقوى المعادية . ولا

• يبحث في أي حال عن « قواسم مشتركة » مع العدو ، عن « لغة مشتركة » عبر حواجز الطبقات ، أو عبر جدار التناقض العدائي في شتى صوره .

ماذا يعني ذلك ؟

معنى ذلك نشوء لغات طبقية مختلفة ، قد تستخدم داخل بلد واحد كلمات مستمدة من نفس القاموس اللغوي ، ولكنها أصبحت مصطلحات لمعان مختلفة ، ورموزا ذات مدلولات مختلفة . كذلك اختلفت نوعية الحجج مع نوعية المصالح . وكان الاحتكام لدى كل طرف الى مجموعة قيم مختلفة ، ومجموعة افتراضات ومسلمات استقرت مع استقرار المبادئ التي كثفت في عبارات مركزة المصالح الطبقية المتصارعة . وتعثرت من كل الوجوه المقاييس المشتركة عبر الطبقات وعبر الاطراف المتصارعة صراعا عدائيا .

والان لم يعد هناك مفر من حوار بين أطراف معادية بطبيعتها ، والمطلوب تحديد الالتزامات المتبادلة بمقتضى مصطلحات محددة ، يفهمها الجميع على نحو واحد ، وتصلح للجميع مقياسا واحدا ، لتقدير أمور تخص الجميع على نحو مماثل .

وهذه معضلة عويصة مطلوب اقرار قواعد لها في جو الانفراج الدولي ، لمواجهة أشكال الصراع الجديدة المتوقع لها أن تنمو وتستشري . وهي على أي الأحوال مشكلة تحديد « أداة التخاطب » ، أو « أسلوب التعامل » ، أو « قواعد اللعبة » من ناحية الشكل ، ومن ناحية « اللغة » على الأقل . وهذا هو ما نسعى اليه في هذا المؤلف ، إذ نرى ذلك شرطا لا غنى عنه لتكتسب هذه « اللعبة الدولية الجديدة » شكلا على

الاقل .. شكل « نظام » .. وما لم تستقر لها قواعد ، فان
« اللعبة » سوف تسفر بالتأكيد عن مظاهر أشبه « بالفوضى
الشاملة » ، لا مضمونا فحسب ، بل شكلا كذلك ..

الجزء الثالث

ازمة الشرق الاوسط .. في مناخ الانفراج الدولي

قل مؤخرا أن الانفراج الدولي يتعرض لنكسة . . أو
لاختبار . والشاهد على ذلك قرار القيادة السوفيتية في يناير
الماضي برفض اتفاق التجارة مع أمريكا الذي يمنح الاتحاد
السوفيتي حق الدولة الأولى بالرعاية ، بعد أن أصر السفاتور
جاكسون على ربط الاتفاق بهجرة اليهود السوفيت إلى
إسرائيل ، وبعد أن تمخض الاتفاق عن حجم للتبادلات التجارية
بين البلدين يقل كثيرا عما كان واردا في الأصل .

ثم قيل في الغرب أن مرض بريجنيف الأخير (١) ليس مرده
داء أصاب الزعيم السوفيتي في قدرته على مباشرة عمله ، بل
ينم أيضا عن داء أصاب صميم سياسته .

وقيل أن صورة الانفراج الدولي كما تبلورت بفضل
الاتفاقات الني عقدتها القيادة السوفيتية مع الرئيس نيكسون
لم تعد ممكنة بعد استقالة نيكسون وتولي فورد الرئاسة
الأمريكية . فقد أصبح للكونجرس الأمريكي صوت أعلى في
تقرير السياسة الأمريكية بعد أبعاد نيكسون . والتيار الذي
يمثله جاكسون ، وهو تيار قوي يعارض أصلا الانفراج على
الدول الشيوعية ، قد أصبح قادرا على تعويق الاتفاقات التي
عقدها فورد في اجتماع فلاديفوستك مع بريجنيف . وكان لا
بد أن تفسر القيادة السوفيتية أصرار جاكسون على ربط

(١) أبرزته صحف القاهرة على أنه سبب تأجيل زيارته لبعض العواصم
العربية ، في يناير أيضا .

الاتفاق التجاري بهجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل ، على انه تدخل مسافر في صميم شئون الاتحاد السوفيتي الداخلية .

ولكن هذه الفكرة في العلاقات الامريكية السوفيتية ، بأثارها على الانفراج الدولي عموما ، هل هي ظاهرة أصيلة ، خليفة باعادة جو الاستقطاب الحاد بين المعسكرين العالميين ، على غرار ما كان عليه العالم وقت هبوب رياح الحرب الباردة ، أم هي مجرد ظاهرة عارضة ، قد تنال من صيغة محددة للتعايش السلمي بين أمريكا والاتحاد السوفيتي ، ولكنها لن تنال من مبدأ التعايش السلمي بينهما ، ومن الاتجاه الى الانفراج الدولي عموما .

لقد حرص كل من الحكومة السوفيتية والحكومة الامريكية على تأكيد ان الغاء الاتفاق التجاري لن يترتب عليه تراخ في جهودهما لتعزيز التقارب بينهما ، وان كان الكثيرون يرون في تفاقم الازمة الاقتصادية التي تجتاح العالم الغربي اليوم ما ينبىء بزيادة أسباب الاحتكاك .

ومع ذلك فان الامر المؤكد ان الاتجاه الى « اعادة ترتيب التناقضات » بين الطرفين — وهذا صميم ما نعنيه بجو الانفراج الدولي — أمر لا رجعة فيه . وهو اتجاه لن يتحقق في خط مستقيم ، بل لا بد ان يتعرض لانتكاسات ومنعرجات . ولكن لا بديل عنه . ذلك ان الطرفين معا يدركان ان الاستقطاب السابق في ظل الانجازات العصرية لتكنولوجيا السلاح ، يعرض البشرية بأسرها للفناء . وقد لا تستقر العلاقات بينهما وفق ما تصوره الكثيرون « وفاقا . . وعناقا » . . ولكن يجوز لنا الجزم بأن الطرفين حريصان كل الحرص على تحاشي القطيعة المطلقة ، والتردي بالعلاقات بينهما الى حالة تنذر بحرب نووية شاملة .

الفصل الأول

اهتمام واشنطن .. هل يتجه شرقا ؟

من أبرز آثار الانفراج الدولي على أزمة الشرق الأوسط ، هو حدوث « تغير ما » ، لا ينكره أحد ، ولكن تختلف التفسيرات حول معناه ودلالاته ومداه ، في موقف أمريكا تجاه المنطقة . تغير برز « جنينيا » في مقال أرنو دي بورجراف المنشور بمجلة « نيوزويك » قبل اندلاع حرب أكتوبر بستة أشهر ، وهو مقال نشره بعد تقصي وجهة نظر كيسنجر . ثم هو تغير أسفر عن مظاهر محسوسة بعد نشوب الحرب بقليل ، وقد جسّمته دبلوماسية كيسنجر النشيطة حيال الأزمة . خاصة في أعقاب الحرب مباشرة .

هناك على أي حال ما يبرر التصور التالي :

لو افترضنا انه كان في وسع الولايات المتحدة ان تقرر لنفسها « استراتيجية » تحقق مصالحها الشاملة على الوجه الأمثل ، وبلا تدخل من مجموعات الضغط المختلفة ، المتوطنة في مراكز السلطة ، والمثلة « لمصالح جزئية » ، فهناك ما يسند القول بان أزمة الشرق الأوسط هي المشكلة الأولى التي يتوقف عليها في الظروف الدولية الراهنة ، مركز الولايات المتحدة كزعيمة بلا منازع للعالم الغربي .

لماذا أزمة الشرق الأوسط بالذات ؟

لان أوروبا لم تعد المنطقة الأكثر حساسية ، والأكثر عرضة للالتهاب في المواجهات الدولية ، على غرار ما كانت عليه في فترة الحرب الباردة . صحيح ان أوروبا تعثر بها الآن تغيرات

ملحوظة وهي تقع على خط المواجهة الاول بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي ، وهي المنطقة التي تتركز فيها أكبر ترسانة عسكرية شهدها التاريخ في أي وقت ، وهي التي يشملها على جانبي خط المواجهة أكبر حلفين عسكريين أقيما في أي وقت : حلف الاطلنطي وحلف وارسو ، وهي التي كانت تنبئ طوال عقود من الزمان بأن تكون الساحة الرئيسية لمواجهة النووية في حالة نشوب حرب عالمية ثالثة . ولكن نظام الانفراج الدولي شمل أوروبا ، والمباحثات جارية للبحث عن صيغة « للامن الاوروبي » ، تضم جميع دول شقي القارة مضافا اليها الاطراف الدولية الاخرى المعنية .

كذلك لم يعد الشرق الاقصى منطقة ملتهبة بالفئة الحساسية على نحو ما كانت عليه ، وقت انتهاء امريكا سياسة محاصرة الصين بحروب محدودة ، تلاحت من كوريا شمالا الى فيتنام جنوبا . وقد خف التوتر بعد انفتاح امريكا على الصين ، وسحب امريكا قواتها من فيتنام ، وتوقيع اتفاقات يناير ١٩٧٣ مع حكومة شمال فيتنام . كما هدأت الحالة كثيرا في شبه القارة الهندية .

وبقيت ازمة الشرق الاوسط قبل حرب اكتوبر هي وحدها الازمة الشديدة التعثر ، والمنطوية بالتالي على احتمالات تفجر كبيرة . . . اي ان ازمة الشرق الاوسط قفزت الى مقدمة الازمات الخليفة بتعكير جو الانفراج الدولي ، رغم الهدوء الظاهري — والنسبي — الذي اصطلح وقتذاك على تسميته « بحالة اللاسلم واللاحرب » .

ويجدر هنا ان نذكر ان منطقة الشرق الاوسط قبل ان تقفز ازماتها لتصبح في مقدمة الازمات العالمية المعرضة للاشتعال ، لم تكن تشكل في نظر الاستراتيجية الامريكية

الشاملة الا منطقة ذات أهمية ثانوية أو هامشية . لم يكن يعني ذلك بالطبع ان امريكا كانت تملك اهمالها . فكانت لها اهميتها من الوجهة الجغرافية لتاخمتها الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي . ولم تكن امريكا تستطيع ان تتركها في « فراغ » ، وحاولت درء ذلك بمد شبكة أحلافها الى الشرق الاوسط . وتم ذلك باقامة ما عرف « بحلف بغداد » أولا ، ثم « بالحلف المركزي » (السنتو) بعد قيام ثورة العراق عام ١٩٥٧ . وبقدر فشل امريكا في تغطية المنطقة بحلف يربط كل دولها بنظام الدفاع الغربي ، بقدر ما اكتسبت اسرائيل دورا بارزا في المخطط الأمريكي تجاه تصاعد حركة التحرير العربية ، ولضمان وجود نقطة ارتكاز ثابتة للغرب في منطقة تقع عند ملتقى خطوط المواصلات الرئيسية ، وبها شريان قناة السويس الحيوي .

كذلك لم تهمل امريكا ابدا أية فرصة متاحة لاستثمار الاوضاع في الشرق الاوسط ، من اجل تعزيز مواقعها الخاصة على حساب الاطراف الدولية الاخرى . استغلت العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦ لتحاول « غزو » المنطقة بأسلوب مبتكر جديد ، بعد اندحار مراكز بريطانيا وفرنسا . وتقدمت امريكا « بمبدأ ايزنهاور » لملء الفراغ . ولكن بعد رفض حركة القومية العربية الصاعدة هذا المشروع ، زادت امريكا اعتمادا على اسرائيل . وكانت اسرائيل بوجه عام تلبي احتياجات الاستراتيجية الامريكية بشكل مرض في ظل المعادلة السياسية التي نشأت عقب فشل « مبدأ ايزنهاور » .

كانت اسرائيل نقطة مراقبة امريكية على المنطقة . وكانت أداة فعالة في يد امريكا لتعميق أسباب الانقسام داخل العالم العربي . واستطاعت امريكا بفضل اسرائيل ، ودون ان يكلفها ذلك — خلافا لفيتنام — حياة جندي واحد من جنودها صد تصاعد حركة التحرير العربية ، وتوجيه ضربة عنيفة لمكانة

جمال عبد الناصر ، ولنجزات ثورة ٢٣ يوليو وأصدائها على صعيد الامة العربية كلها ، واستطاعت ان تكبد العرب عام ١٩٦٧ أبشع هزيمة عسكرية في تاريخهم الحديث ، وان تظهر الدعم السوفيتي للنظم التقدمية العربية وكأنما هو مصاب بالعقم في وجه التحرك الامريكي الاسرائيلي النشيط ، وفي نفس الوقت بنت أمريكا لنفسها ركائز أخرى في المنطقة ، تعاضم شأنها مع تعاضم شأن البترول ، خاصة المملكة العربية السعودية وايران .

وهكذا وجدت أمريكا في اسرائيل ، وفي مساندتها — في نفس الوقت — لأبرز دول المنطقة صاحبة أهم مستودعات البترول ، وسيلة تحفظ بها مصالحها الحيوية ، دون ان تتعرض هذه المصالح لانتكاس خطير ، نتيجة تعاضم شأن حركة التحرير العربية . ومع امتداد ظاهرة « الاستقطاب » الى الشرق الاوسط ، وهي الظاهرة التي شملت منطقة بعد أخرى من مناطق العالم في فترة الحرب الباردة ، وأيا كانت مكاسب حركة التحرير العربية ، وأيا كانت المواقع التي اكتسبها الاتحاد السوفيتي في الشرق العربي ، فقد « ضمنت » أمريكا بهذه المعادلة السياسية — أو هكذا اعتقدت — عدم تجاوز الخطر حدا معيناً . وكان في وسع أمريكا ان تنظر الى أزمة الشرق الاوسط على انها لن تصل الى الحد الأدنى الذي يملئ عليها بحث استراتيجية بديلة لحماية مصالحها .

ولكن الامر اخلف مع حلول الانفراج الدولي ، واختفاء ظاهرة « الاستقطاب » في منطقة بعد أخرى من العالم . لم يعد من الممكن اقامة المعادلة في الشرق الاوسط على تناقضات مستحكمة لا حل لها ، وعلى مواجهة شديدة القازم قابلة للالتهاب في أية لحظة . فقد كانت التناقضات المستحكمة مقبولة في الفترة السابقة ، ما دامت هي مستوعبة داخل استقطاب

دولي اوسع نطاقا ، وفي وقت يشكل فيه هذا الاستقطاب الدولي العام اساس الاستراتيجية الامريكية الشاملة . ولكن أصبح هذا « الاستقطاب الواقعي » خطرا في وقت أصبحت فيه الاستراتيجية الامريكية الشاملة محكومة بمعطيات اخرى ، وتخشى انفلات الموقف في المنطقة لانسام النزاع فيها بخواص تختلف عن هذه المعطيات الاخرى .

لم يعد في وسع امريكا ان اقامة علاقاتها بالمنطقة على اساس المعادلة السابقة ، أي على اساس « استقطاب » لا مفر منه ، وسلمت به ، بل عملت على تغذيته . ولم يعد من الممكن لها ان تنحاز فقط وبحسم الى جانب اسرائيل ضد الدول العربية التي تعرضت لعدوان اسرائيل ، وأن تكفل لنفسها في ذات الوقت علاقات وطيدة ومستقرة مع الدول العربية المنتجة للبترول . ولم يعد الاستقطاب على الصعيد الدولي واردا ليكون عنصر تغذية لاستقطاب يمتد الى المنطقة العربية ، ويحول دون تفاهم بين الدول العربية ، على اختلاف نظمها ، خاصة في ظروف اسنمرار تعثر أزمة الشرق الاوسط، وبروز أسباب جديدة لتوافق مصالحها .

ثم لم يعد اهتمام امريكا مشدودا كله الى قضايا اخرى طغت على رأيها العام ، كقضية فيتنام مثلا ، أو تأمين غرب أوروبا ضد خطر « الغزو الشيوعي » . فلقد استطاعت امريكا بفضل الانفراج الدولي ان تخلص نفسها من ورطة حرب فيتنام . ومع استتباب أسلوب حوار القمة بين واشنطن وموسكو ، سقطت الحواجز التي كانت تبرر في الماضي تجميد البحث عن صيغة « للامن الاوربي » ، تخفف من حدة التوتر في القارة الاوروبية . ولم يكن يعني ذلك أن الانفراج الدولي قد قلل من وزن المشكلة الاوروبية ، ولا من انشغال امريكا بها ، ولكن نجم عنه ان امريكا أخذت تستند الى مواقع اخرى

في العالم — ومنها الشرق الاوسط — لتستخدمها « كروافع » تعزز بها اهدافها السياسية في أوروبا . والواقع أن تأمين مصالحها في أوروبا — في ظل الانفراج الدولي ، و بروز خريطة للعلاقات الدولية تقوم على أقطاب متعددة — لا يعني مجرد دعم التحالف الغربي في وجه المعسكر الاشتراكي فحسب ، بل يعني أيضا دعم موقع أمريكا في وجه دول غرب أوروبا ، و ضرورة أن تحتفظ أمريكا بوسائل تستطيع بها ردع أية محاولة من قبل دولة أو أكثر من هذه الدول لانتهاج سياسة تتعدى في « استقلاليتها » ما تراه أمريكا « مقبولا » .

ثم هناك قضية **البتترول العربي** . وقد تبدو لأول وهلة صدفه غريبة أن يتركز أهم مستودع عالمي للبتترول في أرض العرب ، أي في منطقة مجاورة لازمة الشرق الاوسط ، منطقة يشعر أهلها بأن الازمة تمسهم مباشرة ومصريا . والبتترول في نفس الوقت يرتبط بأزمة أخرى ، هي **أزمة الطاقة** ، ويكتسب البتترول أهمية عالمية فائقة باعتبارها مفتاح حل أزمة الطاقة ، ما لم تكتشف مصادر طاقة بديلة ، تلبي احتياجات التكنولوجيا العصرية . **ولكن العلاقة بين هاتين الازمتين ليست علاقة صدفه فقط** . ذلك أن حرص الغرب المستهلك للبتترول على دعم اسرائيل ، وعلى دورها « كشرطي » في المنطقة ، يحمي مصالحه ضد تطلعات شعوب المنطقة الى الاستقلال ، ليس منفصلا عما تبطنه أرض المنطقة من بتترول ، وظهور شواهد عن هذه الثروة الدفينة منذ وقت غير قليل .

غير أن حلول عصر الانفراج الدولي ، قد طرح قضية البتترول في صورة أكثر تشابكا وتعقيدا . ولم يعد « الشرطي الاسرائيلي » وحده قادرا على تلبية مصالح الغرب المستهلك في ردع تطلعات الدول المنتجة المشروعة . وهي تطلعات مشروعة لا مجرد أن الفجوة تتسع باستمرار بين اسعار

المواد الخام الاستراتيجية واسعار المنتجات الصناعية ، ولكن ايضا لزيادة الاستهلاك عموما في « مجتمعات الاستهلاك » مع حلول الانفراج الدولي ، وبالتالي زيادة تبعية المستهلك على منتج المواد الخام .

ومع ذلك ، يتباين مقدار تبعية دول الغرب المختلفة على البترول العربي . اوروبا واليابان تعتمدان عليه اعتمادا اساسيا . . ولكن اعتماد امريكا عليه ، حتى الان ، ما هو الا اعتماد هامشي .

وازاء هذه المعطيات الجديدة تفتحت امام امريكا فرصة ذهبية . .

ان تحكم امريكا في مصادر البترول لا يعني مجرد تحكمها في ازمة الطاقة ، بل يعني كذلك تحكمها في مصادر دول الغرب الصناعية الاخرى . وهي على اية الاحوال اقل دول الغرب تأثرا بضغط العرب ، سواء اتخذ هذا الضغط شكل الحظر على تصدير بترولهم ، أو رفع اسعاره ، ولذلك سيبان : الاول هو أن اعتمادها على البترول العربي اقل من غيرها ، والثاني هو أن أكبر الشركات التي تتولى استخراج هذا البترول شركات أمريكية تستفيد من رفع الاسعار . وبقاء الاسعار مرتفعة الى حد معين هو على أي حال في مصلحة امريكا كما سنبين فيما بعد .

امريكا تملك اذن حرية حركة ازاء قضية البترول العربي وازاء ازمة الطاقة عموما ، لا يملكها طرف آخر في الغرب .

في نفس الوقت ، تملك امريكا وحدها الضغط ، بطريقة حاسمة على اسرائيل ، ذلك لو عقدت النية فعلا على ممارسة هذا الضغط . اذ اثبتت حرب اكتوبر فساد دعوى اسرائيل

انها « مستقلة » عن امريكا ولا تدين لها بأدوات حفظ أمنها .
وان طرحت حرب اكتوبر سؤالا ، فهو الى اي حد تتمتع امريكا
— في المقابل — « باستقلال » حيال اسرائيل ! .. اي الى اي
حد يملك صاحب القرار الامريكي أن يتحطل من ضغوط
الصهيونية لينتهج سياسة تلبي مصالح امريكا المنمزة ، حتى
لو كان القرار الذي يتعين اصداره يخالف مصلحة اسرائيل ؟

ولاول مرة برزت مجموعة عوامل تدفع امريكا الى ضرورة
ان تتامل الموازنة بين سياستين : سياستها التقليدية في أن
تستمر في انحيازها التام الى جانب اسرائيل ، مستفيدة من
دور اسرائيل « كشرطي » في المنطقة دون ما اعتبار للعوامل
الجديدة التي جددت بعد حلول الانفراج الدولي .. وسياسة
أخرى قد يكون ثمنها الابتعاد نوعا عن أطماع قادة اسرائيل ،
ولكن تحقق في المقابل مزايا متعددة .

أبرز هذه المزايا هو أن تسبق امريكا القرار العربي في
استخدام البترول كسلاح للضغط السياسي على الأطراف
الدولية التي تناصر اسرائيل . وان تستوعب هذا السلاح
لصالحها ، وتحوله الى سلاح امريكي ضد أطراف دولية
متعددة : ضد أوروبا واليابان في المقام الاول ، على الصعيدين
السياسي والاقتصادي معا ..

اقتصاديا ، بان يكون تحكم امريكا في اسعار البترول
وسيلة لتحكم امريكا في اسعار المنتجات الصناعية التي تصدرها
أوروبا واليابان ، ويتقرر رفع أو خفض هذه الاسعار وفق ما
يلبي مصالح امريكا التنافسية في الاسواق العالمية ، وهذا
أمر بالغ الأهمية في وقت يشتد فيه التنافس العالمي بين الدول
الرأسمالية المتطورة ، وكذلك حتى تكون لامريكا كلمة مؤثرة
في تقرير معدل التضخم ، وتقرير أبعاد الأزمة النقدية ، الى

غير ذلك من الظواهر الملازمة لازمة الاقتصادية التي تتهدد
الان العالم الغربي بأسره .

أما سياسيا ، وهو الأهم ، فبأن تقضي على محاولات
الغرب للتخلص من زعامتها ، فتحمي نفسها من خطر هبوط
مركزها ، ومن أن تصبح مجرد دولة عظمى ضمن غيرها من
الدول الغربية التي تتجه لتكتسب صلاحيات دولية مماثلة . .
على أمريكا أن تثبت لتحفظ بمركز دولي متفوق « كيفيا » أنها
قادرة على التحكم فيما لا يستطيع غيرها التحكم فيه . عليها
أن تثبت قدرتها على التحكم في أزمة الطاقة ، وبالتالي في مقدار
تدفق البترول العربي ، وفي أسعار هذا البترول العربي ،
وكذلك قدرتها على التحكم في مصائر أزمة الشرق الأوسط
وان تستخدم أزمة الطاقة كوسيلة لتوجيه مجريات أزمة الشرق
الأوسط ، كما تستخدم أزمة الشرق الأوسط لتوجيه مصائر
أزمة الطاقة . ومهما أعلنت أن القضيتين منفصلتان ، فليس
ذلك إلا بقصد زيادة تحكمها في القضيتين معا ، واستخدام كل
منهما للتأثير على الأخرى وفق الأسلوب الذي تقررته هي
وحدها .

ثم ان تطلع الدول العربية المنتجة للبترول لاستخدامه
كسلاح سياسي ، يقابله تعاملها مع دول الغرب المستهلكة له ،
داخل اطار وقواعد التعامل الرأسمالي العالمي . وتراكم
رؤوس الاموال العربية المحصلة من تسويق البترول في
الاسواق الرأسمالية ، هو رباط يربط اقتصاديات الدول
المنتجة بالاقتصاد الرأسمالي العالمي . ومعنى تحكم أمريكا في
سلاح البترول هو ان تحول الدول المنتجة الى « حصان
طروادة » في العالم الثالث ، ذلك ان الثراء الفاحش الناجم عن
عائدات البترول ، وتبعية هذا الثراء لاقتصاديات الرأسمالية
التي تسيطر عليها الاحتكارات الامريكية ، مسألة سوف

يستثمرها أمريكا لاحداث انقسام في العالم الثالث بين الدول البرية المنتجة للبتروول ، والدول الفقيرة التي تعاني من ارتفاع اسعاره . وقد شاع الكلام مؤخرا عن تمايز الدول المنتجة الى حد ان بعض المحللين يعتبرونها مجموعة دول منسلخة عن العالم الثالث ، ويعرفونها « بالعالم الرابع » ، أو بالعكس : أي أصبحت دول العالم الثالث الغنية هي « العالم الثالث » . . وببقية دوله الفقيرة « العالم الرابع » !

باختصار ، القضية المطروحة أمام أمريكا هي أن تواجه استخدام العرب سلاح البتروول بأن تحوله الى سلاح تستخدمه هي لتأكيد مركزها كالدولة العظمى الوحيدة المتحكمة فعلا في مصائر العالم الغربي . وكما استخدمت من قبل الانفتاح على الدول الاشتراكية بكل أطرافها ، على الاتحاد السوفيتي والصين معا كوسيلة لتأكيد سيطرتها على الغرب في وقت بدا النمساك الغربي يتعرض فيه لشروخ ، فان أمام أمريكا الان ان نعيد الكرة باستخدام سلاح البتروول في هذه المرة ، وباعتباره مفتاح أزمة الطاقة ، ومن العوامل المؤثرة في الازمة النقدية ، والتضخم ، والازمة الاقتصادية ، الى غير ذلك من الظواهر التي أخذت تجتاح العالم الغربي بعد حاول الانفراج الدولي ، وتملي على أمريكا ان تتدخل لتقبض على زمام الموقف عند ((المنبع)) .

الا ان اقبال أمريكا على تبني استراتيجية تحقق هذا الهدف يفترض تغييرا في موقفها من أزمة الشرق الاوسط . وبدلا من أن تنظر الى قضية البتروول باعتبارها سلاحا يملك العرب تصليته لاسترداد حقوقهم المهدرة ، أي بدلا من النظر الى قضية ((البتروول)) وارتباطها ((بأزمة الطاقة)) كجزء من ((أزمة الشرق الاوسط)) ، وكقضية تتبعها ، أن تعكس أمريكا المعادلة ، وان تنظر الى ((أزمة الشرق الاوسط)) ، كجزء من

« أزمة الطاقة » ، وكقضية تتبعها . ومعنى ذلك ان يكون تدخل امريكا في أزمة الشرق الاوسط ، والبحث عن تسوية لها ، رهن مصالحها ازاء « أزمة الطاقة » ، ورهن تقديرها لأفضل « حل » لهذه الازمة ، يخدم اسراتيجيتها الشاملة في ضوء المعطيات الدولية الجديدة .

ويستبع ذلك اكثر من قضية هامة .

أبرز هذه القضايا ان نعمل امريكا على ان ينتقل محور الازمة من أرض فلسطين ومن المواجهة العربية الاسرائيلية ، الى **منطقة الخليج** — شرقا — وهي المنطقة التي تنتشر حولها مستودعات البترول ، وتتزاحم عندها استراتيجيات متضاربة وأحيانا متعارضة ، للسيطرة على مصائر هذه المستودعات مستقبلا .

وهناك في الخليج « خرائط مواجهة » متعددة يجدر بنا ان نتأمل بعضها ..

هناك خريطة **مواجهة أولى** ، هي المواجهة بين دول المنطقة الصديقة **للولايات المتحدة** ، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وايران من ناحية ، وبين دول تحيط بمنطقة الخليج وتحكمها نظم تقدمية او غير منحازة ، ونربطها **بالاتحاد السوفيتي** علاقات صداقة ، مثل العراق وجمهورية اليمن الديمقراطية جنوبا ، وسوريا في الشمال الغربي ، وافغانستان والهند في الشرق والشمال الشرقي .

وتوحي هذه الخريطة الاولى للمواجهات حول محور الخليج ، بعلاقة قد تربط مضاعفات وانعكاسات « أزمة الطاقة » على هذه المنطقة ، « **بازمات اقليمية** » أخرى لن تقتصر على أزمة الشرق الاوسط فقط ، بل قد تمتد الى

« الازمة » التي لم تسو نهائيا بعد في شبه القارة الهندية ،
او الى الموقف المتأزم على شاطئ جنوب البحر الاحمر ،
بالمشاكل المعلقة في الجنوب العربي من ناحية ، وتفجر الموقف
في اثيوبيا وارتريا من الناحية الاخرى . يضاف الى ذلك
الاستراتيجيات الجديدة الخاصة بمواجهات الدول الكبرى في
البحار والمحيطات . وليس من شأنها تخفيف هذه الازمات
المحلة في اغلبها على البحر الاحمر والمحيط الهندي ، وكلاهما
سوف تزداد أهميته بعد اعادة فتح قناة السويس .

ولكن اذا افترضنا أن مناخ الانفراج الدولي ولقاءات القمة
بين موسكو وواشنطن كفيلة « بضبط » النزاعات الاقليمية
انتي من شأنها « توريط » الدولتين الكبيرين ، وجرهما الى
مواجهة مباشرة او غير مباشرة بسببها ، فليس الامر كذلك
فيما يتعلق بخريطة مواجهة ثانية في المنطقة ، هي خريطة لا
تشمل سوى دول صديقة للولايات المتحدة ، ولكن نشأت ظروف
يمكن أن تتطور لتزيد من أسباب وقوع صدام في المستقبل
بينها . ونعني هنا على وجه التخصيص المملكة العربية
السعودية وايران . فان الدولتين قد حققتا بفضل تصدير
البتترول ثراء هائلا في سنوات معدودة . والدولتان تتطلعان
الى دور قيادي في منطقة الخليج ، ولا يفصل بينهما جغرافيا
سوى مجموعة امارات غنية بالبتترول ، ولكن هشة المؤسسات
غير محددة المعالم والحدود ، ولم تدخل حلبة الاثراء السريع
الا مؤخرا فقط . . وهناك ازاء ذلك تفاوت في قدرة السعودية
وايران على « تحديث » مؤسساتهما ، ومجازاة متطلبات
الصراع العصري . وتملك ايران هيكلا أساسيا Infrastructure
قادرا على التطور في وقت اسرع من السعودية . وبالتالي
تملك فرصا افضل لتثبيت اقدامها في الخليج . ولكن يقابل ذلك
أن السعودية ، وكذلك امارات الخليج ، يربطها الايمان بأنها

جميعا — خلافا لـ إيران — جزء من الأمة العربية . وهناك
إيرانيون تسربوا بحثا عن لقمة العيش الى امارات الخليج في
عهود سابقة . فهل لتسربهم ما ينبىء بنتيجة مماثلة لتسرب
اليهود الى فلسطين في أيام الانتداب ؟ وهل من « كيان
استيطاني » إيراني ينتشر تدريجيا في الخليج العربي مستقبلا ؟
وقد سبق ان احتلت إيران جزر أبو موسى وطنب الكبرى
وطنب الصغرى العربية ، الواقعة على مدخل الخليج بدعوى
حماية امن المنطقة ، وأمن مرور ناقلات البترول . . فماذا بعد ؟

ربما كانت هذه العوامل كلها حوافز اضافية لدعوة أمريكا
الى إعادة تقييم استراتيجيتها ، والتركيز على منطقة الخليج
باعتبارها الركيزة التي تتقرر عندها مصالح أساسية لها ،
لا تجاه تلك المنطقة من العالم فقط ، ولا تجاه أزمة الشرق
الأوسط فحسب ، بل على نطاق العالم بأسره . ولكن بجانب
هذه « الحوافز » ، هناك ايضا « روادع » . ذلك ان أمريكا
تملك التدخل للحد من تطور نزاع بين السعودية وإيران
الى الدرجة التي تهدد مصالحها ، ولكنها لا تملك ان تتدخل
بكفاءة مماثلة للسيطرة على النشاط الفلسطيني في منطقة
الخليج ، خاصة في حالة تعثر أزمة الشرق الأوسط ، وإهدار
حق شعب فلسطين بالذات .

فلقد تعود صاحب القرار الأمريكي على ان يكون خاضعا
لضغط « اليهود في المهجر » (هذا لو جاز لنا ان نستخدم
المصطلح الصهيوني في وصف ضغط المجموعات اليهودية على
أجهزة السلطة الأمريكية) . ولكن لم يألّف صاحب القرار
الأمريكي بعد خضوعه ايضا لرادع مقابل ، هو ضغط
« الفلسطينيين في المهجر » . .

هذا الضغط « الفلسطيني » ليس بالتأكيد متوطنا في

الكونجرس الأمريكي ، او الصحافة الامريكية ، ولكنه عبارة عن « وجود فلسطيني » منتشر في الدول العربية المنتجة للبتترول ، وفي منطقة الخليج بالذات . « وجود » قد لا ينبه الى « خطر » لو قصرت امريكا رؤيتها فقط على الفلسطينيين الذين يشكلون عصب التكنوقراطية البترولية في شبه الجزيرة العربية . ولكن سوف يبدو « الخطر » مخيفا بمجرد أن تعي امريكا ان أبناء هؤلاء الخبراء من اصل فلسطيني ، قد يؤلفون **احتياطيا هاما « لجهة الرفض »** . نقول الابناء لا الآباء باعتبار ان الآباء قد تقيد حركتهم مغريات المال وأعباء المسؤولية . ولكن الابناء فئة مفكرة ومعانية طليقة ، قد يغريهم منطق « جبهة الرفض » ولا بد أن ينجذب بعضهم اليه ، اذا ما اسنمر تعثر قضية فلسطين ، ومع زيادة فقر معسكرات اللاجئين في وقت تتعدد فيه صور فاحشة للثروة البترولية العربية . وليس نفس منابع البترول او تلغيم مضايق هرمز عند باب الخليج بمهمة أصعب من اختطاف طائرة جامبو !

وهذا المنطق على أي حال لم يعد بعيدا عن ادراك وكالة المخابرات المركزية الامريكية . . فقد لوحث بأنها لن تتورع عن الاسترشاد بأساليب الفدائيين الفلسطينيين لتهديد وابتزاز المشايخ العرب « المنعنين » ، « العصاة » ، الذين يرفضون قبول شروط واشنطن الخاصة بتحديد أسعار البترول . ومن هنا أصبح منطق « جبهة الرفض » — باعتراف امريكا — جزءا لا ينفصل من « لعبة السياسة » في المنطقة ، وسلاحا واردا ، مشهرا ضد امريكا ، ولكن لا ترى امريكا غضاضة في استخدامه عند اللزوم !

هذا كله ربما ادركه كيسنجر مبكرا — وهو ربما السذي دعاه الى تحبيذ فكرة وقوع « صدمة » في النزاع العربي

. **الاسرائيلي** قبل نشوب حرب اكتوبر بستة أشهر ، « خدمة »
تحدث آثارها المطلوبة ، وتتهى الظروف المواتية للانتقال
— فجأة — من معادلة استراتيجية الى معادلة أخرى ..
وكان النشاط الدبلوماسي الكثيف الذي نوله كيسنجر بمجرد
اندلاع الحرب ، وحساباته الدقيقة للحيلولة دون اختلال
التوازن نهائيا بين الاطراف المنحاربة ، ثم انجازه السريع
 لعملية فك الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية ، كلها
عمليات تستثير عند مراقبي الاحداث الاحساس بأن مصمم
الدبلوماسية الامريكية كان ينحرك ، وكأنما كان يضع موضع
التنفيذ « سيناريو » سبق ان تصور حلقاتها !

وكان المطلوب الا يظل امريكا « صديقة » بعض دول
المنطقة فقط ، بل ان تصبح « صديقة » كل دول المنطقة بلا
استثناء . كان المطلوب أن **ينتشر الوجود الامريكي على اتساع
المنطقة بأسرها** . ليس هذا « الانتشار » حتما هو انتشار
بالمعنى الاستعماري التقليدي . ولا هو حتى انتشار بالمعنى
الذي قصده ايزنهاور بمبدئه الشهير بعد حرب ١٩٥٦ . فقد
عفا الزمن على هذا وذاك . ولكنه انتشار يكفل لامريكا
السيطرة في وقت واحد على ازمة الطاقة وازمة الشرق
الاطلس . وهو لذلك قد يثير مشاكل عويصة .

هناك معادلة بالغة الدقة بين ما نستطيع امريكا « اعطاءه »
للعرب ، وبين ما ينبغي الا تفرط فيه ، خدمة **لاسرائيل** .

وهناك معادلة بالغة الدقة في موقف امريكا من **الاتحاد
السوفيتي** : الا تكون التسوية بمنأى عنه ، والا يكون الاتحاد
السوفيتي طرفا فعالا — قدر الامكان — في القرارات الاساسية
المقررة لجريات التسوية ومنعطفاتها .

وهناك معادلة بالغة الدقة فيما يتعلق **بايقاع حركة**

التسوية : الا تجري بسرعة تفضى الى انطلاق قوى لا تملك امريكا السيطرة عليها ، والا تتباطأ على نحو يسقط عن امريكا القدرة على الاحتفاظ بمفاتيحها في يدها .

وهناك معادلة بالغة الدقة حيال **اوروبا** : ان تحافظ امريكا على التحالف الغربي ، وان تستخدم أزمة الشرق الاوسط — وارتباطها بقضية البترول — سيفا مصلتا على رقاب دول اوروبا التي تتطاول على امريكا ، او تتجاسر وتتحدى انفراد امريكا بمسك كل خيوط حل أزمة الطاقة وأزمة الشرق الاوسط معا .

معادلات بالغة الدقة — ولكنها نموذجية لذلك الذي يسعى اليه كيسنجر ويبرع فيه . . بيد أن هذه « التوازنات البالغة الدقة » لا بد كي تنجح ان تتوافر القدرة لدى صاحب القرار الامريكي على تغليب مصالح امريكا « المجردة » ، بعيدا عن مجموعات الضغط المختلفة ، المتوطنة في مراكز السلطة ، والا تعرض الموقف كله — على حد تعبير كيسنجر نفسه — « لفوضى شاملة » . . فهل الصلاحيات لممارسة هذه القدرة ممنوحة لكيسنجر فعلا ؟

* * *

لم تكن السياسة الامريكية في أي وقت مصالح « مجردة » فقط . او تحركات كما يتصورها أستاذ علوم استراتيجية ، او استاذ علوم سياسية في إحدى الجامعات الامريكية . وقد تتعدد حول صاحب القرار الامريكي معاهد بحث ومراكز دراسات استراتيجية وفرق عديدة من اساتذة الجامعات ، ولكن الامور تتقرر في الحقيقة وفق ارادة مجموعات الضغط . وهذه المجموعات قد يعبر كل منها عن « مصالح جزئية » بالغة التنوع والتباين ، ولكن « المصلحة الكلية الامريكية » ما هي

في النهاية الا محصلة ضغوط ممثلي هذه « المصالح الجزئية » .

وقد بدا كيسنجر في وقت من الاوقات . وكأنما كان (يعلو) فوق مجموعات الضغط ، وكأنما استطاع أن يصمم سياسة خارجية لامريكا تتسم بصفة العقلانية والاتساق ، ولا تخضع فقط لعشوائية ضغوط متضاربة يصعب التنبؤ مقدما باتجاه محصلتها النهائية . وبلغ هذا التصور ذروته وقت أن تولى كيسنجر وزارة الخارجية ، فضلا عن منصبه السابق كمستشار للامن القومي ، في رئاسة نيكسون الثانية .

ولكن هذا التصور كان قائما على وهم . مصدره تقدير كفاءات كيسنجر الشخصية ، وهي ليست موضع تشكيك ، بدلا من تقدير الدواعي الموضوعية وراء تبني الرئيس الامريكي افكار كيسنجر ، وقد تم ذلك لانها كانت حلولا موفقة للمشاكل المستعصية التي واجهت امريكا ، في نظر الذين يملكون القدرة على طبع القرار الامريكي بارادتهم وتدخلهم .

بيد أن نجاحات كيسنجر المتلاحقة اكسبته « هالة » اعجاب لدى الاصدقاء والخصوم معا . وفي رئاسة نيكسون الثانية ، نشأت علاقة فريدة بين الرئيس الامريكي ووزير خارجيته . الرئيس مطعون في استقامته بعد ان بدأت تفوح رائحة فضيحة ووترجيت . والرجال المحيطون به نوعية غريبة من البشر ، لا تميز بين التعامل مع ملوك المال ، والتعامل مع ملوك المافيا . اغلبهم شبان يحتقرون الفكر ، نبغوا في مجال العلاقات العامة للشركات الكبرى ، حيث مقياس النجاح الوحيد هو « بيع البضاعة » ، بغض النظر عما تتطلبه الصفقة من ممارسات مخالفة للقانون ، او للاخلاق او للعرف . و « بيع البضاعة » في البيت الابيض هو « سياسة الولايات المتحدة » . وفي انتخابات الرئاسة ، هو انجاح نيكسون بأي

شكل . ولم يكن تمة مانع « أدبي » يحول دون التصنت على مقر الحزب الديمقراطي المنافس ، ذلك ان مثل هذا التصرف كان متسقا تماما مع كل ممارسات نيكسون منذ بدء صعوده في سلم الشهرة السياسية . وفاحت الفضيحة . وأخذ الكونجرس يلاحق الرئيس . وبين المقربين الى البيت الابيض ، كيسنجر وحده هو الذي يحظى بصفحة بيضاء . . فتشبت به نيكسون ، ونرك له صلاحيات واسعة ليواصل انجازاته التي كان لها الفضل في اعادة انتخابه بأغلبية ساحقة ، وبأمل الحد من تردي مركزه في الداخل بأعمال خارقة تنسب الى رئاسته في الخارج . وفي ظل هذه العلاقة الفريدة ، بدا كيسنجر وكأنهما هو فوق المؤسسات . وهو الوقت الذي بدا فيه التصدي لازمة الشرق الاوسط .

ولكن الموقف كان لا بد ان يتغير بعد اسنقالة نيكسون . **ذاك ان الثنائي « فورد — كيسنجر » ليس الثنائي « نيكسون — كيسنجر »** . كانت علاقة نيكسون بالكونجرس بالغة السوء . وأصبحت انجازات كيسنجر في السياسة الخارجية — وخاصة فيما يتعلق بأزمة الشرق الاوسط — لا تفسر على أنها تلبي مصالح أمريكا « المجردة » ، ولكن تفسر على ان القصد منها هو مجرد حماية نيكسون من اجراءات الاقالة ، خاصة ان سياسة كيسنجر تجاه النزاع العربي الاسرائيلي بعد حرب اكتوبر لم تعد مقصورة على الانحياز فقط الى جانب اسرائيل ، بل سعت الى كسب ثقة الجانب العربي أيضا ، وتعرضت بالتالي لتساؤلات من قبل مجموعات الضغط اليهودية . وبلغت هذه التساؤلات القمة بعد جولة نيكسون في الشرق الاوسط ، ورفض الكونجرس الكثير مما وعد به للدول العربية .

وفورد — خلافا لنيكسون — ليس في مركز يمكنه من اهمال

الكونجرس أو تحديه . ومجموعات الضغط المناصرة لاسرائيل داخل الكونجرس قوية . ولكن مما يزيد لها قوة فوق قوتها الذاتية ، هو التفاف مجموعات أخرى قوية حولها ، أبرزها مجموعة أعضاء الكونجرس المعادين للانفراج الدولي والمتشككين في سياسة كيسنجر عموماً ، وعلى رأسهم السناتور جاكسون ، والتيار الممثل للاتحادات العمالية الأمريكية ، والمعروفة بعدائها الشرس للشيوعية . وأمام هذه المجموعات المتحالفة ، لا توجد مجموعة مناصرة للعرب . وقد يكون لشركات البترول الأمريكية ممثلون لهم نفوذ . ولكن لا يملك أحد أن يقطع بأن شركات البترول مجمعة على تلبية المطالب العربية . فداخلها تيارات متباينة حول أفضل طريقة للتعامل مع العرب ، وأفضل وسيلة لحماية مصالحها إزاء مطالب الدول المنتجة المتزايدة . وقد يكون الردع لا الملاءة ، هو الأسلوب الأجدى لضمان مصالح الشركات في الامد الطويل .

واسرائيل نعلم هذه الثغرات الجديدة في دبلوماسية كيسنجر . وأصبحت تنظر بحذر الى جولاته الأخيرة الى المنطقة ، ولا نستبعد احتمال أن يكون همه الأول وراءها ، اثبات استمرار قدرته على انجاز « المعجزات » و « الخوارق » ، لنشيت مركزه على رأس الدبلوماسية الأمريكية ، بعد زوال الدواعي التي منح بسببها صلاحيات استثنائية في فترة سابقة . وإذا صح ذلك ، فلم يعد يملك القدرة على املاء سياسة على اسرائيل لا خيار امامها الا ان تتقبله طواعية — حتى لو لم تكن هذه السياسة موضع رضاها — لاستنادها الى قرار امريكي لا يمكن زحزحته بضغوط من الخلف .

من هنا ، لم تعد تملك الدبلوماسية الأمريكية « قوة التصديق » التي كانت تملكها من قبل إزاء اسرائيل ، وبالتالي

ازاء اطراف النزاع الاخرى . واصبح زعم كيسنجر في حديثه
لمحمد حسنين هيكل منذ عام أن أمريكا وحدها هي التي تملك
مفاتيح الحل السلمي . . موضع تساؤل . فلقد كانت أمريكا
في فترة سابقة تحاول الاستئثار وحدها بكل خيوط المباحثات .
وبلغ اظهر قدرتها على ذلك الذروة وقت أن أنجز كيسنجر فك
الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية . ولكن بعد ذلك
برز ما يبرر الاعتقاد بأن المقدرة الأمريكية في هبوط . لقد
استطاعت انجاز شيء في وقت كان لجميع الاطراف مصلحة في
انهاء حالة التداخل العسكري بين القوا ، حالة كانت ضرا
اكيدا وعبئا ضاغطا عليها جميعا . وكان ما أنجزه كيسنجر
خاص بالجانب الاجرائي فقط ، لا بصلب التسوية . ولكن بعد
ازالة عوامل الضغط المشحونة بأخطار جسيمة ، والتي تطلبت
حولا عاجلة . . وبعد فك الاشتباك ، واقامة القوات الدولية
حواجز بين الاطراف المتحاربة ، واقتربنا من ضرورة علاج
لب النزاع وصلب التسوية . . كان لا بد ان تظهر الدبلوماسية
الأمريكية أسباب تعثر في ابتكار صيغة يقبلها الجميع معا . .
ووجد كيسنجر نفسه مرة اخرى أمام معضلة « التوازنات
البالغة الدقة » ، معضلة لا يجد حرجا في اشهارها لمحاولة
فرض تصوره للحلول ، منوها بأن البديل ما هو سوى
« الفوضى الشاملة » . .

الفصل الثاني

اهتمام موسكو .. هل يتجه غربا ؟

في أبريل ١٩٧٤ ، انهارت قلعة من قلاع الاستعمار
الاوروبي العتيقة في الطرف الجنوبي الغربي للقارة الاوروبية
بانقلاب عسكري وقع فجأة في البرتغال . وقلعة اخرى سقطت
في يوليو من نفس العام في الطرف الجنوبي الشرقي لاوروبا ،
بانهيار نظام الانقلاب العسكري البغيض في اليونان . وفي
الحالتين استعاد الشيوعيون ، والديمقراطيون من كل لون
وانجاه ، حريتهم بعد سنوات طويلة من المطاردة ، والقمع ،
والاعتقال ، في سجون اشبه بمعتقلات النازية المروعة . وقيل
في صحافة الغرب عن الحزب الشيوعي البرتغالي انه يحظى
بتأييد ناخب من كل اربعة في بلاده ، ويحظى اليسار الشيوعي
في اليونان بتأييد ناخب من كل ستة . وبين الطرفين الجنوبي
الغربي والجنوبي الشرقي للقارة الاوروبية ، تتلاحق الاحداث
بسرعة ، وتنبىء بتقدم قوى اليسار .

ففي ايطاليا ، ثمة قناعة بأن استقرار نظام الحكم صعب
المنال ما لم يشترك الشيوعيون في الائتلاف الحكومي . والحزب
الشيوعي الايطالي يشترط لاشتراكه في السلطة تلبية مطالب
انجماهير باجراء تغييرات هيكلية بارزة . وفي فرنسا كساد
ائتلاف اليسار الاشتراكي الشيوعي يوصل مرشحه فرنسوا
ميران الى كرسي الرئاسة ، ولم يتخلف عن منافسه الا بعدد
من الاصوات لم يتعد ١ / من مجموع الناخبين . ورغم ان
نظام فرانكو ما زال قائما في اسبانيا ، فان زعيم الحزب
الشيوعي سانتياجو كارييلو يتلقى سرا في منفاه بباريس رسلا

يمثلون شتى التيارات السياسية في البلاد ، بما في ذلك الملكيين والمتدمرين من قادة الجيش ، ومندوبين عن الكنيسة الكاثوليكية ، وربما كان فرانكو وحده هو الذي يرفض كل صلة به ، ويواصل بصخب حملات العداء للشيوعية . ومع ذلك فترى شتى التيارات السياسية في البلاد منذ الآن ، ضرورة مشاركة انحزب الشيوعي في أية مشاورات تستشف مستقبل النظام بعد رحيل الكوديللو ، البالغ من العمر الآن ٨٣ سنة .

قلنا ان حلول الانفراج الدولي قد يجذب انتباه الولايات المتحدة الى منطقة الخليج ، شرقي موطن النزاع العربي الاسرائيلي ، حيث اهم مستودعات البترول في العالم ، للسيطرة عند « المنبع » على كميات البترول المتدفق الى المستهلك ، وعلى اسعار هذا البترول ، وباعتبار ان هذه السيطرة هي في الآونة الراهنة مفتاح احتفاظ الولايات المتحدة بمركزها كالدولة العظمى التي تتزعم بلا منازع مقدرات التحالف الغربي .

سؤال مقابل بخصوص الاتحاد السوفيتي :

هل يترتب على الانفراج الدولي أيضا ان يجذب اهتمام موسكو الى منطقة في الاتجاه العكسي ، تقع غربي موطن النزاع في الشرق الاوسط ، ونقصد تحديدا هذا القطاع الجنوبي من القارة الاوروبية ، باعتبارها المنطقة التي يجري فيها اهم تغير منذ حلول المناخ الدولي الجديد ، وباعتبار انها اصبحت التجسيد الحي لصحة قول السوفيت ان جو الانفراج لا بد ان يحدث آثاره ان عاجلا او آجلا في تشجيع ازدهار الديمقراطية ، والنيل من مواقع الامبريالية ، وانعطف موازين القوى داخل الدول الرأسمالية صوب اليسار ، الى حد مشاركة الاحزاب الشيوعية في السلطة ؟

. وهل معنى هذه التطورات الجارية الآن في جنوب القارة الأوروبية ان الاتحاد السوفيتي سوف يكون أكثر حرصا من أي وقت مضى على تحاشي أية ردة قد تصادف الانفراج الدولي ، حتى لا تتعطل هذه الانعطافة في أوروبا ، وحتى لا تجهض ؟ وهل يصل به الحرص على ذلك — كما تشيع بعض دوائر الغرب — الى حد تجنب ملاقاته التحدي في الشرق الاوسط . . . أي ان يتحاشى الانسياق الى عملية قد تستثيرها اسرائيل أو أمريكا عمدا لتوتير أو تصعيد النزاع ، لا لمجرد تحقيق أغراضها الخاصة فحسب ، بل أيضا لإخراج السوفيت مع العرب ، ووضعهم أمام الاختيار التالي : إما تأكيد مساندتهم للعرب مقابل التضحية بالمناخ المواتي في أوروبا ، وإما الحفاظ على هذا المناخ المواتي . . . مقابل التضحية بروابط الصداقة مع العرب ؟

لقد اتسمت علاقة الاتحاد السوفيتي في فترة سابقة ببعض الدول العربية بسمة قد تبدو لأول وهلة غريبة . ذلك ان شواهد عديدة تؤكد ان مظاهر التعاون الفعلي بين دولة عربية مثل مصر والاتحاد السوفيتي كثيرا ما تجاوز حجمها ومداهها ، أوجه مماثلة للتعاون بين الدول المنتمية الى الأسرة الاشتراكية ذاتها . ومع ذلك ، فقد اصطلح على تسمية العلاقة التي تربط الاتحاد السوفيتي بمصر بأنها « علاقة صداقة » ، وربما كان مصطلح « الصداقة » في قاموس السياسة يحتاج الى تعريف دقيق . ولكنه على أي الأحوال لا يفترض قيام رباط ايدولوجي ، أو الانتماء الى نفس العقيدة السياسية ، ولا ينشئ التزامات متبادلة مستمدة من وحدة الايدولوجية . ولذلك فهو دون مستوى العلاقة التي يحكمها مبدأ « الأمية البروليتارية » ، اساس علاقات أسرة الدول الاشتراكية فيما بينها .

الاساس المبدئي اذن لعلاقة مصر بالاتحاد السوفيتي هو بالقطع في مستوى أدنى من أساس علاقة السوفيت بالدول الاشتراكية . ومع ذلك ، بلغ التعامل **الفعلي** بين الاتحاد السوفيتي ومصر في بعض الاوقات مستوى أعلى من تعاملاته مع دول اشتراكية عديدة . لماذا ؟

هل بدت أوجه العون التي نالتها مصر من الاتحاد السوفيتي — باسم ((الصداقة)) — فريدة في مداها نتيجة ظهور أوجه قصور . . أو خلل . . في تطبيق مبدأ ((الأممية البروليتارية)) على دول الاسرة الاشتراكية فيما بينها ؟

صحيح أن هناك تناقضات (١) بين الدول المنتمية الى النظام الاشتراكي العالمي . هذا لا تنكره الدول الاشتراكية نفسها . بل قد تصل التناقضات في التطبيق الى حد التناقض العدائي . . أمامنا كنموذج بارز النزاع الصيني السوفيتي .

وليس بمستبعد فوق ذلك أن تبرز أوجه نظر واضحة البياين بين الاتحاد السوفيتي وبعض الاحزاب الشيوعية الاوروبية ، خاصة في حالة مشاركة هذه الاحزاب في السلطة داخل بلادها . فلم تخف هذه الاحزاب اعتراضها على التدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، وكان وجه الخلاف : **أي القضيتين التاليتين ينبغي أن تكتسب صفة الأولوية ؟**

(١) لا ترجع هذه التناقضات الى أسباب موروثة من الماضي فحسب ، بل تعود أيضا لاعتبارات تتصل بواقع البناء الاشتراكي الراهن ، كالتباين في المستوى الاقتصادي للدول الاشتراكية ، ومدى تركيزها الصناعي ، ونمط تركيبها الطبقي ، ومدى ما انجزته في اعادة بناء المجتمع وفي اجتثاث جذور القوى المعادية ، ونتيجة التفاوت في مواردها الطبيعية ، وطاقاتها البشرية ، وامكانيات سوقها المحلية ، والاختلاف في خواص تقاليدها القومية ، واثار الموقف الدولي عليها ، الخ . . .

● قضية تكيف كل حزب شيوعي وفق مقتضيات **طريق** **بلاده الخاص (٢) الى الاشتراكية** ، اي بمقتضى متطلبات « وحدة القوى الوطنية » ، ودعم تحالفها في النضال من أجل الاشتراكية ...

● أم أن القضية الجديرة بالاولوية هي قضية **تماسك الاسرة الاشتراكية في وجه معسكر الامبريالية** ، باسم « الأممية البروليتارية » ، حتى لو نجم عن ذلك لفرة شروخ داخل المجتمع الوطني تنال من وحدة القوى المعادية لسيطرة الاحتكارات الامبريالية عليه ؟

وهذا التباين في زاوية الرؤية لم تصف جذوره ، بل ثمة شواهد تؤكد أنه قائم الى الان . فيري مثلا زعيم الحزب الشيوعي الايطالي ، انريكو بيرلينجوير أن حزبه في المعادلة الدولية الراهنة ينبغي أن يركز هدفه على بناء أوروبا السلمية ، النبي لا ننسم بالعداء للسوفيت ولا بالعداء لأمريكا ، والتي نربطها علاقات « صداقة » مع الدولتين معا ، وتحفظ في الوقت ذاته باستقلاليتها .

كذلك يؤكد سانتياجو كاريلو ، زعيم الحزب الشيوعي الاسباني : « أن التنوع ليس علامة ضعف أو اضطراب أو بلبلة ، ولا ينطوي على معنى التخلي عن المبدأ ، بل هو علامة قوة وعلامة نمو ، وهو من سمات قوة الحركة الشيوعية ، وعمق جذورها في حياة الجماهير » .

غير أن هذه الشواهد ، وإن كانت تبرز المشاكل التي تعترض تطبيق مبدأ « الأممية البروليتارية » في الظروف العصرية

(٢) انطلاقا من خواص عديدة أوردنا بعضها في تمييز المعادلة الطبقية والاجتماعية والسياسية في كل بلد .

**الراهنه ، فانها لا تفسر بالقطع المدى البعيد الذي بلغته
— باسم « الصداقة » — أوجه التعاون بين الاتحاد السوفيتي
ومصر .**

ولسنا هنا بصدد دراسة الاسباب العميقة وراء علاقات
« الصداقة » التي ربطت « مصر الثورة » بعد يوليو ١٩٥٢
بالاتحاد السوفيتي ، ولكن الذي يعنينا ، هو مدى ارتباط هذه
العلاقة بتطور المناخ الدولي عموما ، وتحوله من الاستقطاب
الدولي الحاد الذي ميز فترة الحرب الباردة ، الى الانفراج
الدولي السائد في العلاقات الدولية الان .

لقد نشأت ونمت الصداقة المصرية السوفيتية في مواجهة
مشتركة — ضارية — مع الاستعمار بوجه عام ، والاستعمار
الامريكي بوجه خاص ، في فترة من التاريخ المعاصر لم يكن قد
انزوت فيه بعد شبح الحرب الباردة .

والعلاقة بين الطرفين هي علاقة دولة اشتراكية بدولة
وطنية مستقلة ، تنتمي السلطة في كل منهما الى محتوى طبقي
مختلف . ولكن ملابسات « انسلاخ » الدول الوطنية الحديثة
الاستقلال من سيطرة الاستعمار ، وتعرضها لمؤامراته المتجددة
لاسترداد مراكزه المفقودة ، في جو دولي مشحون بالتوتر ،
امر كان لا بد ان يستتبعه — على المسرح الدولي — «تجاوب»
هذه الدول ، او « تقاربها » من المعسكر الاشتراكي ، حتى لو
اجرى قادتها هذا « التقارب » وهم يحرصون — داخل بلادهم
— على تأكيد تمايزهم العقائدي . وكان الاتحاد السوفيتي
يجد في نمو هذه العلاقة الناشئة ، لا مجرد ما من شأنه تنشيط
حركات التحرر الوطني ، ودعم الدول الوطنية المستقلة ، بل
ايضا ما من شأنه تعزيز أمن الاتحاد السوفيتي ذاته ، ودعم
منطلقه في الحد من سيطرة العالم الاستعماري على دول العالم

الثالث ، والحد بالتالي من قدرة الاستعمار على محاصرة
المعسكر الاشتراكي ، ورد اطماعه في ازالة الدول الاشتراكية
بطريق الحرب ، وكذلك عزل الدوائر الاستعمارية الاكثر
عدوانية ، وايجاد علاقات قوى على المسرح الدولي اكثر
« تعادلا » ، علاقات الند للند بين المعسكر الاشتراكي من
جانب ، والمعسكر الاستعماري من الجانب الاخر ، مما يملئ
على دول الغرب التخلي عن سياسة التحرش والحرب الباردة،
ويدفعها الى تلبية شعار « التعايش السلمي » ، بامل ان
يكون لذلك دوره البارز في اشاعة جو الانفراج الدولي .

وفي ضوء هذه الاستراتيجية السوفيتية الشاملة ، كان
للشرق الاوسط مركز استراتيجي خاص ، لا لموقعه الجغرافي
على الحافة الجنوبية للحدود السوفيتية فحسب ، ولكن ايضا
لتفجر الحركة الوطنية في ابرز دوله ، واستقطابها حول النزاع
العربي الاسرائيلي الشديد الاحتدام . وكان لمصر داخل هذه
الاستراتيجية الخاصة مركز اكثر خصوصية ، لا لخصوصية
موقع مصر ووزنها في العالم العربي فقط ، بل للدور الاشعاعي
البارز لثورة ٢٣ يوليو ، كنموذج رائد على اتساع العالم
الثالث . لذلك استحققت مصر اولوية خاصة في الاستراتيجية
السوفيتية .

الا ان الهزيمة العسكرية التي اسفرت عنها حرب ١٩٦٧
قد احاطت هذه الاستراتيجية بملايسات جديدة اكثر تعقيدا .
ذلك انها كانت من بعض جوانبها سببا في زيادة توثق العلاقات
المصرية السوفيتية ، ولكنها استثارت من جوانب اخرى
مسائل كامنة كانت تنطوي على احتمال تباعد وجه الرؤية ،
وتباعد طرفي العلاقة بالتالي .

قبل يونيو ١٩٦٧ ، لم يكن هناك خلاف حول ان قضية

« التحول الاجتماعي » في مصر هي القضية التي تحتل مكان انصدارة ، بعد أن حلت « القضية الوطنية » في جوهرها ، ولم يكن للسوفييت مأخذ على سلامة المسار الاساسي الذي قررت الثورة المصرية انتهاجه ، رغم اخلاف حيثيات اقرار هذا المسار . الا ان الموقف تغير بعد يونيو ١٩٦٧ . فقد استعادت « القضية الوطنية » موقع الاولوية ، في مصر وفي البلدان العربية الاخرى التي تعرضت للعدوان . واصبح « استرداد الارض المحتلة » و « ازالة آثار العدوان » هما القضية التي تسبق كل قضية اخرى . ولم يتخلف الاتحاد السوفيتي عن الوقوف بجوار مصر في احلك ايام محنتها . ولم يهون الاتحاد السوفيتي مطلقا من شأن « القضية الوطنية » التي استعادت كل اهميتها . بل على العكس ، فقد كان اسهامه بفيض الاسلحة التي اوفدها على وجه العجلة الى مصر في أعقاب النكسة مباشرة ، عنصرا حاسما في توفير مقومات الصمود العربي عموما .

غير أن العدوان الاسرائيلي أنشأ منذ اللحظة الاولى بذرة خلاف : فبينما كان ينبغي توقع أن يكون منطلق السوفييت في البحث عن حل « للقضية الوطنية » ، هو معالجتها من زاوية « قضية التحول الاجتماعي » ، كان ينبغي أيضا توقع أن تطوع السلطة في مصر « قضية التحول الاجتماعي » لمقتضيات « القضية الوطنية » .

وقضية « التحول الاجتماعي » كنقطة بدء كانت تعنى في رأى السوفييت التمسك بمسار ثورة ٢٣ يوليو ، ثم العمل على زيادة تطوير وتعميق العملية الثورية ، ودعم النظم التقدمية ، وتوسيع الرقعة التي تشملها ، وتعزيز القدرة القتالية العربية، ومن هذه الرؤية نظر السوفييت الى استعادة « القضية الوطنية » مكان الاولوية (بمعنى بروز « قضية ازالة اثار

العدوان « في المقدمة) ، على انها حلقة في حركة التحرير العربية ضد الاستعمار وأدواته في المنطقة ، حلقة ربما يتطلب تخطيطها جهودا فضالية مضمينة ، ومرحلة استراتيجية كاملة ، حلقة ربما تجاوزت ضراوتها ومرارتها واحتدامها حلقات كثيرة أخرى في عملية التحرير ، ولكنها لا تعدو أن تكون إحدى هذه الحلقات ، ولا تحمل ما يبرر أن تحيد حركة التحرير العربية عن أهدافها الثابتة . ومفتاح التعجيل بالحل في نظر السوفيت ليس شعار « ازالة اسرائيل » ، بل تغير التوازنات الطبقية لصالح القوى التقدمية في المنطقة ، على نحو يزعزع مراكز القوى التي تسند العدوان ، أو تنقله كأمر واقع ، أو تعمل على زيادة تفاقمه ، سواء كانت هذه القوى هي : الدوائر الصهيونية الحاكمة في اسرائيل ، أو كانت دوائر الرجعية العربية ، ذات الروابط الوثيقة هي الأخرى مع الاستعمار . ولا يستبعد المنطق السوفيتي البحث عن سبل تقارب بين جميع الاتجاهات اليسارية والديمقراطية في كل دول المنطقة ، ضد القوى ذات المصلحة في استمرار العدوان واستحكامه ، وبالذات الدوائر الحاكمة في اسرائيل .

أما المنطلق المصري البادئ بأسبعية « القضية الوطنية » على « قضية التحول الاجتماعي » ، فكان لا بد أن يطرح شعار « ازالة آثار العدوان » في إطار لا ينفصل عن « القضية القومية » عموما . وقد أصبحت « للقضية القومية » أبعاد معقدة متشابكة . فبدأ ينتشر الاعتقاد بأن مصادر « القوة العربية » لم تعد قصرا على منطلق « الثورة العربية » ببؤرتها الأكثر تفجرا هي « ثورة فلسطين » المتأججة ، بل اتجهت لتصبح أيضا « الثورة العربية » المستمدة من الأهمية الفريدة التي اكتسبها البترول العربي ، والمنطلق المصري في ترجيح « القضية الوطنية » على قضية « التحول الاجتماعي » كان

لا بد له بالتالي الا يفض النظر عن استخدام سلاح البترول ، حتى لو كان شرط ذلك هو كسب ود الدول العربية المنتجة للبترول . ونظرا لان اغلبها تحت حكم نظم محافظة ، فلا مفر بالتالي من التفاوض قليلا أو كثيرا عن منطلق « الثورة العربية » ، وعن قضية « التحول الاجتماعي » .

وظلت أوجه التباعد بين الرؤيتين مطبوعة في الفترة بعد عدوان ١٩٦٧ التي وقف فيها الاتحاد السوفيتي وحده على المسرح الدولي ، مع أسرة الدول الاشتراكية ، يقدم السلاح والعون السياسي والاقتصادي للنظم التقدمية العربية التي تعرضت للعدوان . ذلك ان هذا العون كان حيويا في حصر الهزيمة وقصرها على جانبها العسكري فقط ، وطرحها كمجرد معركة خسرها العرب في مواجهة ممتدة متصلة انحلقات . وظل التوافق بين الرؤيتين لا يشوبه غبار ما دام « الامل » في التوصل الى حل بدا مرهونا « بأجل » (٢) .

ولكن مع تلاشي آجال يمكن تحديدها ، ومع استمرار الازمة سنة بعد أخرى دون أن تحرز أي تقدم ، توالى تطورات مكتومة تنذر بأن أسباب التباعد والخلاف بسبيلها أن تطفئ على أوجه التعاون ومجالات الاتفاق . بدأت القاهرة تشكو بعد أن « أجهضت » سنة الحسم من عدم توافر السلاح المطلوب ، ومن أن نوعيات السلاح المعطاة لا تصل الى المستوى الكفيل

(٢) كان خوض جمال عبد الناصر حرب الاستنزاف « أملا » في تنشيط مواجهة العدوان عسكريا . وكانت مبادرة روجرز بعد اقامة قواعد صواريخ « سام » ، والاستعانة بالخبراء السوفييت في بداية عام ١٩٧٠ ، واسبوع اسقاط طائرات الفانتوم ، « أملا مرتبطا بأجل » . وكانت مبادرة أنور السادات بفتح القناة كحل مرحلي نحو الحل الشامل ، ورد مصر ايجابيا على مذكرة يارنج في فبراير ١٩٧١ ، أملا في تحريك الحل السياسي . وكانت « سنة الحسم » ، « أملا مرتبطا بأجل » .

باستئناف القتال ، ولا تسمح بحماية مؤخرات مصر الممتدة على طول شريط النيل من ضربات العمق ، في وجه الاسلحة المتطورة وقاذفات « الفانتوم » الطويلة المدى التي تحصل عليها اسرائيل من الولايات المتحدة . وكان السوفيت في المداولات الخاصة لا يكتفون تصورهم ان الجبهة الداخلية ليست مهيأة لخوض معركة تقتضي تعبئة الجماهير ، وحشد كل طاقات المجتمع القتالية . وهم بالتاكيد — فوق ذلك — لا يريدون ان يوجه الى دعمهم العسكري — مرة أخرى — ما نسب اليه في الغرب عقب هزيمة ١٩٦٧ .

واخذت الاحداث تتلاحق . فبقدر شعور القاهرة بأن الدعم العسكري السوفيتي ليس بالمستوى الذي يمكنها من احياء « الحل العسكري » ، بنفس القدر ، شعرت القاهرة بضرورة التوجه الى استكشاف « حل سياسي » . وكان لا بد ان يكون الحوار مع دول الغرب ، بما في ذلك امريكا ، محورا من محاوره . ولم يكن للسوفيت اعتراض من حيث المبدأ على استكشاف كل فرص الحل السياسي . بل انهم لم يخفوا في اي وقت تحبيذهم لهذا الحل ، مع التسليم بأنه يفترض حوارا من قبل دول المواجهة العربية مع امريكا . ولكن التحفظ المتصور لدى السوفيت هو ان هذا الحوار لن يكون متكافئا ما لم يكن السوفيت أنفسهم شركاء فيه ، لمواجهة اطماع امريكا في استغلال ضعف مركز الطرف العربي ، واستمرار تعثر الازمة ، لانتزاع مكاسب على حساب حركة التحرير العربية .

وربما كان حادث انقلاب السودان ضد نميري من أبرز المعالم على الطريق ، التي أكدت في تلك الظروف الدقيقة ، الحد الذي لا يمكن أن تتعداه « الصداقة » بين الاتحاد السوفيتي ودولة مثل مصر تحتل موقعا محوريا في العلاقات العربية السوفيتية . لقد أبدى السوفيت تحفظاتهم على

الانقلاب ، كما يبدو مما نشر عن المناقشات التي جرت بين الحزب السوفيتي والحزب الشيوعي السوري وقت وقوع انشقاق في صفوفه . ولكن هذه التحفظات لم يطرحها السوفيت خارج نطاق الاحزاب الشيوعية . ومع ذلك ، فقد أحسوا بأن موقف القاهرة من الانقلاب، ومن الحزب الشيوعي السوداني، كان ينطوي على احراج للقيادة السوفيتية في تبرير استمرار دعمها لمصر أمام الراى العام الداخلي ، والحركة الشيوعية العالمية .

الا ان القضية الاكثر اهمية ، هي حلول بؤادر الانفراج الدولي ، بتقنينها لأول مرة قواعد تتوخى مبادئ ((التعايش السلمي)) في التعامل بين أقوى دولتين في العالم . ولم يكن في هذا التحول ما يبرر النوقع بأن أية من الدولتين ، وهما على طرفي النقيض ، سوف تتخلى عن مبادئها او عن منطلقاتها الاساسية . الا ان حدوث هذا التقارب ، في وقت بلغ التعثر في أزمة الشرق الاوسط الذروة ، اثار لدى القاهرة قلقا لا شك فيه ، ربما وجد أوضح تعبير عنه في « ورقة الحوار » التي سبق ان اشرنا الى بعض ما جاء فيها .

لقد كان رد فعل القاهرة لمؤتمر القمة الامريكي السوفيتي الاول في مايو ١٩٧٢ ، هو انتهاء مهمة الخبراء السوفيت في مصر في ١٧ ابريل . وكان هذا القرار يتجاوز حجم العلاقات المصرية السوفيتية فقط ، ويتسع ليمس العلاقات السوفيتية العربية عموما . كان اعلانا بأن خلافا لم يعد مخفيا أصبح يفصل الاستراتيجية السوفيتية عن الاستراتيجية العربية ، على الاقل بالقدر الذي كانت سياسة القاهرة تمثل فيه محور الاستراتيجية العربية في مواجهة أزمة الشرق الاوسط ، واستحكام تعثرها . والتعبير الذي استخدم وقتذاك : ضرورة

« .الوقفه الموضوعية مع الصديق » كانت تعنى ان العلاقة برمتها في حاجة الى اعادة تقييم .

لقد أحست القاهرة بأن مجموعة العوامل التي تحكم الاستراتيجية السوفيتية في تحويل « الانفراج الدولي » و « التعايش السلمي » ، والتقارب مع الولايات المتحدة الى واقع حي ، وجعل هذا التقارب ظاهرة لا تقبل الردة ، انما اكتسبت « موقع الاسبقية » على مجموعة العوامل التي تحكم الاستراتيجية السوفيتية تجاه حركة التحرير العربية .

أحست القاهرة بأن الاتحاد السوفيتي لم يعد على استعداد لان يصل بوسائل مساندته للجهد العربي في رد العدوان الاسرائيلي ، الى الحد الذي قد يعرض للانتكاس انجازاته في تخطى الحرب الباردة ، واقرار علاقات تسودها الثقة المتبادلة مع الولايات المتحدة . وأرجعت القاهرة التباطؤ في تنفيذ عقود السلاح ، أو عدم تنفيذها على النحو الذي كانت القاهرة تطمح فيه ، وكذلك السماح بهجرة اعداد كبيرة من اليهود السوفيت الى اسرائيل ، بعد صمود السوفيت طويلا في وجه شتى الضغوط لرفع القيود المفروضة على هجرة المواطنين السوفيت عموما الى الخارج ، كمؤشرات واضحة الدلالة عن تغيير ترتيب الاولويات ، وتلبية ما من شأنه تحسين العلاقات مع أمريكا على حساب ما من شأنه تنقية ما شاب العلاقات العربية السوفيتية من شوائب .

ولا يبدو أن هناك شكاً في أن تغييراً ما في الاولويات قد حدث بالفعل . فقد أوضحنا أن تعاملات السوفيت مع بعض الدول العربية ذات المنطلق التقدمي في فترة سابقة ، وعلى رأسها مصر ، قد فاقت في أحوال كثيرة التعاملات داخل الاسرة الاشتراكية ذاتها . ومن المتصور أن السوفيت أولوا هذا

الانفتاح على العالم الثالث ، وعلى حركة التحرير في العالم العربي بالذات ، أسبقية خاصة في فترة ظلت فيها الحرب الباردة تهدد باوخم العواقب ، وكوسيلة للتعجيل بتصفيتها عن طريق محاصرة الاستعمار في مؤخراته . ولكن بمجرد أن تهيأت الفرص لاختراق الحواجز التي طالما اعترضت إنهاء الحرب الباردة ، وأصبح من المتاح إقامة علاقات تعامل من نوع جديد مع دول الغرب ، والولايات المتحدة بوجه خاص ، فلم يكن بغريب أن تتجه الاستراتيجية السوفيتية لتركز جهودها في المقام الأول على تثبيت هذا المكسب الجديد ، خاصة أن الازمة في الشرق الأوسط بدت قبل حرب أكتوبر متعثرة تماما، وبدت فرص الحركة لتحقيق نتائج ملموسة أوضح في مجال تصفية مخلفات الحرب الباردة ، مع أمريكا والغرب ، منها في قضية مخلفات الحرب الساخنة في الشرق الأوسط مع إسرائيل .

ومنطق السوفيت في ذلك : لا نحدد أولوياتنا في هذا الموقع أو ذاك حسب نوازع غير مسئولة ، بل نتحرك لنقف نساند حركة الشعوب « حسب حركتها هي » ، في خدمة قضايا الاشتراكية والتحرر الوطني والسلام .

لهذه الأسباب لم تخف القاهرة قلقها — قبل حرب أكتوبر — بسبب التقارب السوفيتي الأمريكي . وفي المقابل ، فمن المحقق أن السوفيت قد ساورهم قلق مماثل — بعد حرب أكتوبر — بسبب التقارب المصري الأمريكي .

وهذه القضية في حاجة الى ايضاح .

ذلك ان « الصداقة المصرية السوفيتية » قامت على العداء للاستعمار . ولكنها نشأت في فترة لم تكن قد انزوى فيها بعد شبح الحرب الباردة . وبسبب ان خريطة العالم

السياسية في هذه الفترة كانت تتصف بصفة الاستقطاب الدولي الشديد ، فمعنى « العداء للاستعمار » كان يمكن ان ينطوي على **أوجه التباس** . اذ من المحقق ان « ظاهرة الاستعمار » في نظر الدولة التي ترأس المعسكر الاشتراكي العالمي ، المستندة في تفسيرها للظواهر الى نظرية الماركسية اللينينية ، لا تحمل مدلولاً مطابقاً « لظاهرة الاستعمار » كما تصورتها السلطة المصرية ، في دولة وطنية حديثة الاستقلال ، بعيدة كل البعد عن تبني الماركسية كأساس لفلسفتها السياسية .

ثم كانت تجربة قيادة ثورة ٢٣ يوليو في ادراكها « لظاهرة الاستعمار » ، **انتقالاً من « الخاص » الى « العام »** . وبدأت تنكشف التحدي الاستعماري على الاستقلال الوطني ، انطلاقاً من عدائها الاصلي لاسرائيل ، ولتجربة الضباط الاحرار في حرب ١٩٤٨ . اما مساندة الاتحاد السوفيتي لمصر في نزاعها مع اسرائيل ، فتحمل معنى **الانتقال من « العام » الى « الخاص »** ، معنى الانطلاق من مفهوم عام للاستعمار كظاهرة ذات ابعاد متشابكة ومعقدة تمتد للكوكب كله ، الى مواجهة الاستعمار في احدى خصوصياته ، هي استخدامه اسرائيل كأداة للعدوان على حركة التحرير العربية .

هذا التباين في الرؤية — اي انتقال مصر في كشف ظاهرة الاستعمار من « الخاص » الى « العام » ، بينما وقف الاتحاد السوفيتي يساندها ضد عدوان اسرائيل انطلاقاً من نظرة تنتقل من « العام » الى « الخاص » — هو الذي يفسر اختلاف الاولويات التي سبق ان اشرنا اليها : نطويع الاتحاد السوفيتي قضية « ازالة آثار العدوان » ، لقضية « التحول الاجتماعي » (في وجه الاستعمار عموماً) ، ونطويع مصر قضية « التحول الاجتماعي » لقضية « ازالة آثار العدوان » (القضية الوطنية التي تكشف بسببها ظاهرة الاستعمار) .

ولكن في ظل ظروف الاستقطاب الدولي الشديد ، ومسح
تحديات الاستعمار ومؤامراته المتكررة ، المتصلة حلقاتها ،
ضد الدولتين معا — مصر والاتحاد السوفيتي — لم يكن هناك
متسع للالتفات الى اي اختلاف او خلاف في زاوية الرؤية
والتعمق فيها (٤) . ولم يكن اي من الطرفين يجري اي نوع من
التمييز بين « ظاهرة الاستعمار » في مفهومها العام ، وبين
الدولة الامريكية المنظور لها من الطرفين معا على انها اقوى
الدول الاستعمارية ، ودولة على أية حال ذات علاقات متوترة
ومحدودة مع كلا الطرفين .

ولكن مع حلول الانفراج الدولي ، نشأت علاقات بين
الاتحاد السوفيتي والدولة الامريكية . ولم يغير الانحدار
السوفيتي مفهومه عن ظاهرة الاستعمار ، ولكن ووجه بضرورة
أن يميز بين عدائه للاستعمار بوجه عام ، وبين تعامله مع
الدولة الامريكية ، بصور عديدة ومتشابهة ، لم تكن مقصورة
على « الروادع » المتبادلة فقط (الحد من الاسلحة الاستراتيجية
الخ . .) بل امتدت لاتفاقات تعاون تنطوي على « حوافز »
متبادلة أيضا (البحث عن سبل تكثيف التبادل التجاري والعلمي

(٤) تمثل هذا الانزواء — أو الطمس — لوجه تباعد الرؤية ، في ظواهر عديدة
كانت لها شواهد كثيرة في سياسة الدولتين المعادية للاستعمار على الصعيد
الدولي ، كاتخاذ مصر مواقف عديدة مماثلة للسوفييت في الامم المتحدة ،
وتجاه قضايا العالم الثالث ، وحتى في منظمات « كمنظمة التضامن
الاسيوي الافريقي » التي تقيم مقرها في القاهرة ، ويرأسها مصري .
وكان لانزواء أوجه التمايز ، أصداؤه أيضا على الداخل ، وربما كان من
أبرزها ، قرار الشيوعيين المصريين بحل تنظيماتهم طوعية في بداية عام
١٩٦٥ ، والانضمام الى الاتحاد الاشتراكي ، بناء على تقدير منهم بأن
استمرار نشاطهم كتنظيم مستقل ينطوي على سلبيات أكثر مما يحقق من
ايجابيات في دعم انتهاج مصر طريقها الى الاشتراكية ، وفي وجه تفاقم
المؤامرات الاستعمارية .

والثقافي والتعاون التكنولوجي الخ) . . أي لم تعد « أمريكا الاستعمارية » حائلا دون تعامل الاتحاد السوفيتي مع « الدولة الأمريكية » . وبدأ هذا التعامل النشط في فترة كانت أزمة الشرق الاوسط ما زالت فيها متعثرة تماما ، وما زالت مصر فيها مقطوعة الصلة بالدولة الأمريكية .

ثم جاءت حرب اكتوبر . وهول كيسنجر الى المنطقة . ونشأت علاقات مصرية امريكية . ووجهت مصر بضرورة ان تميز هي الاخرى بين موقفها من الاستعمار وبين الدولة الأمريكية .

ولا خلاف — لا من وجهة نظر موسكو او من وجهة نظر القاهرة — على ان الولايات المتحدة طرف لا غنى عنه للتوصل الى تسوية لازمة الشرق الاوسط . وكانت محادثات كيسنجر في موسكو اثناء الحرب تجسيدا عمليا لهذه الحقيقة . ووجدت تجسيمها الرسمي في موقف الاتحاد السوفيتي من تشكيل مؤتمر جنيف .

ولا خلاف — لا من وجهة نظر موسكو او من وجهة نظر القاهرة — على ان جو الانفراج الدولي لا يعني ان الصراعات الدولية عموما في طريقها الى النلاشي ، او ان قضية الاستعمار قد اخفت من العالم .

ولكن ما لم يعد واردا ، لا من وجهة نظر موسكو او من وجهة نظر القاهرة ، توقع ان تتوطد العلاقة بينهما في مواجهة تزداد ضراوة مع الولايات المتحدة كدولة ، او مع أية دولة او كتلة غربية أخرى .

وكان لا بد ان يطرح هذا كله موضوع « الصداقة المصرية السوفيتية » في المستقبل على اسس جديدة ، ينتفي فيها كل

وجه التباس . اصبح تحديد نقاط التمايز والاختلاف ضرورة لا غنى عنها لبلوغ أسس للاتفاق ، عملا بكلمة لينين الشهيرة : « لكي نتحد ، ينبغي قبل ذلك أن نحدد الخطوط الفاصلة بيننا » . والا كان من شأن أوجه الخلاف أن تتفاقم ، حتى لأسباب « ذاتية » تتجاوز حجم الخلاف موضوعيا ، كاتهام الانفراج الدولي بأنه « وفاق . . وعناق » ، أو تفسير القرار الذي صدر في لقاء القمة الاول بين نيكسون وبريجنيف حول الشرق الاوسط على أن ما أورده عن « الاسترخاء العسكري في المنطقة » ، مطروح تطبيقه قبل التوصل الى تسوية . وكان من شأن هذه الاتهامات أن يرتاب الاتحاد السوفيتي هو الآخر في سلوك مصر ، وأن يطرح علامات استفهام حول احقية الثقة الممنوحة لكيسنجر بعد بدء جولاته الدبلوماسية في المنطقة ، وتمكينه وحده من الانفراج بخيوط التسوية .

وقد اتاحت لي فرصة ان التقي بمفكرين وخبراء سوفيت في مجالات تخصص متعددة اثناء زيارة للاتحاد السوفيتي قبيل حرب اكتوبر مباشرة . واجمعوا على ان علاقة السوفيت مع العرب ومصر لا ينبغي تصورها في « علاقة عكسية » مع علاقات الاتحاد السوفيتي بالولايات المتحدة . وكان قولهم « ان الاستعمار والصهيونية هما المستفيدان أساسا من استمرار توتر العلاقات الدولية . والانفراج الدولي الناجم عن تحسين العلاقات السوفيتية الامريكية ربما يخلق ظروفا أكثر مواتاة — لا العكس — للتوصل الى حلول مناسبة للازمات الدولية الحادة التي لم تحل بعد ، بما في ذلك ازمة الشرق الاوسط » .

ذلك ان مهمة تنشيط « التعايش السلمي » في نظر السوفيت لا ينبغي طرحها في تعارض مع مهمة دعم « حركات التحرر الوطني » ، بل ينبغي النظر اليهما كمهمتين متكاملتين .

بمعنى « أن مناخ الانفراج الدولي يفسح المجال — خلال « التباحث » مع الولايات المتحدة ولا عن طريق « المواجهة » معها فقط — للاسهام بدور أكثر فعالية في رد شتى أشكال العدوان ، بما في ذلك العدوان الاسرائيلي ، وخلق ظروف أكثر مواتاة « لحركة التحرير العربية » . وبفضل كل انجاز جديد تحققه « حركة التحرير » في العالم العربي أو في غيره من مواقع العالم ، تتوافر ظروف أفضل لمحاصرة الامبريالية عالميا ، وتهيئة المناخ الكفيل بزيادة دعم الاتجاه نحو « الانفراج الدولي والتعايش السلمي » .

والواقع أن صفقة الاسلحة السوفيتية التي اتاحت لمصر فرصة اتخاذ قرارها بخوض حرب اكثبر جاءت في أعقاب انتهاء مهمة الخبراء السوفييت . وكانت هذه الصفقة تعبيرا عن أن حرص السوفييت — أيا كان — على تعزيز الانفراج الدولي، وتحسين العلاقات مع امريكا ، لم يصل بهم الى حد التسليم بحتمية تدهور علاقاتهم بحركة التحرير العربية ، وبدول عربية ذات رصيد لا يجوز تبديده في بناء صرح الصداقة العربية السوفيتية .

والواقع أن الامكانيات التي تخزنها الصداقة المصرية السوفيتية ليست وقفا على الماضي فقط ، بل لها دور في الحاضر ، ولها دور في المستقبل ايضا .

لها دور اكيد في استثمار انجازات حرب اكتوبر لفرض السلام العادل ، فقد ثبت أن امريكا لا تملك وحدها مفاتيح حل الازمة . لان التسوية ليست قضية تذليل عقبات فنية فقط ، ولا هي رهن أن « تقنع » امريكا اسرائيل بالتخلي عن «تعنتها» ، اذ معنى ذلك أن هذا « التعنت » امر شاذ لا يلي مصالح اسرائيل ولا مصالح امريكا الحقيقية .

لقد اثبتت « القوة » وحدها فعاليتها في استرداد ما اخذ « بالقوة » . وما لم يواصل الطرف العربي ممارسة « قوته » ، او اظهار ما يملكه من عناصر « قوة » عسكرية او غير عسكرية ، فلن يتحقق الامل العربي في الوصول بالتسوية الى السلام العادل .

والعنصر العسكري لا غنى عنه . ومهما يمكن قوله عن امتناع السوفيت عن اعادة تسليح الجيش المصري بعد حرب اكتوبر ، واستعواض الاسلحة التي فقدوها ، فلن يجدي ان نتوقع من الدول الغربية ، او الولايات المتحدة ، ان تحل محل السوفيت في القيام بهذه المهمة ، ذلك انه بوسع بعض الدول الغربية ان تتعاقد على صفقات اسلحة لمصر او لبعض الدول العربية ، تحت اغراء الحد من اختلال ميزان مدفوعاتها ، او استرداد جزء مما يكلفها الارتفاع في اسعار البترول . ولكن هذه الدول لا تملك ولا تستطيع ان تزود مصر بأسلحة متطورة تكافئ الاسلحة المتطورة التي ما زالت تتدفق من الولايات المتحدة على اسرائيل . ولا تستطيع هذه الدول الغربية ان تلبي كل طلبات مصر الخاصة بالاسلحة المتطورة . وقد ترى مصر شراء أسلحة من نوعيات محددة من دول غربية بالذات ، كصفقة الميراج من فرنسا . وقرارها بتنويع مصادر السلاح يعني بالتأكيد عدم قصر مصدر سلاحها على الاتحاد السوفيتي وحده . ولكنه لا يعني قطعا التخلي عن التعاقد على سلاح وفق المواصفات السوفيتية ، ذلك ان السلاح السوفيتي هو اساس تدريب الجيش المصري منذ عقدين من الزمن ، ولا يمكن ان يستبدل به سلاح غربي بين يوم وليلة ، ويكفي حائلا دون ذلك الاسباب الفنية والتكنيكية وحدها .

كذلك للصدقة المصرية السوفيتية دور في استقرار التنمية المصرية مستقبلا . ذلك ان التنمية المصرية قد تعرضت

• لاختناقات وتعثرات — اقتصاديا وصناعيا — طوال السنوات الماضية بسبب الاولوية التي اكتسبتها مهام الدفاع . واستقرار التنمية المصرية لا يمكن ان يكون فقط — أو أساسا — رهن سياسة « الانفتاح » ، ورهن مساعدات واستثمارات تحصل عليها مصر من الغرب ، أو حتى من الدول العربية الغنية المنتجة للبترول . ولا يرجع ذلك الى مجرد ان العنصر البشري هو دائما العنصر الفاصل في التنمية والتعمير واعادة البناء ، ولكن أيضا لان اقتصاديات العالم الغربي — واقتصاديات الدول المنتجة للبترول بالتالي — معرضة لاهتزازات تنال من صميم استقرارها ، بسبب أزمة التضخم الطاحنة ، واتجاه دول الغرب الطبيعي نحو تحميل الاطراف الدولية الاضعف عواقب هذه الازمة . ولا يمكن لمصر رد مضاعفات هذه التقلصات الدولية ، ما لم تحافظ على علاقات اقتصادية وطيدة مع دول المعسكر الاشتراكي ، المؤمنة بحكم طبيعة اقتصادها ضد الازمة ، بالحد من آثارها على الاقتصاد المصري .

وفي الختام ، فأيا كان حرص الاتحاد السوفيتي على زيادة تنشيط الانطلاقة الديمقراطية في أوروبا ، ودعم الانفراج الدولي لتهيئة ظروف أفضل لحركة القوى الديمقراطية ، في وقت تتعرض فيه نظم غرب أوروبا لازمة اقتصادية وسياسية متفاقمة ، فلن يؤمن الاتحاد السوفيتي هذا التطور بتجاهل ما يجري في الشرق الاوسط ، أو بالابتعاد عنه وتركه فريسة للمؤامرات الامريكية الاسرائيلية . وليس هناك تعارض — بل تكامل — بين حرص السوفيت على ازدهار ظاهرة الانفراج في أوروبا ، ورد محاولات امريكا — أو اسرائيل — لتوتير الموقف في الشرق الاوسط . وتتعدد الشواهد على تطبيق الاتحاد السوفيتي دبلوماسية نشيطة حيال الدول العربية التي

تربطها بالسوفيت علاقات صداقة ، وايضا مع منظمة تحرير فلسطين . وقد أعاد السوفيت تسليح الجيش السوري ، و « استعواضه » تماما لكل خسائره في حرب أكتوبر . وليس ارجاء زيارة بريجينيف للقاهرة تعبيرا عن عدم النية في ازالة ما يحيط بالعلاقات المصرية السوفيتية من مشاكل .

ذلك ان السوفيت يعلمون كما تعلم الولايات المتحدة ان النزاع العربي الاسرائيلي يظل عند مفترق طرق ازمات كثيرة ملتهبة في عالم اليوم . ومهما كان اهتمام واشنطن مشدودا الى تطورات تجري شرقي الشرق الاوسط في منطقة الخليج ، او كان اهتمام موسكو مشدودا الى تطورات تجري غربي الشرق الاوسط في جنوب القارة الاوروبية .. فان مصر هذا وذاك يتقرر في الشرق الاوسط ، على خطوط المواجهة بين اسرائيل والدول العربية .. فأين تقف الازمة الان .. والى أين تنجه ؟

الجزء الرابع

ازمة الشرق الاوسط .. الى اين

الفصل الأول

ولو تمت التسوية

لا يكاد يوجد اليوم مصري ، أو عربي ، على استعداد أن يطرح على نفسه ، أو على غيره ، السؤال : يوم أن ننجز هدف « السلام العادل والدائم » في المنطقة ، يوم أن نحقق التسوية مع اسرائيل ، يوم أن تسكت المدافع نهائيا ، ما الذي سوف يكون ؟ ما هي الملامح التي نتصورها للشرق الاوسط ؟ ما هي الخواص التي سوف تميز علاقاتنا مع اسرائيل ؟

موضوع محظور الاقتراب منه ، حتى بالتأمل والفكر ، لان التحدث عنه علنا ، بالنشر أو بالقول ، ممنوع . وان لم يكن ممنوعا ، فهو مدان في اذهان جمهرة الرأي العام العربي ، وحتى في رأي غالبية الصفوة . مدان لاعتقاد رسخ بعمق في ضمير الامة العربية ، أن التسوية مستحيلة التحقيق بغير تصور واحد لها لا بديل عنه ، هو الاستسلام لخطط اسرائيل ، والانصياع للمشروع الصهيوني .

ومع ذلك ، فان تحقيق « السلام » بما يفرضه من انجاز تسوية مع اسرائيل ، امر مطروح كهدف علني وكهدف ملح ، بل كهدف على رأس اهداف المرحلة . انه مطروح كهدف حقيقي ، لا كمنافرة سياسية ، ولا كمجرد « تكتيك » في استراتيجية تستهدف العكس ولم تحد عن فكرة ازالة اسرائيل .

والدليل على ان النية خالصة في ان يكون هذا الهدف حقيقيا ، هو أنه أصبح أساس التزامات عربية لا رجوع فيها تجاه أطراف دولية متعددة ، التزامات لا يجوز الاستهتار بها .

ولو افترضنا جدلا ان هدف السلام ليس شرطا يتوقف عليه استقرار وتطوير العلاقات العربية السوفيتية ، فهو بلا شك شرط تنمية العلاقات العربية الامريكية ، وشرط التطلع الى حوار مثمر مع دول السوق الاوروبية المشتركة .

ولكن ما دامت التسوية مع اسرائيل ومستقبل السلام في المنطقة لم يتقرر لهما تصور واضح الملامح ، فلا ينتظر من اسرائيل ان تقر ان الهدف حقيقي . وسوف تتذرع بهذه الحجة للتشكيك في صدق الدعوى ، ولتأكيد ان العرب لم يتخلوا قط عن نيتهم الدفينة في ازالة اسرائيل بكافة الطرق المتاحة . وهو منطق تستند اليه الآن ، للتعنّت في رفض التسوية ، واجهاض هدف العرب في تخطي نزاع يستنزف طاقاتهم، ويصرف أنظارهم عن مشاكل عديدة يملئها تطلعهم الى مواكبة العصر .

والواقع ان المستقبل المنظور لمصر ، وللعالم العربي ، هو المستقبل الذي سوف تتم فيه « تسوية ما » لازمة الشرق الاوسط . ليس هناك مجال الآن لاستطلاع مستقبل لمصر ، او للامة العربية ، منفصل عن أزمة الشرق الاوسط ، منفصل عن قضية اسرائيل . . مستقبل يكون قد ابتعد عن مشكلة التحدي الصهيوني ، بحيث لم يعد هذا التحدي واردا . ذلك ان حركة التناقضات في المنطقة كلها مرتبطة بصورة او بأخرى بهذا التحدي ، ويتعذر الآن التنبؤ بخريطة للمنطقة بمعزل عن هذا التحدي ، او مع افتراض عدم وجوده أصلا .

لقد سبق ان أشرنا الى ان ربع القرن الماضي من تاريخ مصر والمنطقة لم يكن منفصلا عن تأسيس اسرائيل . وانطلاق ثورة مصر ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يكن منفصلا عن تأسيس دولة اسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ . لقد كانت الشرارة الاولى في حركة الضباط الاحرار ، هي الاهانة التي ذاقها جيش مصر

على يد مسئولين كان يرجع فسادهم الى فساد النظام الملكي المصري ، وأسلوبه الفاسد في خوض حرب فلسطين الاولى . ولم تكن اسرائيل غائبة أبدا عن المنعطفات التي عاشتها ثورة مصر منذ ذلك التاريخ . وما ينطبق على مصر تخصيصا ، ينسحب على أرجاء اتسعت على الدوام من الارض العربية .

ان الاطار الوحيد لمستقبل منظور للمنطقة هو الاطار الذي تتقرر فيه مصائر أزمة الشرق الاوسط ، مهما طال الوقت أو قصر . تماما كما كانت المواجهة العربية الاسرائيلية هي الاطار الاساسي لكل تطورات المنطقة منذ تأسيس اسرائيل حتى اليوم .

قلنا : مهما طال الوقت أو قصر . . ذلك أن استشراف ملامح المستقبل لا يتقيد بآجال زمنية ، لا بالعام القادم أو بالعقد القادم أو بنهاية القرن أو بمنتصف القرن المقبل . . ومن هنا فليس من تصور لمستقبل أزمة الشرق الاوسط لا يصل بها الى نهاية ما ، بتسوية ما ، في يوم ما .

ولو عدنا الى افتراضات « هرمان كان » الثلاث في استشراف مستقبل أي حدث (ص ٤٧ — ٤٨) ، فهناك على حد قوله الاحتمال « الافضل » (تخطي الأزمة وبلوغ هدف السلام) والاحتمال « الاسوأ » (نشوب حرب خامسة) ، والاحتمال الذي قرره هو على أنه اقل الاحتمالات الثلاث رجحانا ، ويقصد بذلك احتمال « استمرار الحسالة القائمة » ، أي استمرار « اللا سلم واللا حرب » . . أو « اللا نصر واللا هزيمة » .

وكنا عند مناقشة منهج « هرمان كان » قد أخذنا عليه التبسيط المخل . ذلك ان « الاحتمال الافضل » و « الاحتمال الاسوأ » قد يتبادلان المواقع . وقد يكون اندلاع حرب خامسة (ما قد يبدو الاحتمال الاسوأ) هو طريق كسر حالة « اللا نصر

واللا هزيمة » ، أو حالة « اللا سلم واللا حرب » ، لبلوغ هدف السلام (ما افترضناه الاحتمال الافضل) . والعكس أيضا صحيح . اذ قد يتمخض هدف السلام (الاحتمال الافضل) عن الحالة التي ينوجسها العرب ثرا ، حالة الاستسلام لمخطط اسرائيل والانصياع للمشروع الصهيوني (احتمال بالغ السوء) .

ولكن يجدر بنا ان ننساعل : حتى لو سلمنا بأن الطريق الى التسوية — طال أو قصر — لا بد أن تتخلله حرب خامسة ، أو سادسة ، أو سابعة . . فماذا سوف تحققه هذه الحروب ؟ وحتى لو افترضنا جدلا أن يكون الحرب القادمة ، أو التالية لها ، أو التي تتلو التالية ، حربا تحرز فيها اسرائيل نصرا ساحقا ، فان ذلك لن يلغي تساؤلا هاما أثار قلق الجنرال الاسرائيلي بالتقاعد ، ماتتياهو بيليد ، وكان قد طرحه قبيل اعلان وقف اطلاق النار في حديث يعكس هموم ذوي البصيرة في المؤسسة الحاكمة الاسرائيلية :

« ولنفرض أن مصر استسلمت بسكانها البالغ عددها ٣٥ مليونا ، ماذا تملك دولة بصغر حجم اسرائيل أن تفعل بهم ؟ وهل أهداف الصهيونية هي أن تحتل على الدوام المزيد من الارض العربية ، وأن تعمل بانتظام على تدمير اقتصاديات العرب ؟ ومن ذا الذي سوف يزود اسرائيل بوسائل انجاز ذلك ؟ »

لذلك جاز لنا أن نقرر — كما قال أنور السادات — أنه لا يوجد لازمة الشرق الاوسط « حل » عسكري . وقد بلغت الازمة من الخطورة لاطراف دولية متعددة حدا أصبح معه « عدم الحل » أمرا هو الآخر غير محتمل . لذلك، فان « تسوية ما » واردة لا مناص . وسبق أن أشرنا الى أن اسرائيل ، وهي نحدث عن المستقبل ، تطرح تصورات عما بعد حدوث التسوية فقط، وتمتنع عن كل حديث حول كيفية اتمام التسوية . والعرب عندما يتحدثون عن المستقبل ، لا يتصورونه الا في بعده الذي

يسبق حدوث تسوية ، ويكتمون هم أيضا ، بل يرفضون كل تفكير فيما سوف يعنيه انجاز التسوية . وليس ذلك مما يرسى بؤادر « التكافؤ » التي برزت بين أطراف النزاع بفعل حرب أكتوبر على أسس قديمة وليس ذلك مما يجنب العرب محاذير التسوية ، ومخاطرها عليهم . بل شأنه فقط تجريدهم من الرؤية الواضحة . ومن هنا ، فلا مفر من طرح تصورات عن التسوية ، وعما سوف يكون عليه وضع المنطقة بعد التسوية ، في « أفضل » الفروض وفي « أسوأ » الفروض . . فهذا على أي حال هو وحده حلقات المستقبل التي يمكن استشراف ملامح لها منذ الآن ، وهو اجتهاد لا غنى عنه ، حتى لو اقتضى الواجب في الحال أوسع حشد للجهود ، استعدادا لاستئناف القتال ، وحتى لو أشارت شواهد عديدة الى تجمع سحب الحرب من جديد .

ماذا تعني النسوية ؟

لا نعني النسوية بالقطع الغاء التناقض كما سبق وأوضحنا فيما يتعلق بالنسويات الكبرى التي انجزت مع حلول الانفراج الدولي . والنسوية التي سوف تنجز بين العرب واسرائيل ، لو حققت شرط ارضاء جميع أطراف النزاع ، هي تسوية سوف نسترشد هي الاخرى بهذه القاعدة . سوف تكون تعبيرا عن دخول أزمة الشرق الاوسط عصر الانفراج الدولي ، وعن تخطيها الانطباع بالخواص التي ميزت فترة الحرب الباردة ، وبالذات خاصية الاستقطاب المطلق ، والعداء المستحكم ، وانقطاع كل صلة بين الاطراف المتنازعة ، وانعدام كل لغة مشتركة ، كل « قاسم مشترك » بينها .

التسوية اذن ليست الغاء للتناقضات ، بل هي اعادة

ترتيب هذه التناقضات ، بجهد واع ومدبر ومتعمد يستهدف « عزل » و « تجميد » التناقضات التي يعتبر ضررها على جميع الاطراف اكبر من فائدتها لاي طرف .

تعني النسوية عقد اتفاقات صريحة أو ضمنية ، تنشئ التزامات متبادلة بين أطراف النزاع ، معززة بضمانات متكافئة ، من أجل استبعاد ممارسة التناقض بأسلوب الحرب ، أو بأي أسلوب آخر يلحق ضررا بجميع الاطراف ، يفوق ما قد يحمله من مزايا لاي طرف . وتعني كذلك اقامة شبكة من الضمانات المتبادلة ، ينطوي على مجموعة من « الروادع » ومن « الحوافز » ، لا لمجرد تعزيز الالتزام بالامتناع عن ممارسة أشكال محددة من الصراع ، ولكن أيضا لتنشيط الاتجاه الى صرف النظر عنها نهائيا ، وتنمية مصلحة الجميع في تحويل التسوية الى ظاهرة لا رجعة فيها .

ليس معنى ذلك بالبداية أن يكون الصراع قد انتهى ، إنما يعني أن الصراع سوف يكتسب **أشكالا أخرى** ، أشكالا تخالف تماما أشكاله السابقة ، أشكالا علينا أن نستشف ملامحها .

ما هي أبرز هذه الملامح ؟

أبرز هذه الملامح في شواهدنا العامة هو **تكاثر عدد الاقطاب المستقلة والتميزة في النزاع** ، وتكاثرها على نحو ينبئ بزيادة صعوبة احتواء الظاهرة .. أو ردها ، بمعنى الرجوع بالحالة الى ما كانت عليه من قبل . لقد ترتب على استقطاب النزاع في مراحله السابقة ، قصر أبرز أقطابه ، أي أقطابه ذات الوزن في تقرير مجرياته ، على عدد محدود فقط . ومهما بدت خريطة النزاع معقدة ، ومهما تعددت الاسباب الاجتماعية والعقائدية والطائفية والدينية والعرقية ، الخ .. للنظر الى النزاع برؤى مختلفة ، فكان هذا التنوع ممتصا داخل اطار نمط

بسيط ، تحكمه المواجهة الاساسية . وكانت أوجه الاختلاف والخلاف — القائمة أو الكامنة — لدى أطراف النزاع الرئيسية، مجمدة أو معطلة ، أو مرجأة ، لحين الانتهاء من المعركة الرئيسية . هذا هو المقصود بشعار « اعلاء صوت المعركة فوق كل صوت » ، وضرورة الحفاظ على « الوحدة الوطنية » و « تماسك الجبهة الداخلية » الخ . .

كان التناقض الذي طغى لدى أطراف النزاع على كل تناقض آخر هو التناقض « الوطني » فان الدول العربية المجاورة لاسرائيل تعرضت سيادتها للانتهاك باحتلال اسرائيل اجزاء من ارض الوطن . وعانى شعب فلسطين من اهدار صميم وجوده ، كشعب ينتمي الى وطن ، ويستقر على ارض . والاسرائيليون يحسون بأن العداء العربي لهم هو تهديد في انصميم لهدف المشروع الصهيوني في اقامة «وطن قومي لليهود» في فلسطين . ومن هنا ، كانت أطراف النزاع الواضحة الهوية محدودة ، هي « الدول العربية » من جانب ، واسرائيل من الجانب الآخر . ثم برز خلال ممارسة النزاع هوية مستقلة لشعب فلسطين ، وتحددت قضيته كقضية تندرج داخل اطار حق العرب في استرداد اراضيهم المسلوبة ، ولكن بخواص متميزة لعدم استناد شعب فلسطين الى وطن مستقل ، مكتمل السيادة عند نشوب النزاع ، شأنه في ذلك شأن غيره من الشعوب المستعمرة ، بسبب الانتداب البريطاني ، ثم قبل ذلك بسبب الحكم العثماني .

وحتى **الاطار الدولي للنزاع** اتسم هو الآخر في ظل الاستقطاب الدولي السابق بنمط اقرب الى البساطة . فقد وقفت الدول الغربية الاستعمارية ، الى جانب اسرائيل . واسرائيل دعمت وقفة هذه الدول الى جانبها ، بعدم الكف عن تأكيد انتمائها الى الغرب ، وصفتها كامتداد لقيمه وحضارته ،

وكموقع أمامي له يكفل الحفاظ على مصالحه في قلب العالم العربي المتخلف . واستعانت دول غربية مختلفة بإسرائيل لتحقيق أهداف لها في العالم العربي ، واجهت بها تصاعد حركة التحرير العربية : بريطانيا وفرنسا بعد تأمين مصر قناة السويس ، ثم الولايات المتحدة في فترة تالية . وحتى ألمانيا الاتحادية وقت أن دفعت تعويضات جسيمة لإسرائيل في صورة قبض من الأسلحة المتطورة ، لم يكن ذلك لمجرد التكفير عن ذنوب النازي ضد اليهود ، لسبب بسيط ، وهو أن إسرائيل لا تمثل « يهود العالم جميعهم » ، ولا هي تمثل — تخصيصاً — جميع اليهود الألمان أو غير الألمان الذين تعرضوا لاضطهاد النازي . والأسلحة المتطورة التي سلحت حكومة بون بها إسرائيل لم تكن تأميناً لإسرائيل ، بقدر ما كانت أدوات عدوانها على العرب في حرب ١٩٦٧ .

في مقابل ذلك ، وقفت مجموعة الدول الاشتراكية الى جانب الحق العربي . ومن المؤكد أن منطلقاتها الايديولوجية لم تكن متطابقة مع منطلقات الدول العربية ، بل تمايزت عنها نوعياً . ولكن هذا النمايز النوعي — فيما يتعلق بمصر وسوريا وبقضية فلسطين — لم يقف حائلاً دون حرصها طوال فترة الاستقطاب الدولي على تأكيد أوجه التوافق في المصالح والاهداف ، وخاصة هدف ازالة آثار العدوان ، واسترداد العرب اراضيهم المحتلة .

ولكن بروز احتمال التسوية ينال من صفة البساطة في نمط المواجهة وخريبتها . إذ لم يعد **التناقض ((الوطني))** وحده هو **الطاغي** . ولم يعد هو **التناقض الخلق بامتصاص كل صور التناقض الاخرى** . ذلك أن التسوية تعني اقرار حدود وطنية « آمنة ومعترف بها » لكل اطراف النزاع . وتعني بالتالي أن

نكتسب أوجه الصراع في المنطقة ، وخاصة الصراع العربي الاسرائيلي ، صورا أخرى .

لقد أشرنا الى شكل من أشكال هذا الصراع داخل اسرائيل ، برز في أعقاب حرب أكتوبر ، بعد أن تحقق نوع من « التكافؤ » في قوة الاطراف المتنازعة . نقصد بذلك الصراع بين الصقور والحمائم . كان هذا الصراع مطموسا من قبل في وقت ساد فيه منطق الصقور دون منازع .

كذلك ، بعد حلول الانفراج الدولي ، لا ترى مصر غضاضة عن « الانفتاح » في اتجاهات شتى . بل أنها تعقد على سياسة « الانفتاح » آمالا كبيرة ، وتطرحه كهدف أساسي من أهداف المرحلة . ولم تعد تنتقيد في علاقاتها الدولية بما كان يمليه عليها الاستقطاب الدولي من قبل . وهذا « الانفتاح » من قبل مصر على اطراف دولية عديدة ، تحذو حذوها فيه الاطراف العربية الاخرى التي تعرضت للعدوان ، بدرجات متفاوتة من الوضوح والحسم .

والانفتاح على الغرب يعني الانفتاح على الرأسمالية العالمية . ولازمته كاتجاه ، المصالحة مع النظم العربية المحافظة التي أصبحت هي الاخرى بفضل عوائد البترول وجها بارزا للرأسمالية العالمية . وهذا الانفتاح على الرأسمالية العالمية ، لا بد أن يصاحبه في الداخل بروز التمايز بشكل أوضح بين تيارات سياسية تمثل منطلقات اجتماعية متباينة ، بل متعارضة .

وهذه حقائق تنم عن نمط مغاير للامح الصراع مستقبلا في المنطقة .

كان يمكن تعريف التناقضات التي كانت تفصل بين اقطاب

النزاع من قبل « بالتناقضات الرأسية » . ونقص ذلك
التناقضات « الوطنية » التي فصلت على خريطة جغرافية
للشرق الاوسط دول المنطقة المصطدمة في النزاع : اسرائيل
من جانب ، والدول العربية في الجانب الآخر .

برز الآن بجانب هذه « التناقضات الرأسية » ، « تناقضات
أفقية » ، تناقضات تفصل بين شرائح مختلفة من مجتمعات هذه
الدول المشتركة في النزاع . هذه « التناقضات الأفقية » هي
في الاغلب تناقضات « اجتماعية » . وقد أصبح التناقض
الاجتماعي يزاحم التناقض الوطني في احتلال مقدمة المسرح
السياسي في المنطقة .

كل التناقضات الاجتماعية هي حسب تعريفنا تناقضات
« أفقية » ، لأنها تناقضات بين شرائح مختلفة من المجتمع ،
شرائح بعضها ينتمي الى الفئات الاجتماعية العليا على قمة
المجتمع، وشرائح اخرى تنتمي الى الطبقات العاملة التي تشكل
قاعدة المجتمع .

ولكن ليست كل التناقضات « الأفقية » تناقضات اجتماعية .
فان التناقض ، مثلا ، بين الصقور والحمائم في اسرائيل ،
لا يمثل تناقضا اجتماعيا بقدر ما يمثل اختلافا في رؤى فئات
تنتمي الى شرائح اجتماعية واحدة ، تتبنى جميعها منطلقات
النصهيونية ، حول استراتيجية اسرائيل ومصالحها الاساسية
في الحاضر والمستقبل . ولن يبرز تناقض اجتماعي اساسي في
اسرائيل الا اذا تعاظم شأن التناقض بين قوى النصهيونية من
جانب ، والقوى المعادية للنصهيونية من الجانب الآخر ، ولكن
ما زال هذا التناقض محدود الاثر على الحياة السياسية
الاسرائيلية ، لصغر حجم وضعف تأثير القوى التي انسلخت
من النصهيونية ، وبلغت القدرة على الوقوف منها موقفا
مضادا ، متسقا وفعالا وحاسما .

هكذا نرى أن خريطة الصراعات في المنطقة لم تخفت ، بل على العكس تعقدت بعد حرب أكتوبر ، مع حلول عصر « الانفراج » على الصعيد الدولي ، وبعد أن أصبحت التسوية أمرا واردا بالنسبة للنزاع . تعقدت لأنها لم تعد مقصورة على نمط واحد بسيط نسبيا ، هو نمط الصراع القائم على « التناقضات الرأسية » فقط ، بل أصبحت خريطة الصراعات محكومة بنمطين مختلفين كل الاختلاف ، يتداخلان في صور معقدة : النمط الاصلي ، القائم على « التناقضات الرأسية » بين أطراف النزاع على انسا ع خريطة المنطقة جغرافيا . . وفي تشابك معه ، نمط جديد للصراعات ، قائم على « التناقضات الأفقية » داخل كل « طرف جغرافي » على حدة . ويتلاقى — بمقتضى هذه « التناقضات الأفقية » — ممثلو التيارات الاجتماعية المتماثلة على اتساع الخريطة الجغرافية للمنطقة ككل ، في مواجهة تيارات أخرى ، ذات منطلقات مقابلة متماثلة ، على اتساع نفس الخريطة الجغرافية .

على سبيل المثال : انصار تشجيع « الانفتاح » على أمريكا وتيسير تنفيذ أمريكا مخططاتها في أن يتحقق لوجودها انتشار يمتد الى كل دول المنطقة ، لا بد أن يتلاقوا فيما بينهم ، في شتى الدول العربية بالمنطقة ، بل أن تبرز نقطة تلاق واحدة على الأقل بينهم وبين المهيمنين على مصائر اسرائيل ، رغم استمرار قيام « التناقض الراسي » معها .

يتشابك إذن ، ويتداخل ، نمطان مختلفان كل الاختلاف ، لخريطة التناقضات في المنطقة . وفي اللحظات التي يحتدم فيها النزاع ، ويشتد التوتر ، وتكثر فيها التحرشات والاشتباكات ، أو تندلع فيها حرب أخرى ، يحتل نمط « التناقضات الرأسية » مقدمة المسرح السياسي . ولكن مهما بلغ التوتر ، وحتى لو

نشبت حرب أخرى ، **فلن يزول نمط « التناقضات الأفقية »** .
انه قد ينزوي مؤقتا ، ولكنه لن يزول تماما . لماذا ؟ لان احندام
النزاع ، وحتى بلوغه حد الحرب الفعلية ، سوف ينم عن بروز
ظاهرة « الاستقطاب » مرة أخرى ، ولكنها سوف تكون
« استقطابا موقعا » فقط ، استقطابا بين اطراف النزاع
المباشرة فقط . ولن تمتد ظاهرة « الاستقطاب » لتشمل العالم
بأسره ، ولتقلب الاتجاه العالمي نحو « الانفراج الدولي » .
صحيح ان الموقف قد ينفلت ، وقد يسفر عن تصعيد يفضي الى
حرب نووية شاملة ، ولكن احتمال وقوع هذا الفرض متضائل ،
وسوف يزداد تضائلا كلما نعزيزت الضمانات الدولية
المنبذلة ، لتحويل « الانفراج الدولي » الى واقع لا يقبل الردة .

لذلك ، فان استعادة النزاع صفة الاستقطاب لن تستند
الى مناخ الاستقطاب الدولي عموما ، بل سوف تسفر عن
استقطاب موقعي يقاومه اتجاه الانفراج الدولي عموما . وقد
يتعرض اتجاه الانفراج الدولي كما سبق وقلنا لمنعرجات
وانتكاسات . ولكن لن يحول ذلك دون سعي الاطراف الدولية
المعنية بالنزاع ، للحد من تفاقم التوتر . سوف تتدخل الاطراف
الدولية — على تعارض منطلقاتها الاجتماعية — لدى مختلف
اطراف النزاع المباشرة . وهذا التدخل من منطلقات اجتماعية
منعازضة ليس من شأنه ان يزيل « التناقضات الأفقية » ،
خاصة بعد أن تبلورت تيارات لدى اطراف النزاع المباشرة ،
تنسم هي الاخرى بصفة التعارض الاجتماعي .

لن يزول اذن نمط « التناقضات الأفقية » تماما مهما
احتدم نمط « التناقضات الرأسية » . لقد أصبح تلازم
النمطين معا ظاهرة لا رجعة فيها ، طوال فترة انجاز عملية
التسوية ، قصرت مدتها أو طالت . وسوف تحتل « التناقضات
الأفقية » مقدمة المسرح السياسي كلما أنجز المزيد في اتجاه

التسوية . ولن تزول « التناقضات الرأسية » ، من الناحية الشكلية على الأقل ، الا باتمام التسوية فعلا ، وحلول السلام في المنطقة .

هذه صورة أولى للملامح الصراع مستقبلا في المنطقة .

الصورة الاخرى ، هي أن « أزمة الشرق الاوسط » بصدد أن تفقد صفتها كأزمة للشرق الاوسط ، أي كأزمة اقليمية ، محددة موقعا على خريطة العالم الجغرافية ، بين دول بعينها في منطقة مرسومة المعالم .

لقد نجم عن تغير موازين القوى بين أطراف النزاع المباشرة بعد حرب اكتوبر ، نشوء حالة دعت الاطراف الدولية المعنية بالأزمة الى بحث استراتيجية جديدة . وبرزت الحاجة لاعادة صياغة المعادلة السياسية في ارجاء مختلفة نحيط بمواقع النزاع أصلا . فانسعت « دائرة الأزمة » لتشمل منطقة أوسع جغرافيا من تلك المعروفة تحديدا « بالشرق الاوسط » . اتسعت لتتألف من نظام مكاريوس غير المنحاز في قبرص . واتسعت لتقرير قواعد تحكم حرية الملاحة في باب المندب عند جنوب البحر الاحمر . واحتدت الصراعات الدولية حول الصومال وارتريا واثيوبيا ، فضلا عن احتدام الصراعات في جنوب شبه الجزيرة العربية . وامتدت « حالة الأزمة » الى منطقة الخليج بعد استخدام سلاح البترول . ولأول مرة منذ ربع قرن ، طافت حاملة طائرات أمريكية ، تصاحبها مدمرتان من حاملات الصواريخ الموجهة في مياه الخليج ، تحمل انذارا بأن هذه المنطقة ليست بمنأى عن دائرة الصراع .

كما اتسعت « دائرة الأزمة » لا بالمعنى الجغرافي فحسب، بل بمعنى آخر أيضا ، معنى أن « أزمة الشرق الاوسط » أصبحت حلقة في « شبكة من الأزمات » ذات صفة أكثر

عمومية . قد تكون حلقة الشرق الأوسط على أعلى جانب من الخطورة . وقد تكون الحلقة الخليفة باشعال فتيل الانفجار . ولكن هذه الحالة من « الأزمات المتشابكة » لم تعد سمتها المميزة أنها « اقليمية » ، أو أنها « محددة جغرافيا » بقدر ما أصبحت سمتها المميزة هي انها أزمات « نوعية » : كأزمة الطاقة والأزمة النقدية ، وقضية التضخم ، وقضية المواد الخام الاستراتيجية ، وعلاقة أسعارها بأسعار المنتجات اصناعية ، الخ . . وكل هذه الأزمات النوعية تتحدد لها ملامح جغرافية بالقدر الذي تصبح فيه مواقع بعينها من كوكبنا ، هي المواقع الكفيلة بزيادة اشعالها أو الاسهام في اخمادها . وبهذا المعنى أصبح النزاع العربي الاسرائيلي الان « زنادا » لشبكة أزمات تتسع للعالم بأسره .

لقد « زالت » أزمة الشرق الأوسط — مضمونا — بتحولها الى « زناد » في « شبكة أزمات » أوسع نطاقا . وقد يكمن حلها في اكتسابها هذه الصفة الجديدة . قد تكون التسوية محكومة بتوافق ارادات دولية متعددة في ابطال مفعول هذا « الزناد » . عندئذ ، سوف تعنى التسوية زوال « أزمة الشرق الأوسط » شكلا كذلك . ولكنها لن تعنى زوال « شبكة الأزمات » التي أصبح النزاع العربي الاسرائيلي حلقة من حلقاتها . وانما سوف تعنى أن « شبكة الأزمات » سوف تستمر في اثارة أشكال للتوتر تختلف كثيرا عن صور التوتر المألوفة في الشرق الأوسط الى الآن .

لقد دخلت « السيرناتيقا » خريطة الصراعات في المنطقة، خريطة يتكاثر فيها أقطاب الصراع ، وتتعدد فيها وتتنوع طبيعة هؤلاء الأقطاب ، وعمليات « تغذية عكسية » تطبع الصراع بأوجه تداخل وتشابك معقدة . تلك هي في ملامحها العامة وقواعدها الأساسية ، الخريطة التي ينبىء بها مستقبل أزمة

الشرق الاوسط ومستقبل المنطقة . والمطلوب تحديد نمط
« النظام » المنبثق من حالة قد تبدو لوهلة أولى أقرب الى
« الفوضى » لفرط مخالفتها للمعهود والراسخ في العادات
الفكرية والسلوكية للذين عاشوا النزاع وتمرسوا في
صراعاته .

* * *

وأبرز ما يصدم الضمير العربي ، والعقل العربي ، عند
الحديث عن التسوية هو : هل ليس للتسوية سوى تصور
واحد ، لا بديل عنه ، هو الاستسلام لخطط اسرائيل والانصياع
للمشروع الصهيوني ؟

هل التسوية مع اسرائيل حتما .. تفريط في حق ؟
هل الانصياع لفكرة التسوية حتما .. منطلق يميني
استسلامي .. وهل مقاومة التسوية حتما .. منطلق يساري
ثوري ؟

ما هو المحتوى الاجتماعي لمبدأ التسوية مع اسرائيل ..
وهل هو غلبة لليمين أو اليسار ؟

والواقع أن مبدأ التسوية لا يستشف منه في حد ذاته منطلق
يميني أو منطلق يساري . ان رفض مبدأ التسوية ليس
بالموقف الثوري . وقبول مبدأ التسوية لا ينم في حد ذاته عن
موقف رجعي . ان **المبدأ مقبول ، سواء بنظرة تقدمية ثورية ،**
أو بنظرة رجعية استعمارية . ولكن المهم هو الشروط التي تتم
بها التسوية ، وما هي القوى الاجتماعية المستفيدة أساسا من
التسوية . ومهم أيضا اختيار توقيت مناسب لخطوات
التسوية ، باعتبار أن **التوقيت مرتبط بمدى نضج ظواهر**

بعينها ، ومدى اهلية هذه القوى أو تلك للاستفادة من التسوية .

على سبيل المثال : فان قبول طرف من الاطراف العربية تسوية جزئية من شأنها تعطيل التسوية الكلية ، هو قطعاً نموذج لمنطلق يميني في التسوية ، فيه تفريط في المبدأ ، ويلحق الضرر بالقضية العربية ككل . ولا يجوز التذرع بتكاثر الاقطاب المتميزة في الجبهة العربية ، وتباين المواقف والمواقع والمصالح ، للتفريط في فكرة ان « الكل » يجب « الجزء » ، ومبدأ ان « الجزء » ينبغي اخضاعه « للكل » ، والا خضعنا لمخطط العدو في تفتيت الجبهة العربية ، واضعاف جميع اطرافها دون استثناء . ولكن ليس معنى ذلك أيضاً تجميد « التسوية الكلية » برفض مبدأ اجراء « تسوية جزئية » على الاطلاق ، دون ما دراسة لعناصرها ، وبشرط أن تجري هذه الدراسة باشتراك جميع الاطراف العربية المعنية .

وتبرز هنا نقطة بالغة الدقة في العلاقة التي تربط « الجزء » « بالكل » . الى أي حد يخدم « الجزء » « الكل » ، وإلى أي حد يسيء اليه ؟ الى أي حد يجري تقرير « الجزء » بمقتضى « التناقض الراسي » مع العدو ، أو بمقتضى تناقضات أخرى اجهت لتبرز فوق السطح ؟ والالتباسات المحتملة في هذا الصدد لن تزال بمجرد اغفالها .

ولكن ليس ذلك وحده هو وجه الالتباس المحتمل في الملاحظات الراهنة . ذلك ان انزواء « الاستقطاب السابق » في النزاع ، من شأن قوى تنتمي الى منطلقات مختلفة الا ترفضه ابتداء . بل سوف ترحب به لاسباب مختلفة قوى مختلفة ، ومنها تيارات عديدة تنتمي الى القوى التقدمية . اذ لا يمكن لليسار أن يعترض من حيث المبدأ على تخفيف التوتر ، وتطبيق

قواعد الانفراج الدولي على ازمة الشرق الاوسط ، ولكن
الحلول التقدمية الخليقة بتيسير عملية التسوية قد لا تكون
مرفوضة على اطلاقها أيضا من وجهة نظر الاستعمار والرجعية
المستترة .

وجدير بنا هنا ان نلفت النظر الى ان قوى تنتمي الى منطلق
استعماري لن تمانع في الاعتماد على اليسار العربي واليسار
الاسرائيلي في سبيل ان يشكلوا معا ركيزة تيسر عملية انجاز
التسوية ، اذا كان اليمين هو المستفيد منها في النهاية . وبوجه
عام ينبغي التنبيه الى ان قوى تنسب نفسها الى اليسار في
اسرائيل ، قد قامت في فترات مختلفة بأدوار مشبوهة ، يصعب
تقرير ما اذا كانت لصالح قضية اليسار عموما ، أم كانت خدمة
لمخططات استعمارية . كان « اليسار الاسرائيلي ما » ، دور في
اقتناع الدول الاشتراكية عند تأسيس اسرائيل بأنها سوف تصبح
« واحة الديمقراطية » في الشرق الاوسط . واستند هذا
« اليسار » الى الروابط التي نشأت بين منظمات مختلفة
أدرجت نفسها داخل اطار « اليسار الصهيوني » ، وبين
الحركات الديمقراطية واليسارية عموما في أوروبا ، وقت
الحرب العالمية الثانية ، وقد جمعها التعرض معا لقمع النازية ،
واضطهادها المكثف . وهناك قطاع هام من القوى التي تنسب
نفسها الى اليسار في اسرائيل ، خاصة في حزب المابام ، له
صفات تماثل صفات الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا ، التي
كثيرا ما تتقمص شخصية يسارية ، لتحتوي قوى من اليسار
وجرها الى مواقف تلبي مصالح الاستعمار .

ليس معنى ذلك بالطبع ان كل من ينسب نفسه الى اليسار
في اسرائيل ، تنطبق عليه هذه الصفة ، بل هناك عناصر
شريفة أثبتت بجدارة العكس .

وبوجه عام يمكن تقرير أن اكتساب التسوية صفة تقدمية أو صفة رجعية ، صفة يمينية أو صفة يسارية ، يتوقف على موازين القوى بين القوى التقدمية والقوى الرجعية لدى جميع اطراف النزاع ، وهذه قضية نضالية . ان المحتوى الاجتماعي لحل ((التناقض الراسي)) رهن الوزن النسبي للقوى في المنطقة التي تتصارع بمقتضى ((التناقضات الأفقية)) . وأي دراسة عن المستقبل لا بد أن تميز — كما ذكرنا في مدخل هذا الكتاب — بين « الحتمية التاريخية » ، وبين حركة قوى التاريخ وتوازن القوى بينها . وليست هناك « حتمية تاريخية » تقرر تصورا محددا للتسوية . ولكن الذي يمكن تقريره الان ، أن التسوية باتت قضية واردة ، ولها ملامح يمكن تصورها ، دون أن تكون معلقة فقط على توازنات القوى بين اليمين واليسار .

* * *

وفي ضوء هذا كله . . ماذا تعني التسوية في التطبيق ؟

تعني التسوية في التطبيق أن تكون جميع أطراف النزاع قد سلمت بأن تجنب الحرب نهائيا ، وضمان ذلك بالتعاقد على اقامة السلام ، هو اقل الاحتمالات ضررا للجميع .

ومعنى ذلك أن تكون جميع الاطراف قد سلمت بأن « تكافؤا » ما قد نشأ بينها . وصحيح أن « التكافؤ » وحده لا يشكل أساسا كافيا للتسوية كما ثبت ذلك طوال فترة الحرب الباردة على الصعيد الدولي ، بل تتطلب التسوية — فوق ذلك — الاقرار المتبادل بحقوق ، ولكن لم يعد من الممكن استغلال « عدم التكافؤ » القائم (وجهة نظر اسرائيل) أو الكامن (وجهة النظر العربية) لحسم النزاع عن طريق الحرب . .

معنى ذلك اتفاق جميع الاطراف على « تجميد »

« التناقضات الرأسية » بينها ، أو بعبارة أدق « تجميد ممارسة التناقض الرأسي عن طريق الحرب » ، على أن تستمر كل أوجه الصراع الأخرى في المنطقة ، ذلك أن الصراع لا يقبل على إطلاقه التجميد .

والاساس القانوني لحويل « التكافؤ » الى اقرار متبادل بحقوق ، هو في نظر المجتمع الدولي تنفيذ **قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢** . وقد نصت قرارات مجلس الامن التي صدرت في أعقاب حرب أكتوبر مباشرة على ضرورة وضع هذا القرار موضع التنفيذ الفوري ، وأن ينعقد لهذا الغرض مؤتمر تحت اشراف الامم المتحدة في جنيف ، يضم أطراف النزاع مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، لانجاز التسوية عملا . واصرار هذه القرارات على تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ « فورا » ، معناه أن المجتمع الدولي قد أدرك أن استمرار النزاع ، واستمرار تجديد الحرب ، ليسا ضرا مؤكدا لكل أطراف النزاع دون استثناء فحسب ، بل هو ضرر مؤكد للمجتمع الدولي بأسره . كما تعنى المطالبة بتنفيذ القرار « فورا » — بعد أن ظل معطلا طوال ستة أعوام — أن حرب أكتوبر قد أسفرت فعلا عن (تكافؤ ما » بين أطراف النزاع ، وقد توافرت ظروف جديدة تسمح بأن تكون مباحثات السلام مجددة ، وكفيلة باحداث نتائج مثمرة .

ولكن احداث هذه النتائج المثمرة رهن التغلب على صعاب ما زالت عالقة بالتسوية ، بل ربما كانت بعض هذه الصعاب متضمنة في صميم قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ذاته . ذلك أن القرار الذي صدر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، لا يغطي كل أوجه النزاع ، ولا جوانبه التي جدت نتيجة استمرار الازمة طوال السنوات التي تلت صدور القرار ، ونقصد بالذات تعاظم شأن

قضية فلسطين . وكذلك ينطوي نص القرار على أوجه التباس لا بد من تذليلها تماما للوصول الى التسوية فعلا .

وسوف نفرد لقضية فلسطين الفصل الرابع في هذا الجزء من بحثنا . أما أوجه الالتباس التي تعيننا الان ، هي المتعلقة بالذات بالنص الوارد في القرار عن « **الحدود الآمنة والمعترف بها** » (أساس « تجميد التناقضات الراسية ») . ومعنى هذا النص ان توفر التسوية **الأمن** لاسرائيل (عن طريق « حدود آمنة ») مقابل ان تسنعيد الدول العربية التي تعرضت للاحتلال **سيادتها** على اراضيها (وهذا هو أساس « اعترافها » بحدود اسرائيل « الآمنة ») .

ويمكن وجه الالتباس في أن الكثيرين فسروا نص القرار على أن فكرة « الأمن » فيه مطروحة في تقابل بل في تعارض مع فكرة « السيادة » . وكأنما كانت قضية اسرائيل هي قضية « أمن » فقط ، لا قضية « سيادة » . وكانت قضية الدول العربية التي تعرضت للاحتلال ، قضية « سيادة » فقط ، لا قضية « أمن » . وهذا الفرض خاطيء نظريا وتطبيقيا على حد سواء .

الفرض خاطيء نظريا ، لان صلاحيات « السيادة » هي بمعنى معين « الوعاء » ، هي الاطار « الشرعي » و« الشكلي » لتحقيق « مضمون » معين هو « أمن » أية دولة ، ولا يجوز الفصل بين « الشكل » و « المضمون » . **والفرض خاطيء تطبيقيا** لان واقع ممارسة النزاع منذ نشوبه يشهد بأن « أمن » الدول العربية — لا « أمن » اسرائيل — هو الذي تعرض للانتهاك . وليس متصورا أن تحقق اسرائيل لنفسها « سيادة » مقررمة ومعترفا بها ، ما دامت تفتقد « حدودا نهائية » وما دامت ترفض اعلان ما تعتبره حدودا نهائية لها .

ان فكرة « الأمن » ينبغي طرحها في تكامل — لا في تعارض — مع فكرة « السيادة » . ذلك أن طرح الفكرتين في تعارض إنما يقصر حق الدول العربية في استعادة « سيادتها » على مضمون « سلبي » فقط ، أي يتعسف في طرح استعادة « السيادة » كمجرد « تنازل شكلي » ، في وقت يجري فيه نكريس « امن » اسرائيل باحاطته « بمضمون ايجابي » ، وبتزويده بضمانات قد لا تخرق شكلا — أو قانونا — حق العرب في استرداد « سيادتهم » على اراضيهم ، ولكن تنال مضمونا من صلاحيات الدول العربية في ممارسة حقوقها السيادية فعلا .

لقد دفعت اسرائيل مرارا بأن مواقع ٤ يونيو ١٩٦٧ كانت خطوط هدنة فقط ، ولم تكن « حدودا آمنة ومعترفا بها » ، ولم تكن هذه الخطوط تنطوي على ضمانات كافية لاستتباب السلام ، بدليل ان حرب ١٩٦٧ قد نشبت فعلا . ولكن كان أيضا من حق العرب أن يردوا بأن قبول مبدأ تعديل هذه المواقع إنما ينعارض مع النص الوارد في مقدمة قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، والذي يقرر عدم جواز احتلال اراضي الغير بطريق القوة . وحتى لو سلمنا جدلا بأحقية التمييز بين خطوط الهدنة وبين « الحدود الآمنة والمعترف بها » ، فليس من شأن هذا التمييز على أي حال افادة اسرائيل من الوجهة القانونية المحضة ، ومن وجهة نظر الشرعية العصرية التي تجسمها الامم المتحدة ، ذلك ان اسرائيل كما اعترفت بها المنظمة الدولية ، هي اسرائيل التي انشأتها الامم المتحدة بقرار التقسيم في نوفمبر ١٩٤٧ . وحدود اسرائيل بمقتضى هذا القرار تنطوي على رقعة أقل من تلك التي امتدت اليها في يونيو ١٩٦٧ . ومعنى ذلك أن كلمة الشرعية تقرر لاسرائيل مساحة أقل ،

لا مساحة أكبر من تلك التي احتلتها على خريطة الشرق
الوسط قبيل حرب ١٩٦٧ .

ثم ان فكرة ادخال تعديلات على مواقع ٤ يونيو ١٩٦٧ ،
وحتى مجرد فكرة اجراء **تعديلات طفيفة** ، هي فكرة نسبية
تماما . ولو سلم العرب جدلا بمبدأ اجراء هذه التعديلات
الطفيفة ، فليس هناك أي ضمان أن اسرائيل لن تتذرع بهذا
القبول المبدئي ، للتمسك بتغييرات في الخريطة تمس مساحات
أوسع . وعلى أي الاحوال ، فاذا سلمنا بأن التوصل الى
« الحدود الآمنة والمعترف بها » اقتضى بالفعل مرحلة تجري
فيها تعديلات طفيفة في خطوط الهدنة التي كانت قائمة قبل
يونيو ١٩٦٧ ، عقب الانتهاء من مرحلة أولى يجري فيها
انسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية التي احتلتها بعد
ذلك ، فان تثبت اسرائيل بالارض المحتلة ومساعيها المنتظمة
لضم اراض عربية جديدة ، وتوطينها المستعمرات اليهودية في
مواقع عديدة منها ، ليس مما يوفر مناخ الثقة الذي يتيح
للعرب عدم اشتراط الانتهاء تماما من المرحلة الاولى ، قبل
الشروع في وضع المرحلة الثانية موضع التقدير او التنفيذ .

وبوجه عام ، ينبغي أن نقرر :

● **أولا** — ان قصر فكرة « الأمن » على أمن دولة واحدة
فقط ، دون ما تقدير لأمن الدول المجاورة ، بل على حساب
هذه الدول المجاورة ، أمر يتنافى مع مبادئ الأمم المتحدة ،
بل يتنافى مع القواعد الراهنة ، المعمول بها في ظل الانفراج
الدولي .

لقد كانت فلسفة هتلر آخر تجسيم لهذه الفكرة . وبرر
أهدافه التوسعية بما أسماه وقتذاك مبدأ « المجال الحيوي » .
ان فكرة « الأمن » المتمشية مع متطلبات الانفراج الدولي لا بد

أن تقوم على مبدأ « الأمن الجماعي » ، وقد وصلت الى حد طرح قضية « الأمن » كقضية لا تحتل التجزئة على اتساع كوكبنا ككل . ولم يحل تعارض النظام الاجتماعي في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي دون أن تتفاوض الدولتان الكبيرتان من أجل ارساء أسس تكفل أمنهما المتبادل .

● **ثانياً** — لم يعد هناك أساس لضمان « أمن » أي دولة بإقامة مناطق عازلة مجردة من السلاح ، تفصل بين الدول المجاورة لها ، خاصة بعد أن نعاظم دور « الصاروخ » في الحروب الحديثة (١) . ويكفي اثبات فساد نظرية « الأمن » القائمة على احتلال أرض الغير لتشكّل هذه الأرض المحتلة منطقة عازلة ، مرة واحدة ، لتفقد هذه النظرية صلاحيتها تماماً وبلا رجعة بعد ذلك .

● **ثالثاً** — لا يمكن تكريس فكرة التكامل بين « أمن » و « سيادة » كل دولة على حدة من دول هي أطراف في نزاع ،

(١) كانت اسرائيل تملك قبل حرب أكتوبر ان تجازف بأن تؤمن احتلالها لسيناء بقوات محدودة معسكرة في خط بارليف المنيع . وأن تعوض هذا النقص في عدد هذه القوات بتفوق طيرانها ، وأسطورة جيشها الذي لا يقهر . ولكن نظام الدفاع الجوي المصري ، القائم على صواريخ « سام » عادل أثر تفوق الطيران الاسرائيلي ، وأسقط بالتالي السند المادي لاسطورة جيش اسرائيل الذي لا يقهر . ومعنى ذلك ان اسرائيل لم تعد تملك الا أن تركز بصفة دائمة قوات ضخمة على الضفة الاسيوية للقناة ، بخطوط مواصلات طويلة عبر سيناء ، أمام التركيز الضخم للقوات المصرية ، المستندة الى قواعد على الضفة الافريقية للقناة ، بخطوط مواصلات قصيرة . وهذا التركيز الدائم للقوات الاسرائيلية عبء لا يتحملة الاقتصاد الاسرائيلي . ومن هنا ، لم يعد أمامها من خيار الا أن تنسحب الى الخلف ، وأن تبحث عن نظام بديل لتأمين الخطوط التي تفصلها عن الدول المجاورة .

دون أن يسندها تكامل يربط « أمن » و « سيادة » هذه الدول كلها فيما بينها . وبمعنى آخر ، فإن « أمن » دول النزاع و « سيادتها » لا يمكن ضمانهما **بالروادع السلبية** فقط (كاقامة مناطق عازلة ، ووضع قوات دولية تتبع الأمم المتحدة للفصل بينها ، الخ . .) ، بل يتوقف اقرار السلام وترسيخ التسوية على **خوافز ايجابية** كذلك (يطرح البعض كنموذج لها اقامة « حزام » من الصناعات الكثيفة في المناطق الفاصلة بين الدول المتنازعة) . واذا صح أن هذه « الخوافز » ليست في ذاتها كافية لمنع الحرب (اقامة صناعات ثقيلة في منطقة الروهر لم تحل دون نشوب الحرب بين فرنسا والمانيا عام ١٩٣٩) ، فهناك من ينظر اليها على أنها عنصر مكمل لدعم الاتجاه الى انسلام ، باستحداث مصلحة الجميع في عدم اللجوء الى التدمير .

الفصل الثاني

الحرب القادمة

قد يكون احساس الاطراف المتنازعة بظهور « تكافؤ ما » في أسباب قونها ، أنسب الظروف المتصورة لحفزها جميعا على التسوية . . ولكن هذا الاحساس ينشئ ايضا « حالة بالغة الدقة والحساسية » . « حالة » تحمل في طياتها كل بذور اندلاع حرب أخرى ، قد تصل الى ابعاد لم تصل اليها حرب سابقة .

كان تمتع الاسرائيليين بمركز يكفل لهم التفوق المطلق في الماضي ، « حالة » تتسم بقدر أكيد من الاستقرار ، حتى لسو كان استقرارا مدانا ، كريها ، قائما على سلب حقوق مقرررة ، وعلى تحدي الشرعية الدولية . وكان افتقاد العرب القدرة على رد العدوان الاسرائيلي « حالة » تتسم هي الاخرى بقدر من الاستقرار ، هو الوجه المقابل لما فرضته اسرائيل من « استقرار » بالاحتلال والقوة الغاشمة ، مهما استحثتهم هذه الحالة المهينة على محاولة تغيير الامر الواقع واسترداد حقوقهم المهضومة .

هذا القدر النسبي من الاستقرار في الماضي هو الذي أسميناه « حالة اللاسلم واللاحرب » . وهي الحالة التي وصفها محمد حسنين هيكل بأنها « موقف السكون » في مقابل « الحالة » التي نشأت بعد حرب اكتوبر ، « حالة اللا نصر واللا هزيمة » ، ووصفها هيكل بأنها « موقف الحركة » . واتسم « موقف الحركة » في قول هيكل بتغيير مفاجيء ، نجم عنه « صعود العرب الى أعلى » ، لانهم « لم يعودوا مهزومين » ،

كما نجم عنه « هبوط الاسرائيليين الى أدنى » ، لانهم « لم يعودوا منتصرين » . ومن هنا ، نشأ موقف تبخرت فيه عوامل الاستقرار السابقة ، وتعددت فيه الاسباب التي تقاوم الرجوع الى « حالة اللا سلم واللا حرب » مرة أخرى . و « موقف الحركة » الذي تولد ، قد يدفع بالنزاع في اتجاه التسوية . ولكن الاتجاه نحو التسوية لا تقرر « حتمية » مفروضة سلفا . وما لم تتقدم الامور فعلا نحو التسوية ، فليس من بديل في موقف « الحركة » سوى اندفاع النزاع في الاتجاه العكسي ، أي نحو مواجهة جديدة ، وحرب خامسة .

وبوجه عام ، فان المعادلة العامة التي حكمت النزاع منذ نشوئه ، قد فقدت بالتدريج خلال حلقات ومراحل عديدة ، اسباب استقرارها النسبي .

سبق أن وصفنا النزاع بأنه مواجهة بين « الكيف الاسرائيلي » و « الكم العربي » . وان عوامل القوة لدى كل طرف عاجزة عن استنفاد عوامل القوة لدى الطرف الخصم . ومن هنا احتمال ان يستمر النزاع دون ما حل الى غير اجل . ولكن قلنا أيضا ان هذا التصور أقرب الى تصور نظري قائم على تجريد مفرط منه انى تصور يستند الى حركة التاريخ في مجراها الحي . ذلك ان « الحالة » التي نشأت في أعقاب حرب ١٩٦٧ اقل استقرارا من حالة النزاع قبل ١٩٦٧ . و « الحالة » التي نشأت في أعقاب حرب ١٩٧٣ اقل استقرارا من حالة النزاع قبل ١٩٧٣ . . ان الاتجاه العام هو توجيه النزاع نحو الحل ، او نحو المزيد من التفجر ، وارتفاع مستوى وخطورة هذا التفجر .

واذا صح ان تفاقم عوامل الاضطراب و « اللا استقرار » نابع من طبيعة النزاع ذاته ، من زيادة عوامل الصراع فيه « كثافة » و « ضراوة » ، فصحيح أيضا أن « حالة عدم

الاستقرار « الناجمة عنه قد زادت « انتشارا » على رقعة أوسع من كوكبنا . أي أن تكثيف النزاع هو تكثيف « رأسي » و« أفقي » معا . وكان « لانتشار » حالة الازمة ، وحالة عدم الاستقرار ، أكثر من مظهر : هناك ، كما قلنا ، امتداد حالة النزاع والازمة جغرافيا(١) ، وهناك أيضا امتداد وانتشار حالة النزاع ، لارتباط « أزمة الشرق الاوسط » بأزمات نوعية ذات أهمية دولية بالغة(٢) .

وهكذا ، تقع « أزمة الشرق الاوسط » — دون ما حل — في قلب مجموعة أزمات متفجرة ، لا حلول بسيطة أو سريعة لاي منها . وكلها متشابكة متداخلة . وليس ذلك مما يزيل فتيل الاشتعال ، بل ينبئ في « موقف الحركة » باحتمالات جادة ان تندلع الحرب مرة أخرى .

ويكفي لاعطاء صورة عن مقدار تفجر الموقف وانذاره فعلا بأخطار ماحقة ، أن نشير الى بعض الحقائق المتصلة بتدفق السلاح الى المنطقة . ففي مدة زمنية لم تتجاوز العام الواحد بعد حرب أكتوبر ، قدر ثمن الاسلحة التي تم نقلها فعلا الى

(١) قد أشرنا الى وجود صلة بربط أزمة الشرق الاوسط بالارمة التي تفجرت في قبرص ، وبين تركيا واليونان في الشمال الشرقي للبحر المتوسط ، وبالازمات التي تفجرت في جنوب البحر الاحمر ، داخل اثيوبيا واريتيريا على الشاطئ الإفريقي ، وفي الجنوب العربي على الشاطئ المقابل بعد أن أصبح باب المندب وئيق الارتباط بأزمة الشرق الاوسط ، وبعد أن تعاظم شأن المواجهات الدولية في البحار والمحيطات ، وخاصة في المحيط الهندي بعد أن أصبح استئناف الملاحة في قناة السويس أمرا واردا . . . ثم منطقة الازمات الكامنة في الخليج ، بعد تعاظم شأن البترول العربي بفضل حرب أكتوبر .

(٢) كأزمة الطاقة ، والازمة النقدية ، والازمة الناجمة عن زيادة الفجوة عمقا بين أسعار المواد الخام الاستراتيجية وأسعار المنتجات الصناعية . . الخ .

الشرق الاوسط ، أو تم التعاقد عليها ، بما يصل الى ١٣ بليون دولار ، منها أسلحة أمريكية الى اسرائيل وايران والمملكة العربية السعودية تقدر بـ ٨٥ بليون دولار ، وأسلحة سوفيتية لسوريا ومصر ، تقدرها مصادر غربية بأربعة بلايين من الدولارات .

ومن الشواهد الملحوظة بعد حرب أكتوبر ، ان تدفق السلاح لم يقتصر على دول المواجهة التي خاضت الحرب فعلا، بل امتد ليشمل دولا أخرى . خاصة الدول المنتجة للبترول . وربما كان الامر الاعجب هو ان كمية الاسلحة التي تعاقدت عليها هذه الدول المنتجة للبترول قد تجاوزت الكمية التي تحرص دول المواجهة المباشرة على التزود بها . فقد أصبحت ايران ضمن الدول الخمس عشرة الاولى ذات أعلى ميزانية للدفاع في العالم ، بعد أن كانت قبل عام ١٩٦٦ دون مستوى الدول الثلاثين الاوائل .

لم يعد يمثل تدفق السلاح أرقاما خيالية من حيث الكم والسعر فقط ، بل ان مسنوردي هذا السلاح يتطلعون الى أحدث انواع الاسلحة من حيث النوع والكيف كذلك (٣) . ومن

(٣) ان السلاح الجوي الايراني مثلا يملك ، او هو بصدد أن يملك ، مائة طائرة « فانتوم ف - ٤ » ، ومائتي طائرة « فانتوم ف - ٥ » ، ومجموعة طائرات « بوينج ٧٠٧ - ٣٢٠ » و ٨٠ مقاتلة « توم كات ف - ١٤ » و ٥٠٠ طائرة هليكوبتر ، ونظام الصواريخ « فونيكس » ، وحدث انجازات الصناعة الامريكية في نظم الدفاع الجوي . وسلاح الدبابات الايراني بصدد ان يملك ٨٠٠ دبابة بريطانية « شيفتين » . كما يشمل اسطول الشاه ٢٠٠ زورق « سي كوبرا » ، واثنان من أحدث المدمرات البريطانية « غرام ٢ » ، وأكبر أسطول من السفن المحلقة Hovercraft في العالم .

وقد لا تصل برامج تسليح السعودية والكويت الى نفس المستوى .

شأن تدفق السلاح على هذا النحو الى منطقة حبلى بأسباب
النزاع ، أن يثير قلق ومخاوف الدول المنتجة للسلاح . وهناك
حجج متداولة في الغرب لحظر هذا التدفق .

ما هي هذه الحجج ؟

أبرزها أن هذا التدفق من شأنه تكثيف أسباب النزاع ،
والتسبب في زيادة تفاقمها ، الامر الذي لا بد أن يلحق ضررا
أكيدا لا بالاطراف المشتري للسلاح فحسب ، بل بمصالح حيوية
للدول المصدرة للسلاح كذلك .

كما أن حروب الشرق الاوسط قد أثبتت جميعها أن عنصر
المفاجأة والمبادأة بالغ الأهمية لاحتراز نتائج فعالة . وعنصر
المفاجأة يتوقف كثيرا على توافر سلاح طابعه مفاجيء للخصم ،
أي طابعه من أحدث ما تم ابتكاره وصنعه ، ولذلك كان تزويد
دول المنطقة بأحدث الأسلحة تشجيعا لها لحسم نزاعاتها
بالحرب .

كذلك تتسم أسلحة من نوع الطائرات « توم كات ف —
١٤ » ، و « فانتوم ف — ٤ » ، و « ميج ٢٣ / ٢٥ » ، وكذلك
المدمرات الحديثة ، بأنها جميعا أدوات حرب يتسع مجال

ولكنها تشمل هي الاخرى مقاتلات امريكية « ف — ٥ — و » ، ومقاتلات
« ميراج » فرنسية ، وربما أيضا طائرات « فانتوم » امريكية « ف — ٤ » ،
وشاع كلام في الغرب عن تعاقد الكويت على طائرات « ميج — ٢٥ » من
الاتحاد السوفيتي .

أما اسرائيل ، فقد شمل آخر ما حصلت عليه من الولايات المتحدة ،
أحدث ما تملكه الترسانة العسكرية الامريكية في مجال الدفاع الجوي :
طائرات « فانتوم ف — ٤ » ، ومقاتلات « توم كات ف — ١٤ » ، كما
حصلت على نوعيات عديدة من أكثر أجهزة الحرب الحديثة رقيا ، بها في
ذلك قتابل « سبارت » ، وطائرات « آي — سي — ام » .

حركتها الى ما هو أبعد من حدود الاقليم . ومن شأنها بالتالي استثارة قلق وارتياح دول أخرى محيطة بمنطقة النزاع اصلا(٤) .

كذلك ، تحرص اسرائيل على أن تكون ترسانتها العسكرية متفوقة كما وكيفا على مجموع ما تملكه الدول العربية الخليفة بالاشتراك معا في مواجهة عسكرية معها . وكانت هذه الدول في الماضي مقصورة على مصر وسوريا والاردن ، تسندها دول عربية أخرى بدعم اقرب الى الدعم الرمزي . ولكن الامر اختلف الآن بعد تسليح السعودية والكويت وليبيا والجزائر بأسلحة حديثة مكثفة بالغة الخطورة . ولم تعد تملك اسرائيل تجاهل السودان والصومال واليمن شماليه وجنوبه ، بعد امتداد انعمليات الحربية في حرب اكتوبر الى باب المندب في جنوب البحر الاحمر .

والى الآن كان تصاعد نوعية السلاح بالشرق الاوسط نصاعدا لم يتجاوز حد الاسلحة التقليدية . بلغ هذا التصاعد ارقى ما تم صنعه من سلاح في مجال الاسلحة التقليدية ، ولكن ظلت الاسلحة الاستراتيجية والنوية مستبعدة من سباق التسليح بالمنطقة . ولكن هذا الاستبعاد لم يعد الآن واردا على نحو مماثل .

لقد فجرت الهند قنبلتها الذرية الاولى ، وكان ذلك ايذا

(٤) على سبيل المثال ، لا يمكن ألا يستثير تسليح ايران الكثيف قلق دولة كالهند ، خاصة ان المواقع التي تحتلها ايران الان في مياه الخليج ، وفي عمان بعد اشتراك جيشها في مطاردة الثوار ، وبسبب العلاقات الوثيقة التي تربطها بباكستان ، كلها تشكل تهديدا لامن الهند وحرية ملاحقتها على امتداد شواطئها الغربية ، في حالة نشوب خلاف .

بدخول مجموعة أوسع من دول العالم النادي الذري ، مجموعة لم تعد مقصورة على دول العالم الصناعي المتطور ، وعلى دولة كالصين كان مجهودها في هذا المجال تحكمه معادلة الصين الذرية الخاصة^(٥) . وهذه المجموعة لو كان من الصعب أن تشمل في الحال دولا عديدة « بالعالم الثالث » (بمعناه التقليدي) ، فليس بمستبعد أن تشمل عددا من دول « العالم الثالث » (بمعناه الحديث) ، أي عالم الدول المنتجة للبترول ذات الثراء الفاحش^(٦) . فان دولة مثل ايران تملك كل المقومات انتي ترشحها للانتقال بسرعة الى النادي الذري^(٧) .

ثم هناك هذا التصريح الذي اراده رئيس دولة اسرائيل ، اغرائيم كاتزير ، انذارا غامضا وخطيرا في آن واحد : « ان اسرائيل تملك القدرة على انتاج اسلحة نووية » . قد لا يكون النصريح دليلا قاطعا على ان اسرائيل تملك بالفعل السلاح النووي . ولكنه ينطوي على معنى اكيد ان ملكيتها لهذا السلاح

(٥) المواجهة مع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، رغم ان الصين تعتبر نفسها منتمة الى « العالم الثالث » .

(٦) بعد تمييزها عن الدول الفقيرة « بالعالم الثالث » سابقا ، والتي ينظر اليها الان على انها تشكل « عالما رابعا » .

(٧) بنفس السرعة التي قفزت بها الى مصاف الدول الـ ١٥ الاولى في تملك أخطر الترسانات العسكرية في عصرنا . ونظام الحكم في ايران — شأنه شأن الكثير من الدول العربية المنتجة للبترول — يستند في الاساس الى « حكم الفرد المطلق » . وهي (على حد تأكيد الباحثين في معاهد الاستراتيجية) نظم معرضة أكثر من غيرها لاحتمال وقوع انقلاب . مما يجعل امتلاكها أسلحة ذات قدرة تدميرية هائلة تصل الى حد السلاح النووي ، عنصر قلقلة واضطراب خطيرين في منطقة تتركز حولها أسباب متعددة للنزاع .

أمر وارد ، وأمر لم يعد من الممكن إسقاطه من الحساب (٨) .

ومع ذلك فمهما شكلت هذه الاخطار مبررات وجيهة لحث الدول المنتجة للسلاح على توخي الوصول الى اتفاق يحظر تصدير السلاح او يحد من تصديره الى المنطقة ، فهناك أيضا حجج يجري التذرع بها لإبراز صعوبة عقد مثل هذا الاتفاق ، بل عدم جواز التفكير فيه أصلا .

(٨) هناك على أي حال مجموعة معلومات مقررّة :

تملك إسرائيل المستوى التكنولوجي الذي يسمح لها بإنتاج القنبلة .
تعمل إسرائيل في هذا المجال دون انقطاع ابتداء من تأسيس الدولة مباشرة ، في أعقاب حربها الأولى مع العرب . كانت إسرائيل قد شكلت وقتذاك « لجنة للطاقة الذرية » . وفي عام ١٩٥٤ أسست فرعا للفيزياء النووية بمعهد وايزمان . وفي يوليو ١٩٥٥ ، عقدت اتفاقية مع الولايات المتحدة حول تبادل المعلومات الخاصة بالفاعلات المتخصصة في مجال البحث العلمي ، وحصلت بمقتضاها على ٦٥٠٠ تقرير من « لجنة الطاقة الذرية » الأمريكية . وأسهمت الحكومة الأمريكية في إقامة مفاعل إسرائيلي في « ناحال سوريك » . ثم طورت إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة هذا المفاعل . وأصبح قادرا على استخدام ١٠ كيلوجرامات من اليورانيوم بدلا من ٦ ، على أن يجري « إثراء » هذا اليورانيوم الى ٩٠ ٪ ، بدلا من ١٠ ٪ . وكانت الاتفاقية المعدلة تتضمن شرطا بأن يراقب الخبراء الأمريكيون المفاعل ، للتحقق من أنه لا يستخدم مقصد صنع أسلحة نووية . ولكن ابتداء من ١٩٦٥ ، أسقطت إسرائيل شرط الاشراف الدوري الأمريكي ، واكتفت بتقديم تقرير دوري عن نشاط المفاعل الى « لجنة الطاقة الذرية » الأمريكية .

ثم أجرت إسرائيل اتفاقا سريا عام ١٩٥٧ مع فرنسا لإنشاء مفاعل آخر ، أقوى ، بديمونا في صحراء النقب . وظل هذا الاتفاق سرا مكتوما حتى عام ١٩٦٠ .

ولما سئل رئيس لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية ، هل خصص مفاعل ديمونا لصنع أسلحة نووية ، أجاب بقوله : « أن تطوير استخدام الطاقة

فما هي البلاد التي يجوز فرض هذا الحظر عليها ، وما هي البلاد التي لا يجوز أن يمتد اليها الحظر ؟ ألم تثر صفقة طائرات « الميراج » الى ليبيا زوبعة في الجمعية الوطنية الفرنسية ، ذلك لان العقد تضمن شرطا بعدم استخدام هذه الطائرات في أية مواجهة مع اسرائيل ، ثم تكشفتم أمور أثبتت صعوبة ضمان وضع هذا الشرط موضع التطبيق ؟ وهذا الذي انطبق على ليبيا قد ينسحب على دول عديدة أخرى . . .

ثم هل تملك الحكومات الغربية الامتناع عن بيع السلاح لادول المنتجة للبترول ، وهل تملك منع الشركات الكبرى من عقد هذه الصفقات مقابل مبالغ تصل الى بلايين الدولارات ، في وقت يتعرض فيه الميزان التجاري وميزان المدفوعات في دول الغرب لاختلال خطير ، وتعتبر سوق السلاح تصريفا مغريا في ظروف أزمة اقتصادية خانقة ؟

الذرية للأغراض السلمية لا بد أن ينتهي الى اكتشاف طرق استخدامها عسكريا . . لا يوجد نوعان من الطاقة الذرية ! »

وفي عام ١٩٦٩ ، زار عدد من الخبراء الامريكيين مفاعل ديمونا . ولم تتح لهم فرصة تقصي نشاط المركز النووي على نحو مرض . ولكن كانت النتيجة التي توصلوا اليها بعد الزيارة : ان مفاعل ديمونا قادر بالفعل على صنع البلوتونيوم اللازم لانتاج قنبلة ذرية واحدة كل عام . . ومعنى ذلك ان اسرائيل باستطاعتها ان تكون قد أنتجت حتى الان ثماني قنابل ذرية !

وقد لا يكون القنابل الذرية الاسرائيلية من أحدث طراز . وقد لا يملك الخبراء الاسرائيليون أدوات الميكانيكا الدقيقة الضرورية لاستخلاص اكبر طاقة تفجر ممكنة من كميات البلوتونيوم المتاحة . ولكن قنبلة ذات شحنة تدميرية محدودة الكفاءة تصل الى ٥ كيلو طن ، بدلا من ١٠ كيلو طن ، كقنبلة باحداث انفجار بالغ الخطورة ، يفى بالغرض من استخدام القنبلة في ظروف الشرق الاوسط .

ثم حتى لو اتخذت الحكومات قرارا بالحظر ، فهل تملك منع أصحاب البلايين العرب او شاه ايران ، من شراء حصص وانصبة في الشركات المنتجة للسلاح ؟ لقد ابتاع شاه ايران ٢٥ ٪ من حصص شركة كروب . ومجموعة عربية اخرى ابتاعت نصيبا هاما من شركة مرسيدس الالمانية . واصبح لدول المنطقة كلمة في تقرير سياسة هذه الشركات . وعلى أي الاحوال ، فان الظروف الآن مواتية اكثر من أي وقت سبق لاقامة صناعات عربية محلية لصنع الاسلحة .

ولا بد من التسليم — من جانب آخر — بأن مراكز الدراسات الاستراتيجية قد بذلت جهدا كبيرا في دراسة موازين القوى المتعلقة بحظر الاسلحة الاستراتيجية ، وبالحد من سباق التسلح على مستواه النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، وكيفية تحقيق « حالة تعادل » — كما وكيفا — بين الدولتين الكبيرين بالذات ، أي في معادلة تقتصر أطرافها على طرفين فقط ، وتقتصر نوعيات الاسلحة المدرجة للبحث على عدد محدود من الاسلحة فقط . ولكن المعادلة تعترضها صعاب جسيمة عند بحث الاسلحة التقليدية غير النووية ، ذلك ان نوعيات الاسلحة المشمولة في الدراسة متعددة للغاية ، وذات قيمة قتالية بالغة التباين نوعيا ووظيفيا . وكذلك عدد الاطراف التي تشملها المعادلة كبير . والوزن النسبي لكل منها متفاوت الى أبعد حد . وقد تعذر السى الآن وضع دراسة مستفيضة وشفافية تحقق حالة «التعادل» المنشود بين الاطراف الداخلة في معادلة « الامن الاوروبي » ، والاطراف في اوربا دول ذات أنماط متقاربة في أدائها العسكري وفي مستوى تسليحها . اي ان « الحالة » في اوربا حالة « استاتيكية » ، ليست متعرضة لتقلبات سريعة في مستوى الثروة ، والقدرة على شراء السلاح . فما بالك بالحالة في المنطقة الممتدة من البحر المتوسط

الى الخليج العربي حيث تتعدد فيها أسباب النزاع ، وتتراكم فيها الثروة بسرعة مذهلة ؟

وقد نبرر الدول المنتجة للسلاح وجاهة ترك سوق السلاح مفتوحة بدعوى ان اي تدخل بالحظر أو التقييد قد يفسر من قبل الدول الراغبة في الشراء على انه شكل مستحدث — ومكروه — من أشكال الضغط و« الاستعمار الجديد » ، الذي يهدد أمنها وحقوقها السيادية المشروعة . ولكن هذه الدعوى تخفي أيضا في الحقيقة احنياجات ومصالح اقتصادية ملحة، ربما كان لها وقع اكبر من مصالح أخرى — أبعد مدى — في تدارك ما لا بد ان يفضي اليه سباق التسلح الى المنطقة . . . بزيادة تفاقم الاسباب التي ولدت هذه الاحتياجات الاقتصادية الملحة أصلا !

* * *

ما هي مصلحة اسرائيل في اشعال حرب أخرى ؟
هناك مجموعة أسباب بديهية .

قد لا يكون واردا ضمن هذه الاسباب محاولة احتلال أرض عربية تتجاوز تلك التي احتلها اسرائيل في حرب ١٩٦٧ ، والتي أوصلتها الى ما أسمته « حدودا طبيعية مثلى » تكفل أمنها دون ما حاجة الى تسوية : قناة السويس جنوبا ، ونهر الاردن شرقا ، ومرتفعات الجولان شمالا . . . ذلك لو استثنينا بعض مناطق جنوب لبنان التي تعتبرها اسرائيل قواعد تنطلق منها الحركات الفدائية الفلسطينية الى داخل أراضيها .

ولكن هناك أسبابا أكثر وجاهة . . يمكن اجمالها في الآتي :

• **اولا : تصحيح الصورة التي اسفرت عنها حرب أكتوبر،**

واثبت أنها صورة « عارضة » ، صورة نجمت عن وقوع « اهمالات » و « اخطاء » لا تعكس حقيقة مكانة اسرائيل في المنطقة ، وحقيقة ما تختزنه من عناصر قوة وضغط لفرض ارادتها على الدول العربية المجاورة . ومن هنا ، فلو كان على اسرائيل ان تسلم بأن حرب اكتوبر قد فتحت الباب ، ولاول مرة ، للوصول الى تسوية ، فلا أقل من أن تنجز هذه التسوية على أساس المعطيات التي تراها اسرائيل أكثر تناسبا مع حقيقة موازين القوى ، وعلى نحو يؤمنها مستقبلا ضد مخاطر « السلام » . . مخاطر معاشة البيئة المجاورة سلميا ، دون ان تتعرض للتآكل . وهذه قضية في نظر اسرائيل بالغة الأهمية ، لا لمجرد رد طموح العرب في انجاز التسوية وفق شروطهم هم فحسب ، بل أيضا لمقاومة العزلة التي أصبحت تقاسي منها اسرائيل على المسرح العالمي ، ولاسترداد مكانة دولية « بلغة القوة » ، ما دام استردادها « بلغة الشرعية » ليس واردا .

• **ثانيا : مقاومة الظواهر الجديدة التي برزت في أعقاب حرب أكتوبر ، وكلها لغير صالح الاحلام التي بنتها اسرائيل لنفسها ، ودحض الدعوى القائلة بأن هذه الظواهر لا تقبل الرد . .** ان بعض هذه الظواهر في نظر اسرائيل مقلقة للغاية أبرزها بالتأكيد تعاظم شأن قضية فلسطين ، اذ تنبىء بأنها قد تكون بداية النهاية للمشروع الصهيوني كله(٩) .

(٩) لم تكن اسرائيل تتوقع ان تكتسب قضية فلسطين مركزا دوليا يتعاظم شأنه بعد حرب اكتوبر . ذلك ان الكثيرين صوروا الحرب على انها كانت حرب « الدول العربية » ، لا حرب « حركة » المقاومة الفلسطينية ، بل وصفوها بأنها حرب على حساب « حركة » المقاومة الفلسطينية . وانطلق هذا التصور من زعم أن المقاومة ازدهرت بعد ١٩٦٧ ، لأنها حملت وقتذاك وحدها راية الصمود ، وواصلت النضال في وقت انتكست فيه رايات الدول

• ثالثاً : الحد من تردي الموقف الداخلي . وكان هناك

اعتقاد ان حركة التمرد والاحتجاج التي اجتاحت اسرائيل في الاسابيع الاولى التي تلت حرب أكتوبر ، هي حركة سوف بسنطيع المؤسسة الحاكمة استيعابها بعد حين ، ولكن صور تردى الموقف قد تعددت بدلا من أن يجري امتصاصها . وكان تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بمقدار ٤٠ ٪ مؤشرا خطيرا عن مدى ندهور الموقف الاقتصادي . ثم برزت مؤشرات أخرى تبىء هي الأخرى باختلال صورة اسرائيل في الخارج ، منها نضوب حركة الهجرة الى اسرائيل ، وفتور حركة السياحة .

وبديهي في هذا الجو ان يستعيد منطق الصقور مبرراته ، وأن تعود عقدة « الماسادا » لتستبد بقطاعات واسعة من

العربية . ولكن الان تغير الموقف . اذ فقدت المقاومة صفتها « كرمز » بعد أن أنجزت الدول العربية — مصر وسوريا بالذات — مآثر في مساحات القتال ، واستعادت رايه الوقوف للعدو . وباستردادها الراية ، تستطيع الان أن يتقدم دون عقد لتجلس على مائدة المباحثات ، وأن تتفاوض حول التسوية . ولن تكون هذه التسوية وفق ما تتطلع اليه المقاومة الفلسطينية ، بل انها وضعت المقاومة في مأزق . فأمامها اما أن تقبل التسوية بشروط الدول العربية ، أو أن تتعرض لعزلة قد تهدد صميم كيائها .

ولكن اسرائيل فوجئت بأن موقعاتها هذه لم تتحقق قط . بعد عام واحد فقط من حرب أكتوبر ، قهرت قضية فلسطين لتصبح في قلب الاحداث . وسجل مؤتمر القمة العربي في الرباط اجماع الدول العربية ، بما في ذلك الاردن على أن منظمة التحرير هي المؤهلة وحدها لتمثيل شعب فلسطين في كل أرض فلسطينية يتم تحريرها . واعتلى ياسر عرفات منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة . وأصدرت الأمم المتحدة قرارين يكرسان بأغلبية كبيرة مركز منظمة تحرير فلسطين كالممثل الشرعي للتحديث باسم شعب فلسطين في مباحثات التسوية . وهذا تطور لم يكن في حسابان اسرائيل . وهو تطور ينبىء بأن الاطار الذي ينتظر أن تجرى فيه التسوية ، ليس بالقطع الاطار الذي أراده .

النراي العام . واخذت صيحات الحسرب ترتفع مرة أخرى ،
واصبحت الحرب في نظر البعض « ضرورة » . . حتى لو كانت
انتحارية !

ولكن حتى لو استطاعت اسرائيل أن تحرز في حرب قادمة
نصرا عسكريا ساحقا ، فهل بالتغلب على عقدة « الماسادا »
تكون قد جسمت صورة السلام الذي تنشده . . أم أصبح
تصورها عن السلام سرايا لن يتحقق لا بخوض الحرب ، ولا
بالامتناع عن خوضها . . وأجدر بها أن تسلم بالمعطيات التي
أسفرت عنها حرب أكتوبر ؟

ثم سوف تختلف الحرب القادمة عن كل الحروب السابقة .
لقد كشفت حرب أكتوبر عن أهمية سلاح « الصاروخ » .
وثبت أن الصاروخ في الدفاع الجوي سلاح كفيل بمعاذلة
عنصر التفوق الذي كانت تملكه اسرائيل من قبل في كفاءة
استخدام الطائرة الحربية : المقاتلة وقاذفة القنابل على حد
سواء . كما ثبت أن الصاروخ الموجه ذاتيا سلاح بالغ الخطورة
في رد هجوم بالدبابات . والصاروخ سلاح المستقبل في الحروب
« التقليدية » . وهو سلاح « رخيص » بمعنى أن سعره لا
يضاهي سعر غيره من الأسلحة المتطورة الحديثة (١٠) .

وايا كانت الدعاوى القائلة بأن الولايات المتحدة والاتحاد
انسوفيتي يمانعان في تزويد الاطراف المتنازعة بعد حرب أكتوبر
بأحدث أسلحتهما الصاروخية البعيدة المدى ، كالصواريخ
الأمريكية « أرض — أرض » من طراز « لانس » . . فلن يعدم
العرب وسيلة للحصول على صواريخ تحيل الحرب القادمة

(١٠) قاعدة للصواريخ و ٨٠ صاروخا بسعر دبابة واحدة فقط . ولذلك
يقول خبراء الاستراتيجية ان المشاة المزودين بأسلحة صاروخية خفيفة ،
سوف يستعيدون أهميتهم في الحروب القادمة !

الى حرب لن يكون « العمق » العربي فيها وحده هو المعرض للضربات المدمرة . وبوصول التدمير المتبادل الى درجة من « الانتشار » لن تكون مقصورة على ساحات القتال وحدها ، وباستخدامها أسلحة كفيلة بتخطي المناطق العازلة الى صميم عواصم الاطراف المتحاربة ، بما في ذلك مدن اسرائيل الكبرى ، فقد لا تتردد في التصعيد بالحرب الى مستوى استخدام السلاح النووي . وكما قال أنور السادات في أحد أحاديثه :

« امكانية وجود قنبلة ذرية في اسرائيل امكانية واردة. ولا يمكن ان تدخل اسرائيل السلاح الذري الى منطقته ، ثم نقف نحن متفرجين . اذا ادخلت اسرائيل السلاح الذري ، فلنا الحق كل الحق في ان نبحت وبحصل على السلاح الذري .. وهذه الامكانية موجودة » .

واسرائيل لا تملك القدرة على أن تتعرض لحروب تزداد تقاربا ، وتستنزفها بشريا دون ما حد . وقد أثبتت حرب أكتوبر أن نوعية الحروب التي يتعرض فيها العرب وحدهم لفتك جسيم ، دون أن تتحمل اسرائيل أيضا خسائر فادحة ، قد وادت الى غير رجعة . وسوف تكون الحرب القادمة بوصولها الى « عمق » الجانبين ، حربا أكثر فتكا وهاكما من أي حرب سابقة .

هذه كلها محاذير وعقبات لا تملك اسرائيل اسقاطها من حساباتها قبل اتخاذ قرارها بشن حرب جديدة . وليس هناك ما يضمن تغلبها على هذه العقبات لمجرد أن اسرائيل قادرة على خوض الحرب بأسلوبها المبالغت المعروف . ولكن ربما كانت العقبة الرئيسية هي التي تتصل بقدرتها على ضمان وقوف أمريكا دون ما تحفظ الى جانبها في قرار شن الحرب ، ذلك أن اعتماد اسرائيل على أمريكا في التسلح — كما أثبتت حرب أكتوبر — أمر لا مفر منه .

وفي قضية شن اسرائيل حربا جديدة ، فليس هناك ما يقطع بتوافق المصالح الامريكية مع المصالح الاسرائيلية كل الانوافق وفي كل الظروف . ذلك ان القضية الاساسية التي تسبق كل قضية اخرى ، هي من وجهة نظر اسرائيل ، ان تستعيد لنفسها القدرة على املء شروطها ، ليتقرر حل أزمة الشرق الاوسط بمقتضى هذه الشروط وحدها . ولكن امريكا أصبحت الآن يتنازعها اعتباران متعارضان : هناك الوقوف الى جانب اسرائيل في ايجاد حل يرضيها في « أزمة الشرق الاوسط » ، وهناك أيضا « أزمة الطاقة » ، وقضية « البترول العربي » ، وبرز هذه القضية « كمفتاح » لازمات كثيرة تعصف بالعالم الغربي اليوم . وقدرة امريكا على التحكم في قضية البترول العربي أصبح في نظرها مفتاح احتفاظها بمركزها كزعيمة دون منازع للعالم الغربي . فأيتهما الأهم ؟ . . وأيتها من وجهة نظرها، القضية التي تحكم الاخرى : « أزمة الطاقة » . . أم « أزمة الشرق الاوسط » ؟ وإذا تعارضت القرارات التي ترى امريكا اتخاذها لمواجهة الازمتين معا ، فأيتها لها الأولوية في تحديد القرار النهائي ؟

تلك هي المعضلة الرئيسية التي تواجه اسرائيل اليوم في حالة ما اذا رأت أن شن الحرب أمر لا مفر منه ، ثم حدث أن اتخذ العرب في المقابل قرارا بوقف تصدير بترولهم تماما ، أو نسفوا الآبار ، وترتب على ذلك ارتباك أصاب اقتصاديات دول الغرب في الصميم ، الى حد التسبب في انهيار دول برمتها . . ماذا يكون القرار الامريكي ؟ احتلال آبار البترول . . أم استباق هذه « الضرورة » بالتدخل لدى اسرائيل لمنعها من شن الحرب ؟

أمام اسرائيل لمواجهة المعضلة ، عدد من الاحتمالات المنصورة :

• **الاحتمال الاول** هو أن نواجه تعارض مصالحها مع أمريكا في شن الحرب ، بانتظار اللحظة السانحة التي يكون فيها ضغط أمريكا على إسرائيل قد بلغ حده الأدنى ، ويكون ضغط إسرائيل على أمريكا قد بلغ حده الأقصى . واللحظة المثلى لتحقيق هذين الشرطين معا هي الفترة التي تسبق انتخابات الرئاسة الأمريكية القادمة في عام ١٩٧٦ . ذلك أن فترة انتخابات الرئاسة هي فترة يسعى فيها صاحب القرار الأمريكي الى كسب أصوات اليهود والرأي العام المناصر لإسرائيل ، ولا يملك فيها إلا أن يدعم إسرائيل عسكريا الى أقصى حد ، وتهبط فيها قدرته على معارضة إسرائيل سياسيا الى أدنى حد .

• **أما الاحتمال الثاني** ، هو أن نبحت إسرائيل عن صيغة تحقق التوافق بدلا من التعارض بين مصالح أمريكا في مواجهة « أزمة الطاقة » ومصلحتها هي في مواجهة « أزمة الشرق الاوسط » . وذلك بتشجيع أمريكا على التمادي في الاتجاه الذي هدد به رئيسها فورد ووزير خارجيتها كيسنجر ، التهديد باستخدام القوة ضد الدول العربية المنتجة للبترول . ومعنى ذلك أن تتطوع إسرائيل بأن تكون « عنصرا مكملا » للتدخل الأمريكي بالقوة ، وأن تضع قوتها الضاربة في خدمة سياسة « العصا الغليظة » التي تلوح بها أمريكا ، أو أن يجري توزيع الأدوار بينهما على أن تكون إسرائيل هي التي تستخدم « العصا الغليظة » ، في وقت لا تتخلى فيه أمريكا تماما عن سياسة « اليد الممدودة » للعرب .

ان أمريكا على أي حال لا تستبعد مطلقا « المساندة الاسرائيلية » في تنفيذ تهديداتها الخاصة بالبترول . فقبل زيارة حاملة الطائرات الأمريكية لمياه الخليج في نهاية نوفمبر ١٩٧٤ ، كان وزير الدفاع الأمريكي شليزنجر ، قد هدد باستخدام

« طرق مختلفة » لردع ايران والدول العربية معا في حالة « عدم ابداء استعدادها للتعاون » ، منها وقف صفقات السلاح ، او ايفاد اسطول يصل الى ٦٠ سفينة حربية الى الخليج ، ومنها الاستعجال في « استعواض » جيش اسرائيل بأحدث الاسلحة الأمريكية . وتضمنت اقوال سليزنجر ان اسرائيل تملك ترسانة حربية الآن افضل من تلك التي كانت تملكها قبيل حرب أكتوبر ، وأصبحت قادرة الآن على الحاق اضرار فادحة بالعرب لو قررت خوض حرب مباغنة جديدة ، دفاعا عن كيانها ومستقبلها .

ونمط الحرب الخامسة — بمقتضى هذه المخططات —
ما هو الا صورة مكررة للحرب الثانية في النزاع العربي الاسرائيلي ، اي طبعة مجددة للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، مع فارق واحد ، هو ان تحل أمريكا محل بريطانيا وفرنسا . وبدلا من ان تكون « الذريعة » هي « تأمين قناة السويس » ، تكون الذريعة في هذه المرة هي « تأمين مصادر الطاقة » ، والحجة في المرتين هي « تأمين مصالح الحضارة الغربية ضد البربرية العربية » وهذه الحجج ماثرة في اسرائيل الان . وهي حجج نذكرنا بلغة ايدن وجي موليه عام ١٩٥٦ ..

وميزة هذا المخطط من وجهة نظر اسرائيل أنها لا تربط اشغالها لحرب جديدة بظرف موقوت بأجل محدد ، هو انتخابات الرئاسة الأمريكية . بل تترك موعد اطلاق الحرب مفتوحا ، ويتسم تقرير اللحظة السانحة لاشغالها بقدر كبير من المرونة وحرية المناورة . وهي لحظة سوف تنوخي فيه اسرائيل اكبر مساندة ممكنة من العالم الغربي بأسره ، لا من أمريكا فحسب . وسوف تلتقط لحظة تستبد فيها أزمة الطاقة بالدول الغربية الى حد خائق . وسوف تعمل ما وسعها لاقتناع الغرب — مستندة الى الحركة الصهيونية العالمية — بأن تحركها

حتى لو تحدى الشرعية الدولية ، فهو اجراء وقائي لم يكن هناك مفر منه ، لمصلحة الحضارة الغربية برمتها .

ولا شك في أن شن حرب من هذا الطراز يعرض انجازات الانفراج الدولي والتعايش السلمي لمجازفة ضخمة . ذلك أن ردود الفعل العربية قد تصل الى حد نسف آبار البترول ، عملا بشعار هواري بومدين الذي ساندته انور السادات . كما أن أي غزو أمريكي — حتى لو تم انجازه « بقفاز » اسرائيلي — لا بد أن يثير ردود فعل من قبل الدول الاشتراكية . ولذلك ربما كانت اللحظة المثلى من وجهة نظر اسرائيل ، هي تلك التي سوف تسنطع اقناع امريكا فيها بأنه لم يعد أمامها غير أن تختار ما بين عدم تعريض مكتسبات الانفراج الدولي للخطر ، أو تعريض اقتصاديات الغرب لانهيئات تصل بها الى نقطة لا رجوع بعدها . . وانقاذ الذات له أسبقية على عدم استفزاز العدو ، أو عدم استعداداته .

● **أما الاحتمال الثالث ، فهو أن تبني اسرائيل مخططها على الجمع بين الاحتمال الاول والثاني معا . أي أن تخطط لحربها القادمة ، متوافقة مع فترة انتخابات الرئاسة الأمريكية ، على أن تمهد لحملة الانتخابات بحملة واسعة وصاخبة تصاحبها ، حول الاخطار التي تتهدد العالم الغربي ما لم يتدخل عسكريا لردع الدول المنتجة للبترول . وفي مثل هذه الحالة ، سوف تعزز اسرائيل دعواها بالاستناد الى القوى السياسية داخل أمريكا التي تعارض الانفراج الدولي أصلا ، وعلى رأسها السناتور جاكسون الذي لا يخفي طموحه في أن يكون المرشح الديمقراطي للرئاسة الأمريكية في الانتخابات المقبلة ، وكان المسئول عن الغاء الاتحاد السوفيتي اتفاقه التجاري مع أمريكا .**

هذه هي الاحتمالات الثلاثة الواردة من وجهة نظر
اسرائيل . ولكن ثمة **احتمال رابع** قد تخطط له أمريكا . . وذلك
بأن تحتل آبار البترول ، أو بعض مواقعها الحيوية (الظهران
مثلا) ، على أن يطالب اسرائيل في نفس الوقت بالانسحاب
من الاراضي المحتلة ! وبذلك نكون قد حققت سيطرتها على
البترول العربي ، وضمنت تدفقه بالمعدلات التي تقررها ،
وبالاسعار التي نحددها . وتكون قد حيدت أوروبا ، بل خففت
من وطأة رد الفعل العربي بارغام اسرائيل على التخلي عن
الاراضي المحتلة . . وذلك دون التفريط في أمنها ، بعد ضمان
حماتها ، استنادا الى عصا أمريكا الغليظة المشهورة في وجه
المنطقة !

* * *

وفي المقابل . .

هل للعرب مصلحة في شن حرب خامسة ؟

ان المحقق أن الدول العربية سوف تجد نفسها في موقف لا
مفر فيه من اللجوء الى الحرب مرة أخرى ، في حالة توقف
عملية التسوية كلية ، أو تجمدها نهائيا بعد فك الاشتباك على
الجبهات المختلفة ، مع اقامة مناطق عازلة بين أطراف النزاع ،
نعسكر فيها الى غير أجل قوات دولية .

ان نمط الحرب الخامسة ، من زاوية رؤية الدول العربية،
هو طبعة جديدة للحرب الرابعة في النزاع العربي الاسرائيلي،
طبعة جديدة لحرب أكتوبر ، بقصد استكمال رسالتها ، في حالة
ما اذا ثبت أن الآمال التي علقت على خوضها أصلا لم تتحقق .
فقد كسرت حالة الجمود والسكون ، ولكنها لم تصل بحالة
الحركة الى حد انجاز تسوية مشرفة .

وهذه الحرب ، من وجهة نظر الدول العربية تحيطها هي

الآخري محاذير كثيرة . فينبغي ان يجري التخطيط لها على نحو لا يخدم مخطط اسرائيل في اشعال الحرب من جديد ، بل على نحو يفسد مخطط اسرائيل في أن تكون الحرب أسلوبها لتحقيق النسوية ، بما يرضي أطماعها فقط . وكذلك لن تسقط الدول العربية من حساباتها حرصها على ألا تكون هذه الحرب الخامسة خدمة لأهداف « جبهة الرفض العربية » ، التي نعارض أصلاً مبدأ التسوية مع اسرائيل .

و الواقع أن ثمة « حالة » ، من المتصور أن نشن فيها بعض الأطراف العربية حرباً بمنطق لا ترفضه « جبهة الرفض » ، بل على العكس تباركه ، وترى ما يبرر نشجيعة . . حالة وقوع تسوية جزئية بين اسرائيل ودولة أو أكثر من الدول العربية ، وعلى نحو تجد فيه أطراف المواجهة العربية الأخرى أن هذه التسوية الجزئية قد أساءت إلى فرص التسوية الكلية ، بدلاً من تقريب هذه الفرص بشروط مقبولة لأطراف المواجهة جميعها .

ان كل حل جزئي بعد تعثر الأزمة كلية طوال سنوات عديدة لا بد أن يحمل في وقت واحد الاحتمالين المضادين معا : احتمال **تقريب الحل الشامل** ، واحتمال **إبعاد هذا الحل الشامل** ، أو حتى **إجهاضه** تماماً . ولن تكف اسرائيل عن محاولة استغلال كل اتفاق جزئي لمحاولة عزل بعض الأطراف العربية ، مما يهيء لها الفرصة بعد ذلك للتركيز على الأطراف المتبقية ، بأمل تصفية طرف بعد آخر . وقد يكون هدف اسرائيل أصلاً من إبرام أي اتفاق جزئي ، هو حفز أطراف عربية خارج هذا الاتفاق على الانفعال له بما ييسر لها اشعال الحرب بصورة تبدو أنها لم تفعل أكثر من رد ضربة وجهت إليها ، أو هددت بها . وهذا أفضل الحلول إطلاقاً لشن اسرائيل الحرب التي تريدها دون أن تتحمل مسئولية اندلاعها .

ومع ذلك فلا غنى من أن يواصل العرب استعدادهم للحرب القادمة ، وأن يستعدوا لها بكل أسلحتهم المتاحة في ظرف سوف تختلف فيه الحرب نوعيا عن كل الحروب السابقة، ولو لدرء خطر أن تشن إسرائيل الحرب ، أو لدعم مركز العرب التفاوضي ، أو كسند لما يملكونه من أسلحة أخرى في المواجهة. ولكن الاستعداد للحرب لا يغني عن ضرورة تكشف هذه الأسلحة الأخرى ، واستخدامها باقتدار .

فان فرص تجنب الحرب الخامسة رهن هذا الاستخدام الفعال لأسلحة العرب التي جددت بعد حرب أكتوبر .

الفصل الثالث

اسلحة العرب

• شاع بعد حرب أكتوبر أن العرب يملكون أسلحة لم تسمع عنها لغة السياسة من قبل : سلاح « البترول العربي » .. وسلاح « المال العربي » .. وقدرة العرب على التدخل لأحداث اهتزازات عنيفة في أسواق النقد .. الى غير ذلك من المصطلحات ومن الظواهر غير المألوفة .

ما مدى جدية هذه الاسلحة ؟ وهل هي « أسلحة » بالفعل ، أم هي مجرد « سراب » ؟ ولو كانت « أسلحة » بالفعل ، ولكن على أن ننوافر شروط معينة ، فما هي هذه الشروط ؟ وهل في مقدور العرب استيفاء هذه الشروط ، وهل يملكون الصلاحيات التي تمكنهم منها ؟

تثير صحافة الغرب حول هذه «الاسلحة العربية الجديدة» ضجة مدوية : كان نصيب الدول المنتجة للبترول دولارا واحدا من كل برميل عام ١٩٧٠ ، ووصل الى دولار و٩٩ سنتا قبيل حرب أكتوبر ، ثم قفز الى ٣ دولارات و٤٤ سنتا في نهاية عام ١٩٧٣ ، وبلغ ١٠ دولارات في نهاية عام ١٩٧٤ . والنتيجة أن ١١٢ بليون دولار دخلت خزائن دول الاوبك الـ ١٣ في عام واحد فقط ! ونظرا لتجاوز هذا المبلغ قدرة هذه الدول على الإنفاق ، تراكم عندها فائض بلغ ٦٠ بليون دولار ، أي زاد الفائض بمقدار ١٦٤ مليون دولار كل يوم ، وبمقدار ٦٨٨ مليون دولار كل ساعة ! (١) .

(١) معنى ذلك — على حد قول مجلة « الايكونوميست » البريطانية — أن دول الاوبك تملك أن تبتاع كل الشركات المسجلة في بورصات العالم ، بأسعارها المعروضة الآن ، في ١٥٦ سنة ، وكل شركات بورصة نيويورك في ٩٢ سنة ، وكل الذهب المخزن في بنوك العالم المركزية في ٣٢٤ سنة (بسعر ١٧٠ دولارا للأوقية) ، وكل استثمارات امريكا المباشرة في الخارج في ١٨٨

وقد اثار هذا الانتقال المفاجيء لمبالغ خيالية لسم يشهد التاريخ مثيلا لها ، رعب دوائر واسعة في الغرب . وحاولت وسائل اعلام قوية تحميل حرب اكتوبر وما اعقبها من رفع العرب اسعار بترولهم ، تبعة الاضطراب الراهن الذي يجتاح العالم الغربي ، على نحو ينبىء بأزمة اقتصادية طاحنة ، من شأنها ان تقال من صميم أسس الاقتصاد الرأسمالي . وثمة بوادر أزمة على أية حال لم تشهد الدول الرأسمالية ما يماثلها، منذ ازمتها الشهيرة في بداية الثلاثينيات .

ولكن قبل التعرض لصلب الموضوع ، يتعين ان ننبه الى عدد من المغالطات المفضوكة في هذه الحملة الظالمة للتشهير بدول « الاوبك » .

فان رفع الاسعار لم يكن في يوم من الايام أمرا مدانا في منطق الاحتكارات الدولية ، والشركات الكبرى المستبدة بمصائر انعام الغربي ، ذلك أن رفع الاسعار هو صميم اسلوب هذه الشركات للحصول على اكبر قدر من الربح . ولكن يبدو أن رفع الاسعار مدان فقط عندما يأتي من دول طالما نسبت الى انعام المتخلف ، الذي بنت هذه الاحتكارات ارباحها الطائلة على استغلاله استغلالا مكثفا ، منذ ان برز الاستعمار على المسرح الدولي .

ثم لا يجوز الاحتجاج بأن دول الاوبك تشكل « احتكارا » يفرض اسعار البترول في تحد صارخ لقانون العرض والطلب ، واستغلت ظرفا شاذا ، هو حرب اكتوبر ، والمفاجأة في

سنة ، وكل ثروة عائلة روكفلر في ستة ايام ، و ١٤ / من رأسمال شركة « ديمر بنز » الالمانية في يومين . وهذا ما فعلته بالفعل دولة الكويت ، ولكن اقتضى ذلك منها ان تخصص دخلها من البترول لمدة نصف شهر ، لتنجز هذه الصلقة وحدها !

اطلاقها ، لاخذ المستهلك على غرة ، واجباره على الشراء بأسعار « جائرة » ، والا عرض نفسه للموت اختناقا ..

فهذه حجج باطلة تماما . ذلك ان الاحتكارات الغربية ندين في الواقع صميم سلوكها عندما تتهم غيرها بحذو حذوها في تشكيل « احتكارات » تحمي بها مصالحها ، ضد كل من يتهدد هذه المصالح . كما لا تملك ان نهم الغير « باستغلال » اي ظرف سانح ، لان استغلال الظروف السانحة هو أيضا صميم اسلوب الاحتكارات الدولية لفرض سيطرتها على الاسواق ، وتصفية منافسيها دون رحمة (٢) .

ثم ان « الطلب » على البترول لم يتقلص بعد رفع أسعار « عرض » البترول على الاسواق العالمية . وحتى لو تقلص نوعا ، فقد كشف هذا التقلص عن أوجه تبديد للطاقة تفتشت في الغرب بسبب سعرها البخس في الماضي ، كأستخدامها في انارة شبكة الطرق العمومية التي تربط مدن بلجيكا بعضها ببعض ، او استهلاكها بسخاء في أمريكا نتيحة صنع سيارات ضخمة تسير على طرقها العمومية بسرعة تتجاوز حد الخطر .

ثم ما هو سعر البترول الذي يعتبر في نظر هؤلاء المستهلكين سعرا « غير جائر » ؟

هل هو سعر **تكلفة استخراج**ه ؟ ان شركات البترول تزعم أن هذا السعر يتراوح بين حد أقصى هو ٢٥ دولار

(٢) تقوم « منظمة البلاد المصدرة للبترول » (الاوك) بدور أشبه بدور الاتحادات العمالية في التعامل مع الاحتكارات الرأسمالية . ووصفها بأنها « كارتل » على غرار الاتحادات الاحتكارية كما تزعم الدعاية الامبريالية ، وصف مفرض ومغلوط .

لنبرميل في أمريكا ، وحد أدنى هو ١٢ سنتا في السعودية .
ومعنى ذلك أن انخفاض سعر التكلفة في البلدان العربية
مرجعه الاستغلال المكثف للعامل العربي ، ذلك أن نفقات
أدوات استخراج البترول في شبه الجزيرة العربية لا تختلف
نوعيا عن تلك المستخدمة لاستخراجه في أمريكا .

ثم لو سلمنا بأن سعر التكلفة ينبغي أن يكون الأساس ،
فكيف تبرر شركات البترول أرباحها الطائلة التي بلغت
(للشركات الخمس الكبرى فقط) ٣ر٥ بليون دولار في العام
الذي سبق حرب أكتوبر وحده ، و ٨ر٢ بليون دولار في السنة
التي نلت الحرب مباشرة (٣)؟!

ثم لا يملك أحد أن ينكر أن سعر البترول ينبغي أن يتقرر
في علاقة ما ، أو في تناسب ما مع أسعار مصادر الطاقة
البديلة . ومصادر الطاقة البديلة عديدة، منها الزيت الحجري،
ومنها البترول المستخرج من أعماق البحار والمحيطات ، ومن
مناطق نائية يعتبر الوصول إليها مكلفا، ويحتاج الى تكنولوجيا
خاصة ، مثل آلاسكا في أقصى شمال القارة الأمريكية . . ومنها
مصادر طاقة غير البترول ، كالطاقة النووية ، وربما أيضا
الطاقة الشمسية قبل نهاية هذا القرن . ولو فرض أن الحصول
على ما يقابل برميلا من البترول من مصدر بديل يصل سعره
الى ١٠ دولارات ، فغير طبيعي أن يظل سعر برميل البترول
في مستوى دولارين . ولا يعقل اعتبار هذا السعر الأخير « غير
جائر » . . عملا بمنطق العرض والطلب ذاته !

(٣) زادت أرباح ٣٠ شركة كبيرة من ٦٨٦٠ مليون دولار في عام ١٩٧٢ الى
١١٧٢٢ مليون دولار في عام ١٩٧٣ ، والى معدل سنوي قدره ٢٢ر١٥٥
مليون دولار في النصف الأول من عام ١٩٧٤ . وتلك الزيادة تتجاوز الثلاثة
أمثال في خلال عامين . وتلك هي الأرباح بعد اقتطاع الضرائب .

وجدير بنا أن نتذكر هنا أن توقعات دول الغرب الصناعية في عام ١٩٥٠ (أي عند منتصف هذا القرن) قد حددت عام ١٩٧٥ ليكون العام الذي يبدأ فيه الاستخدام التجاري للطاقة النووية ، كمصدر للطاقة بديل عن البترول . وعام ١٩٧٥ لم ينحدد وقتذاك اعتباطا ، ولا لمجرد توفير الوقت الكافي لتطوير البحوث العلمية والتكنولوجية اللازمة لاستغلال الذرة تجاريا فحسب ، بل أيضا لإدراك الدول الصناعية أن تعاظم استهلاك الطاقة لا بد أن يستنفد المخزون العالمي الذي تم اكتشافه من البترول ، في حقبة من الزمان غير بعيدة ، قد لا تتعدى بكثير مشارف القرن المقبل . ويشكل — بالمناسبة — البترول العربي والایراني ٧٠ ٪ من هذا المخزون المكتشف حتى الآن ، أو القابل للاستغلال تجاريا . ولكن سعر البترول الرخيص (الذي ظل منخفضا كثيرا دون مستوى سعره التنافسي « الطبيعي » في الاسواق العالمية) أفضى الى تراخ في اجراء الابحاث العلمية الضرورية لاستثمار مصادر طاقة بديلة . وأرجئت هذه الجهود العلمية طوال الستينات . وفجأة ووجهت دول الغرب الصناعية بارتفاع مفاجيء في أسعار البترول بعد حرب اكتوبر . وكان هذا الارتفاع تصحيحا لوضع شاذة . ولكن طمع الدول المستهلكة في استمرار هذه الاوضاع الشاذة الى غير أجل ، حال دون أن تحتاط في الوقت المناسب . وهنا يكمن سر ما تطلق عليه اليوم « أزمة الطاقة » .

ليس سبب « أزمة الطاقة » أن الطبيعة خالية من مصادر الطاقة الكفيلة بتلبية احتياجات الانسانية المتزايدة . و«الازمة» ما هي في الواقع الا « اختناق مؤقت » ، مصدره اهمال البحث عن مصادر الطاقة البديلة اللازمة في الوقت المناسب ، وصرف النظر عن تخصيص الاستثمارات اللازمة لاجراء هذه البحوث، تحت اغراء استمرار استخدام البترول ، لسعره البخس

المنخفض كثيرا عن سعره التنافسي في الاسواق . . اي نتيجة الاستغلال المكثف للدول والشعوب المنتجة للبترول في العالم الثالث .

ثم غير صحيح ان الدول الصناعية جميعها تعارض رفع اسعار البترول . وغير صحيح ان رفع اسعار البترول هو وحده ، أو أساسا ، سبب الازمة الاقتصادية التي يتعرض لها الغرب الان .

فقد تحدثت أمريكا كثيرا عن أن «السعر الامثل» لبرميل البترول هو ٧ دولارات ، وليس دولارين فقط كما كان سعره قبل حرب ١٩٧٣ . أي لا نرى أمريكا غضاظة في أن يرتفع سعر البترول بمقدار ٣٥٠ ٪ . ولو تحقق ذلك ، فقد قدر بعض الخبراء الفرنسيين أن ما بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ ، سوف يزداد الفائض الأمريكي بمقدار ١٥ بليون دولار ، والفائض العربي بمقدار ٣١ بليون دولار ، وسوف يتم ذلك على حساب أوروبا (٢٢ بليون دولار) وأمريكا اللاتينية (١١ بليون دولار) وجنوب شرقي آسيا (١٠ بلايين من الدولارات) واليابان (٩٦ بليون دولار) . ذلك مع افتراض ثبات الاسعار . . أليس هذا تعبيرا ناطقا بالارقام عن مخطط أمريكا في محاولة « احتواء العالم العربي » ، كأساس لاسترداد سيطرتها على العالم ، على أن تحقق لنفسها الوضع الامثل في رد منافسة حلفائها : أوروبا واليابان في الاسواق العالمية ، وعلى أن تقيم من الدول العربية المنتجة للبترول « حصان طروادة » داخل العالم الثالث ؟

لأمريكا اذن مصلحة حسب تقدير هؤلاء الخبراء الفرنسيين في أن تستقر اسعار البترول عند ٧ دولارات للبرميل ، لا أكثر ولا أقل . أي عند السعر الذي تقرر في اجتماع طهران لدول

الاوبك في نهاية ديسمبر ١٩٧٣ . والواقع ان هذا هو السعر
الامثل لدعم مركز شركات البترول الامريكية ، وسيطرتها على
الصناعة البترولية في العالم . وهو السعر الذي ينشط
الابحاث العلمية عن مصادر طاقة بديلة داخل الولايات المتحدة،
بتأكيد الصفة التنافسية لهذه الصناعات البديلة ، وهو في نفس
الوقت السعر الذي يوجه ضربة قاصمة لتطلع أوروبا واليابان
الى منافسة المنتجات الامريكية في الاسواق العالمية . وقد بدأت
شركات البترول الامريكية بالفعل توظف عوائدها الطائلة في
البحث عن مصادر طاقة بديلة عن البترول ، وتخصص مبالغ
كبيرة للبحث العلمي في هذا المجال .

ولكن سعر برميل البنزول تجاوز خلال عام ١٩٧٤ مبلغ ٧
دولارات الى ١٠ دولارات . وهذا السعر لم يعد يناسب
المصالح الامريكية . بل ينطوي على خطر أن « ينفلت الموقف » .
ولهذا السبب على وجه التحديد تقوم الصحافة الامريكية بهذه
الضجة الصاخبة ضد الدول العربية المنتجة للبترول . وهو
ايضا سبب تلويح الرئيس فورد ووزير خارجيته كيسنجر
بالندخل العسكري ، لوضع حد لهذه « الفوضى » في الاقتصاد
العالمي ، التي يتحمل مسئوليتها أمراء البترول في الشرق
الاطوسط !

ولكن ما مدى صحة القول بأن رفع أسعار البترول هو
حقيقة سبب « الفوضى » في الاقتصاد العالمي ، وسبب التضخم
الذي يجتاح العالم الغربي الآن ؟

لسنا هنا بصدد دراسة تفصيلية عن هذا الموضوع . ولكن
حسبنا أن نشير الى أن هناك خبراء غربيين يؤكدون أن ارتفاع
أسعار البترول لم تسهم في زيادة معدل التضخم في العالم بأكثر

من ١ ٪ او ٢ ٪ (٤) . ولكننا لن نلجأ الى حجج تتعلق بأرقام ونسب ، تختلف فيها القراءات والتقديرات ، بل سوف نركز على حقيقة لا يملك أي منصف انكارها، وهي ان ظاهرة التضخم قد سبقت الارتفاع المفاجيء في أسعار البترول بفترة غير قصيرة . والازمة الاقتصادية التي أخذت تمسك بخناق الاقتصاد الرأسمالي العالمي بدأت تظهر بوادرها الاولى في الولايات المتحدة منذ عشرة أعوام الآن .

(٤) يقول في هذا الصدد الاقتصادي الأمريكي فيكتور بيلو (ندوة استراتيجية التنمية التي عقدت في بغداد في نوفمبر ١٩٧٤) : « كانت الزيادة في السعر المتوسط للبترول المستورد فيما بين عامي ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، دولارا واحدا للبرميل ، اي ٢١٨ مليون دولار على اساس ٢١٧٩٤ مليون برميل من الواردات الصافية للبترول ومنتجاته . وقد وصل الناتج القومي الاجمالي للولايات المتحدة في عام ١٩٧٣ الى ١٢٩٤٩٩ مليون دولار . وهكذا كانت التكلفة المتزايدة للبترول المستورد كافية لاجداث ارتفاع في المستوى المتوسط للسعر قدره ١٧ ٪ ، أي حوالي نصف في المائة من الزيادة التي حدثت بالفعل .

» وفي خلال الشهور السبع الاولى من عام ١٩٧٤ ، كان السعر المتوسط للبترول الخام المستورد ١٠٧٣ دولارات ، أي أكثر من السعر المتوسط طوال عام ١٩٧٣ (وهو ٣٢٧ دولارات) بمقدار ٧٤٦ دولارات . وبتطبيق ذلك على ٢١٠٥ مليون برميل — بمعدل سنوي — من الواردات في خلال الشهور الثمانية الاولى من هذا العام ، فإنه يمكن ان يعني تكلفة اضافية قدرها ١٥٧ مليون دولار في العام . ويصل ذلك الى ١١٣ ٪ من المعدل السنوي للناتج القومي الاجمالي في خلال الربع الثاني من عام ١٩٧٤ ، وقدره ١٣٨٧٣ مليون دولار .

» ولذلك فإن هذا يمكن ان يمثل حوالي عشر الزيادة في الرقم القياسي لاسعار السلع الاستهلاكية في غضون عام ١٩٧٣ ، أي ٢٢٥ ٪ من الزيادة في هذا الرقم منذ ١٩٦٧ .

» وقد انخفض الحجم الحقيقي للناتج القومي الاجمالي فيما بين الربع الثاني من عام ١٩٧٣ والربع نفسه من عام ١٩٧٤ . ومع ذلك فإن ارباح

لقد اعتري الاقتصاد الرأسمالي العالمي بعد أزمته الشهيرة عام ١٩٢٩ ، وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية ، ما بدا لفترة غير قصيرة تغيرا جسيما في خواص الرأسمالية المعاصرة ، أثار صيحات ابتهاج وتفاؤل لدى رجال الأعمال والاقتصاد في الغرب . فلقد اختفت ظاهرة « الازمات الدورية » الحادة التي كانت تعاني منها الرأسمالية من قبل ، بمعدل « أزمة » كل عشرة أعوام تقريبا . وبدا بعد الحرب العالمية الثانية أن الرأسمالية اكتسبت القدرة على أن تحقق رخاء دائما .

ولكن الاسباب التي أفضت الى « اختفاء » ظاهرة « الازمة الدورية » ، هي نفس الاسباب التي أوجدت حالة كساد في

الشركات قبل خصم الضرائب قد زادت بمعدل سنوي قدره ٢٥ر٥ بليون دولار عبر تلك الفترة ، وان توزيعات الاسهم الصامية قد زادت بمعدل سنوي قدره ٩ر١ بلايين دولار ، ومخصصات الاهلاك في الشركات زادت بمعدل سنوي قدره ٩ر٤ بلايين دولار . وقد زادت هذه الاشكال الثلاثة لدخل الملكية والتدفق النقدي ، اذا أخذت معا ، بمعدل سنوي قدره ٣٩ر٥ بليون دولار ، وشكلت عاملا تضخيميا بالاضافة الى ذلك ، بسبب الانخفاض في الحجم الحقيقي للانتاج . وثمة اشكال اخرى تلجأ اليها الشركات ومديروها لتحقيق ارباح فاحشة ، مثل المرتبات العالية والمكافآت والبدلات التي زادت بدورها زيادة جوهرية للغاية في خلال هذه الفترة . بيد ان ذلك لا يأخذ في الحسبان الا مبلغ الـ ٣٩ر٥ بليون دولار الذي كان له وحده تأثير يعادل مرتين ونصف مرة تأثير الزيادة في اسعار البترول . وفي خلال الفترة نفسها ، زادت حصيلة الضرائب التي تجمعها الحكومة ، بخلاف ضرائب الدخل على الشركات المساهمة ، بمقدار ٢٨ر٩ بليون دولار . ان هذين العاملين ، والاتخفاض في الانتاج الحقيقي ، وقدره ١٠٢ ٪ ، اذا أخذت معا ، وفرت قوة دافعة تضخيمية قدرها ٦٨٢ ٪ ، أي أكثر من الزيادة في اسعار البترول بمقدار ٤٣٤ مرات . . . وهذا كله يشير الى ان ارتفاع اسعار البترول المستورد ليس مسئولا عن أكثر قليلا من ارتفاع قدره ١ ٪ من الاسعار ، أي عشر الارتفاع الفعلي في الاسعار .»

الاقتصاد الغربي منذ بضع سنوات ، وتكسب الازمة الراهنة ابعادها البالغة الخطورة .

لقد استعاد النظام الرأسمالي العالمي حيوية كبيرة طوال عقدين من الزمان بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ — ١٩٦٥) بفضل تضافر عوامل ثلاثة : الثورة العلمية والتكنولوجية — أشكال تعامل جديدة مع العالم الثالث (مصدر طاقة للعالم الغربي ، ومصدر مواد خام بأسعار بخسة) — تطوير « رأسمالية الدولة » .

فبفضل الثورة العلمية والتكنولوجية ، طور النظام الرأسمالي أساليب جديدة لتعزيز هيمنته ، ووسع قاعدة نشاطه بامتدادها الى مجالات الاستهلاك ، وباقتحامه فروع انتاج جديدة كالالكترونيات والبتروكيماويات ، وصفى كافة أشكال الانتاج السابقة على الرأسمالية ، وبالذات في مجال الزراعة .

كما افضى انهيار النظام الكولونيالي ، الى اقامة نظام « الاستعمار الجديد » بدلا من الامبراطوريات الاستعمارية التقليدية بعد حصول معظم دول العالم الثالث على استقلالها السياسي . وكان للولايات المتحدة بالذات دور بارز في استبدال الاحتلال الاستعماري العتيق بعلاقات جديدة تملأ « الفراغ » بعد تهاوي الاستعمار الاوروبي . وقامت هذه العلاقات الجديدة على أساس نهب مصادر الطاقة ومصادر المواد الخام المتوطنة في الدول النامية مقابل أسعار « جائرة » لا تتناسب مطلقا مع اطراد ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة في الدول المتطورة (٥) .

(٥) استطاعت امريكا بفضل انجازات ثورة العلم والتكنولوجيا ان تحقق لنفسها عن طريق هذا النظام المستحدث ، سيطرتها على ٦٠ ٪ من المواد الخام المعدنية في العالم ، رغم ان تعداد سكانها لا يتعدى ٦ ٪ من مجموع

. واستغلت أمريكا ظروف الاستقطاب طوال فترة الحرب الباردة لتفرض هيمنتها على العالم الرأسمالي بأسره ، ودعمت هذه الهيمنة بما يسمى « الشركات المتعددة الجنسيات » التي ما هي في نهاية الامر سوى شركات تحقق لأمريكا سيطرتها على مقدرات الاقتصاد الغربي كله .

وأخيرا ، استفادت الرأسمالية العالمية من الدروس التي استخلصها من أزمة ١٩٢٩ أعظم اقتصادي أنجبته البرجوازية منذ آدم سميث وريكاردو ، هو جون مينارد كينز . فهو أول اقتصادي غير ماركسي أدرك الدور الذي يمكن للدولة الحديثة أن تنهض به في الحد من القلاقل الاقتصادية باستخدام سعر الصرف ، وقروض الدولة ، والانفاق العام ، كمنظمات اقتصادية . وكان لافكاره الفضل في ارشاد روزفيلت الى المشروعات التي أنقذت الاقتصاد الأمريكي عقب أزمة ١٩٢٩ . ووجدت نظرياته تجسيمها النهائي في اقامة الاحتكارات العظمى علاقات تداخل وطيدة مع الدولة ، لتشكل ما يعرف « برأسمالية الدولة » .

وقد أسهمت هذه التطورات كلها في اعطاء الانطباع بأن الازمات الرأسمالية الدورية قد ولت الى غير رجعة . ولكن لم يكن ذلك الا وهما ، أخذ يتبدد مع استعادة الاقتصاد الاوروبي والياباني كيانهما ، ابتداء من الستينات ، وبعد اشتداد التنافس مرة أخرى بين الدول الرأسمالية المتطورة . فقد هبط نصيب الولايات المتحدة من انتاج العالم الغربي في مجمله من ٧٠ ٪

سكان الكرة الارضية . كما استطاعت بفضل هذه العلاقات الجديدة ان تجتذب رؤوس أموال الدول الفقيرة (نتيجة زيادة تباين اسعار المواد الخام والمنتجات المصنعة) بدرحة ان العجز في أمريكا اللاتينية قد قفز في سنوات معدودة من ١٠ الى ٦٠ بليون دولار !

عام ١٩٥٠ الى ٥٧ ٪ عام ١٩٦٥ الى ٤٩ ٪ عام ١٩٧٣ .
وابتداء من عام ١٩٧٣ ، أصبح معدل نمو الاقتصاد الأمريكي
صفرا . وتعثر التمويل الذاتي في أمريكا . ولم يعد هناك سبيل
لتنشيطه مرة أخرى الا باللجوء الى التضخم ، فضلا عن محاولة
الاستفادة من « البترودولارات » أي فوائض الدول المنتجة
للبنترول ، بقصد احياء نشاط الصناعة الأمريكية .

وللتخفيف من حدة أزمتها ، أخذت أمريكا تصدر التضخم
ونعمل على تعميمه في العالم الرأسمالي بأسره عن طريق
« اللأورو دولارات » ، أي الدولارات الأمريكية الموظفة في
الدول الرأسمالية المتطورة ، في أوروبا واليابان . ولكن ترتب
على ذلك اختلال الميزان التجاري الأمريكي (٨ر٦ بليون دولار
في عام ١٩٧١) . وهنا بدأت الازمة تكتسب أبعادا واضحة .
أصبحت كل دولة غربية تبحث عن حل للتضخم بما يخدم
مصالحها أولا . وتلاحقت الاحداث الاقتصادية . أخذت الدول
الصناعية تتعرض لعجز خطير في ميزان مدفوعاتها . وفي هذا
المناخ الدولي ، اندلعت حرب أكتوبر . وارتفعت اسعار
البترول . وأفضى ارتفاع اسعار البترول الى ارتفاع في اسعار
المنتجات الصناعية عموما لتجنب أي انخفاض في الأرباح ،
وتحميل المستهلك آثار التضخم . وهذا بدوره عجل من ظاهرة
التضخم ، وأطلق عنانه بشكل عارم .

ونظرا للصعوبات التي تعترض فرض التقشف وزيادة
التصدير في مجتمعات الاستهلاك ، عجزت دول غربية عديدة
عن الحد من اختلال ميزانها التجاري . فبدأ الانكماش في
الانتاج . وفرضت القيود على الاقتراض . وأخذت تتفشى
ظاهرة البطالة . وبدأ الاقتصاد يختنق ، ويسفر عن كل
الاعراض المعروفة في فترات الازمة : انهيار المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة لحساب المؤسسات الكبرى ، وتراكم

المخزون السلعي ، واصابة الصناعات التي كان لها الفضل منذ عقدين من الزمان في انتعاش الاقتصاد بالشلل والتوقف .

هكذا يتضح أن ارتفاع أسعار البترول لم يكن اطلاقا سبب التضخم ، ولا سبب الازمة الاقتصادية ، ولكن أسهم ارتفاع الاسعار في كشف الأزمة على حقيقتها . والواقع أن ارتفاع أسعار البترول هو في حقيقته تصحيح لأوضاع جائرة . وكما أوضحنا ، لأمريكا نفسها مصلحة في أن ترتفع هذه الاسعار الى حد معين . وتصحيح أسعار المواد الخام عموما ليس حقا لمنتجي هذه المواد الخام فحسب ، بل هو أيضا ضرورة لرأس المال الأمريكي كأساس لحفظ وتطوير استثماراته في الخارج .

وهنا يبرز **وجهها العملة في الارتفاع المفاجيء لاسعار** البترول العربي . **الوجه الاول ثوري تقدمي .** لان العملية طليقة أولى في استعادة دول العالم الثالث المهضومة الحقوق ، المنتجة للمواد الخام الاستراتيجية ، حقها المشروع في تصحيح أسعار ما تنتجه ، وفي أن تكون أسعار المواد الخام متناسبة مع أسعار المنتجات الصناعية . وهي خطوة أولى نحو القضاء على الاستغلال الفاحش للعالم الثالث ، المتمثل في الفجوة التي تزداد عمقا بين أسعار المواد الخام ، مصدر دخل دول العالم النامي الفقيرة ، وأسعار المنتجات المصنعة التي تشكل أساس ثروة الدول الصناعية المتطورة . والمثل السدي ضربته دول الأوبك لا يقتصر على البترول وحده ، بل هو حافز لدول العالم الثالث المنتجة لمواد خام أخرى . **ويؤذن بانطلاق معركة ضارية من أجل تصحيح أسعار المواد الخام الاستراتيجية عموما ، ودخول معركة الدول النامية ضد الاستعمار مرحلة جديدة ، مرحلة دعم استقلالها الاقتصادي بعد نيل استقلالها السياسي .** وهو انتصار له دلالاته بعد الانتكاسة التي أصابت

شيلي ، ونجاح وكالة المخابرات المركزية الامريكية في تدبير انقلاب ضد اللندي ، ذلك ان نجربة شيلي التقدمية لم تكن منفصلة عن معركة أخرى مماثلة حول تصحيح أسعار النحاس، ونحدي احتكارات النحاس ، قبيل حرب اكنوير .

ولكن ربما يستدرك البعض قائلا ان معركة الأوبك كانت فريدة في نوعها . فريدة لان أهم مستودع عالمي للبترول يتركز في منطقة واحدة من العالم ، هي المنطقة العربية . ودول هذه المنطقة دفعها الى التحرك ظرف لم يكن يمت الى صميم معركة البترول ذاتها ، وصميم « أزمة الطاقة » ، بل حركها عامل منفصل عنها ، يمكن اعتباره « عارضا » لو قصرنا نظرنا على تعارض المصالح بين الدول المنتجة والمستهلكة للبترول فقط . هذا الظرف « العارض » هو « أزمة الشرق الاوسط » وخوض العرب حرب اكتوبر .

ثم كان في استطاعة هذه الدول العربية المنتجة للبترول — ولأول مرة — ان تحد من الضخ ، وأن تفرض حظر التصدير الى دول بعينها ، ذلك أنها قد حققت لنفسها رصيда من الثروة في الفترة السابقة مكنها من الاقدام على هذه التدابير دون أن تتعرض اقتصادياتها للاهتزاز . بل أصبح من مصلحتها الحد من الإنتاج ، مع تفاقم الأزمة النقدية ، وانخفاض قيمة العملات، وتعرضها لاهتزازات عنيفة . وثروة البترول العربي أصبحت ذات قيمة أبقي وأضمن وهي مخزنة في جوف الارض ، منها معرضة لتلاعبات المال ، بعد تراكم عوائدها في صورة أرصدة مودعة بالبنوك الدولية .

وفي المقابل ، لم تكن الدول المستهلكة قد احتاطت كلها لمفاجأة ارتفاع الاسعار ، لعدم توقعها خوض العرب حرب أكتوبر ، ولعدم توقعها استخدام البترول العربي سلاحا في

المعركة . لقد أخذت على غرة في وقت تعصف بها أزمة التضخم . فانطلق ليكتسب ابعادا اخطر .

ولكن مهما قيل عن الظروف الاستثنائية التي أحاطت بارتفاع أسعار البترول ، وانها عوامل يندر ان تتجمع مرة أخرى لتحديث نفس القدر من الآثار ، فهذا لا ينفي ان الطلقة الاولى في معركة تصحيح أسعار المواد الخام قد أطلقت . وسوف تتعدى آثارها مجال البترول وحده ، ان أجلا أو عاجلا . وهذه قضية لم يعد من الممكن اغفالها بعد اليوم . وبهذا المعنى كانت معركة العرب في انتزاع حقهم في بناء « ثروة » من البترول . . « ثورة » . وبهذا المعنى ، لا تعتبر « الثروة العربية » نقيض « الثورة العربية » . وبهذا المعنى ، كان الحد من ضخ البترول ، وحظر تصديره ، ورفع أسعاره ، سلاحا لا في معركة التحرير العربي ضد التوسع الاسرائيلي الصهيوني فحسب ، بل سلاحا عربيا أيضا في معركة تنال من صميم أسس الامبريالية العالمية ، ومن صميم أسس الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، أي أصبح سلاحا في معركة التحرير بأوسع معانيها المعاصرة .

ولكن ليس هذا الا الوجه الاول من العملة فقط . أما وجهها الثاني ، فهو أن تصحيح أسعار البترول لم يجر بمعزل عن مناورات دوائر المال والاستعمار ، ولا بمعزل عن مناورات الاستعمار الامريكي بالذات ، لدعم مركزه التنافسي على نطاق العالم بأسره ، وبقصد خوض حرب تجارية شرسة ضد حلفائه في الغرب ، وتعزيز مركز أمريكا كالدولة العظمى التي تنزع دون منازع مصائر العالم الغربي .

ولقد أبرزنا مصلحة أمريكا في أن يرتفع سعر البترول الى

حوالي ٧ دولارات للبرميل . كما ذكرنا قول كيسنجر لأرنو دي بورجراف قبل ٦ أشهر من حرب اكنوبير ، أن « صدمة » في الشرق الاوسط ربما تكون لها « آثارها الطيبة » . ثم شهدنا سرعة تحرك الدبلوماسية الامريكية بمجرد نشوب الحرب لتحاول « احتواء » العملية بأسرها ، واستثمارها لصالح أمريكا . وينبغي أن ندرك أن ارتفاع أسعار البترول حتى اجتماع طهران لدول الأوبك في ديسمبر ١٩٧٣ قد لبي بالضبط ما كانت تريده أمريكا . ولم يكن « الانفلات » إلا بتجاوز أسعار البترول عتبة « السبع دولارات » للبرميل . . . وهنا بسدات أمريكا تلوح وتهدد بالتدخل العسكري !

بهذا المعنى كان تراكم « الثروة العربية » ضد « الثورة العربية » . وهناك خطر أن يسفر انتقال بلايين الدولارات من الدول المستهلكة الى الدول المنتجة للبترول عن مناورة فقط ، يستعيد بها الاستعمار الامريكي سيطرته على العالم الغربي ، ويوجد لنفسه بها « حصان طروادة » داخل العالم الثالث .

أيهما هو الوجه الأبرز . . طابع « الثروة العربية » (المستمدة من تصحيح أسعار البترول) كسلاح في يد « الثورة العربية » أو كسلاح ضد « الثورة العربية » ، لأجهاضها ، واحتواء العالم العربي بأسره داخل اطار مخططات الاستعمار الامريكي ؟ ونقصد هنا مخططاته بالمعنى الواسع ، لا في مجال المعركة « الاقتصادية » فحسب (أي في النزاع الخاص بالمواد الخام الاستراتيجية « أزمة الطاقة ») ، ولكن أيضا ازاء معركة العرب الوطنية والقومية (أي في النزاع العربي الاسرائيلي و « أزمة الشرق الاوسط ») ؟ .

هنا ، تبرز أهمية المناقشة التي دارت بين أحمد بهاء الدين وبيني في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ مباشرة (انظر ص ٦١ —

٦٥) حول قضية « العصرية » ، أو قضية استعانة العرب
« بالاستشارة » وتفهم قضايا العصر .

فان القضية التي نحن بصددتها نموذج بارز لما كنا نعنيه
« باعادة ترتيب التناقضات » بين اطراف اي نزاع بعد حلول
الانفراج الدولي .

اعادة ترتيب التناقضات بقصد محاولة « تجميد » تلك
التناقضات التي تعتبر ضررا اكيدا للجميع ، واحلال تناقضات
أخرى محلها تجد كافة الاطراف مصلحة في ممارستها ، كل
على أمل أن يكون هو المستفيد الرئيسي منها .

فقد خاضت غالبية الدول العربية المنتجة للبترول معركة
أحد من الضخ ، ثم رفعت الاسعار ، تحت ضغط عامل
« عارض » ، أو « ظرف » لا يمت الى صميم « أزمة الطاقة »
أو « الازمة الاقتصادية » ، ودون أن يدركوا كل عواقب وكل
دلالات تحركهم على هاتين الازمتين تحديدا . وهم في ذلك لم
يكونوا « عصريين » تماما .

أما أمريكا ، فقد التقطت فرصة دخول العرب معركة
البترول ، بأمل استثمار هذا « السلاح » لصالحها هي ، وفي
ذلك كانت الدبلوماسية الأمريكية مستنيرة و « عصرية »
تماما .

كلا الطرفين اذن أعاد ترتيب التناقضات فيما بينهما ،
بقبول مبدأ « تصحيح أسعار البترول » ، وبالحد من الفجوة
بين أسعار الطاقة وأسعار المنتجات الصناعية . ولكن أحد
الطرفين — أمريكا — خاض المعركة وهو يدرك كل أبعادها .
والطرف الآخر — الطرف العربي — استبد به ظرف « عارض » ،
أو مظهر مختلف من مظاهر المواجهة العربية مع الاستعمار

الامريكي ، هو النزاع العربي الاسرائيلي . فلم يكن يدرك
تماما كل ابعاد المعركة التي خاضها . ولذلك ، نشأ موقف
لم يكن الطرفان فيه على أرضية تكافؤ من حيث الوعي بحقيقة
المعركة التي يخوضانها . وما لم يكتسب الطرف العربي
ادراكا كاملا بكل ابعاد هذه المعركة ، وبكل دلالاتها ، فمن
المحتم أن تكون « اعادة ترتيب التناقض » لصالح امريكا .
**ولن يكون تصحيح اسعار البترول سلاحا عربيا من أجل
التحرير العربي ، بل سلاحا امريكيا لدعم أقوى استعمار
معاصر ، وتغلبه على المشاكل الاقتصادية التي تستبد به
الآن . ولذلك فإن معركة ((العصرية)) هي في جوهرها معركة
مواجهة مع الاستعمار ، لا معركة يمكن تصورها بمعزل عن
هذه المواجهة ، كما طرحها أحمد بهاء الدين .**

وكان هيكل عندما نادى « بتحيد أمريكا » إنما كان ينادي
بخوض هذه المعركة ، وقبول مبدأ « اعادة ترتيب التناقضات »
مع أمريكا . . والمعنى المتضمن في هذا النداء هو استثمار
مصلحة الاستعمار الأمريكي في تغليب « أزمة الطاقة » على
« أزمة الشرق الاوسط » ، لمحاولة التأثير على انحياز أمريكا
المطلق الى جانب اسرائيل ، ذلك باستغلال حاجة أمريكا الى
البترول العربي كسلاح في يده للتغلب على الأزمة الاقتصادية
. . من أجل تلبية هدف عربي ، هو اضعاف قوة العدو المباشر ،
وايجاد ثغرة في العوامل المعطلة لحل « أزمة الشرق الاوسط » .

ربما لم يكن هيكل يدرك وقتذاك كل ابعاد هذه المعركة .
ولم تكن المعركة على أي حال قد اكتسبت وقتذاك كل ابعادها
كما نراها الآن . ولكن كان منطلق هيكل ينطوي موضوعيا
على هذا المعنى . وكان منطلقه من هذه الواجهة يتسم
« بالعصرية » ، وباستشفاف قواعد الانفراج الدولي لمحاولة
« تسخيرها » لصالح الحق العربي .

. بيد ان منطلق هيكل كان يعني الا تقبل مصر ولا العرب
« اعادة ترتيب النناقض » وفق التصور الامريكي الذي يجعل
« الثروة العربية » سلاحا لاجهاض « الثورة العربية » ، بل
ان تجري « اعادة ترتيب التناقض » بما يخدم المصلحة العربية،
ويطوع الثروة العربية لاغراض التنمية ، تحقيقا لاهداف
الثورة العربية .

وهنا تبرز قضية طرحناها من قبل تحت مصطلح « محور
الدم — النفط » . . أيهما يقرر الاخر ؟ « الدم العربي » الذي
سال في معارك اكتوبر . . أي توضحيات دول المواجهة . . أم
« النفط العربي » الذي حقق للدول المنتجة مضاعفة دخولها
عدة أضعاف ، بفضل هذا الدم الذي سال . . ؟

الامر المحقق على اي حال ان الدم الذي استرد قيمته
وأحرز نتائج ملموسة في وجه التفوق الاسرائيلي ، هو علامة
« عصرية » ، وهو كفيل باكساب نضامن الدول العربية عموما
علامات « العصرية » ، بما في ذلك الدول العربية المنتجة
للأبتترول ، بشرط أن يكون « الدم العربي » هو المتحكم في معادلة
« الدم — النفط » ، لا العكس .

ان تحكم « الدم » في المعادلة يعني ان « الثورة العربية »
هي التي تقرر مصائر « الثروة العربية » ، ونسخرها لمصلحة
الشعوب العربية ، ولاهدافها في التنمية والرفاهية .

اما تحكم « النفط » في « الدم » ، فمعناه الانصياع
للمخطط الامريكي ، بل تجريد الدول العربية المنتجة للنفط ،
بما في ذلك اكثرها توافقا مع امريكا ، من القدرة على ملاحقة
« عصرية » امريكا . ذلك ان هذه الملاحقة لن تتحقق بمعزل
عن ابرز أوجه العصرية العربية ، واكثرها اشراقا على
الاطلاق : الانجازات العربية في معارك اكتوبر .

والواقع ان « الصفقة » المطروحة على الاستعمار العالمي، أي « اعادة ترتيب التناقض » بتصحيح أسعار البترول ، ليست صفقة تلبي مصلحة طرف واحد فقط من الطرفين المتعاقدين على حساب الطرف الاخر ، بل هي صفقة يمكن للطرفين قبولها من ناحية المبدأ بالقدر الذي تحقق أمل كل طرف — عملاً بقواعد الانفراج الدولي — في أن يكون هو المستفيد الرئيسي. فالدول الرأسمالية المتطورة مصلحة في تصدير مواطن اقامة صناعاتها ، بدلاً من استيراد المواد الخام ، لا لمجرد درء خطر التلوث من تركيز الصناعات العصرية في رقعة جغرافية تضيق بها ، ولا لمجرد ترشيد التوزيع الجغرافي في توطين الصناعات على نحو يحد من تكلفة نقل المواد الخام^(٦)، ولا لمجرد ان تصدير مواطن الصناعة الى مناطق العالم الاقل تطوراً بدلاً من استيراد المواد الخام منها ، هو وسيلة للاستعانة بأيد عاملة أرخص ، ولكن فوق هذا كله لدرء هذه الدول الرأسمالية المتطورة أخطار الازمة الاقتصادية الراهنة ، والتخفيف من حدة القلاقل الاقتصادية الفاجمة عنها .

وهذا العرض مقبول عربياً . وهو المنطق وراء اقامة حوار عربي أوروبي^(٧) . ولكن حتى لا يكون هذا العرض مجرد شكل مستحدث من الاستعمار الجديد ، فينبغي أن تصحبه شروط .

أول هذه الشروط أن يواصل البترول العربي ، والمال العربي ، دورهما كأسلحة عربية من أجل نزع فتيل الاشتعال

(٦) أصلح مكان لتوطين الصناعات البتروكيمياوية ، هو بجوار مستودعات البترول ، لا على مسافات شاسعة منها .

(٧) استيراد العرب تكنولوجيا اوروبية تساهم في التنمية العربية مقابل تزويد اوروبا بمصادر الطاقة اللازمة لصناعاتها ، وبأسعار تقبل بها كل جميع الاطراف .

في أزمة الشرق الاوسط ، وارساء أسس الاستقرار السياسي في المنطقة بتسوية لهذه الازمة تقوم على أساس عادل(٨) . وليست العبرة هنا مجرد « تملك » العرب أموالا طائلة مودعة في بنوك غربية ، ولا مجرد بلوغ الارصدة العربية أرقاما خيالية، ولا مجرد أن يقوم العرب بعمليات مضاربة ، او شراء الاراضي ونتمية الملكيات العقارية في الخارج ، او ابتياع أنصبه في شركات امريكية أو أوروبية كبرى ، كشركة « آي. بي. أم » أو « كروب » ، أو « مرسيدس » أو غيرها . فكل ذلك قد لا يسفر عن نتيجة سوى اسعاف هذه الشركات في ظرف يتهددها فيه الكساد . وقد ينم بمعنى أعم عن استخدام رؤوس الاموال العربية لانقاذ اقتصاديات أوروبا المهزوزة ، بدلا من أن تعود بفائدة محسوسة للشعوب العربية ذاتها .

ولكن الأهم من ذلك هو ألا يترك العرب أرصدتهم الفائضة دون توظيف حتى تفترسها الدول الغربية وهي في أشد الحاجة اليها ، من أجل تسوية أزمتهما هي على حساب الحقوق والمصالح العربية المشروعة .

لا يليق ألا يكتشف العرب وظيفة لكل ما يملكونه من أرصدة . فهذا تعبير فاضح عن « عدم العصرية » . ولا يجوز أن تتقرر مصائر « البترو دولارات » وفق المخطط الذي طرحه

(٨) لا شك في أن الارصدة العربية سلاح في استطاعة العرب غنيا استخدامه كما استخدموا حظر تصدير البترول الى هولندا وقت الحرب ، لردع الاطراف الدولية المتحيزة دون وجه حق الى جانب اسرائيل ، وذلك بمعاينة الدول الغربية غير الصديقة بمقاطعة عملاتها ، والتعامل مع عملات الدول التي تنهج ازاء أزمة الشرق الاوسط موقفا يتسم بالانصاف .

كيسنجر لحل أزمة الغرب الاقتصادية^(١)، دون أن يكون للعالم العربي كلمة في ذلك ، بل في وقت تعاني فيه دول العالم الثالث بأسره من التخلف (بما في ذلك الدول العربية) ، وقطاعات واسعة من العالم الثالث معرضة لمجاعات مخيفة .

ان ترك الارصدة العربية دون وظيفة يقررها العرب انفسهم معناه تحميل العرب عواقب التضخم ، ونجريدتهم من القدرة على مسايرة ارتفاع الاسعار عالميا ، بما في ذلك أسعار المواد الغذائية التي نهدد صميم حياة الدول الفقيرة . كما انه يعني في التحليل الاخير ان تصبح الثروة العربية المستجدة مجرد اثراء لافراد ، او لفئات بعينها ، دون تنمية الارض العربية ، وانفصال هذه الثروة عن الارض العربية بمجرد نزوب مصدرها ، البترول .

ان هذه الارصدة لا بد من توظيفها وفق خطة للامة العربية كلمة فاصلة في تقريرها . وقد يصعب تصور قدرة الدول العربية المنتجة للبترول ، وبعضها دول صغيرة المساحة ، قليلة السكان ، على اسيعاب الفوائض عن طريق توظيفها في مشروعات يتولاها كل بلد على حدة ، دون التعرض لحالة تضخم رهيبية ، ولعزلة نجعلها فريسة لضغوط عديدة . ولكن لا يعني ذلك في المقابل ضرورة التخلي عن هذه الفوائض لتستبد بها الدول المستهلكة للبترول العربي وحدها . فمن المفهوم ان يخصص جزء من هذه الفوائض لجلب التكنولوجيا التي يحتاج اليها العرب ، ولكن على ان تخدم في المقام الاول التنمية العربية ، وهذا بدوره لم يعد متصوِّرا الا في اطار التكامل

(١) المطروح ان تضع البلاد المنتجة للبترول مبالغ تصل الى خمسين بليون دولار في أيدي البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ، حيث لا بد ان تقع تحت سيطرة الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى .

العربي ، وبمقتضى مشروعات مشتركة تقررها خطة عربية شاملة ، طويلة الامد .

منطق هذه الخطة هو أن تستعيد الامة العربية السيطرة الكاملة على الاستثمارات في اراضيها . ولم يعد من المستحيل بلوغ هذا الهدف دون انغلاق ، ودون اخلال بمبدأ التبادل والتعاون الدولي ، ودون نخوف من مبدأ التأمين . ومبدأ التكامل ضروري ، لا لمجرد تجنب المشروعات المتماثلة المتنافسة ، ولكن ايضا لتوسيع نطاق السوق العربية ، ورفع حجم الطلب . وهذا يقتضي استثمارات لا في مجرد اقامة معامل للتكرير ، وتنمية صناعات البتروكيماويات ، او للصلب والالومنيوم وغيرهما من مجالات التصنيع الكثيف ، او في تحلية مياه البحر لنوفير الحد الأدنى من احتياجات العرب الغذائية ، واستغلال الثروة السمكية في الخليج والبحرين الاحمر والابيض والاراضي الزراعية الواسعة في منطقة الهلال الخصيب وفي السودان والصومال ، بل يقتضي ايضا تنمية الطرق والسكك الحديدية والخطوط الجوية بين الدول العربية عموما ، وتأسيس أسطول تجاري عربي ، وبناء شبكة المواصلات في شتى صورها العينية لتحويل التكامل الى واقع في التطبيق .

ثم على العرب حماية الاوبك ، وحماية تضامنهم داخل الاوبك وداخل الاوبك العربية بتشجيع دول العالم الثالث المنتجة للمواد الخام على ان تنشأ وتطور هي الاخرى منظمات على غرار الاوبك نحمي بها مصالحها ، وتكفل لصادراتها من المواد الخام الاسعار المناسبة لها . ويعتبر ذلك دعما للقوة العربية الجديدة ، لصالح حركة التحرر عموما، ولصالح القضية العربية خصوصا .

ان مقدار كفاءة العرب في مباشرة هذه المعارك هي التي

سوف تقرر « حجم » و « وزن » اسرائيل في المنطقة بعد انجاز التسوية .

والكفاءة العربية هنا مؤشر عن قدرة العرب على ملاحقة العصر ، وتخطي خلفهم . ولن يتحقق ذلك بالاستعانة بخبراء اجانب فقط ، بقدر ما يتوقف على تنمية خبرة عربية خالصة ، تخطى النظرة التكنوقراطية المحضة ، وتدرک معطيات المعركة في ابعادها السياسية ، لا في ابعادها الفنية وحدها . وعلى هذه الخبرة العربية المسلحة بالنظرة السياسية ، أن تنهض بدور بارز في كشف اضاليل الحملات الاستعمارية الصاخبة ، التي تحاول رد أزمة الغرب الطاحنة الى ارتفاع أسعار البترول العربي .

هنا تبرز أهمية خبرة الدول العربية ذات الرصيد في العلم والحضارة العصرية ، وبالذات خبرة الدول العربية التي باشرت تجارب ثورية ، والقادرة على ادراك معطيات المواجهة بنظرة تتعدى تلك التي يريد الاستعمار العالمي حصر المواجهة داخلها .

من هنا أيضا يبرز فساد الدعوى القائلة بأن مصر ينبغي أن تتوقع على نفسها مرة أخرى ، وأن تغض النظر عن العالم العربي المحيط ، أو أن تلتفت الى مشاكلها فقط . ويبرز فساد تحميل ثورة ٢٣ يوليو — على حد قول الدكتور وحيد رافت — عيب « تحويل بلدنا من قطر زراعي الى بلد صناعي ، وتحويل المجتمع المصري من مجتمع رأسمالي الى مجتمع اشتراكي ، وانصراف الزعامة المصرية لسنوات طويلة الى نشر الثورة الاشتراكية من حولنا ، ومحاولة فرضها على الغير . . مما خلق لنا المتاعب » (انظر ص ٧٨) . فان منطلق الثورة الذي يدينه الدكتور وحيد رافت ، هو وحده نقطة البدء الكفيلة

باستثمار طاقات وقدرات العرب الجديدة ، من أجل مواجهة
التحديات المتجددة ، وصنع مستقبل الأمة العربية — بما في
ذلك مركز مصر مستقبلا — من خلال صنع القدرة العربية على
مغالبة هذه التحديات .

ان « أزمة الشرق الاوسط » — قبل منطقة الخليج — هي
التي تقرر في الوقت الراهن مصير « أزمة الطاقة » ومصير
« الأزمة الاقتصادية » العارمة المستترة وراءها . ويتوقف على
« أزمة الشرق الاوسط » تحاشي أن تصل « حالة الأزمة »
بوجوها المتشاكبة الى حد « الفوضى الشاملة » . مفتاح هذا
كله الان هو تجنب أن يتصاعد النزاع العربي الاسرائيلي الى
حد اشعال حرب أخرى . وهذا لا تملك أمريكا أن تفض النظر
عنه .

كذلك مصير الانفراج الدولي في أوروبا ، ومصلحة الاتحاد
السوفيتي في أن تسفر الأزمة الاقتصادية الطاحنة عن تحولات
في أوروبا نحو اليسار ، حتى لا يتحمل العاملون مغبة الأزمة ،
ولتجنب أوروبا والعالم خطر احياء فاشية جديدة (كما أسفرت
أزمة ١٩٢٩ عن صعود هتلر الى الحكم ، واشعاله حربا
عالمية) ، هذا كله يتوقف أيضا الان على أزمة الشرق الاوسط .

ونزع فتيل الاشتعال في الشرق الاوسط ليس رهن
استرداد دول المواجهة العربية أراضيها المحتلة فقط ، بل هو
أيضا رهن ايجاد حل عادل لاصل النزاع ذاته .. قضية
فلسطين ..

الفصل الرابع

قضية فلسطين

« كان المندوبون العرب في الماضي ، بما في ذلك الفلسطينيون يتهربون منا كلما نحاول — نحن الاسرائيليين — اجراء اتصال بهم . . الان ، يبدو أنهم قد استعادوا الثقة في أنفسهم ، ولا يخفون رغبتهم في اقامة حوار معنا » .

كان ذلك تعليق نفتالي فيدر ، السكرتير القومي لحزب المابام « الصهيوني الاشتراكي » في اسرائيل ، عقب اجتماع لمجلس السلام العالمي انعقد في براج في بداية هذا العام . وكان فيدر في هذه المرة هو الذي لم يبد حماسا لتبادل حديث مع مندوب منظمة تحرير فلسطين في اجتماع المجلس . . على الاقل حسب ما رواه مجلة « نوفل أوبسرفاتور » الفرنسية !

تساءل : « ماذا سوف يقوله لي أكثر مما سمعته من ياسر عرفات على منبر الأمم المتحدة ١٩٦٧ . هذا واضح . هذا محدد . ولكن ماذا تريد منظمة تحرير فلسطين ؟ هدفها المعلن هو ازالة دولة اسرائيل . هل يمكن ان يكون ذلك أساسا للتفاوض ؟ » .

لا شك في ان قضية فلسطين ما زالت الى الان أكثر جوانب أزمة الشرق الاوسط تعثرا ، وهي القضية التي يحيط بها أكبر عدد من علامات الاستفهام .

ورغم الانتصارات المتلاحقة التي احرزتها منظمة تحرير فلسطين على الصعيد العربي والدولي منذ حرب أكتوبر ، فلم تتجسد قضية فلسطين بعد في الصورة التي تكسبها — بتسليم جميع اطراف النزاع — حق الاشتراك كطرف مستقل في

مباحثات التسوية . ومع ذلك فهي قضية لم يعد يشك أي من الأطراف في أن طرحها جانبا لم يعد ممكنا ، لا مجرد أنها أصل النزاع ، ولكن أيضا لأنها أكثر جوانبه تفجرا .

ما زالت إسرائيل لا تعترف بأن القضية واردة ، أو واردة على النحو الذي يصر عليه الجانب العربي ، وعلى النحو الذي يراه قطاعات تتسع باستمرار من الرأي العام العالمي . فقليلون هؤلاء مثل نحوم جولدمان^(١) الذين يرون من وجهة نظر المعسكر الصهيوني ، ضرورة إيجاد وسيلة للتعامل مع منظمة التحرير . وحتى لو صدرت هنا أو هناك تصريحات إسرائيلية تنم عن اعتراف ما بوجود « واقع فلسطيني » لا يمكن اغفاله ، فأنها تصر ، كما ورد في برنامج الحزب الحاكم في إسرائيل — حزب المعراخ — على أن هذا « الواقع الفلسطيني » لا ينبغي أن يحظى بكيان متميز ، خارج نطاق المملكة الأردنية . وموقف حزب المابام^(٢) — على حد قول فيدر — هو أن أية مفاوضات نجريها إسرائيل مع طرف يمثل فلسطين ، ينبغي أن تكون مشروطة باعتراف هذا الطرف بدولة إسرائيل وبوقف « الإرهاب » .

ما وجه الغرابة في حديث فيدر الى مجلة « نوفل اسرفانور » الفرنسية ؟

وجه الغرابة أن مسئولا يمثل منظمة تحرير فلسطين ، المتمسكة بشعار إقامة دولة علمانية ديمقراطية في فلسطين ،

(١) الزعيم السابق للمنظمة الصهيونية العالمية ورئيس المؤتمر اليهودي العالمي .

(٢) هو أحد الأحزاب الإسرائيلية المشمولة في المعراخ .

على انقاض دولة اسرائيل ، يسعى — على حد قول فيدر —
انى اجراء مناقشة مع مسئول يمثل المؤسسة الحاكمة في
اسرائيل .

وكان اجراء اتصال بين مسئول يمثل دولة عربية ومسئول
اسرائيلي ، بل بين اي عربي واي اسرائيلي ، أمرا مثيرا للغاية
في الماضي . وكان يشكل حدثا بتناقله الصحف ووكالات
الانباء ، وهو ما زال الى الان أمرا يتسم بالفضائيل والشواذ .
ولكن العالم بأسره شهد بعد حرب أكتوبر صورا للواء الجمسى
بجوار الجنرال ياريف ، وقت اجراء المحادثات حول فك
الاشتباك عند الكيلو ١٠١ على طريق السويس .

ولا شك في ان الفلسطينيين هم أكثر العرب تعاملًا مع
سلطات اسرائيل ، لوجودهم منذ عدة سنوات تحت نير
الاحتلال الاسرائيلي . وأيضا بسبب حرص اسرائيل ، والمملكة
الهاشمية معا ، على عدم قطع حركة المرور عبر جسر اللنبي
على نهر الأردن .

ومع ذلك لا تتعامل سلطات اسرائيل مطلقا مع اي
فلسطيني تشبته في وجود أية صلة تربطه بالمنظمات
الفلسطينية . بل ان تعاملها مع الفلسطينيين هو فقط مع
الذين تؤمن بأنهم قبلوا الامر الواقع ، والانصياع تماما « للنظام
الاسرائيلي » . وتطارد اسرائيل بشراسة منقطة النظر كل
خارج على هذا النظام ، أو كل مشتبته في أنه يحمي أو يخفي
فلسطينيا خارجا على هذا النظام . ويصل ردع سلطات
اسرائيل الى حد الاعتقال والتفكيك والتعذيب والمحاكمة وهدم
البيوت ، بل الى حد نسف قرى بكاملها .

قلنا ان أطراف النزاع في أزمة الشرق الأوسط قد تمسكوا

طويلا بقواعد التعامل السائدة في فترة الحرب الباردة . لقد اتسم النزاع بصفة الاستقطاب المطلق ، وبصفة القطيعة المطلقة بين أطرافه . . لا تعامل على الإطلاق غير التعامل عن طريق الحرب . . ولكن حرب أكتوبر وضعت حدا لهذا النمط ، وأنشأت ظروفًا تكسب التعامل بين دول المواجهة العربية وإسرائيل طابعًا مختلفًا ، طابع التعامل بمقتضى القواعد السائدة في عصر الانفراج الدولي . وظلت قضية فلسطين وحدها هي المتعثرة . وظلت هي وحدها القضية التي لا تعامل فيها بين سلطات إسرائيل من جانب ، وفصائل المقاومة الفلسطينية من جانب آخر ، إلا التعامل من خلال فوهات البنادق . أي أصبحت القضية الفلسطينية ، هي الجانب من أزمة الشرق الأوسط التي ما زالت تتسم بقواعد الحرب الباردة ، ولم تقتحمها أساليب التعامل بمقتضى قواعد الانفراج الدولي بعد .

من هنا ، وجه الغرابة في أن يجري حوار بين مسئول عن منظمة التحرير ومسئول إسرائيلي . أنه الحوار الوحيد الذي لا تريده إسرائيل مطلقًا . ولم تكن تريده في أي وقت . وزادت إصرارًا على رفضه بعد تعاظم شأن منظمة التحرير في السنة التي تلت حرب أكتوبر ، وبعد أن خاب اعتقاد الكثيرين بأن منظمة التحرير لم تحظ قبل حرب أكتوبر بالمكانة التي بلغتها إلا بسبب هزيمة الدول العربية ، ولأنها وحدها كانت تجسم وقتذاك إرادة الصمود ، وإرادة المقاومة العربية^(٣) .

ومنطق إسرائيل في ذلك هو أن مبدأ التعامل بمقتضى قواعد الانفراج الدولي قد يكون مقبولا مع الدول العربية المجاورة ، ذلك لو حقق هذا التعامل « السلام » بالشروط

(٣) انظر هامش ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

التي تريدها اسرائيل ، أو بشروط ترضي بها ، وهذا أضعف الإيمان . ولكن الحوار ليس مقبولا مع منظمة التحرير . وحجة اسرائيل في ذلك أنها لا تتعامل مع « قتلة » و « أراهابيين » ، يجسدون نقيض « الشرعية » في كل شيء . . (٤)

هل من مجال لتعميم تطبيق قواعد الانفراج الدولي على أزمة الشرق الاوسط بكل جوانبها ، بما في ذلك القضية الفلسطينية ؟ وهل يمكن ايجاد أساس ((للتعامل)) بين اسرائيل ومنظمة التحرير ، باعتبارها ممثلة شعب فلسطين . . ولا يكون هذا التعامل فقط بفوهات البنادق . . ولو لان استمرار هذا التعامل بفوهات البنادق قد يفضي الى نفس كل تسوية أصلا في الشرق الاوسط ؟

لقد نسبت بعض المصادر الغربية الى لقاء القمة الثالث بين بريجنيف ورئيس الولايات المتحدة فورد في فلاديفوستك ، التوصل الى صيغة اتفاق بشأن قضية فلسطين ، قوامها أن تقنع موسكو الفلسطينيين بالاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، مقابل أن تقنع واشنطن اسرائيل بالاعتراف بمنظمة التحرير .

ما معنى ذلك ؟

معنى ذلك أن يتم « الانتقال » من حالة « عدم الاعتراف

(٤) هذه الحجة تتناسى « أن فضلا كبيرا في نشأة اسرائيل أصلا يرجع الى نشاط منظمة « الارجون » ومنظمة « شترن » ، وكلتاها منظمتان أراهابيتان باعتراف سياسة اسرائيل انفسهم ، وأحد زعماء هذه المنظمات ، مناحم بيجين ، هو من أقطاب السياسة الاسرائيلية اليوم ، وأصبح وزيرا في الوزارة الاسرائيلية قبل يومين من شنها حرب ١٩٦٧ ، واستمر وزيرا الى الوقت الذي انسلخت فيه كتلة « ليكود » اليمينية من الائتلاف الوزاري في أعقاب حرب ١٩٧٣ .

**المتبادل « الى حالة « الاعتراف المتبادل » . بعبارة أخرى ،
ان تقبل السلطة الاسرائيلية وجود كيان « لفلسطين » مقابل
ان يقبل ممثلو شعب فلسطين كيان « اسرائيل » .**

ويجدر بنا هنا أن نعقد مقارنة .

في حالة « اسرائيل » و « فلسطين » ، المقابلة كاملة :
اما لا اعتراف متبادل ، واما اعتراف متبادل . وهذه الحالة
نختلف عن طبيعة المواجهة بين « اسرائيل » و « الدول
العربية » المجاورة . ذلك ان الدول العربية لا تعترف
باسرائيل ، في وقت تسعى فيه اسرائيل الى هذا الاعتراف ،
ولا يسعها الا أن تعترف بأن هناك دولا تحيط بها ، ولا مفر من
التسليم بأنها قائمة و « موجودة » ! فعدم اعتراف الدول
العربية بإسرائيل ، لا يقابله من قبل اسرائيل رغبة مماثلة في
عدم الاعتراف بالدول العربية .

ولكن اجراء هذا التحول في علاقة اسرائيل بفلسطين من
« اللا اعتراف المتبادل » الى « الاعتراف المتبادل » ينطوي على
صعاب جسيمة للطرفين معا ، ذلك اننا بصدد تحول يمس
صميم كيان الطرفين ، وصميم فلسفتها الاساسية .

لماذا ؟

لان تصور كلا الطرفين « لحقه » في أرض فلسطين قائم
اصلا على نفي حق الطرف الآخر ، أي أن « نفي حق » الطرف
الآخر يدخل في صميم مكنوسات « حق » الطرف الاول : ان
« حق » يهود العالم في وطن قومي يقوم في أرض فلسطين ،
هو صلب المشروع الصهيوني ، ولا مجال بالتالي لكيان آخر
يزاحم هذا الحق .

وكذلك حق الفلسطينيين في اراضيهم التي اغتصبتها

اسرائيل ، حق ينطوي على نفس القدر من الاطلاق ، ولا
يسنكمل ما لم يفقد كل وجود لكيان دخیل وغریب يزاحمه .

وهذه الصعوبة التي تمس صميم كيان الطرفين المتنازعين ،
صميم فلسفتها الاساسية (بغض النظر عن رأى « الغير »
في صحة هذه الفلسفة او تلك) تصادفها بعد ذلك مجموعة
صعوبات أخرى عند محاولة انجاز هذا « التحول » من
« اللا اعتراف المتبادل » الى « الاعتراف المتبادل » في التطبيق .
ولنبدا بالصعاب التي نواجه اسرائيل .

ان اعتراف اسرائيل بكيان فلسطين معناه التضحية
بفرضية الصهيونية الاصلية القائلة بأن اقامة اسرائيل ما هي
الا « عودة لشعب بلا ارض الى ارض بلا شعب » .. هذا
لوعدنا الى المبدأ الاصلی .

صحيح أن اسرائيل لم تعد متمسكة الان بهذه الفرضية
عنى اطلاقها . ذلك انها لم تعد تسنطیع ان تزعم أن ارض
فلسطين لم يكن يتوطنها سكان عرب قبل الاستيطان
الصهيوني . ولكن الاعتراف المكمل بأن هؤلاء « السكان
العرب » يشكلون شعبا ، وكيانا قوميا متميزا ، انما يطرح أمام
اسرائيل معضلات نمس صميم مكوناتها هي الداخلية . ذلك
ان مجرد الاعتراف بوجود شعب غير يهودي في فلسطين ،
وبحقوق متكافئة لهذا الشعب غير اليهودي حتى لو اقام
هذا الشعب داخل فلسطين وخارج اسرائيل ، انما ينطوي
على ضربة في الصميم النظام العنصري الاسرائيلي القائم على
التفرقة بين اليهود انفسهم ، وتمييزهم الى يهود غربيين ،
وآخرين شرقيين ، الخ .. وذلك بغض النظر حتى عن معاملة
العرب داخل اسرائيل كمواطنين من الدرجة الثانية .. فكيف

يتسق أن تعترف لعرب فلسطين خارج اسرائيل بحقوق لا يحظى بها يهود داخل اسرائيل . . وارض فلسطين هي الوطن القومي ليهود العالم ؟!

الا ان ثمة صعوبات أوضح ، هي التي لا تنسم بطابع نظري مجرد ، أو بطابع تقديري فقط ، بل تمس الجوانب العملية في الصميم . ذلك أن مطالبة منظمة تحرير فلسطين بقبول « الواقع الاسرائيلي » لا تحمل في حد ذاتها وبالضرورة معنى مطالبتها بالتنازل عن هدفها في اقامة الدولة العلمانية الديمقراطية في كل فلسطين ، بل قد تفسرها المنظمة على انها تعني فقط مجرد أرجاء وضع هذا الهدف موضع التطبيق ، والتسليم بوجود اسرائيل « مرحليا » ، على أن تجري ازالتها فيما بعد ، حتى لو كان ذلك بأساليب تختلف عن تلك التي جرت ممارستها الى الان .

وهذه الحجة لن يتراجع عنها قطاع له وزنه من الاسرائيليين ، حتى في حالة تلبية المنظمة لما طلبه نفتالي فيدر باسم حزب المابام ، وهو اعتراف المنظمة باسرائيل ، ونعهدا بوقف ما أسماه فيدر « بالارهاب » . لماذا ؟

لان المدافعين عن هذا المنطق في اسرائيل سوف يثيرون حجة وجيهة ، يصعب دحضها ، وهي أن منظمة التحرير ، حتى لو اعترفت باسرائيل ، فسوف يكون هذا الاعتراف مجرد تسليم بأمر واقع ، ومن منطلق الاعتراف الواقعي بتوازنات القوى الراهنة في المنطقة فقط ، وباستحالة ازالة اسرائيل في أي مستقبل منظور . ولن يكون اعتراف الفلسطينيين أبدا بأن لاسرائيل « حقا » في أن تقوم . ومن هنا ، سوف يبرز على الدوام من سوف يطالب بأن يواصل شعب فلسطين نضاله لاسترداد حقه كاملا في كل ارض فلسطين .

. معنى ذلك — من وجهة نظر اسرائيل — أن مشاركة منظمة التحرير في عملية التسوية تنطوي على **عنصر شاذ** ، تختلف فيه عن بقية الاطراف الجالسة حول مائدة المباحثات . ذلك أن المنظمة سوف تكون الطرف الوحيد الذي لا يعلق **تصوره عن الوضع النهائي في فلسطين على ما سوف يقره اتفاق التسوية** .

قد تسلم منظمة التحرير باتفاق التسوية مرحليا . وقد نطول المرحلة . ولكن لن ترى فيه عدلا الا اذا قبلته كمجرد **اتفاق مرحلي** لا بد أن تعمل على تغييره في وقت لاحق ، بما سوف تملكه من وسائل متاحة . وهذا أمر لا تقبله اسرائيل مطلقا ، استنادا الى منطق أنه لو كان عليها أن تسلم بأن الفلسطينيين لا بد أن يكونوا طرفا في التسوية ، ولا تكون التسوية على مراحل ، ومع كل طرف عربي على حدة ، فينبغي إذن أن تلتزم التسوية في كل جوانبها بمبدأ « الشمول » ، وأن تكون بنودها نهائية ، وملازمة للجميع ، ولا رجعة فيها بعد ذلك .

ثم ..

حتى ولو تم التسليم جدلا بأن المنظمة ارادت أن تزيل كل لبس حول استعدادها للاعتراف باسرائيل ، وحول عزمها على وقف العمليات الفدائية داخل اسرائيل ، فهل تملك ضمان ذلك عملا ؟ وهل تملك السيطرة على كل المنظمات الفدائية ، وبعضها يشكل « جبهة رفض » ، وبعضها لا يلتزم بقيادة منظمة التحرير ، بل وبعضها يجد سندا في نشاطها المضاد لتعليمات قيادة منظمة التحرير ، بدعم وتعزيز وتحريض من قبل دول عربية بعينها ، ربما حركتها أهداف خاصة ، ولكنها في النهاية تسقط عن منظمة التحرير سيطرتها المطلقة على

انساحة الفلسطينية .. ؟

ثم ان منظمة التحرير تستمد شرعيتها من مصدر واحد ، هو نتميلها لاماني شعب فلسطين ، ولتطلعاته الوطنية ، ولا شرعية لها مطلقا ما لم تستند الى شعب فلسطين ، والى طلائعه النضالية بالذات . بل هناك من يملك تحديها في انها قد فرطت في صك الشرعية الذي فازت به لو تنازلت في امور مبدئية . فهل تملك الجمع بين « **الشرعية الفلسطينية** » القائمة على « الحق الفلسطيني » الذي لا يقبل تجزئة الحق ولا تجزئة الارض ، وبين « **الشرعية العربية** » الحريصة على ان تكون التسوية — لو امكن انجازها — نهائية واساسا دائما « لسلام عادل » في المنطقة ، وبين « **الشرعية الدولية** » التي تقر لشعب فلسطين « حقوقا » لا تقبل الاهدار ، ولكن تقر لاسرائيل ايضا « حقوقا مكتسبة » و « شرعية » لا تقبل هي الاخرى الاهدار .. ؟

كل هذه العضلات ، كيف تكفل لمنظمة التحرير صفة الاستمرار .. كممثل اوجد لشعب فلسطين ، وكقيادة ثابتة للاكيان الفلسطيني مستقبلا ؟ وما الذي يضمن عدم تعرضها لتصفيات داخلية ، الامر الذي يتنافى مع اي التزام من قبل المنظمة في ان تكون طرفا ينبغي على اسرائيل قبوله والتعامل معه في مباحثات التسوية .

وفي المقابل ، هناك صعاب تواجه منظمة التحرير في قبول اسرائيل .

لم تعد هناك صعوبة — منذ حرب ١٩٦٧ — فيما يتعلق بموقف المنظمة من سكان اسرائيل اليهود المقيمين فيها الان . ذلك ان المنظمة استفكرت ما نسبته تجاوزا دعايات مفرضة

الى احمد الشقيري بأنه قد حث على القاء اليهود في البحر ،
وطرحت — وضعا للامور في نصابها — شعارا غير عنصري
قائما على ادانة الفوارق العنصرية بين اليهود وغير اليهود ،
بل وبين اليهود أنفسهم ، هو شعار اقامة دولة ديموقراطية
علمانية في فلسطين ، ينعايش فيها اليهود والمسيحيون
والمسلمون على قدم المساواة . وحدد ياسر عرفات امام الامم
المتحدة انه يقصد باليهود كل من هو مقيم منهم في اسرائيل الان .

**الا ان الصعوبة تكمن في ان قبول المنظمة اسرائيل انما
يحمل اقرارا منها بتنازلها عن اقامة هذه الدولة العلمانية في اي
مستقبل قريب او منظور، وارجاء احتمالات انجاز هذا الهدف
الى مرحلة لاحقة، بل احتمال زوال كل فرصة تماما لتحقيق هذا
الهدف على الاطلاق . ومعنى ذلك قبول تنازل يمس صميم
الحق ويتعلق بمبدأ ، ويمس بالرضاء المعلن لمثلي شعب
فلسطين الشرعيين .**

ثم يحمل هذا القبول تنازلا من الوجة المبدئية في انه
ينطوي على تسليم ببقاء مبدأ الصهيونية سائدا فوق قطاع
من أرض فلسطين ، ورد الصهيونية في بعض مظاهرها
التوسعية فقط ، لا اجتثاث جذورها من فوق أرض فلسطين
كلية . ومعنى ذلك ان يظل خطر الصهيونية جاثما يهدد شعب
فلسطين في كل وقت .

ثم يحمل هذا القبول من الوجة العملية التنازل عن أشكال
معينة من أشكال ممارسة النضال ، والامتناع بالذات عن
النشاط الفدائي داخل أرض فلسطين ، والتعهد بعدم اللجوء
اليه مرة اخرى ، وايا كان الرأي الدولي في احقية اللجوء الى
هذا الشكل من النضال ، فان احدا لا يستطيع انكار انه
اسلوب قد انجز الكثير في لفت نظر العالم الى قضية
فلسطين .



بيد أن هذه الصعاب التي تعترض « قبول » كل طرف للآخر ، تقابلها دواع ومبررات ، تملي على الطرفين معا ضرورة النظر في تخطي المأزق .

فإن الزام اسرائيل بأن ترتد الى الخلف ، وإن تسلم لشعب فلسطين بأراض احتلتها من قبل ، ليقرر بنفسه مصيرها ، هو بالنسبة لشعب فلسطين ، خطوة لا يجوز أن يسبها ، نحو تجسيد كيانه الوطني .

ثم كان من الممكن أن يتنازع العرب قبل حرب اكتوبر منطقتان متعارضتان . إذ أن اختبار « الواقع » لم يكن قد فصل وقتذاك بأن أحدهما أكثر سدا أو أكثر احقية من الآخر :

• **المنطق الاول** هو القائل بأن الاساس في حل أزمة الشرق الاوسط هو « ازالة اثار عدوان ١٩٦٧ » ومعنى ذلك تعليق التسوية على استرداد العرب للاراضي التي احتلتها اسرائيل في حرب ١٩٦٧ . وهذا الحل هو الذي يجد تجسيده في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، وهو بوجه عام منطق الدول العربية انتي تعرضت للعدوان ، وفقدت اجزاء من اراضيها . ومع بروز قضية فلسطين ، اضيف الى المطلب الاصلي للدول العربية ، مطلب عربي آخر متميز عنه ، هو تحقيق الاماني المشروعة لشعب فلسطين في تقرير مصيره واقامة كيانه الوطني .

• **أما المنطق الثاني** ، فهو القائل بأن الاساس في حل أزمة الشرق الاوسط هو « ازالة اثار عدوان ١٩٤٨ » ، أي اجتثاث كل وجود للكيان الصهيوني اصلا . وكل تسوية عدا ذلك ما هو الا ترسيخ لهذا الكيان ، وتسليم من قبل العرب بشرعية وجوده . وهذا المنطق هو منطق المقاومة الفلسطينية . وليس الشعار المنسوب الى الشقيري بالقاء اليهود في البحر هو

التجسيم الوحيد له . بل هو منطق متضمن أيضا في شعار فتح بإقامة دولة ديموقراطية علمانية في فلسطين تتسع لليهود والمسيحيين والمسلمين معا ، بديلا عن كيان اسرائيل العنصري .

وما لم يجد أي من المنطقين طريقه الى التنفيذ ، أي في الوقت الذي ظلت فيه اسرائيل مغتصبة أرض فلسطين كلها، ومحتلة قطاعات واسعة من أراضي الدول العربية المجاورة أيضا ، فلم يكن هناك ما يقطع بأن التطورات اللاحقة للارزمة سوف تتقرر بمقتضى المنطق الاول او المنطق الثاني .

ولكن الامور تغيرت بعد حرب اكتوبر . ذلك ان مصر وسوريا بخوضهما الحرب فعلا قد حولتا « ازالة آثار عدوان ١٩٦٧ » من « أمنية » لا تتحقق الى « امكانية » قابلة للتحقيق . وقد تحقق بالفعل (بفضل اتفاقات فك الاشتباك على الجبهتين) اسنرداد الدولتين جزءا صغرا او كبيرا من اراضييهما التي تعرضت للاحتلال .

ونفنتحت امكانية عقد مؤتمر للتوصل الى تسوية شاملة . وهذه التسوية الشاملة لا بد ان تشمل ضمن ما تشمل اراضي فلسطين التي تحتلها اسرائيل منذ حرب ١٩٦٧ . عندئذ وجدت منظمة تحرير فلسطين نفسها امام قضية عملية ، لا يتم حسمها بالمنطق المجرد وحده ، بل بقرارات للتنفيذ عليها ان تبت فيها على وجه العجلة .

هل تقيم سلطتها الوطنية على كل بوصة من أرض فلسطين يتم تحريرها ، أم تتركها للمملكة الهاشمية كي تستعيد ممارسة سيادتها عليها ؟

لو هي قررت رفض تسليمها للاردن ، واقامة سلطتها الوطنية عليها ، فان ذلك ينطوي على تسليم ضمني بتواجد

كيانين في فلسطين ، الكيان الفلسطيني العربي وكيان اسرائيل
لاجل غير محدد . ويتعارض ذلك — في الظاهر على الاقل —
مع شعار منظمة التحرير : « اقامة الدولة الديمقراطية
العلمانية الواحدة » في كل ارض فلسطين .

ولو سلمت بأن تتسلم الاردن كل ارض فلسطينية يتم
تحريرها ، فمعنى ذلك أن تنفي منظمة التحرير بنفسها صفتها
كالمثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، وان تسلم بأن ارضا
فلسطينية يجوز لغيرها ادارتها وممارسة سيادته عليها .

ومن هنا كانت مجريات النزاع ذاتها هي الفيصل في تقرير
اختيارات أطرافه ، لا المنطق المجرد وحده . ولم يعد امام
منظمة التحرير الا ان تخنار . واختارت ما يؤكد وجودها ،
واستبعدت ما ينفي هذا الوجود . ذلك أنه لم يعد من الممكن
ان تقول : لا بد من اجتناب جذور الكيان الصهيوني نهائيا . .
وما لم يتحقق ذلك ، فكل نباحث في نسوية مرفوض مبدئيا .
وكان القرار الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني في
اعقاب حرب اكتوبر ، هو اقرار بالفعل بضرورة ان تضطلع
منظمة التحرير بمباشرة مسؤولياتها في كل شبر من ارض
فلسطين يتم تحريره .

ومن هنا أصبح لمثلي شعب فلسطين صلة بمباحثات
التسوية ، أرادوا ذلك أم أبوا .

وامام احتمال ان تتم التسوية بالفعل ، فلا مفر من ان
تدرك منظمة التحرير ايضا ان فرصتها في استمرار ممارسة
النشاط الفدائي بصوره التقليدية قد تقلصت ، ذلك أن التسوية
تلزّم الدول العربية المشمولة فيها بعدم اقامة قواعد للعمل
الفدائي داخل اراضيها .

بيد أن مباحثات التسوية التي أصبح لمنظمة التحرير

« صلة ما » بها ، تشمل ضمن من تشمل : اسرائيل . واسرائيل نرفض التعامل مع اي طرف في التسوية لا يعترف بها، وترفض على الاخص أن تتعامل مع طرف هدفه المعلن أن تزول اسرائيل كدولة .

ومع ذلك فان اسرائيل لا نملك ان تغفل منظمة التحرير اغفالا مطلقا ، ايا كان موقف منظمة التحرير منها . ذلك أن منطق التسوية هو التوصل الى اتفاق نهائي مع العرب . ومن المستحيل ضمان هذا الاتفاق ، بل انجازه أصلا ، لو ظلت منظمة التحرير غير مشمولة في المباحثات .

وقد تحاول اسرائيل أن تنحاشي كل تعامل مع منظمة التحرير ، مؤكدة أنها لن تتعامل الا مع الملك حسين . وقد بنمساك بقولها : ان وجد هناك ما يبرر وجود «كيان فلسطيني» . . فليس هناك ما يحتم ان يوجد على شكل كيان سيادي مستقل، بل يمكن ان يكون الكيان الفلسطيني جزءا من المملكة الاردنية .

ومن المؤكد ان اسرائيل لن تتخلى طواعية عن هذا المنطق ، الا اذا ارغمت على ذلك، أي ووجهت بضغط مختلف يمكن اجمالها في الاتي :

• ضغط عربي على ملك الاردن ليتخلى عن الضفة الغربية ، ولتتولى منظمة التحرير امرها .

• ضغط من سكان الضفة الغربية أنفسهم في سبيل ان تمثلهم منظمة التحرير دون غيرها .

• ضغط من امريكا على اسرائيل لالزامها بالتخلى عن التعامل مع الاردن بشأن الضفة الغربية .

والى الان رفضت امريكا ان تمارس هذا الضغط . بل

على العكس ، ضغطت قبل مؤتمر القمة العربي في الرباط على العرب لا على اسرائيل ، في سبيل الا تتخذ الدول العربية قرارا نهائيا باعتبار منظمة التحرير هي المسئولة عن كل اراض داخل فلسطين يتم استردادها من اسرائيل .

ولكن لضغوط امريكا في هذا الاتجاه حدودا ، ذلك ان امريكا لا تملك — مثلا — تجاهل « الفلسطينيين في المهجر » المنتشرين في مواقع استخراج البترول العربي . . والخطر الكامن الذي يمثلونه كقوة قادرة على نسف الابار .

أما عن الضغط العربي على الملك حسين ، فقد حثه في مؤتمر الرباط على تسليم مصر الضفة الغربية الى منظمة تحرير فلسطين .

كان منطق الملك حسين هو : أنا في وضع افضل من منظمة التحرير لاستعادة الضفة الغربية . أتركوني أعمل ، ثم يقرر شعب فلسطين بعد ذلك مصيره وفق ما يراه . أما اذا رأيتم ان تتولى منظمة التحرير منذ الان مسئولية الضفة الغربية ، فعليها ان تتحمل المسئولية كلها . ولنر ما في وسعها تحقيقه .

ومن هنا ، فليس في تخلي الملك حسين أمام مؤتمر الرباط عن مسئولية الضفة الغربية ما من شأنه حفز اسرائيل على أن تتخلى هي الاخرى عن الملك ، باعتباره وحده الطرف الذي عليها ان تتعامل معه بشأن الضفة الغربية . وما موقف الملك في النهاية الا تنبيه ذكي الى ان دوره لا غنى عنه .

بقي بعد ذلك ، او قبل ذلك كله ، ضغط سكان الضفة أنفسهم . والامر المؤكد على أي حال ان هذا الضغط متعاظم في اتجاه المطالبة بأن تكون منظمة التحرير هي وحدها ممثلة

. شعب فلسطين (٥) . والواقع ان ما يقرره شعب فلسطين نفسه بنضاله داخل الارض المحتلة هو العامل الفاصل الذي يجب كل عامل اخر . وهذا النضال بسبيله أن يتأكد يوما بعد يوم . وهو أبرز العلامات عن بلورة الشخصية الفلسطينية .

وازاء ذلك ، قد لا نرى اسرائيل مناصا من التعامل مع « طرف فلسطيني ما » . وقد مهدت منذ وقت غير قصير لاقامة ادارة فلسطينية ، بالانتخابات البلدية التي شرعت في اجرائها منذ عامين بالضفة الغربية . ولم يكن هدفها من هذه الانتخابات مجرد تكريس الاحتلال ، واقامته على اسس اكثر رسوخا فحسب ، بل أيضا ايجاد النواة « لسلطة فلسطينية » تعتمد على المحتل ، وتشكل بديلا عن منظمة التحرير لمواجهة احتمال ان يتعاضد مركزه ، على أن يتوافر لهذه « السلطة البديلة » ما يبرر الدعوى بأن أية سلطة سواها تفتقد مقومات « الدولة الفلسطينية » ، ما لم تكن راسخة الصلة بأرض فلسطين ذاتها . ومن هنا أهمية حركة الرغص لكل سلطة بديلة عن المنظمة ، المنبثقة الان في داخل الارض المحتلة .

والواقع ان هذا المخطط الاسرائيلي لم يكن يستند الى جهود اسرائيل وحدها . بل وجد عوناً له من قبل الملك

(٥) بلغت مظاهرات الضفة تأييدا للمنظمة أوجها وقت أن اعتلى ياسر عرفات منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ليتحدث باسم شعب فلسطين . وقد نشأت داخل الضفة « جبهة وطنية فلسطينية » كان للحزب الشيوعي الاردني دور بارز في تنشيطها . وهذه الجبهة تتعرض لقمع شرس من قبل سلطات الاحتلال . وهي تعتبر نفسها حزبا لا يتجزأ من منظمة التحرير . وهي لا تخفي رأيها في أن المنظمة يتعين عليها أن تشارك في مباحثات التسوية ، وأن تتبنى خطا استراتيجيا نضاليا يزيل العقبات التي تعترض هذه المشاركة الايجابية ، كد لباقي الاطراف في المباحثات .

حسين . وكان مشروعه الخاص « بالملكة العربية المتحدة »
تيسيرا للمخطط ، لا لان المشروع يعترف باقليم فلسطيني له كيان
متميز داخل اطار المملكة (هذا على اي حال لم يكن تنفيذه
مطروحا الا بعد انسحاب اسرائيل) ، ولكن لان مشروع الملك
يستند في وضعه موضع التنفيذ الى نفس العناصر الفلسطينية
الموالية للملك ، التي تتعامل في وقت واحد مع سلطات الاحتلال
عبر الجسور المفتوحة على نهر الاردن .

واسرائيل بالقطع — اذا دعت الحاجة — سوف تتمسك
بدعوى ان ممثلي شعب فلسطين ، هم هؤلاء الذين ينبثقون من
ارض فلسطين ذاتها ، ويستمدون شرعيتهم من انتمائهم التقليدي
الى المملكة الهاشمية . وهذا ادعى بحرص منظمة التحرير على
الا نترك مقعد فلسطين شاغرا — بمجرد ان يتقرر لها مقعد —
في اية مباحثات حول تسوية قضية فلسطين في المستقبل .
ولهذا السبب بالدقة ، لن تدخر اسرائيل جهدا في محاولة البحث
عن « تمثيل » فلسطيني بقصد اجهاض الصفة التمثيلية لمنظمة
التحرير ، وضرب الكيان الوطني الفلسطيني في الصميم .

والواقع ان اسرائيل تضارب في هذا الصدد على حقيقة
ان حركة المقاومة الفلسطينية ، يتقاسمها في النهاية منطقتان .
وسيظل لكل منطق منهما وجهته لدى فصائل من المقاومة ما
لم تتجسم للنضال الفلسطيني انجازات حاسمة في ارض
فلسطين ذاتها .

هناك اولا القيادات التي انبثقت من النضال المسلح ضد
الغاصب الصهيوني ، وراجت سمعتها بفضل دورها البارز
كرمز للوقفة الفلسطينية أصلا ، وكتعبير عن الصمود العربي
عموما ، خاصة في الايام الحالكة التي أعقبت هزيمة يونيو
١٩٦٧ مباشرة . وهذه القيادات — وعلى رأسها قيادة « فتح »

— هي المعترف لها بتمثيل شعب فلسطين (٦) . ولها كيانه المنظم داخل اطار « منظمة تحرير فلسطين » ، رغم التعثرات التي اعترضت — وما زالت تعترض — التحامها جميعا في وحدة عضوية شاملة . ولم تعد قواعدها هي جماهير اللاجئين المكدسة في المخيمات فقط (٧) ، بل تلتف حولها الان كذلك جماهير تتسع باستمرار من شتى شرائح المجتمع الفلسطيني داخل الارض المحتلة ذاتها ، وان كانت هذه الجماهير لا تملك بعد وبصورة قاطعة كل ما يمكنها من اجهاض ما قد تقدم عليه سلطات اسرائيل من محاولات لاقامة تمثيل فلسطيني بديل .

وهذه القيادات ، المثلة في « منظمة تحرير فلسطين » لم تعد الان تملك ان تبني استراتيجيتها فقط على **العمل النضالي والفدائي** في ساحات المواجهة ، بل أصبحت مطالبة بان تكون لها استراتيجية **سياسية** كذلك ، تقوم على معادلة بالغة الدقة ، ذلك ان استثمار انجازات المقاومة الفلسطينية على الصعيد الدولي ، وتعزيز التأييد الذي احرزته لدى قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي ، ودعم الاعتراف الدولي بها ، يتطلب الالتزام بأساليب في ممارسة نضالها قد تحد من أساليب سابقة لجأت اليها بعض فصائلها ، كما يتطلب توخي قواعد الشرعية المتعارف عليها دوليا . **ومن المؤكد ان جميع المقاتلين الفلسطينيين لن يفتنعوا بذلك كله ما لم تحدث نتائج ملموسة صوب تجسيم الكيان الفلسطيني المستقل .**

فما لم تتحقق هذه النتائج ، وبشكل يجتث شكوك

(٦) من قبل الشعوب والدول العربية ، ومن قبل الجامعة العربية بكل دولها الان ، ومن قبل هيئات ومؤسسات دولية متعددة ، بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة .

(٧) خاصة في لبنان بعد صدام المقاومة مع سلطات الاردن في سبتمبر ١٩٧٠ .

المتشككين ، لا بد لمنطق مقابل أن يجد قدرا قل أو أكثر مسن الاستجابة . هو المنطق الذي تعلنه « جبهة الرفض » ، ويصفه العدو « بالارهاب » ، ويشاركة في هذا الحكم قطاع لا يستهان به من الراي العام العالمي . وهذا المنطق يرفض بحسم فكرة التسوية ، أو التعامل مع اسرائيل على أي نحو غير المواجهة بفوهات البنادق ، وهو منطق لا يرى في استعداد قيادة منظمة التحرير لقبول التسوية **قبولا لمبدأ ، بل تفريطا في مبدأ**، أو — في اقل الفروض سوءا — تفريطا في الشروط التي لا بد من توافرها لتأمل مثل هذا المبدأ(٨).

وهذا المنطق لا بد ان يستوعب قطاعات اوسع من حركة المقاومة كلما تعنتت اسرائيل في رفض التعامل مع منظمة التحرير ، بغض النظر عن موقف المنظمة من اسرائيل، وحتى لو تمسكت برفض الاعتراف بها. **وهذا المنطق الرفض سيف وصلت على امن اسرائيل** ، وهو « رادع » لا تملك لا اسرائيل ولا حلفاؤها اغفاله . اذ باسم رفض « العنف » و« الارهاب » ، تعمل اسرائيل عمليا — بتعنتها في استبعاد منظمة التحرير — على زيادة ظاهرة « العنف » تفاقمها .

* * *

ولكن لو كان لا بد ان تنشأ علاقة جديدة بين اسرائيل ومنظمة التحرير ، علاقة بديلة عن التعامل بفوهات البنادق

(٨) « جبهة الرفض » لا تضع شروطا أصلا لاقامة كيان فلسطيني (بمؤسسات « دولة ») في قطاع فقط من أرض فلسطين . وفي حالة ما اذا وضعت مثل هذه الشروط ، فلاعبارات تكتيكية فقط ، لا لتسليمها مبدئيا او استراتيجيا بجواز اقامة دولة فلسطينية على جزء فقط من أرض فلسطين . وهي توجه ضرباتها الى « المؤسسات الدولية » في أية صورة يتاح الوصول اليها (كخطوط الطيران الدولية) ، لتعبر بذلك عن « رفض » شعب فلسطين و« احتجاجه » على حرمانه من مؤسسات مستقلة تجسد كيانه القومي .

. فقط ، علاقة مضمونها قيام نوع من « القبول » المتبادل ، فما
« الشكل » او « الاشكال » المتصورة لهذه العلاقة ؟

هناك « شكل » شاع في فترة الحرب الباردة فيما يتعلق
بالدول المقسمة : المانيا الشرقية والمانيا الغربية ، وكوريا
الشمالية وكوريا الجنوبية وفيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية.
وكان المضمون هنا مختلفا نوعيا عن مضمون العلاقة بين
الفلسطينيين والاسرائيليين ، ذلك ان هؤلاء واولئك لم يشكلوا
في الاصل شعبا واحدا ، وانما تم تقسيم فلسطين بسبب
زراعة عضو غريب في جسم فلسطين الاصلي ، وكانت «حالة»
اسرائيل اقرب الى « حالة » روديسيا او جنوب افريقيا ، اي
« حالي » الاستيطان الاوروبي في قلب افريقيا . . ومع ذلك ،
وايا كان سبب النزاع ، ففي جميع هذه الحالات التي تنازعت
فيها « دولتان » حق تمثيل ارض محددة المعالم ، لم تنطو
العلاقة بينهما طوال فترة الحرب الباردة على افتراض ان
« الطرف الاخر » غير موجود، وان كانت العلاقة لم ترق ابدا
الى حد الاعتراف القانوني ، وتراوحت ما بين الحرب المفتوحة
(حرب كوريا — حرب فيتنام) وبين العلاقة المشوبة بالتوتر
الشديد .

ويصعب تصور علاقة تنشأ اليوم بين اسرائيل ودولة
تمثل شعب فلسطين العربي ، ويتحدد شكل هذه العلاقة على
غرار ما حدث في البلدان المقسمة طوال فترة الحرب الباردة .
ذلك ان هذه العلاقات المشوبة بالتوتر ، اخذت هي الاخرى
تتغير وتتبدل منذ حلول الانفراج الدولي . . واذا صح ان حرب
فيتنام لم تنته بعد ، بل ظلت بالغة الضراوة ، فقد فقدت بعد
انسحاب القوات الامريكية ابعادها الدولية الخطيرة .
وجسرت عمليات « جس نبض » بين كوريا الشمالية
وكوريا الجنوبية . ووصل الوضع بين المانيسا

الديموقراطية والمائيا الاتحادية الى حد تقنين اسس للتعامل بينهما . ومن هنا يتعذر ارساء العلاقة مستقبلا بين الاسرائيليين والفلسطينيين على نوعية من العلاقة شاعت بين الدول المقسمة في الفترة السابقة ، وهي في طريقها الان الى الزوال . كما ان الفواصل بين الاسرائيليين والفلسطينيين ليست ذات خواص مطابقة تماما لتلك التي تفصل المعمرين البيض في روديسيا وجنوب افريقيا عن أهل افريقيا السود ، ذلك ان شعب فلسطين في الارض المحتلة دون غيره من الشعوب العربية ، قد عايش الاسرائيليين ، حتى لو كانت هذه المعاشة مفروضة بالقهر وبظروف الاحتلال . وقد حرصت سلطات الاحتلال على عدم قصر علاقاتها بأهل الضفة وقطاع غزة على النواهي والروادع فقط . وشعب فلسطين هو وحده بين الشعوب العربية الذي لمس المجتمع الاسرائيلي «من داخله» ، وليست تصورات عنه نصورات «الخارج» فقط ، أي نصورات يشوبها ما أراد العرب أن يتصوروه عن اسرائيل ، لا صورة اسرائيل على ما هي عليه .

وهذا الوضع الفريد لشعب فلسطين يحول دون أن تتسم علاقته مع اسرائيل بعد التسوية بصفة القطيعة المطلقة . فقد تفضي التسوية في احسن الفروض الى دولة فلسطينية ، مقومات سيادتها كاملة ، وقد نفضي في أسوأ الفروض الى كيان نابع . ولكن القطيعة غير واردة في كل الفروض .

هناك على أية حال في تقرير هذه العلاقة نقطة بدء تستند الى «الشرعية الدولية» ، أي الى قرارات منظمة الامم المتحدة ومجلس الامن . وتبرز احقية اللجوء اليها من حيث الشكل والمنهج ، نتيجة عدم وجود نقطة بدء اخرى يمكن الرجوع اليها ، لا من منطلق منظمة التحرير ، ورؤيتها لما ينبغي أن يكون

. « الحق » ، ولا من منطلق فلسفة اسرائيل الصهيونية ، البادئة من افتراضات تناقضها تماما .

نقطة البدء هذه هي أن **تتبنى منظمة التحرير** الدعوة الني نادى بها الحبيب بورقيبة منذ عسدد من السنوات ، وتبدو في الملابس الراهنة اللازمة ملائمة للطرح ، أو — ان لم تكن ترى المبادرة بهذه الخطوة — **ان تطالب الدول العربية منظمة التحرير بأن تستجيب لدعوتها** بأن يجري تنفيذ قرار مجلس الامن الصادر في نوفمبر ١٩٤٧ ، **والخاص بتقسيم فلسطين الى دولة فلسطينية عربية ودولة اسرائيل** .

فان هذه الدعوة لا تنطوي على تنازل من قبل منظمة التحرير عن هدفها الاساسي في اقامة دولة علمانية في فلسطين تنسع لليهود والمسيحيين والمسلمين معا ، ذلك أن قرار التقسيم صدر باعتباره الحل « العملي » الوحيد ، ما لم تتوافر الظروف لاقامة دولة يهودية عربية واحدة تنسع لكل ارض فلسطين . ولا تنفي منظمة التحرير ان الظروف غير مهيأة بعد ، ولن تكون مهيأة في أي مستقبل منظور ، لاقامة هذه الدولة الواحدة .

ثم سوف نوجه هذه الدعوة ضربة قاصمة الى دعاوى اسرائيل التي تصور منظمة التحرير على انها منظمة «ارهابية» فقط ، عاجزة عن وضع نفسها داخل اطار الشرعية الدولية ، ولا تؤهلها طبيعتها « الارهابية » كي تتحدث باسم شعب فلسطين ، أو أن تتبوأ مكانها كطرف مستقل في مباحثات التسوية . ان تقسيم فلسطين هو اقرار بأن للكيانين الاسرائيلي والفلسطيني معا « وجودا » فعليا في فلسطين ، حتى لو لم يكن يحسم « حدود » هذين الكيانين . وقرار « الحدود » هو على أي حال مسألة لا مجال للتوصل الى اتفاق حولها **خارج** مباحثات التسوية ، أو قبل مباحثات التسوية ، وانما المسألة

الملحة الان هي ضمان مشاركة كل اطراف النزاع في هذه المباحثات ، بما في ذلك الممثل الشرعي لشعب فلسطين .

وهذه الدعوة سوف تدعم المركز الدولي لمنظمة التحرير ، وسوف تعطي دفعة جديدة للانجازات التي حققتها في الآونة الاخيرة ، وتوجتها دعوة ياسر عرفات للتحدث باسم شعب فلسطين على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة . وسوف تعزز الاعترافات الدولية^(٩) التي حصلت عليها المنظمة .

وكذلك تضع هذه الدعوة أسساً يستند الى الشرعية الدولية لتصفي منظمة التحرير خلفها ، وبطريقة جذرية ، مع المملكة الهاشمية . ذلك أن الضفة الغربية كانت « وديعة » في يد الاردن ، ما دامت قضية فلسطين لم تجد بعد حلاً معترفاً به . وبإقامة دولة فلسطينية^(١٠) عربية تستند الى قرارات

(٩) أبرزها في الآونة الأخيرة تلك التي تجسست من قبل فرنسا ، بقاء وزير خارجيتها مع ياسر عرفات في بيروت ، واصرار الرئيس جيسكار ديستان على أن ينطوي حل أزمة الشرق الأوسط على الاعتراف للفلسطينيين بحقوقهم في وطنهم القومي .

(١٠) تلك منظمة التحرير ان تعلن « دولة فلسطين في المنفى » . وعلى أية حال ، فإن الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة للأمم المتحدة اليها للاشتراك في مداولاتها حول قضية فلسطين ، وخصتها دون غيرها أو قبل غيرها من المنظمات الممثلة لحركات تحريرية ، تحمل في ذاتها شهادة بأن الأمم المتحدة لم تعد تنظر الى منظمة تحرير فلسطين باعتبارها مجرد منظمة « غير مسئولة » ، بل هيئة اكتسبت حداً أدنى من مقومات وصلاحيات « الدولة » . وتتسم بما « للدول » من التزامات دولية ، ومن تحمل بالمسئولية . وهذا ادعى بأن يكون لمنظمة التحرير تصور محدد — خاصة لو تقرر اعلان تشكيل دولة فلسطينية — عن رقعة الأرض التي ترى خضوعها لسيادتها ، بمجرد زوال الأسباب الداعية الى وجود هذه الدولة في المنفى .

الامم المتحدة ، لم يعد لدواعي الاردن في استرداد الضفة الغربية سند يجب تلك الدعوة من قبل منظمة التحرير(١١) .

وبديهي أن المبادرة بمثل هذه الدعوة من قبل منظمة التحرير سوف تقابلها اسرائيل برفض بات . وسوف تحاول التسخيف منها بكل ما تملك من حجج . ولن تتردد في قول ان قرار التقسيم انما سوف يحرمها من اراض واسعة في فلسطين استقرت اسرائيل ابتداء من حرب سنة ١٩٤٨ على اعتبارها جزءا لا يتجزأ من كيانها .

(١١) لقد كان سند الملك عبدالله في ضم الضفة الغربية الى مملكته بعد حرب عام ١٩٤٨ هو عدم تنفيذ قرار التقسيم . ولكن بمجرد ظهور طرف فلسطيني معترف به يتصدى لتنفيذ القرار ، ينتفي المبرر الذي استندت اليه المملكة الهاشمية لتمدد سلطتها الى الضفة الغربية .

ليس معنى ذلك أنه ليس لوجود الاردن في مباحثات التسوية مبرر . ذلك ان التسوية لا بد أن تتسع لكل دول المواجهة ، ولا بد ان تضم كل الدول العربية التي حاربت اسرائيل وتعرضت لعدوانها . هذا شرط لا غنى عنه لاقامة السلام في المنطقة على أساس راسخ وعادل .

ثم ان الوضع النهائي للكيان الفلسطيني الذي يجسم الشخصية الفلسطينية القومية لا بد أن يقرره شعب فلسطين نفسه ، لا ملك الاردن وحده ، ولا أية جهة أخرى ، تتصدى لتمثيله ، أيا كانت إحققتها في ذلك ، بما في ذلك منظمة تحرير فلسطين . ولم تسقط كل التزامات حكومة الاردن حيال شعب فلسطين ، وحيال أرض فلسطين ، ولو لمجرد أن دولة الاردن تصدت لتحمل هذه الالتزامات في فترة سابقة ، ولم يكن شعب فلسطين قد قرر مصيره بعد ، وبطريقة لا يكتنفها شك أو غموض في التعبير عن ارادته . وهذا أمر لا يمكن التحقق منه في ظل الاحتلال الاسرائيلي ، وما لم تكن قد بدأت مباحثات التسوية ، وانجزت شوطا بعيدا نحو التسوية .

ولكن تحمل الاردن مسؤوليات حيال قضية فلسطين لا يحجب حق المنظمة التي جسدت نضال شعب فلسطين لبلورة شخصيته القومية ، في أن تضطلع بالمسئولية ، وتحملها قبل أي طرف آخر .

ولكن ليس لهذه السدوى الاسرائيلية اي أساس من الشرعية ، ذلك أن « اسرائيل » كما اعترفت بها الامم المتحدة ، هي اسرائيل التي أنشأتها الامم المتحدة بموجب قرار التقسيم . وكل أرض استولت عليها اسرائيل بعد ذلك هي أرض ضمتها « بطريق القوة » ، الامر الذي يتعارض مع مبدأ أساسي ورد نصه الصريح في مقدمة قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، وقبل ذلك [وهو الالهم بالنسبة للاراضي المضمومة قبل ١٩٦٧] مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة (١٢) .

وعلى أي الاحوال ، فإن ما لا غنى عن الاتفاق عليه قبل اجراء مباحثات التسوية ، هو من « هي » الاطراف التي لا بد أن تشترك فيها ، حتى تتصدى هذه المباحثات فعلا لصلب القضية . ولا غنى عن وجود طرف مستقل يمثل « شعب فلسطين » باعتبار أن مشكلته أصل النزاع .

ولكن حتى في حالة عدم أخذ منظمة التحرير بفكرة المطالبة بتنفيذ قرار التقسيم ، وبقاء العلاقة بينها وبين اسرائيل دون « شكل » محدد . . فهناك واقع لا يملك أي طرف اغفاله ، في ظل موازين القوى الراهنة في المنطقة . هذا الواقع لا يقتضي

(١٢) ان اسرائيل — لا الدول العربية — هي الطرف في النزاع الذي طالب بالألا تكون « الحدود الآمنة والمعترف بها » — بعد التسوية — هي خطوط الهدنة قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ . وطبعاً تقصد اسرائيل بهذا الطرح أن تمنح لها التسوية « حدوداً آمنة ومعترف بها » في رقعة أوسع لا في رقعة أقل من تلك التي كانت تمد سيادتها اليها قبل ٥ يونيو . ولكن اذا ما أخذ بمبدأ الفصل بين « الحدود الآمنة » وبين « خطوط الهدنة » قبل ٥ يونيو ، فإن كلمة الشرعية واضحة في تحديد أن على اسرائيل ان تنسحب الى مدى أبعد مما كانت عليه قبل ٥ يونيو .

من منظمة التحرير أن تنخلي عن هدفها النهائي ، ولكنه يقتضي بناء على موازين القوى الراهنة ، أن تسلم بأن حصولها على اعتراف من قبل اسرائيل بقيام الكيان الفلسطيني ، هو هدف نصالي لا غنى عنه لو أرادت في المستقبل تحقيق هدفها النهائي .

ولا شك في أن تسليم منظمة التحرير في المقابل بوجود اسرائيل يعني تسليمها باحتمال ألا ينحقق هدفها النهائي أبدا . ولكنها لا تملك إلا أن ندرك أن عدم تسليمها بوجود اسرائيل يعرضها في الحاضر الراهن — وليس في المستقبل البعيد — لخطر ألا تستطيع إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أية رقعة من أرض فلسطين أصلا ، وأن تستمر الازمة متعثرة ، تزداد تفاقمًا دون ما حل . وتفاقم الازمة قد يرضى بعض فصائل المقاومة، ولكنه منطلق سوف تقاومه وبتصميم متزايد ، أطراف عديدة تعنيها الازمة ، بما في ذلك أطراف لا يمكن وصفها بأنها معادية لاستعادة شعب فلسطين حقوقه المشروعة .

وإذا صح ما نسب الى لقاء القمة بين بريجنيف وفورد في فلاديفوستك ، فمعنى ذلك أن الدولتين الكبيرين قد طالبتا اسرائيل وفلسطين بأن تسترشدا في العلاقة بينهما بما تطبقه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في العلاقة بينهما ، أي أن تسترشدا في العلاقة المتبادلة بقواعد التعامل التي استقرت عموما مع حلول الانفراج الدولي ، بمعنى أن الاتحاد السوفيتي لم يتنازل عن هدفه النهائي في أن تسود الشيوعية العالم . وكذلك لم تتنازل الولايات المتحدة عن هدفها النهائي في القضاء على الشيوعية . ولكن التعايش السلمي ممكن . وهناك مجال لكي يتبارى النظامان ، ويثبت كل منهما قدرته على بلوغ هدفه بغير طريق « الحرب الباردة » ، التي قد تتردى لتشعل « حربا ساخنة » .

ومعنى ذلك أن منظمة التحرير ليست مطالبة بالتنازل عن هدفها النهائي في اقامة الدولة العلمانية الديمقراطية في فلسطين . وإسرائيل ليست مطالبة بالتخلي عن المشروع انصهيويني . ولكن كلا من الطرفين مطالب باثبات قدرته على بلوغ هدفه ، وافساد هدف الطرف الاخر ، بطرق لا تتعدى ضوابط الشرعية كما تقرها الامم المتحدة ، « والنظام » الدولي الذي أسفر عنه حلول الانفراج الدولي (١٢) .

(١٢) كلمة عن القدس : لا تقتصر قضية القدس على أن تثبت إسرائيل بعدم التخلي عن القدس العربية هو احتلال إسرائيل لأرض عربية، ولا هي قضية « تهويد » المدينة المقدسة و« ضمها » اسوة بما فعلته إسرائيل في مناطق أخرى من الأرض المحتلة فقط ، ولا هي قضية « تغيير معالم المدينة المقدسة » فحسب ، بل لقضية القدس « وضع خاص » من الازمة ككل ، بسبب المعاني الروحية المتعلقة ببيت المقدس في نظر الاديان الثلاثة الكبرى معا .

هناك على أية حال امر مؤكد . فاذا صح ان قضية فلسطين كلها وجدت حلا أسرع تقبله كل اطراف النزاع ، بنفس القدر نشأت فرص أفضل للاسراع بالتوصل الى حل شامل للازمة ، فان عكس هذه المقولة ينطبق على قضية القدس . بمعنى انه يصعب تصور حل تقبله كل الاطراف لقضية القدس ما لم يتم اتفاق — من حيث المبدأ على الأقل — يتسع لوجه النزاع الأخرى . ووقتئذ — ووقتئذ فقط — ربما يجد القانون الدولي العام صيغة ترضى عنها كل الاطراف بشأن القدس .

الفصل الخامس

آفاق ما بعد التسوية

لو اخذنا النزاع العربي الاسرائيلي في ايقاعه التاريخي العام ، هل يقبل المقارنة مع الحروب الصليبية في القرون الوسطى ؟

لقد كانت الحروب الصليبية غزوات تلاحقت طوال قرنين، حركتها وقتذاك دعوى انتشرت في العالم المسيحي لاستعادة سيطرته على الاماكن المقدسة : بيت المقدس وارض فلسطين المحيطة به .

واليوم هناك قفاعة شائعة بين دوائر واسعة من المسلمين بأن العالم العربي والاسلامي يتعرض لغزوة مماثلة ، انطلقت في هذه المرة من دعوى استبدت بالعالم اليهودي ، دعوى الصهيونية لاقامة وطن قومي ليهود العالم ، أيضا في ارض فلسطين .

ان الاديان السماوية الثلاثة وجدت من تحرك باسمها ، عبر العصور ، وحتى في قرننا العشرين ، ليستعيد لها وجودا ماديا في هذه الارض المقدسة . وربما لم يكن العامل الديني ، هو العامل المحرك والفاصل في اطلاق هذه الغزوات الاستيطانية ، سواء في ايام الحروب الصليبية منذ عدة قرون ، او من اجل اقامة اسرائيل في القرن العشرين . ولكن كان للعامل الديني بالتأكيد دوره الكبير في اذكاء مشاعر ملتهبه ، وتعبئة جماهير واسعة ، واقتناعها بأحقية الاقدام على هذه الغزوات ، رغم تعدد العقبات في طريق التنفيذ .

وقد رد الصليبيون ، ولكن غزواتهم أسفرت عن طوائف مسيحية استقرت في المنطقة ، عززت الوجود المسيحي الاصلي فيها ، وهي تشكل على سبيل المثال جزءا بارزا من التركيب الطائفي لكيان لبنان المعاصر .

هل من شأن اسرائيل مستقبلا أن تتمخض عن ظاهرة مماثلة ، وأن تسفر هي الاخرى عن طوائف يهودية تستقر في ارض فلسطين ، وتكتسب خواص شبيهة بالطوائف المسيحية في لبنان اليوم ؟

هل ينحقق على هذا النحو — في مستقبل ما — شعار « منظمة تحرير فلسطين » في اقامة دولة علمانية ديموقراطية في فلسطين ، يتعايش فيها معا اليهود والمسيحيون والمسلمون؟

لقد اكتسبت لبنان بفضل الخواص المميزة لتركيبها الطائفي « دورا وظيفيا خاصا » على نطاق المشرق العربي كله . هل من شأن اسرائيل أن تكتسب هي أيضا « دورا وظيفيا خاصا » على اتساع المنطقة ، بعد انجاز التسوية ، وازالة أسباب الاحتكاك الراهنة ؟

بداهة لن يكون دور اسرائيل « الوظيفي » أبدا مطابقا لدور لبنان « الوظيفي » الآن ، ذلك أن خواص « المعادلة اللبنانية » الفريدة ، وطبيعة الطوائف فيها ، ونوعية تكوينها ، وتجربتها التاريخية ، تختلف نوعيا عن اسرائيل . ولكن المطروح لبس أن يكون لاسرائيل دور وظيفي **مماثل** لدور لبنان ، بل أن يكون لاسرائيل دور وظيفي **مثل** لبنان — مع **اختلاف** الوظيفة تماما — على اتساع المشرق العربي ، في وقت طال أو قصر بعد حلول السلام .

• ان دور لبنان في المشرق العربي يذكرنا (مع فوارق كثيرة) بدور سويسرا في أوروبا ، في انه ينهض مثلها « بوظائف » تلبي حاجات ومصالح في الدول المجاورة لا تستطيع هذه الدول — لاسباب متعددة وأحيانا متضاربة — أن تقرها رسميا ، أو تطلق لها العنان .

هذا هو شأن **المصارف اللبنانية** التي تراكمت فيها رؤوس أموال عربية ، خشيت في يوم ما المصادرة . وهو أيضا — في لبنان بالذات — شأن حركة **السياحة** وأوجه **الترفيه** التي تقدمها للوافدين العرب . وهو شأن **الصحافة اللبنانية** التي تملك أن تقول ما لا تقوله الصحف الوطنية في الدول العربية الأخرى . وهو شأن صراع وتفاعل **الافكار** في الساحة اللبنانية ، كتعبير عن صراع وتفاعل **التيارات السياسية** على اتساع الوطن العربي كله . وليس للبنان مصادر دخل بارزة منفصلة عن الكيان العربي المحيط ، ولذلك كان انتعاشه الحالي رهن أن يكون **مكملا لهذا الكيان ومختلفا عنه في آن واحد** . بهذا المعنى يتسم لبنان « بدور وظيفي » في المنطقة . وليس مطروحا بالتأكيد أن يتصور لإسرائيل في المستقبل دور مماثل .

ولكن قبل أن نطرح أي تصور في هذا الصدد ، ينبغي أن نقرر ابتداء أن إسرائيل لن تكتسب « دورا وظيفيا » في المنطقة ، ما لم تكن قد أقنعت دولها جميعا بأنها لم تعد تجسما لمشروع **منفصل** عن مصائر المنطقة ، أو **موجها ضدها** . وقد تزعم إسرائيل انها لم تتأخر في أي وقت عن عرض « وظيفة » تستطيع النهوض بها ، والعرب هم الذين أصروا على رفض ذلك ، ومقاطعتها ، وضرب الحصار حولها .

ولكن « الوظيفة » التي تطرحها إسرائيل لنفسها في العالم العربي هي « وظيفة » يمكن للعرب الرجوع فيها الى تجربة

اسرائيل في افريقيا ليستشهدوا بها ، ويثبتوا أن هذه التجربة لم تكن « للتعاون » أو « للتكامل » ، ولا من باب أولى « للاندماج » ، بقدر ما استهدفت « السيطرة » . وأطماع اسرائيل للسيطرة على العالم العربي هي بالقطع أكثر طموحا وجسارة من أطماعها في السيطرة على افريقيا .

ماذا كانت تجربة اسرائيل في افريقيا ؟

لقد استثمرت اسرائيل وضعها الفريد ، كتجربة تجمع في وقت واحد بين صفتين قلما أن تواجدا معا في دولة واحدة : صفة « **الدولة المتطورة** » ، المنتسبة الى الغرب الاستعماري في مكوناتها البشرية ، وكفاءاتها العلمية والتكنولوجية ، وصفة « **الدولة المتخلفة** » بحكم انتماء موقعها الجغرافي الى العالم الثالث ، عند ملتقى قارتي آسيا وافريقيا ، وما هو أهم من ذلك ، بحكم طبيعة المشاكل التي ننعرض لها ، وهي تحاول النهوض بالارض العربية التي استولت عليها ، لتكيفها لطبيعة البشر الذي استوردته ، وذلك في وقت تشغل فيه قضايا التنمية كل دول العالم النامي ، وتبدو اسرائيل — في ضوء انجازاتها التي تعلن عنها بصخب — **تجربة ناجحة** لا بد أن نجذب انتباه كل من لا يعاني — مثل العرب — تبعات اغتصابها لارض غيرها .

استثمرت اسرائيل الصفة التي تجمعها مع دول العالم النامي لتمدها **بالخبرة الفنية** التي صورتها أمام هذه الدول على أنها حصيلة **تجربتها الخاصة** — كدولة اسيوية افريقية مثلها — في تخطي نفس المشاكل التي تعانيها هذه الدول . واستندت اسرائيل الى الصفة التي تجمعها مع دول العالم الغربي المتطور — صفة الخبرة الفنية والكفاءة البشرية ورأس

المال الوفير — لتطرح على الدول النامية انماطا للتطور بكفاءة
فاقت أحيانا دول الغرب — ومن المؤكد بنفقات أقل — نتيجة
تجارب إسرائيل الخاصة في حل مشاكل مماثلة اعترضتها
بالفعل ، وهي تحاول النهوض بالارض العربية التي استوطنت
فيها .

واستفاد الغرب الاستعماري كثيرا — وخاصة الولايات
المتحدة — من هذه الاتفاقات التي أجرتها إسرائيل مع عدد غير
قليل من الدول النامية ، ذلك أن إسرائيل في نظر هذه الدول
طرف لم يكن موضع اتهام ، ولم تكن تحوم حوله شبهة
« الاستعمار » . وقد حل محل الغرب — كوسيط — في انجاز
عمليات برؤوس أمواله ، وهي عمليات كانت معرضة للفضح
والنوقف ، لو اقتصرت على مصادر استعمارية مكشوفة
فقط .

واستفادت إسرائيل من هذه الانفاقات ، لا مجرد انها
أهلتها لدور يمتد الى أرجاء مختلفة من افريقيا ، ويحتمل
توسيعه للعالم الثالث بأسره ، وتستطيع به محاصرة العالم
العربي « من الخلف » ، بل ربما أيضا لان إسرائيل رمت الى
ما هو أبعد ، مستندة في ذلك الى موارد الحركة الصهيونية
العالمية .

فهناك ما يشير الى أنها قد تطلعت بالفعل الى ترسيخ
كيانها وتحصينه باكسابه بعض صفات « **الدولة العظمى** » .
وقد يبدو هذا التطلع ضربا من الجنون من قبل دولة تعد من
أصغر دول العالم رقعة وتعدادا ، خاصة اذا تنبها الى أن
مساعدات إسرائيل الفنية لافريقيا لم تتجاوز في أي وقت
٥٠.٠٪ من مجموع المساعدات التي تتلقاها القارة ، ونصفها
مبالغ كانت تصل الى إسرائيل من مصادر خارجها ، واقتصر

دورها على مجرد اعادة توجيهها الى بلاد افريقية .

ولكن وجه الخطورة في المعونات الاسرائيلية للدول الافريقية لم يكن في اي وقت ممثلا في اهميتها من حيث « الكم » ، بل في اهميتها من حيث « الكيف » ، وفي طبيعتها « المنتقا » ، وهذه المعونات تلقي ضوءا على حقيقة « مركز » اسرائيل المستقر في المخططات الاستعمارية ، وحقيقة « وظيفتها » كأداة تحتل بالفعل موقعا استراتيجيا لها شأنها الماهم في « قمة » ابنىة الاستعمار المعاصر .

فان اسرائيل لا تبعثر جهودها . بل نركزها فقط على المواقع الحيوية التي يتم اكتشافها ونحديدها بأفضل ما يملكه الغرب من أجهزة رصد وتجميع وتصنيف للمعلومات . واسرائيل في هذا الصدد تعمل في تعاون وثيق مع أجهزة المخابرات والتجسس في الدول الاستعمارية ، وخاصة « وكالة المخابرات المركزية » والمعاهد العلمية والجامعية الامريكية التي تجري الكثير من أبحاثها بتمويل منها(١) .

(١) كماأذح لهذا العون الاسرائيلي لافريقيا نذكر الامثلة التالية :

- وضع خبراء اسرائيليين تلقوا تدريباً متخصصاً ، مكيفاً لظروف افريقيا ، تحت تصرف الدول الافريقية ، وفي مواقع لها اهميتها الخاصة . وهؤلاء الخبراء متخصصون بالذات في التدريب العسكري وشبه العسكري . وفي رسم البرامج الزراعية المتسمة بطابع عسكري على غرار تجربة اسرائيل في بناء « الكيبوتز » . كما تخصص بعض هؤلاء الخبراء في تدريب الشباب الافريقي للعمل في مزارع على غرار التنظيم الاسرائيلي المعروف باسم « موشاف » ، وهو تنظيم وصفه بعض الخبراء الامريكيين بأنه أكثر ملائمة لافريقيا من « الكولخوز » السوفييتي ، او مزارع الدولة في كوبا .
- ثم تنظم اسرائيل دورات لتدريب خبراء افريقيين داخل اسرائيل . وبرامج هذه الدورات تتسم بأنها قصيرة الامد ، ذات طبيعة مكثفة ، وفي موضوعات منتقا . ويتولى معظم هذه البرامج « الهستدروت »

• وأدوار إسرائيل في أفريقيا ، سوف تسعى إلى القيام بها قطعاً في العالم العربي ، بمجرد أن تسنح الفرصة . ولكنها « أدوار » و « وظائف » — رغم ما قد يبدو لها من بريق — انتهت إلى عكس ما كانت تتطلع إليه . فقد تلاحقت في أفريقيا طوال عام ١٩٧٣ عمليات مقاطعة إسرائيل ، وبلغت الذروة بعد نشوب حرب أكتوبر . وربما لم تكن تعنى هذه المقاطعات رفض

الإسرائيلي بالتعاون مع اتحادات النقابات الأمريكية ، وإن أهداف هذا التدريب هو الحد من ميل النقابات الأفريقية إلى العمل السياسي ، حتى لا تغذي الحركة العمالية الاتجاهات الثورية في القارة .

• ثم .. تعمل إسرائيل على دعم عمليات التعاون في مجال التدريب ، بتنشيط عمليات التبادل التجاري . وقد أقامت إسرائيل شركات مشتركة مع كثير من الدول الأفريقية . ولمشاركة إسرائيل في هذه الشركات صفة فريدة ، وهي أنها تصر — خلافاً لما هو مألوف — على ألا يتجاوز نصيبها في رأسمال هذه الشركات ٥٠ ٪ ، كما يملك أصحاب هذه الشركات المحليون حق شراء أسهم إسرائيل فيها بعد ٥ أعوام فقط من إقامتها . غير أن هذه الشروط — التي تبدو للوهلة الأولى سخية للغاية — إنما ترجع على إسرائيل بفوائد أعظم ، ذلك لأنها تحقق لرأسمالها حرية حركة واسعة ، دون تكلفة مرتفعة . وتعتمد إسرائيل على مشاركتها بالخبرة البشرية ، لتحفظ بروابط دائمة بمواقع الاقتصاد الحيوية ، دون تجميد رؤوس أموال تملك توجيهها وجهة أخرى ، وإعادة استثمارها بمعدل سريع .

• غير أن المجال الذي تحركت فيه إسرائيل بقدر ملحوظ من الخبرة والكفاءة ، هو — فوق هذا — مجال تزويد النظم الأفريقية الموالية للغرب بخبرة بوليسية ، وبأساليب ومناهج مناسبة للاحقة الثوريين ، ومقاومة النشاط الثوري ، ولدعم أجهزة المخابرات والجاسوسية المحلية . ومن الأمور التي ظلت سرا مكتوما لفترة طويلة ، دور إسرائيل في ترتيب العمليات المضادة للثورة في عدد من الدول الأفريقية . إذ كان لخبرائها دور بارز في انفصال بيافرا ، وفي أحداث الكونجو ، وضد جيش التحرير الوطني في التشاد . ويقول نيكروما إن إسرائيل شاركت بخبراء لها في الانقلاب الذي أطاح بسلطته في غانا .

المعونة الاسرائيلية من حيث المبدأ ، بقدر ما عبرت عن تضامن الدول الافريقية مع الدول العربية في رفض انتهاك اسرائيل سيادة دولة افريقية وشجب احتلالها بالقوة لاراضي دول أخرى ، واستنكار اهدارها لحق شعب فلسطين . وظاهرة المقاطعة كانت على اي حال مؤشرا هاما عن نمو ادراك افريقي بأن اسرائيل ليست دولة تنسب الى العالم الثالث كما تزعم ، بل انها تنتمي الى نفس المعسكر الذي تنتمي اليه جنوب افريقيا وروديسيا ، وتمثل مثلهما نفس التهديد لاستقلال القارة الافريقية ووحدتها .

* * *

لقد سبق أن عرفنا خواص النزاع العربي الاسرائيلي بأن هذه الخواص يمكن ردها الى مواجهة بين «الكيف الاسرائيلي» و« الكم العربي » (ص ٩٥ — ٩٦) . ونفس النمط ينطبق على العلاقة التي ربطت اسرائيل بدول افريقيا ، فانها تتسم هي الاخرى بأنها علاقة بين « الكيف الاسرائيلي » و « الكم الافريقي » ، مع فارق هام يميزها عن علاقة اسرائيل بالعرب ، وهو أن اسرائيل لم تغتصب في الاصل ارضا افريقية ، بل على انعكس اظهرت لدول افريقيا — جنوبي الصحراء الكبرى — قدرتها على أن تتقدم لها بمعونات مفيدة وأن تسهم في تنميتها . في ضوء هذه المعطيات ، حاولت اسرائيل اقامة « تكامل » بين « الكيف الاسرائيلي » و « الكم الافريقي » . وحاولت أن تبرز انها تملك النهوض بدور « وظيفي » في التنمية الافريقية . وفشلت هذه المحاولة عندما أدركت دول افريقيا أن هذا التكامل تسعى اليه اسرائيل في نفس الوقت الذي تهدر فيه سيادة دولة افريقية ، أي وقت أن أدركت أن اهدارها لسيادة دولة افريقية تكسبها صفات شبيهة بالدول العنصرية البيضاء التي زرعها الاستعمار في افريقيا .

ولكن يجدر بنا مع ذلك أن نتساءل : ... بعد الانتهاء من انجاز التسوية في الشرق الاوسط ، أي بعد حلول ((السلام القائم على العدل)) الذي يزيل اسباب النزاع الاصلية ، هل في مقدور اسرائيل أن تنهض ((بدور وظيفي)) في اطار العالم العربي ، شبيه بذلك الذي سعت اليه حيال افريقيا ؟ وهل في مقدور الدول العربية أن تتقبل هذا الدور ((الوظيفي)) ، وأن ترى فيه ما يفيد تطور تميميتها مستقبلا ، لا العكس ؟

طبعاً ، غير وارد أن نسلم الدول العربية بمبدأ أن يكون لاسرائيل ((دور وظيفي)) في المنطقة ما لم تتبدد مخلفات نزاعها مع اسرائيل الذي دام أكثر من ربع قرن .

ولكن يجدر بنا ايضاً أن نتساءل : ما هو السبب ((الجوهرى)) الذي ترتب عليه استمرار النزاع ، طوال ربع قرن ؟

بعبارة أخرى ما هو **العنصر الفاصل** الذي ترتب عليه استمرار النزاع . . ونقصد بذلك العنصر بالذات الذي اذا ما زال ، زال كل سبب آخر يحول دون احلال ((التعامل)) محل العداء المستحكم ، وبروز صور ((للتكامل)) بدلا من استحكام ((التعارض)) ؟

وعندما نحاول تحديد هذا « العنصر الفاصل » ، يتعين علينا الا نعتد فقط **بالتصورات الذاتية** عن سبب أو أسباب النزاع ، بل ينبغي علينا ان نفتش عن هذا العنصر الفاصل في **المعطيات التاريخية والاجتماعية الموضوعية** ، التي تتولد عنها التصورات الذاتية في تعبيراتها المختلفة .

• هل النزاع في جوهره نزاع ديني ؟

هل سبب رفض العرب لاسرائيل ، هو انها دولة يهودية ،
تم غرسها في قلب العالم الاسلامي ؟

هذا هو بلا شك السبب الذي تشهره دوائر دينية عديدة
وواسعة النفوذ في الدول الاسلامية وفي اسرائيل كذلك . ولكن
هذا التصور « الذاتي » لسبب النزاع تحد من اطلاقه حقائق
موضوعية . ذلك ان الدول الاسلامية ليست كلها مجمعة على
مقاطعة اسرائيل . هناك ايران وتركيا (٢) مثلا ، وهما دولتان
اسلاميتان ، لهما علاقات مع اسرائيل .

هاتان الدولتان راتا في اسرائيل عدوا للعرب لا عدوا
للاسلام . ولذلك لا يجوز رد جوهر النزاع الى نزاع ديني فقط .

لقد كان التركيز على الطابع الديني للنزاع هو شأن
الاتجاهات غير المستنيرة في العالم العربي وفي اسرائيل على حد
سواء . وهذا المفهوم من منطلق الاسلام يستتبعه ان النزاع لا
علاج له الا بلفظ اسرائيل خارج دائرة العالم الاسلامي . ولكن
حتى اكثر الدول العربية تمسكا بالمنطلق الديني التقليدي لم تعد

(٢) قد يكون لذلك سبب . وهو ان ايران وتركيا كلتاها دولتان اسلاميتان
ولكنهما ليستا دولتين عربيتين ، بل هما دولتان تجمعهما مع الدول
العربية اعتناقهما لدين الاسلام ، ولكنهما تخشيان بلورة القومية العربية ،
ووحدة الدول العربية ، وما قد يمثل ذلك من تهديد لكيانهما او نفوذهما .
ولذلك ارادتا ان تعادلا من قوة الكيان العربي بعلاقات اقامتها مع عدو
العرب اسرائيل . والدليل على صحة هذا الفرض ان دولا اسلامية
غير عربية اخرى ، مثل باكستان او بنجلاديش ، وهي دول لا تشعر على
نحو مماثل بأن مستقبل الوحدة العربية يمثل خطرا يهددها ، قد انتهجت
موقفا مغايرا ، والتزمت بموقف العداء الصارم لاسرائيل . وهذه حقيقة
برزت بالنسبة لبنجلاديش بالذات رغم كل المغريات . اذ حاولت اسرائيل
ان تستغل خلافها مع باكستان لتتقدم اليها بعروض سخية لمساعدتها ،
ولكن بنجلاديش رفضت بحسم .

ترتب عليه هذه النتيجة ، وأصبحت تسلم بأن للنزاع « حلا » دون اشتراط ازالة اسرائيل .

• هل النزاع في جوهره قومي ؟

ان تسليم العرب بأن النزاع جوهره قومي يعني تسليمهم بأن يهود العالم يشكلون قومية واحدة متميزة . وليس ذلك صحيحا من الوجهة النظرية ، ولا هو في مصلحة العرب النسليم به من الوجهة العملية ، والا سلموا بحجة أعدائهم ، وبصحة الفرضية التي تقيم عليها الصهيونية دعواها ، وتبرر بها اقامة وطن قومي لليهود في أرض انتزعتها من العرب هي فلسطين .

هل النزاع قومي بمعنى اخر ، أي بمعنى أنه نزاع بين القومية العربية من جانب ، والقومية الاسرائيلية ، لا اليهودية ، من الجانب الآخر ؟ لا شك في ان هذا لم يكن أصل النزاع ، ذلك أن « القومية الاسرائيلية » لم تكن قائمة وقت نشوب النزاع في الاصل ، وقبل تأسيس دولة اسرائيل من يهود وفدوا اليها من شتى ارجاء العالم . ولكن هل أسفر النزاع بعد ذلك عن نزاع قومي بهذا المعنى ، أي بعد أن أفضى استحكام الصراع العربي الاسرائيلي الى بلورة « قومية اسرائيلية » و « أمة اسرائيلية » ، على حد قول الكثيرين ؟

بيد أن النزاعات « القومية » بهذا المعنى ليست مستعصية الحل ، ولا هي تختلف جوهريا عن أغلب نزاعات عصورنا الحديثة ، التي تم فيها التوصل الى تسويات بصورة أو أخرى .

• هل النزاع سببه « الأرض » ، واقامة الصهيونية « استعمارا استيطانيا » في أرض فلسطين ، أخذ ينمو بعد ذلك ويتمدد ويتوسع على حساب الدول العربية المجاورة ؟

لا شك في أن اغتصاب الأرض ، والاستيلاء عليها بثتى الطرق ، وتحويل هذه الأرض المستولى عليها الى « دولة ذات سيادة » ، ودولة لا ترى سبيلا لحماية كيانها الا بالعدوان والتوسع ، هو سبب أساسي وأصيل من أسباب النزاع .

وربما لم يسلم العرب بأن قيام هذه الدولة الاستيطانية في قلب الوطن العربي هو كيان مكتوب له الدوام . ولكن الحروب المتلاحقة منذ تأسيس اسرائيل، وحتى حرب ١٩٧٣ التي أحرز فيها العرب نجاحات لم يحرزوها في أية حرب سابقة، اقنعت الامة العربية بأن رد هذا الكيان الاستيطاني لم يعد من الممكن انجازه بالطريق العسكري وحده ، او بالطريق العسكري أساسا . فهذا هدف في غير متناول القوة العربية تحقيقه على الاقل في ظل التوازنات الدولية الراهنة . وهو هدف لا يحظى بتأييد انراي العام الدولي ، بما في ذلك الاطراف الدولية التي تناصر الحق العربي . وهو هدف أصبحت محاولة انجازه بالطريق العسكري تهدد باشتعال حرب عالمية ثالثة .

ما هو ممكن انجازه في ظل موازين القوى اقليميا ودوليا هو رد التوسع الاسرائيلي ، واقامة سلام في المنطقة يعترف لكل اطراف النزاع بحقها في الوجود ، داخل حدود آمنة ومعترف بها ، بما في ذلك حق شعب فلسطين في وطنه القومي . ولكن ادراك العرب استحالة رد الكيان الاسرائيلي أصلا ، واستحالة رده بالحرب تحديدا ، لا يعني قبول هذا الكيان الى غير أجل ، ولا يعني بالذات قبول مبدأ اكسابه « دورا وظيفيا » في المنطقة .

هناك اذن تسليم شبه عام بأن وجود اسرائيل لا مفر من قبوله داخل اطار « حدود آمنة ومعترف بها » ، بعد استرداد العرب اراضيهم المحتلة ، وبعد قيام كيان فلسطيني . ما الذي يمنع بعد ذلك أن يتطور هذا التسليم « بوجود اسرائيل » ، إلى الاقرار بأن يكون لاسرائيل « دور وظيفي » في المنطقة ؟

ربما كان المانع — ولفترة طويلة — احساس العرب بأن « الكيف الاسرائيلي » يشكل تحديا « للكم العربي » . ولم يكن للعرب من سلاح لرد تفوق « الكيف الاسرائيلي » الا سلاح سلبي ، هو سلاح المقاطعة . . سلاح عدم تمكين اسرائيل من اية « وظيفة » ايا كانت في العالم العربي .

ربما كان المانع هو خوف العرب من التفوق التكنولوجي الاسرائيلي ، وقدرة اسرائيل ، لو عاد السلام الى المنطقة ، على غزو العالم العربي اقتصاديا ، وتحقيق سيطرتها عليه ، وتجريد العرب من قدرتهم على تقرير مصائرهم بأنفسهم .

وينبغي هنا التمييز بين سيطرة اسرائيل على المنطقة باعتبارها « جسما دخيلا عليها » ، وبين سيطرتها باعتبارها « أداة للاستعمار » . فللاستعمار مرتكزات كثيرة أخرى في مواقع شتى من الامة العربية . وهناك نظم عربية متعددة لا ترى في الاشكال المستحدثة والعصرية للنفوذ الاستعماري ما يمثل تهديدا « لاستقلالها » أو « لحرية » قرارها السياسي . ولكن تشكل اسرائيل — حتى في نظر هذه النظم — أمرا مختلفا . ذلك انه اذا صح ان النزاع ليس في جوهره دينيا فقط ، أو قوميا فقط ، أو نتيجة لاغتصاب اسرائيل اراضي عربية فقط ، الا ان هذه العوامل مجتمعة التي يرجع اليها العرب في العادة سبب عدائهم المستحكم لاسرائيل ، انما أخفت وراءها قلقا أكيدا من أن تسيطر اسرائيل بقرارها السياسي

على المنطقة برمتها ، بفضل تفوقها التكنولوجي ، لا بمجرد احتلالها لاجزاء من الاراضي العربية .

لم تكن اذن عوامل « الدين » أو « القومية » أو « اغتصاب الارض » أو عوامل كثيرة أخرى نجمت عنها ، كالمناخ النفسي المعادي لاسرائيل في العالم العربي ، أو استخدام العداء لاسرائيل لمزايدات سياسية داخل العالم العربي ذاته . . لم تكن هذه العوامل كلها هي الفاصلة في استمرار استحكام النزاع ، ولكنها كانت فاصلة في التمييز بين « الاستعمار الاستيطاني الاسرائيلي » وبين الاشكال المستحدثة الاخرى للنفوذ الاستعماري في المنطقة .

ومن هنا يبدو أن خطر تفوق اسرائيل تكنولوجيا واقتصاديا على المنطقة هو سبب جوهري في رفض الدول العربية جميعها على اختلاف نظمها الاجتماعية التعامل معها طوال الفترة السابقة . لا نقول السبب الوحيد ، ولا نقول أن أسبابا أخرى بالغة الاهمية أيضا لم تكن قائمة ، وخاصة عنصر احتلال الارض ، ولكننا نقول ان خطر التفوق التكنولوجي كان العنصر الباقي في رفض التعامل مع اسرائيل اذا ما حل بالذات عنصر احلال الارض ، وتمت تسوية مقبولة بشأته .

ولكن جد الآن جديد في هذا الصدد . ذلك ان كثيرا من أوجه « الكم » العربي قد اكتسبت صفة « كيفية » . ولا نقصد بذلك فقط قيمة الدم العربي بعد معارك أكتوبر ، وقدرة العرب على خوض حرب تتسم بصفة الكفاءة العالية ، بل نقصد أيضا قيمة البترول العربي ، وقيمة المال العربي ، وفوائض هذا المال الذي بلغ ارقاما خيالية لم يشهد التاريخ مثيلا لها من قبل . وهذه كلها عوامل أفقدت قدرات اسرائيل الاقتصادية والتكنولوجية تفوقها المطلق السابق .

هذه صورة بارزة من صور « **التكافؤ** » التي نشأت بين أطراف النزاع بعد حرب أكتوبر . لم يعد « **الكيف الاسرائيلي** » قادرا على استيعاب « **الكم العربي** » . وفي المقابل ، أصبح في مقدور « **الكم العربي** » أن يحمي كيانه أمام « **الكيف الاسرائيلي** » ، لا بطريق العداء المستحكم فقط ، ولكن أيضا دون ما حاجة الى حواجز « **العداء المستحكم** » ، وفي ظل تسوية يجري انجازها بين أطراف النزاع ، بشرط أن تحقق هذه التسوية مطالب عربية أساسية .

ان تراكم الفوائض العربية ، وقدرة العرب على اقتناء تكنولوجيا معاصرة ، بل وقدرتهم التي اثبتوها على تنمية كفاءاتهم البشرية لمواجهة مقتضيات التكنولوجيا العصرية ، اكسبتهم ثقة جديدة بأن أوجه النفوق الاسرائيلي لم تعد قادرة على تجريدهم من « **حرية** » القرار ، ومن سيطرتهم على مصائرهم حتى في حالة حلول السلام . ولم تعد تخشى النظم العربية — كما كانت تخشى من قبل — سقوط الحواجز بين أطراف النزاع .

هل من المستحيل في ضوء هذه المعطيات الجديدة أن ينشأ لدى بعض الدوائر العربية التصور بأن القدرات التكنولوجية والاقتصادية الاسرائيلية يمكن أن تصبح عنصرا مساعدا للتنمية العربية ، لا عنصرا معوقا فقط لهذه التنمية ؟

لماذا هذا التصور ؟

لان ظروفنا وملابسات تهيات لأول مرة لا تستبعد لاسرائيل دورا و « **وظيفة** » في المنطقة . ولأول مرة يلوح « **نمط** » قد يحث البعض على البحث عن مصلحة في قيام « **تكامل ما** » بين « **الكيف الاسرائيلي** » و « **الكم العربي** » . . « **تكامل** » بين قدرات اسرائيل التكنولوجية ، ومقدراتها البشرية من

جانب ، وبين المال العربي ، وحاجة العرب الى توظيف هذا المال في صورة انجازات تحقق منافع من الجانب الآخر . ذلك ان المال يبحث عن التكنولوجيا ، كما ان استثمار قدرات التكنولوجيا تحتاج الى توافر المال . هذا « التكامل » على أي حال هو ما سعت اليه اسرائيل دائما . وهو أساس تصورها لعلاقاتها بالمنطقة في عام ٢٠٠٠ . وهو حلم لم يكف اثرياء اليهود في المهجر ، وكبار الصهاينة ، ودوائر غربية متعددة عن محاولة استحثاث العرب على تأمله . وقد أقام ادموند دي روتشيلد مع غيره من أصحاب الملايين اليهود معهدا في سويسرا عقب هزيمة ١٩٦٧ مباشرة لدراسة فرص الاتصال بدوائر اعمال عربية . ولكن هذه الفكرة التي فشلت تماما ومقتذاك قد لا تكون مرفوضة على نحو مماثل عقب « نصر اكتوبر » ١٩٧٣ . ذلك انها قد تبدو شكلا من أشكال « اعادة ترتيب التناقضات » في المنطقة ، وقد يرى فيه أكثر من طرف فوائد كامنة ، بدلا من استمرار ممارسة هذه التناقضات على نحو يلحق الضرر الاكيد بالجميع .

أوجه « النكامل » هذه — اذا ما كتب لها ان تتحقق — لن تتحقق بالقطع دفعة واحدة . بل ربما تكون دواعي « الامن » هي المدخل الى انجازها . فان كل تدابير « الامن » التي جرى تصورها الى الان لتثبيت التسوية عبارة عن « روادع سلبية » ، كمناطق منزوعة السلاح ، أو قوات طوارئ دولية ، تفصل بين الاطراف المتنازعة . ولم يجر الى الان التفكير في ابتكار « حوافز ايجابية » لتعزيز مصلحة هذه الاطراف في عدم اللجوء مرة أخرى الى الحرب . ومن أبرز هذه الحوافز في منطق دوائر عديدة ، هو أن يقام — مثلا — « حزام » من التصنيع الثقيل على جانبي خطوط المواجهة ، بأمل أن يكون ذلك رادعا

للأطراف جميعها في تعريض هذا البناء الصناعي المجزي للدمار .

من المتصور — مثلا — أن تطرح إقامة هذه المشروعات الصناعية في سيناء ، وفي صحراء النقب ، وكذلك في قطاع غزة وفي الضفة الغربية ، وفي شتى أرجاء الدولة الفلسطينية . وحتى على الحدود التي تفصل بين إسرائيل من جانب ، وبين سوريا ولبنان من الجانب الآخر .

من المتصور — كذلك — أن يجري توطين صناعات البتروكيماويات في هذه المناطق ، واحتجاز كميات أكبر باستمرار من النفط المنقول عبر أنابيب البترول لاستهلاكه كمادة خام في الغرب ، لتنغذية هذه الصناعات البتروكيماوية ، ولتصدير هذه الثروة العربية ، لا في صورة « مادة خام » فحسب ، بل في صورة « منتجات مصنعة » أو « شبه مصنعة » أيضا .

فإن الأغراء وراء إقامة هذه المشروعات في هذه المناطق تحديدا هو أنها تلبي عدة أغراض في آن واحد .

إنها تلبي أغراض « الأمن » لجميع الأطراف . ومن الممكن باسم تعزيز « الأمن » جذب رؤوس الأموال الضرورية لإقامة هذه الصناعات المتقدمة . ويقولون : إنها سوف تكون على أية حال أقل تكلفة مما ينفق الآن على تسليح أطراف النزاع . وهي رؤوس أموال قد تحجم عن المجيء إلى المنطقة لتلبية حاجة دولها إلى التنمية فقط ، أو تطلعها إلى صناعات حديثة ظلت إلى الآن وقفا على الدول المتطورة وحدها .

ويستطردون في القول : هذه المشروعات الصناعية — وليس شرطا أن تكون قصرا على البتروكيماويات وحدها — سوف تلبي أيضا حاجة دول المنطقة إلى التخفيف من حدة

نركزها السكاني ، وحاجتها الى استثمار صحرائها . فمن المنصور تعزيز الصناعات المتطورة في المناطق الصحراوية باقامة محطات نووية لازالة ملوحة البحر ، وتغذية الصحراء بمياه ري عذبة تكون أساس استزراع مساحات شاسعة ، وتوسيع رقعة الارض الكفيلة بتلبية حاجة دول المنطقة الحادة الى زيادة انتاجها الغذائي . وهذا يلبي بالتأكيد حاجة مصرية ملحة الى توطيد أعداد كبيرة من سكانها في غير مناطقها ذات الكثافة السكانية الخائفة ، وحاجة اسرائيل الى زيادة استغلال صحراء النقب .

كذلك ، ما سوف ينجز من مشروعات صناعية في أرض الدولة الفلسطينية سوف يسقط عنها الدعاوى القائلة بأنها دولة لا تملك مقومات الاستقرار والنمو . وللعرب مصلحة في تنفيذ هذه الدعاوى . وشعب فلسطين على أي حال هو الشعب العربي الذي يحظى الان بأعلى نسبة من المتعلمين والمثقفين والخبراء في مجالات متعددة . فما بالك وقت أن نتوافر له مقومات تنمية طاقاته ومواهبه .

ومن هنا تبرز دواعي « الأمن » منطلقا لوجه « تكامل » و « تعاون » عبر الحدود التي سوف تفصل مستقبلا بين اسرائيل والعالم العربي المحيط . وما يصح في قطاع من الارض العربية يجوز أن يمتد فيما بعد الى دائرة أوسع من الارض العربية .

بل يتسق مع هذا المنطق ، بمجرد قبوله من حيث المبدأ ، أن نذهب الاطراف العربية المستجيبة له الى حد تأمل ابعاد التسوية مستقبلا ، على أنها قد تنطوي في النهاية على مرحلتين متميزتين : **مرحلة أولى** يستعين فيها الجانب العربي بالمجتمع الدولي « لترويض » اسرائيل ، واستيعابها داخل المنطقة ، ثم يستعين في **مرحلة تالية** باسرائيل ، لتوظيف كفاءاتها البشرية

والتكنولوجية من أجل تعزيز مقومات المجتمع العربي في وجه المجتمع الدولي ، وفي وجه خريطة للعالم عند مشارف القرن القادم ، اعتمادا على الفكرة الشائعة بأن هذه الخريطة لا بد أن تقوم وقتذاك على كيانات جغرافية كبرى لا مستقبل بينها للكيانات المجزأة .

* * *

ربما بدت هذه الصورة هي « المثلث » في نظر البعض لاعادة ترتيب التناقضات في المنطقة . ولكن ينذر أن يخلو التاريخ من تناقضات ، حتى في تخطيه ما يصادفه من تناقضات حادة كالنزاع العربي الاسرائيلي طوال ربع القرن الماضي . وهناك مسارات عديدة أخرى ربما كانت هي الأكثر رجحانا .

هناك محذور أول ، هو ما سوف تبذله اسرائيل من جهد لتجزئة التسوية وانجازها في صورة تسويات منفردة . انها بالتأكيد لن تدخر وسعا في سبيل أن تنجز التسوية فقط مع الاطراف العربية التي ترى فيها خطرا ، على ان ترجىء أي تفاهم مع الاطراف الاخرى ، بأمل أن تكون هذه التسويات الجزئية وسيلة لدق الاسافين في الصف العربي ، واستيعاب الاطراف الاضعف ، بدلا من أن تسلم بها جميعا كأطراف متكافئة .

وقد تجد اسرائيل في ذلك ما يغري في الامد القصير . ولكن ينطوي هذا المنهج على خطر جسيم في الامد الطويل . وهذا المنهج على أي حال لن يزيل « التناقضات الرأسية » بين الاطراف المتنازعة ، وليس من شأنه اعادة الاستقرار الى المنطقة . انه على العكس يهدد في الصميم هذه التسويات انجزئية ذاتها ، ويحمل في طياته أسبابا قوية لتجدد النزاع ،

بل قد يصل به الى حد الحرب ، بمضاعفاتها البالغة الخطورة
لاتوازن الدولي كله .

ولكن حتى مع افتراض التسوية الشاملة ، فهناك ايضا
مشاكل عويصة لا بد ان تثور .

هناك في المقام الاول مشكلة اساسية سوف تمس اسرائيل
نفسها . فلا مبرر لوجود اسرائيل الا باعتبارها تجسيما
للمشروع الصهيوني . وتفقد مبرر هذا الوجود اذا تقلص
دورها لتصبح مجرد « أداة اقتصادية » استوعبها العالم
العربي المحيط ووظفها لتنمية المنطقة .

صحيح ان اسرائيل قد قامت بوظيفة « الاداة الاقتصادية »
لخدمة أطراف مختلفة وفي مقدمتها الاستعمار العالمي . وقد
كان لاسرائيل كما أوضحنا « وظيفة اقتصادية » في أفريقيا ،
ولعبت هناك دور « الوسيط » لحساب الاحتكارات الاستعمارية
الدولية . ولم تكف اسرائيل منذ تأسيسها عن محاولة القيام
بدور مماثل في العالم العربي . وان باءت محاولاتها في هذا
الصدد بالفشل ، فلم يكن ذلك لتخلفها عن « عرض خدماتها » ،
ولكن كان الفشل بسبب اصرار العرب على مقاطعتها .

اذن، ليس لاسرائيل اعتراض من حيث المبدأ على ان تنهض
بوظيفة « الاداة الاقتصادية » لحساب أطراف أخرى . ولكن
كانت اسرائيل دائما تضطلع بهذه الوظيفة باعتبارها وسيلة
تلجأ اليها لتعزيز كيانها ودعم المشروع الصهيوني . ولم تألف
ان تضطلع بهذه الوظيفة باعتبارها بديلا عن شخصيتها
الاصلية ، وهويتها كتجسيم للمشروع الصهيوني .

هل بوسع اسرائيل أن توفق بين الصفتين ، بين صفتها
كتجسيد للحلم الصهيوني ، وصفتها كأداة اقتصادية « في
خدمة » التنمية العربية ؟

لا شك في أن وظيفة اسرائيل « لخدمة » التنمية العربية لن تكون أبدا منزهة من كل غرض . سوف يكون لاسرائيل دور هام في المخطط الاستعماري الجديد بعد ارتفاع أسعار البترول، وما ينبغي توقعه من ارتفاع مماثل في أسعار المواد الخام الاستراتيجية الأخرى ، لتصبح أكثر تكافؤا مع أسعار المنتجات المصنعة . إذ سوف يكون من مصلحة الاستعمار في هذه الظروف الجديدة ، أن يعمل على تصدير مواطن الصناعة ، بدلا من الاعتماد أساسا على استيراد المواد الخام . وسوف يشجع الاستعمار ظهور خريطة جديدة لتوزيع الصناعات في العالم ، على أن تجري إقامتها قرب مواطن استخراج المسود الخام التي تعتمد عليها ، للحد من تكلفة أي مشروع ، وأيضا لتجنب آثار التلوث الصناعي في البلدان المتطورة .

ولكن هذا « الدور الوظيفي » الجديد لاسرائيل في المنطقة، قد يعرض صميم مكنوناتها للتفكك والاهتزاز :

● فقد يسلم العرب وفقا لهذا التصور بمبدأ التعامل معها إذا وجدوا فيها أداة تحقق لهم مكاسب وفوائد ، ولكنهم لن يقبلوها أبدا تجسيدا للحلم الصهيوني .

● ثم قد يفضي تمادي اسرائيل في رفضها كل تسوية الى تجدد العداء للسامية في أرجاء مختلفة من العالم . . اليس من شأن هذا الاحتمال زيادة تشبثها بالحلم الصهيوني ؟ . .

● ثم هناك احتمال أن يعود الكثير من اليهود العرب الى أوطانهم الأصلية . هل سوف يعودون بصفتهم رسلا لاسرائيل؟ أم من شأن أوطان الأصل أن تستوعبهم مرة أخرى ؟

● ثم استمدت اسرائيل مصادر قوتها دائما من قدرتها على اثبات أن صميم وجودها مهدد من العالم العربي المحيط .

هل سوف تحتفظ بنفس القدرة على جلب المساعدات الخارجية بعد زوال هذا المبرر ، وتحولها الى جزء لا يتجزأ من نسيج المنطقة ؟

وفي المقابل ، هل تنضب مصادر تغذية اسرائيل بالمال والدعم بعد هذا التحول ؟ ثم . . هل تستطيع أن تحفظ وجودها بالاعتماد على المنطقة وحدها ؟ . . وهل لا يحمل نضوب مصادر تغذية اسرائيل ماديا — وبشريًا — معنى تهاوي الحلم الصهيوني . . ونهايته ؟

● ثم . . في اكتساب اسرائيل « دورا وظيفيا » في المنطقة ، انتصار حاسم لمنطق الحمايم . . هل يسلم الصقور بهذا الانتصار . . وقد كانت لهم اليد الطولى في تقرير كل سياسات اسرائيل منذ تأسيسها ؟

الى أي حد تستطيع اسرائيل أن تصمد أمام هذا التبدل في صميم طبيعتها ؟ وإلى أي حد تستطيع أن تحتل استنزاف مواردها ؟ وحتى وظيفة اسرائيل كأداة اقتصادية في الوسط المحيط ، هو رهن أن تكون على الدوام مصدر خبرة رفيعة ، ومنبعا لرأس المال . وهذا أيضا عرضة للنضوب مع انزواء جواهرها الراهن ، وتفكك الروابط الوثيقة التي تربطها الآن بدوائر صاحبة نفوذ ومال خارج المنطقة .

ان كل هذه العوامل تنبئ بان الحلم الفلسطيني باقامة دولة علمانية ديموقراطية تتسع لكل أرض فلسطين ليس بالحلم الذي يمت الى الخيال فقط . وقد يكون السلم أكثر من الحرب سبيل تحويله الى واقع .

ولذلك ينبغي ان نتسلح بيقظة بالغة . . وان ننتبه الى ان اسرائيل سوف تقاوم ((استيعابها)) في المنطقة بكل ما تملك من وسائل . .

لذلك ، فان الحرب الخامسة واردة .

لذلك أيضا لن تدخر اسرائيل جهدا لاستغلال كل ثغرة ، واقتناص كل فرصة ، لتعزز هويتها ، ولتحمي كيانها داخل المنطقة مستقبلا :

سوف تعمل بكل ما لها من قوة للحيلولة دون تكامل الكيان العربي ودون زيادة وزنه وتماسكه ، ولذلك سوف تقف تساند كن قوة تبرز داخل العالم العربي او على اطرافه ذات مصالح تتوافق مع مصلحتها في تحقيق هدف اضعاف وتجزئة الكيان العربي . .

من المتصور — مثلا — أن نسعى الى تحالف مع ايران لمؤلبها ضد المملكة السعودية ، ولتؤجج اي صراع محتمل بين الدولتين في منطقة الخليج .

ومن المتصور ان تحاول اسرائيل تنشيط الحركات الانفصالية في العالم العربي ، كدعم حركة الاكراد ضد سلطة بغداد المركزية ، او دعم أي اتجاه انفصالي في جنوب السودان .

ولكن ربما سوف يكون الدور الابرز لاسرائيل داخل العالم العربي ذاته ، لا على هوامشه . وهنا ينتظر أن يكون سلوكها شبيها بذلك الذي انتهجته حبال دول القارة الافريقية .

سوف تعمل على زيادة استقرار النظم الرجعية ، والنظم الموالية للغرب . كما سوف تناهض الاتجاهات التقدمية والثورية ، وسوف تعمل على محاربة الاتحاد السوفيتي ، ومركزه في العالم العربي ، وستستخدم حربها ضده — فضلا عن هذا الهدف العام — لابتزاز المزيد على الدوام من هجرة اليهود السوفيت اليها .

باختصار ينتظر أن تسعى إسرائيل الى دور « حصان
طروادة » لحساب السيطرة الامبريالية بصورة المستحدثة في
قلب الامة العربية .

ولكن هذا ايضا تعرضه عقبات كثيرة ..

فلن تستطيع اسرائيل طويلا اجتثاث جذور الخوف العربي
من قدرتها على السيطرة بالكفاءة والخبرة التكنولوجية . بل
ليس من مصلحة اسرائيل تبديد هذه المخاوف تماما .

ولن تستطيع اسرائيل ابدا ارضاء شعب فلسطين تماما ،
والحيلولة دون تجدد صور شتى للرفض الفلسطيني .

وسوف يكون على اسرائيل كي تحافظ على كيائها ، وحتى
لا يذوب هذا الكيان في الكيان العربي الاوسع ، أن تبأثر
اهدافا شديدة التضارب ازاء اطراف كثيرة ومختلفة في آن
واحد . وحتى علاقتها بأمريكا سوف تحكمها معادلة متعددة
المجاهيل : فعليها الا تحقق اهدافها الخاصة بقدر من الاندماج
في المنطقة ، يعزز استقلال المنطقة عن اهداف أمريكا فيها .
وعليها الا تنتظر من أمريكا انحيازا الى جانبها بهدف تمييز
كيائها في المنطقة على نحو يفضي الى انفصال أمريكا عنها .

وكل ذلك قد يفضي الى انفجار داخلي في اسرائيل ، والى
فقد صميم مكوناتها كتجسيم للصهيونية والى ذبول فعاليتها
كأداة في خدمة اهداف الاستعمار ، بل قد يعرض صميم
وجودها للانهايار .

ليست آفاق ما بعد التسوية ، اختفاء للتناقضات ، بل
قيام اسرائيل بدور بارز داخل المنطقة في تاجيج « التناقضات
الافقية » ، بعد ان كان دورها مركزا منذ تأسيسها على
تنشيط « التناقضات الرأسية » .

خاتمة

مواجهة اسرائيل .. اداة للاستعمار الجديد

هذا المؤلف هو في جوهره محاولة للإجابة على السؤال :
الى أي حد تأثرت أزمة الشرق الأوسط ، والمواجهة العربية
الإسرائيلية ، بمناخ الانفراج الدولي ؟ الى أي حد أصبحت
التسوية الآن ممكنة ، بفضل « الصدمة » التي أحدثتها حرب
أكتوبر ، والتي اتاحت كما بينا فرصة تطبيق قواعد الانفراج
الدولي على الأزمة ، وأدخلت لأول مرة « عنصر تكافؤ »
و « قاسما مشتركا » بين أطراف النزاع ؟

بعبارة أخرى ، الى أي حد أصبح من الممكن الاسترشاد
« بإعادة ترتيب التناقضات » على الصعيد الدولي (١) ، « لإعادة
ترتيب التناقضات » في أزمة الشرق الأوسط ، وإنجاز التسوية
على هذا الأساس ؟ .

دراستنا إذن من هذه الزاوية ، هي محاولة لاستشراف
مستقبل « أزمة اقليمية بعينها » ظلت مستعصية الحل الى
الآن ، مستعينين بقاعدة نستشفها من واقع تجربة **الحاضر** ،
وانطلاقا من فرضية صحيحة منهجيا في **تخصيص قاعدة عامة**،
أي تطبيقها على الأزمة الإقليمية التي تعيننا ، بعد ثبوت
صحتها عموما على اتساع كوكبنا ككل .

ولكن يجدر بنا قبل ان نختم التسلسل المنطقي في هذا
الصدد ، ان نلفت النظر الى ان هذا الانتقال من « العام » الى

(١) هذا كما أوضحنا هو جوهر ما يعنيه الانفراج الدولي في نظرنا .

« الخاص » تعترضه — من ناحية المنهج أيضا — فرضية ثانية لا تقل عن الاولى صوابا ، خلاصتها ان « الظاهرة الخاصة » (أزمة الشرق الاوسط) ليست في طبيعتها مطابقة تماما « للظاهرة العامة » (الانفراج الدولي) ، وليس وجه الاختلاف الوحيد بينهما ان احدهما ظاهرة تتسع للكوكب ككل ، والاخرى تنصب على منطقة اقليمية من كوكبنا فحسب (منطقة الشرق الاوسط) .

ان ظاهرة « الانفراج الدولي » وثيقة الارتباط بظاهرة « التعايش السلمي » بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وبمعنى اعم بظاهرة التعايش سلميا بين كتل عالمية تنتمي الى نظم اجتماعية متعارضة . اما أزمة الشرق الاوسط، والمواجهة العربية الاسرائيلية ، فانها في جوهرها قضية تحرر وطني ، وصراع مع مظهر بارز من مظاهر الاستعمار الاستيطاني . ونرفض ضوابط الشرعية العصرية ان ترى « عدلا » او انصافا في ارغام شعب على التنازل نهائيا عن رقعة ارض ينتمي اليها .

ان « اعادة ترتيب التناقضات » الجارية الان منذ حلول الانفراج الدولي بين الدول المنتمة الى الرأسمالية العالمية من جانب ، وبين الدول المنتمة الى الاشتراكية عالميا من جانب اخر ، لا تصل الى حد تخلي أي من هذه الدول عن ارض تمتد انيها سيادتها . بل العكس هو الصحيح . فقد تضمنت « اعادة ترتيب التناقضات » في ظل الانفراج الدولي تسليم الجميع « بالامر الواقع » في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ووفقا للمواثيق التي وضعت في أعقاب الحرب (خاصة ميثاق الامم المتحدة) .

. وصحيح ان هذه الموائيق خرقت كثيرا طوال فترة الحرب الباردة ، ولكن الجديد الان ، هو تعليق رواج الانفراج الدولي على تسليم الجميع بضرورة احترامها في التطبيق ، بمعنى ان اي تغيير يجري في أي بلد لا بد ان ينبثق من داخل البلد ذاته، وفق ارادة شعبه وحقوقه السيادية . وكل تدخل في هذا الصدد من الخارج مدان .

ولكن ليس هذا هو حال اسرائيل التي اقيمت في أرض فلسطين ضد ارادة شعوب المنطقة، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وبعد صدور ميثاق الامم المتحدة . ومن هذه الوجهة تشكل المواجهة الاسرائيلية العربية ، والمواجهة الاسرائيلية الفلسطينية بالذات ، ظاهرة ذات خواص متعارضة مع خواص الانفراج الدولي ، لان النزاع هنا يدور حول رقعة « أرض » تم انتزاعها من العرب .

وقد حرصنا في هذا المؤلف على ابراز ان اسرائيل كظاهرة لا يمكن ردها الى حدث « كولونيالي » فقط ، او الى مجرد كيان عنصري فحسب (ص ١٠٢) . وتعمدنا في ذلك مخالفة القناعة العربية الشائعة ، استنادا الى ان ميل العرب الى المبالغة في « الاوصاف » ، وفي اصفاء صفة الاطلاق عليها ، وفي ترتيب اهداف عليها قولا ، كان كثيرا في « تناسب طردي » مع مدى تخلف أفعالهم في التطبيق عن انجاز اهدافهم المعلنة عملا (ص ١١٢ — ١١٣) . ولكن لا يعني ذلك مطلقا ان اسرائيل مقطوعة الصلة بظاهرة الاستعمار ، وأنها قامت بمعزل عن مخطط استعماري غربي مؤكد ، وجد تعبيره الناطق في قول مؤسس المشروع الصهيوني هرتزل ، ان الدولة اليهودية في فلسطين سوف تكون « سدا منيعا في وجه آسيا ، وديديانا متقدما للحضارة ضد البربرية » و« الحضارة » هنا بلغة

أوروبا في نهاية القرن الماضي ، هي الحضارة الأوروبية في وجه « البربرية » ، وكان ذلك مرادفا في ذاك الوقت للاستعمار الأوروبي في وجه انتفاضة الشعوب المتخلفة .

وبوجه عام ، يمكن القول بأن أي مشروع استيطاني أوروبي في القرن العشرين ، يقوم على توطين أوروبيين في مناطق من العالم عانت من سيطرة الغرب الاستعماري ، لا بد أن يكتسب هو الآخر صفة استعمارية ، أيا كانت النوايا أو الدوافع ، أو ردود أفعال سكان الأرض الأصليين . فما بالك بالمشروع الصهيوني الذي ولد أوجه مقاومة منذ بدء إقامة المستعمرات اليهودية في فلسطين ، قبل صدور وعد بلفور بعدة عقود (٢) .

لقد كان تجسيم المشروع الصهيوني وثيق الارتباط بتصاعد ظاهرة الاستعمار في نهاية القرن الماضي . وجاء متوافقا مع هجمة الدول الإمبريالية الأوروبية لتقاسم أسلاب الدولة العثمانية المتهالكة . وكان تأسيس إسرائيل بمقتضى قرار « سيادي » (!) بريطاني ، هو وعد بلفور للورد روتشيلد في ٢ نوفمبر ١٩١٧ بأن « حكومة جلالة الملكة تنظر بعين الرضا لإنشاء وطن قومي A National Home للشعب اليهودي في فلسطين » . وهيات بريطانيا ظروف إنشاء هذا الوطن القومي — ابتداء من عام ١٩٢٢ — لتشجيع الهجرة اليهودية . وإذا صح أن اليهود قد شعروا عقب صدور الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ بأن بريطانيا بدأت تضع قيودا على هذه

(٢) انظر في هذا الصدد دراسة نيفيل ماندل : « الاتراك والعرب والهجرة

اليهودية الى فلسطين : ١٨٨٢ — ١٩١٤ » . St-Antony Papers
No. 17 - Middle Eastern Affairs No. 4-London - Oxford
University Press, 1965.

الهجرة حدث من ندفعها الى فلسطين في وقت بلغ فيه اضطهاد اليهود في أوروبا الذروة ، بعد سيطرة هتلر على معظم أرجاء القارة ، فإن العمليات الارهابية التي شنتها منظمات صهيونية كمنظمة « الارجون » أو منظمة « شترن » ضد سلطات الانتداب لم تكن تعني أن مقاومة اليهود للانتداب البريطاني اكتسبت صفة « الحرب التحريرية ضد الاستعمار البريطاني » ، ولم تنزع هذه المقاومة اليهودية عن مقاومة اعرب لانشاء دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ ، صفتها كحركة ذات محتوى تحريري ، تستهدف رد العملية الاستيطانية اصلا ، واغتصابها لارض عربية .

لقد تم تجسيم المشروع الصهيوني ، ونشأت اسرائيل في كنف الاستعمار . ووجود اسرائيل وثيق الارتباط بالظاهرة الاستعمارية ، وبسيطرة صور الاستعمار التقليدي بالذات . فهل لاسرائيل وجود بعد زوال ظاهرة الاستعمار ؟ وما مصير اسرائيل بعد انزواء اشكال الاستعمار التقليدي واحلال اشكال مستحدثة محلها ، اكثر توافقا مع مقتضيات التوازن الدولي الجديد ، ومن شواهدا البارزة في عصرنا ، قبول العالم الاستعماري مبدا التعايش السلمي مع العالم الاشتراكي ، وحلول الانفراج الدولي ؟

لقد أحاط بانشاء اسرائيل ، وبالعلاقة التي تربطها بالاستعمار ، قدر من الالتباس ، ذلك ان اسرائيل نشأت تجسيدا للمشروع الصهيوني . وهو مشروع له خواصه وأهدافه المتميزة ، التي لا يمكن ردها كلها الى الظاهرة الاستعمارية فقط . والاراء تختلف بالقطع حول احقية انسلاخ اليهود عن مجتمعاتهم الاصلية ، ولكن استجاب الكثير منهم للمشروع الصهيوني في أرجاء مختلفة من العالم ، نتيجة احتفاظهم كأقليات بسمات وممارسات حالت دون انصهارهم

طويلا ، كغيرهم من الطوائف في معظم مجتمعات اوروبا التي انتموا اليها ، ونتيجة ما قاسوه من تمييز واضطهاد فسي المجتمعات الاوروبية غير المستنيرة كروسيا القيصرية ، وبلغ هذا الاضطهاد حد الافناء بالجملة في ظل النازية . وتفاقت عموما ظاهرة تمييز اليهود واضطهادهم مع تعاضم شأن ائظاهرة الاستعمارية ، رغم أن خبرة اليهود في مجال التجارة والمال أوصلت الرأسمالية اليهودية الى أبرز المراكز على رأس الرأسمالية الاحتكارية المعاصرة .

وظاهرة الاستيطان اليهودي في فلسطين اختلفت عن ظاهرة الاستيطان الاستعماري في صورته التقليدية ، لا لمجرد ان الباعث اليه جاء نتيجة نحل غبن ، وهروبا من اضطهاد ، ولكن أيضا لان هجرة اليهود الى فلسطين جاءت من مجتمعات عديدة ، ولم يكن مصدرها فقط دولة استعمارية بعينها ، شأن المعمرين الفرنسيين في الجزائر ، او المعمرين من أصل بريطاني في روديسيا ، او البوير من أصل هولندي في جنوب افريقيا .

ونتيجة هذا الالتباس ، وجد العرب صعوبة في اقناع الغير بأن اقامة اسرائيل ما هي الا امتداد للوجود الاستعماري وقاعدة له .

ومن آثار هذا الالتباس أيضا — لا شك — صمود النزاع العربي الاسرائيلي أكثر من غيره من نزاعات عصرنا الملهبة ، للتغيرات التي طرأت مع حلول الانفراج الدولي . فقد ظل حتى حرب اكتوبر على الأقل ، منطبعا بطابع التعثر التام ، وبقواعد التعامل التي سادت في فترة الحرب الباردة ، اي في فترة لم يتخل فيها الاستعمار بعد عن الكثير من أساليبه التقليدية في مواجهة حركات التحرير (ص ١٠١) .

بل ارتفعت أصوات عربية بعد أن تفاقت المواجهة في

اعقاب حرب ١٩٦٧ ، لتطالب هي الاخرى بتمييز النزاع العربي الاسرائيلي عن المواجهة العربية مع الاستعمار عموما . وكانت لهذه المطالبة تعبيرات مختلفة ، صدرت بناء على افتراضات ومن منطلقات فكرية متباينة .

كان طرح التغلب على نكسة ١٩٦٧ ، وتخطى الهزيمة العسكرية العربية على انه قضية بناء مجتمع عربي «عصري» و«دولة عصرية» احد هذه التعبيرات . اي ان حل النزاع يحتمل في بلوغ أطرافه حدا من «التكافؤ» في مواكبة مستحدثات العصر ، في العادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية وتنظيم العمل الخ . . . (انظر ص ٦١ وما بعدها) . وبالتالي ، فللنزاع « حل » بمنأى عن ظاهرة الاستعمار .

كذلك ، القول بأن «تحييد أمريكا» هدف ينبغي ان يسعى اليه العرب ، هو أيضا تعبير عن ان انحياز الاستعمار الامريكي الى الجانب الاسرائيلي في النزاع ليس امرا حتميا ، ولا هو بمقتضى رباط لا فصام فيه ، وان النزاع لا يمكن رده فقط الى طرف يجسم وحده المشروع الاستعماري (الطرف الاسرائيلي)، وطرف آخر هو تجسيم لحركة التحرير المعادية للاستعمار (الطرف العربي) (انظر ص ٧٣ وما بعدها) .

كذلك ، تخطئة انشغال مصر بالدفاع عن قضايا التحرر العربي وقضية فلسطين بالذات ، كسبب اصيل للمشاكل التي تعاني منها مصر الان ، هو أيضا تصور يقوم على تخطئة منطلق «القومية العربية» باعتبارها حركة تحرير عربية ضد الاستعمار ، ويفترض علاقة ممكنة مع اسرائيل بمعزل عن طابعها ككيان استعماري (انظر ص ٧٧ وما بعدها) . الخ .

وهذا الفصل بين اسرائيل كظاهرة ، والاستعمار كظاهرة، جائز ، بل ربما كان مطلوبا لاسباب سياسية وتكتيكية ، ولكنه

لا يجوز فكرا ، ولا في النظرة الاستراتيجية العامة .

واذا صح ان المستقبل القريب ، او المنظور ، لا ينبىء باختفاء الاستعمار ، كظاهرة عالمية ، فان ذلك لا يبرر عدم طرح تصور لمستقبل المواجهة العربية الاسرائيلية في غيبة الاستعمار ، ومع افتراض زوال نفوذه ، والا كانت توقعاتنا عن نهاية مسار هذه المواجهة ناقصة ومغلوبة .

والواقع ان الاستعمار لو كان يرى ان الوقت قد حان لانجاز تسوية ، فهو لانه يدرك ان المواجهة العربية الاسرائيلية في صورتها التقليدية — صورة العداء المستحكم التي ميزتها منذ تأسيس اسرائيل في ١٩٤٨ — لم تعد هي الاكثر ملاءمة لتحقيق ١٠٥٠٠٠ ومصالحة في ظل المناخ الدولي الجديد .

لم يعد الاستعمار في ظل التعايش السلمي والانفراج الدولي طليق الحرية في اللجوء الى التدخل العسكري السافر ، ليردع بأساليبه التقليدية مسمى الدول المتخلفة الى تصحيح أسعار صادراتها من المواد الخام الاستراتيجية ، لتتناسب مع الارتفاع المطرد في أسعار المنتجات الصناعية .

لقد كانت زيادة الفجوة بين أسعار المنتجات الصناعية التي تنتجها الدول الرأسمالية المتطورة ، وأسعار المواد الخام الاستراتيجية — مصدر دخل الدول المتخلفة — هي صورة من أبرز صور الاستغلال الاستعماري ، ومصدرا رئيسيا لارباح الاحتكارات الرأسمالية الكبرى ، خاصة في الفترة التي أعقبت حصول معظم المستعمرات السابقة على استقلالها السياسي .

وتصحيح أسعار المواد الخام الاستراتيجية — وكان رفع سعر البترول عقب حرب أكتوبر طلقة أولى في هذه المعركة —

هو ضربة في الصميم لهذا المصدر العصري البارز للاستغلال الاستعماري الكثيف . وتنبيه هذه المعركة في السنوات القادمة بجولات ضارية خاصة اذا ما أمكن تعزيز مناخ الانفراج الدولي، وشل محاولات الاستعمار في اللجوء الى التدخل العسكري .

من هنا كان على الاستعمار أن يعد أساليب جديدة ، مستحدثة ، يواجه بها أزمته الاقتصادية ، ويكفل لنفسه بها استمرار عملية الاستغلال . لم يعد يمانع في تصدير بعض الصناعات الدنيا الى البلدان النامية ، وخاصة الصناعات الملوثة للبيئة او الصناعات التي تتميز بمضمون تكنولوجي بسيط أو بكثافة عمالية كبيرة ، مقابل تأمين تدفق المواد الخام الاستراتيجية اليه ، وفي مقدمتها البترول ، ويقصد توطيد التطور الرأسمالي في البلدان النامية ، ولتجنب انتهاجها طريقا تبتعد به ، لا عن السيطرة الاستعمارية فحسب ، بل عن التطور الرأسمالي ذاته .

وهذا ينبىء بضرورة استحداث الاستعمار لأساليب جديدة، سياسية واقتصادية ، يوطد بها وجوده في العالم النامي بوجه عام ، وفي المنطقة العربية التي تحتزن أهم مستودع عالمي للبترول بوجه خاص .

عليه ان يقاوم التأميم ، ولم يعد يمانع كبديل عنه ان يقنع بصور مختلفة « للمشاركة » . وعليه ان يقاوم سيطرة القطاع العام على الاقتصاد ، ولم يعد يمانع في استمرار وجوده بشرط أن يفقده دوره القيادي . وعليه ان يقاوم انتهاج الدول العربية طريق التنمية الحقيقية . وهي مهمة عويصة بعد تسليمه بضرورة اعادة توزيع خريطة التصنيع في العالم ، وفي وقت بلغت فيه الفوائض العربية من البترول مبالغ خيالية . ولذلك، فعليه أن يبتكر أساليب مستحدثة للاحتفاظ بسيطرته على هذه

الفوائض . من هذه الاساليب تشجيع الاتجاه الى اعادة استثمارها في البلدان الرأسمالية المتطورة ذاتها ، وتغذية الاسواق المالية العالمية بها لتوفير السيولة الدولية ، ودعم ميزان المدفوعات للدول الرأسمالية الكبرى ، ولتساهم هذه الفوائض في مشروعات مشتركة داخل هذه الدول . كما انه يشجع تخصيصها لشراء الاراضي وتنمية الملكيات العقارية ، ولمشروعات السياحة ، ويفضل ان تستخدم لاغراض المضاربة ، حتى في صورة ودائع قصيرة الاجل ، من ان تستخدم للنهوض بالعالم العربي بمقتضى خطة شاملة ، لا يكون هو المتحكم في ملامحها .

هذا هو سر حرص كيسنجر على الاستئثار قدر ما يستطيع بخيوط التسوية . وهذا هو سر نلهم دول السوق لحوار عربي أوروبي .

ما معنى هذه المعطيات الجديدة ؟

معناها ان النزاع العربي الاسرائيلي في صورته التي عاشتها المنطقة منذ ربيع قرن ، أصبح عبئاً يعرض مصالح الاستعمار في المنطقة بأسرها لمخاطر جدية . ومن هنا بدأت تبدو حاجة في نظر دوائر استعمارية بعينها لان تتقمص اسرائيل دور « بيت الخبرة » في المنطقة ، بدلا من ان تواصل فقط دورها السابق « كشرطي » لحسابها .

« بيت الخبرة » الذي عليه أن « يشرف » على تطور المنطقة ليضمن ألا يتجاوز الحد الذي يعرض المخطط الاستعماري لخطر جسيم . بهذا المعنى كانت التسوية تدشيناً لوظيفة جديدة لاسرائيل ، وظيفة يقتضي منها ألا تظل بمعزل عن تطور العالم العربي ، بل أن تسعى الى « التكامل » معه ، بدلا من « التعارض » و « المواجهة » و « العداء المستحكم » ، وظيفة

تبهض فيها اسرائيل بدور بارز **لحساب الاستعمار الجديد** ، بدلا من ممارستها لدورها البارز **لحساب الاستعمار القديم** ، كما فعلت منذ ان وضع المشروع الصهيوني موضع التنفيذ .

لذلك كان الاستعمار حريصا على استحداث قدر من « التكافؤ » بين الاطراف المتنازعة لرفع الحواجز في وجه التسوية ، واحداث « الطفرة » او « الصدمة » الضرورية ، بقصد « اعادة ترتيب التناقضات » على النحو الذي يلبي مصالحه على الوجه الامثل ، ولينتقل باسرائيل من وكيل له في مباشرة دوره التقليدي الى وكيل له في مباشرة دوره المستحدث .

ومن هذه الزاوية ، لا يعارض الاستعمار في تصورات عن النزاع تجرده من محتواه الاجتماعي ، ولتكون هذه التصورات مفتاح العثور على « القواسم المشتركة » ، و « اللغة المشتركة الجديدة » .

لقد اسفرت المواجهة العربية الاسرائيلية في ضوء مخطط الاستعمار القديم عن « **تعارض** » مطلق لا يقبل النفاذ بين « **الكيف الاسرائيلي** » و « **الكم العربي** » . ولكن مخطط الاستعمار الجديد أصبح يقتضي تبديل ذلك « **بتكامل** » بين « **الكيف الاسرائيلي** » و « **الكم العربي** » .

وكان على **الصقور** في اسرائيل ان يحتفظوا باليد الطولى في ضوء مخطط الاستعمار القديم . ولكن أصبح على **الحمام** في اسرائيل ان تكون لهم اليد الطولى في ضوء مخطط الاستعمار الجديد .

ولكن اليمين والاستعمار لو وجدا في التسوية ما يرضي مطامعهما ، فلا يعني ذلك ان اليسار عليه ان يعارضها . فهذا التحول « الطافر » في أسلوب الاستعمار هو تعبير

عن افلاس اسلوب سابق ، لم يتنازل عنه طواعية ، بل مضطرا . ولا تكون مقاومة أهداف الاستعمار الجديد برفض مبدأ التسوية ، وبإعادة التوتر ، وتعريض المنطقة والعالم لآخطار جسيمة ، بل باستثمار هذه المعطيات الجديدة لصالح قوى التحرر والتقدم ، وهي معطيات تكتسب بمقتضاها هذه القوى بالتأكيد فرصا اعظم للحركة والانجاز .

لم يعد الاستعمار وحده هو الحائز على رؤوس الاموال الطائلة التي تقبل التوظيف . والتضامن العربي الذي صقله دم معارك اكتوبر يرشح كوظيفة لهذه الاموال **تنمية الارض العربية** . وظيفة قد تتمثل لو نظر الى الفوائض العربية على انها ملك الدول العربية المنتجة للبترول ، كل على حدة فقط ، ولا يجري استثمارها بمقتضى خطة شاملة تطرح هذه التنمية كوحدة لا تتجزأ .

ان هذه الفوائض معرضة لان ينضب ، مع نضوب البترول العربي ، او نضوب وظيفته كمصدر للطاقة ، ان اجلا اى عاجلا ، وما لم يحول العرب بنزولهم من مادة خام يصدرونها ، الى منتجات ذات قيمة باقية يصنعونها . . وخطر تبخر مصادر ثروتهم الحالية ، بنفس السرعة التي برزت بها ، خطر يتهدد العرب لا شك ، خاصة لو ظلت فوائض اليوم اسيرة مخططات الاستعمار الجديدة ، وما لم يستعن أصحابها بكل مصادر الخبرة العربية بمقتضى هذه الخطة العربية الشاملة للتنمية . . والحيولة دون ان تكون مصادر الثروة العربية مجرد اثراء لافراد ، لا عملية تنمية للامة في مجموعها ، وتحويل الامكانيات المتاحة في هذا الصدد الى انجازات لصالح الارض العربية ، مهمة يقع على عاتق اليسار العربي النهوض بها . اليسار بمعناه الواسع . انه دور الثورة العربية في

المرحلة القادمة . وهي مطالبة اليوم باكتشاف صيغ العمل الثوري الملائمة لمواجهة هذا التحدي الجديد .

لقد بدت الصلة في وهلة أولى بين « أزمة الشرق الاوسط » و« أزمة الطاقة » مجرد صدفة . سببها « عارض » في ترابط احداث التاريخ المعاصر ، أي لمجرد وجود أهم مستودع عالمي للبترول في منطقة مجاورة لاسرائيل ، وفي أرض عربية يربطها بدول المواجهة العربية رباط الانتماء الى أمة واحدة . ولكن انطلاق معركة البترول ، دعما لانجازات اكتوبر في ساحات القتال ، انما كشف عن ان المعركتين ليستا منفصلتين ، بل هما في الحقيقة جانبان لمعركة واحدة . فان معركة البترول هي معركة **التحرير الاقتصادي العربي** في وجه صورة بارزة للاستغلال الاستعماري المعاصر . وحرب اكتوبر جسمت معركة **التحرير السياسي العربي** في وجه شكل بارز للاستعمار الاستيطاني . كلاهما وجهان لمعركة مترابطة الحلقات ضد سيطرة الاستعمار على مصائر المنطقة .

ولادراك الاستعمار هذا الترابط ، فهو يحاول الاستعانة ببنيجة احدى المعركتين لاجهاض نتيجة المعركة الاخرى . في ذلك يكمن سر حرصه على استبدال دور اسرائيل السابق بدور جديد ، دور قد يفترض تسوية الازمة بما تقتضيه من تراجع اسرائيلي عن الارض العربية التي تحتلها ، ولكن يحقق في المقابل استمرار سيطرة الاستعمار على مصائر المنطقة اقتصاديا .

وفي وجه هذا التحدي الجديد ، فان اليسار قبل غيره هو الكفيل بافساد سلبيات هذا المخطط ، واستثمار الايجابيات التي انتزعتها حركة التحرير العربية في رد مطامع اسرائيل التوسعية من أجل السير بالمعركة الى ابعد ، ومن أجل احراز

النصر على الجبهتين السياسية والاقتصادية معا .

لقد ناضلت الثورة العربية خلال الخمسينات والستينات لنحويل **الاستقلال السياسي** الذي أحرزته الدول العربية في وجه الاستعمار التقليدي الى نواة **لقوة اقتصادية** ، ببناء هيكل اجتماعي واقتصادي يقوم على القطاع العام يسخر الطاقات المتاحة من أجل أهداف التنمية ، بمقتضى تطور ينسلخ فيه المجتمع من سيطرة الاستعمار والرأسمالية . هذا الهدف كان وما زال يجري انجازه في دول عربية بعينها .

على اليسار العربي في النصف الثاني من السبعينات أن يبتدع صيغا للثورة العربية قادرة على التصدي لمهمة قد تبدو في هذه المرحلة الجديدة عكس مهمتها في المرحلة السابقة ، أي استثمار **القوة الاقتصادية** العربية الكامنة ، الناجمة عن تصحيح أسعار البترول ، لتحويلها الى **استقلال سياسي** . وفي هذه المرة على نطاق لا يقتصر على دول عربية بعينها ، بل يتسع **للأمة العربية ككل** .

بمثل هذا الانجاز ، وبتسخير القوة الاقتصادية العربية لاهداف التنمية والتحرير ، لا بد أن يتأكد انسلاخ الأمة العربية برمتها في هذه المرة من سيطرة الاستعمار ، ومن هيمنة الرأسمالية العالمية عليها .

ان مهام الثورة العربية ، مهام التنمية والتحرير ، لا تختلف — جوهريا — في هذه المرحلة الجديدة ، عما كانت في المرحلة السابقة ، ولكنها تتسم بخواص جديدة ، ناجمة عن إعادة ترتيب **التناقضات على الصعيد الدولي وعلى صعيد المنطقة في آن واحد** . وإعادة ترتيب التناقضات تقتضي إعادة نظر في أسلوب علاج التناقضات . وكما ان الصراع بين الامبريالية والرأسمالية من جانب ، والاشتراكية في الجانب الآخر لم يعد

يستند عالميا الى ظاهرة الاستقطاب الحاد ، وانقسام العالم الى كتلتين متربصتين ، كذلك فان الصراع من أجل التنمية والتحرير فوق الارض العربية لن يستند هو الآخر الى مجموعة من الدول العربية التقدمية من جانب ، في مواجهة مجموعة من الدول المحافظة ، المعادية لمنطلق الثورة ، في الجانب الآخر .

ان منطق الامور يقتضي التمييز بين لحظتين : لحظة اولى تبدو ((نفيا)) لمنطلقات المرحلة السابقة ، هي اللحظة التي يبرز فيها تعاظم دور أسلحة العرب المستجدة : البترول العربي ، والمال العربي ، ونشوء ظاهرة توحى بأن منطلق الرأسمالية قد انتعش مرة أخرى فوق الارض العربية ، وان الرأسمالية قادرة على انجاز أهداف التنمية على اتساع الارض العربية برمتها . ثم لحظة ثانية هي لحظة ((نفي النفي)) ، اللحظة التي يتكشف فيها مرة أخرى ما ثبتت صحته في المرحلة السابقة ، وهو تعذر انجاز تنمية حقيقية لصالح الارض العربية ، ولصالح الشعوب العربية داخل اطار نظام اقتصادي ، للاستعمار والرأسمالية العالمية سيطرة عليه . هنا لا بد أن تنطلق مرة أخرى ظواهر مماثلة لتلك التي شهدتها الامة العربية طوال العقدين السابقين ، ولكن في هذه المرة على مستوى أرقى ، على اتساع الامة ككل ، ظواهر سوف تجسم بشكل أوضح منطلق « القومية العربية » ، ومنطلق تكامل الكيان العربي ، بقدر تحلله من روابطه مع الاستعمار والرأسمالية ، ودون أن تكون لاسرائيل قدرتها في الماضي على مناوأة هذه الاهداف .

ما مصير اسرائيل اذا تحقق الانطلاق العربي على هذا النحو ؟

هل سوف تكون قادرة وقتذاك على الاحتفاظ بهويتها

كنجسيم للمشروع الصهيوني ؟ هل ستستطيع تأمين كيائها ضد خطر الاذابة في اللحظة الاولى : لحظة « التسوية » واكتسابها « وظيفة » في العالم العربي المحيط ؟ وهل ستحتفظ لنفسها بهذه « الوظيفة » في اللحظة الثانية ، بعد انحسار السيطرة الاستعمارية ، مصدر تمايزها في هذه البيئة المحيطة؟

أم سوف يتقلص وجودها ليسفر فقط عن نقطة تجمع للتراث اليهودي ، بمساهمته العظيمة — لا شك — في انجازات العصر ، فكريا وثقافيا وحضاريا ، وبقدرات كامنة على خدمة تطوير المنطقة أيضا ، بعد زوال شبهة التحكم والاستغلال ؟

والواقع ان اليهود قد حظوا دائما عبر التاريخ العربي الطويل بسماحة خالفت تماما قسوة معاملة أوروبا لهم ، ولمع بفضلها مفكرون يهود مرموقون ، أصبحوا جزءا لا يتجزأ من انراث الانساني كله ، كموسى بن ميمون تلميذ ابن رشد وطبيب صلاح الدين ، ويوسف بن سعيد الفيومي المشهور عند اليهود باسم « سعديا » .

هكذا يتضح أن منطلق اليسار هو وحده الذي يجسم تطلعات العرب في عدم التفريط في غاياتهم ، وأن يجعل من التسوية لا تنازلا عن الغاية ، وإنما مجرد تغيير للوسيلة ، على أن تتحقق الغاية بأسلوب يتجنب المواجهة والحرب ، ودون أن يكون تجنب الحرب استسلاما للمشروع الصهيوني ، بل أسلوبا لتحقيق الغاية يتناسب مع مقتضيات العصر بعد حلول عصر الانفراج الدولي .

بهذا التصور ، يتلاشى وينقرض المشروع الصهيوني في نفس اللحظة التي يبدو فيها أنه قد حقق غايته ، وفرض وجوده على البيئة المحيطة . أي ان لحظة اكتمال حلمه هي

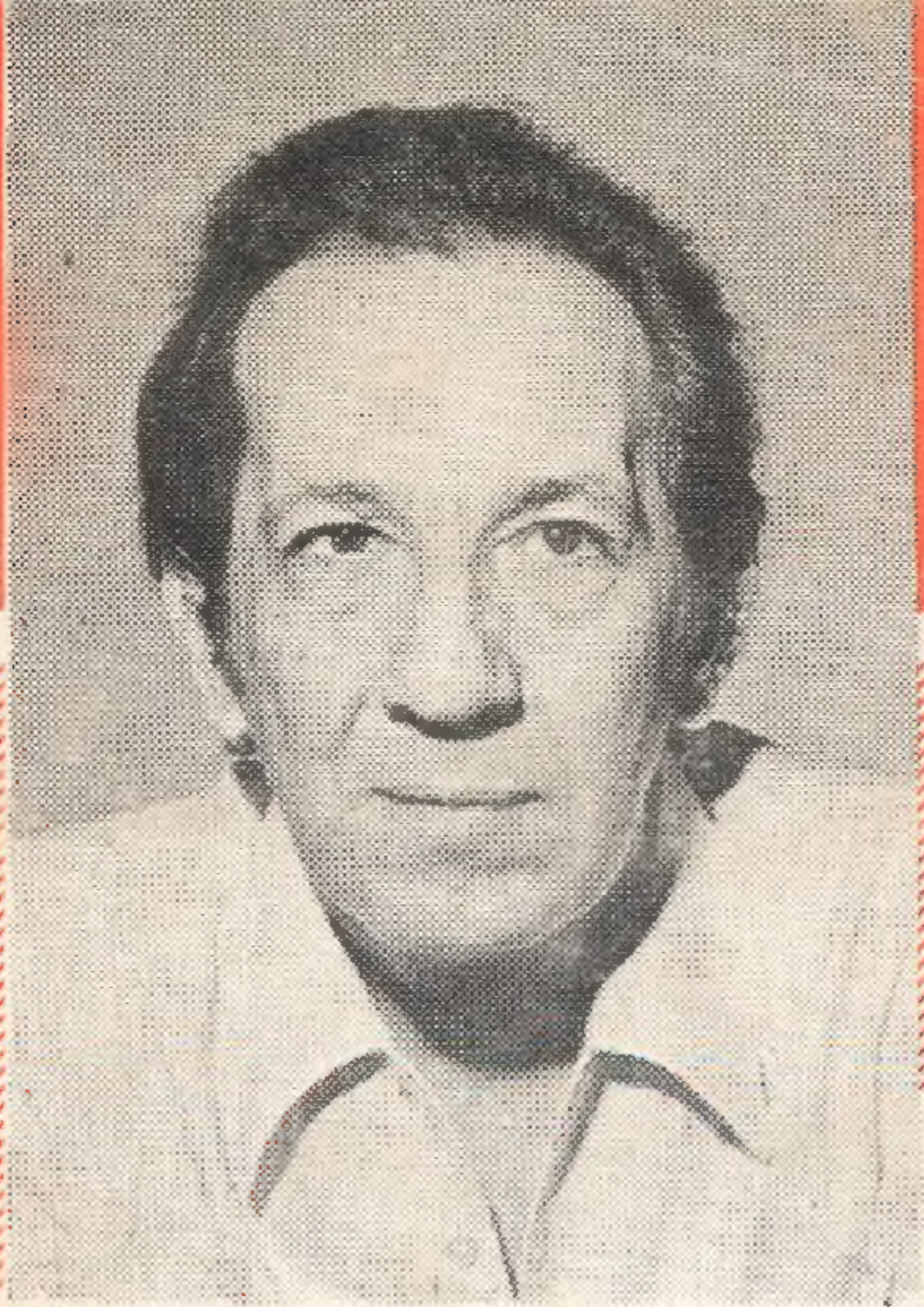
لحظة تخلخل صميم كيانه . ولكن التاريخ لا يتحقق أبدا في خط مستقيم، وإذا صح أن هذا التصور يلبي تداعيا منطقيا لتسلسل حلقات المستقبل ، فمن المشكوك فيه أن يتحقق دون منعرجات ومنعطفات ، ودون مفاجآت واهتزازات قد تبدو في بعض الفترات أقرب الى الفوضى الشاملة منها الى نسق متماسك .

ان ننابع اللحظتين : لحظة « نفسي » منطلقات « الثورة العربية » ، ثم لحظة « نفي النفي » ، أي لحظة نفي تطلعات « الثروة العربية » . . بتعبير آخر : لحظة « التسوية » مع اسرائيل ، ثم لحظة « ذوبان » اسرائيل في البيئة المحيطة . . ليس شرطا أن يتم تحقيقه بفاصل زمني بينهما ، بل ان القصد هنا من التمييز ، هو لفت النظر الى حلقتين في **تسلسل منطقي** ، لا في **تتابع زمني** . تسلسل منطقي يمكن رد حركة أحداث المستقبل اليه ، ذلك أن أحداث المستقبل يمكن التنبؤ « **بمضمون** » حركتها ، لا « **بالاشكال** » التي سوف تتقمصها لتتجسم في التطبيق . **والاكثر رجحانا ألا يخضع تتابع الاحداث مستقبلا لاكثر الانماط « بساطة » و« منطقية » . بل ان تنطلق الاحداث من خلال منعطفات معقدة .** وقد اشرنا الى منطلقات تحاول مقاومة « مضمون » هذا الاتجاه أصلا ، منطق الصقور في اسرائيل ، وكذلك منطق « جبهة الرفض » ، او منطق « الثورة الثقافية » في الساحة العربية .

ان النزاع العربي الاسرائيلي ، للخواص الفريدة التي ميزته ، كثيرا ما بدا على هامش أبرز أنماط المواجهة في عصرنا . ولكن بنظرة أكثر تدقيقا ، ربما حمل من المعاني والدلالات ما لم يختزنه نزاع آخر ، لاثراء مفهومنا عن حقائق العصر ، وعمق التحولات التي تعتريه .

الغلاف من تصميم
الفنان ابراهيم عيد

مطبعة الغرب
بيروت



كلمة للناشر عن الكتاب والمؤلف

منذ البداية، وقبل أن تقوم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تمرد محمد سيد أحمد الملتمي أصلا إلى عائلة إقطاعية، على التقليد، واختار الطريق الصعب، وقفز قفزة سريعة من الإقطاع والباشاوية إلى نقيضهما، وبداية تخليه عن الإقطاع والباشاوية والتمائه إلى طبقة الاكثورية المصرية كانت قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، ففي تلك الفترة كان محمد سيد أحمد حصل من مدرسة الليسيه الفرنسية في القاهرة على البكالوريا الفرنسية والمصرية، وبفضل أستاذ الفلسفة بعد ذلك تفتح على الفكر الماركسي ثم انضم إلى صفوف الحركة الماركسية المصرية، وأحدث انضمامه حالة غضب في نفس العائلة وبالأذات في نفس والده عباس باشا سيد أحمد (محافظ السويس وبور سعيد في الثلاثينات والأربعينات)، وفي نفس زوج عمته اسماعيل باشا صدقي، وقررت العائلة حياال ذلك وفي العام ١٩٤٩ الزامه بمغادرة مصر وإكمال دراسة الهندسة في برمنجهام (إنكلترا)، وكان آنذاك طالبا في كلية الهندسة في القاهرة، لكنه لم يسافر وعاد سرا إلى مصر وأمضى عاما ونصف العام يمارس نشاطه السياسي سرا إلى أن قبض عليه في العام ١٩٥٠ وحكم عليه بالسجن سنتين ثم أفرج عنه يوم ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٥٢، والتحق من جديد بكلية الهندسة وكلية الحقوق في الوقت نفسه، وفي العام ١٩٥٦ حصل على بكالوريوس الهندسة الالكترونية، ثم حصل في العام التالي على ليسانس الحقوق، لكنه لم يمارس تخصصه وإنما كرس كل وقته للحركة الماركسية، وفي مطلع يناير (كانون الثاني) ١٩٥٩ قبض عليه وحكم بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات، ولم يفرج عنه إلا عام ١٩٦٤، عام افتتاح السند العالي في أسوان، ومحمد سيد أحمد من مواليد ٢٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٨، ويعمل منذ بضع سنوات في صحيفة «الاهرام» كاتبا ومسؤولا عن صفحة الرأي فيها، وكان قبل ذلك ولبعض الوقت معلقا سياسيا في «أخبار اليوم»، ويعتبر أحد قلائل بين كتاب مصر ومفكريها الذين يعالجون المسائل السياسية بعقل علمي وضمير وطني، وقد شارك في مؤتمرات كثيرة ونشرت له الصحف الأجنبية ومنها «لوموند» الفرنسية أبحاثا ودراسات ومقالات، وكتاباه هذا هو المحاولة الاولى من نوعها في طرق موضوع بالغ الحساسية، لكن تطرقه اليه يأتي بعدما خففت نظرة الانظمة العربية، أو معظمها، وطأة الحساسية.

الناشر

Bibliotheca Alexandrina



0412963



مثن النسخة : ١٢ ليرة لبنانية